

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

الموضوع:

دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي
- دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته -

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. عكي عومر علواني

إعداد الطالبة:

بوضياف صفاء

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بالرقي تيجاني
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عكي عومر علواني
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. غراب رزيقة
عضوا مناقشا	جامعة مسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعجوز حسين
عضوا مناقشا	جامعة جزائر	أستاذ محاضر	د. بكطاش فتيحة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل،
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله
وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور
عكي عومر علواني على ما أفاض علي من علمه ووقته وجهده، فكان عوناً
لي وناصحاً أميناً ساهم بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في انجاز هذا العمل.
كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل
أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.
فالحمد لله الذي لا يتم عملاً إلا بأمره ولا توفيق إلا بحكمه، فمننا الجد والكد
ومنه التيسير والنجاح، فاللهم وفقنا لما تحبه وترضاه.

ملخص

هدفت الدراسة إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول مدى مساهمة المعلومة المالية المتوافرة بالكشوف المالية في التفسير والتنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته والتميز بين الشركات الفاشلة وناجحة عن طريق المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي (نسب مالية)، تظهر أهمية هذه الإشكالية كونها تتناول ظاهرة خطيرة لها آثار جسيمة على مستوى قطاع حساس وذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته يعود إلى عوامل مالية تعكسها مؤشرات تقييم الأداء المالي؛ حيث أن وجود أثر للتغيرات الجوهرية في السيولة، المردودية، المديونية، والنشاط على فشل مؤسسات العينة مالياً، في حين نلاحظ غيابها بخصوص تغطية الديون. بخصوص قدرة نماذج المبنية على أساس المعلومة المالية فقد أثبتت قوتها الجيدة في تمييز المؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: المعلومة المالية، تقييم الأداء المالي، التنبؤ بالفشل المالي، قطاع الحليب ومشتقاته، الانحدار اللوجستي، التحليل التمييزي.

Abstract

The present thesis is aimed to address the problematic of whether the financial information available in the financial statements are sufficient to be utilized to interpret and foretell the financial failure phenomenon in the milk and dairy products sector. In other words, the study is meant for distinguishing between the successful and unsuccessful companies through the principal indicators in order to evaluate the financial performance (financial ratios). The study's importance lies in its treatment of a grave phenomenon whose bearings on a sensitive sector in the national economy can be far-reaching.

The findings, obtained via the discriminatory analysis and logistic regression, have demonstrated that the companies of the milk sector and dairy products' financial failure is mainly due to the financial factors that the financial performance assessment indicators reflected. Namely, the study has shown that the impact of the fundamental changes in cash, profitability, indebtedness, and activity on the failure of the sample companies financially; whilst at the same time, it has drawn the attention to the absence of debt coverage. In so far the ability of financial-information-based models is concerned, they have demonstrated a power in characterizing the companies and predicting any possible financial failures.

Keywords: financial information, financial performance assessment, financial failure prediction, milk and dairy products sector, logistic regression, discriminatory analysis

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
II	شكر وتقدير
III	ملخص
IV	فهرس المحتويات
XIV	قائمة الجداول والأشكال
XVIII	قائمة الملاحق
XIX	قائمة الاختصارات
أ - ط	المقدمة
ب	1- طرح إشكالية الدراسة
ج	2- فرضيات الدراسة
ج	3- نموذج الدراسة
هـ	4- أهداف الدراسة
هـ	5- أهمية الدراسة
هـ	6- مجال الدراسة
و	7- منهج الدراسة
ز	8- الدراسات السابقة
ح	9- تحديد موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
ط	10- تقسيمات الدراسة
1	الفصل الأول: المعلومة المالية أساس تقييم الأداء المالي للمؤسسة
2	تمهيد
3	I - المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي (SCF)
3	1- مكانة المعلومة المالية في النظام المعلومات المحاسبي
3	1.1- النظام المعلومات المحاسبي: تعريفه، أهدافه، ومكوناته
3	1.1.1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه
5	2.1.1- مكونات نظام المعلومات المحاسبي
5	2.1- البيانات، المعلومات والمعرفة المحاسبية
5	1.2.1- البيانات
7	2.2.1- المعلومات والمعرفة المحاسبية
10	2- النظام المحاسبي المالي: دوافع تبنيه، ماهيته، ومعيقات تطبيقه

11	1.2 - دوافع الإصلاح تبني النظام المحاسبي
13	2.2- ماهية النظام المحاسبي المالي
14	3.2-معيقات تطبيق النظام المحاسبي المالي
15	3- الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي SCP
15	1.3- مستويات الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي
15	1.1.3- مكونات الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي وأهدافه
16	2.1.3- هدف المعلومة المالية
17	3.1.3-الفروض المحاسبية
18	4.1.3-المبادئ المحاسبية
18	5.1.3-المعايير المحاسبية
19	2.3- خصائص وقيود المعلومة المالية
19	1.2.3-الخصائص النوعية للمعلومة المالية
20	2.2.3-قيود المعلومة المالية
22	II -المحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF (القوائم المالية)
23	1- الميزانية (قائمة المركز المالي)
23	1.1- الميزانية تعريفها، أهميتها، ومحدداتها
23	1.1.1- تعريف الميزانية وأهميتها
24	2.1.1-محددات الميزانية
25	2.1- مكونات الميزانية
25	1.2.1-الأصول
28	2.2.1- الأموال الخاصة والخصوم
30	2- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)
31	1.2- جدول حسابات النتائج: تعريفه أهميته ومحدداته
31	1.1.2-تعريف جدول حسابات النتائج وأهميته
32	2.1.2- محددات جدول حسابات النتائج
32	2.2- مكونات جدول حسابات النتائج
32	1.2.2-النواتج
34	2.2.2-الأعباء
35	3- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
36	1.3- جدول سيولة الخزينة: تعريفه، أهدافه ومحدداته

36	1.1.3-تعريف وأهداف جدول سيولة الخزينة
37	2.1.3-محددات جدول سيولة الخزينة
37	2.3- مستويات وطرق إعداد جدول سيولة الخزينة
37	1.2.3-مستويات جدول سيولة الخزينة
37	2.2.3- طرق إعداد جدول سيولة الخزينة
38	4- جدول التغيير في الأموال الخاصة والملاحق
38	1.4- جدول التغيير في الأموال الخاصة
39	2.4- الملاحق
40	III - تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات مالية
40	1- الأداء المالي: تعريفه وأهدافه، والعوامل المؤثرة عليه
40	1.1-تعريف الأداء المالي
42	2.1-أهداف الأداء المالي
42	1.2.1-تعظيم قيمة المؤسسة
43	2.2.1-تعظيم المردودية
43	3.2.1-تحقيق السيولة المناسبة
43	4.2.1-تقليل الخطر المالي والإداري
44	5.2.1-تحقيق الاستثمار الأفضل
44	3.1-العوامل المؤثرة على الأداء المالي
44	1.3.1-الهيكل التنظيمي
45	2.3.1-المناخ التنظيمي
45	3.3.1-التكنولوجيا
45	4.3.1-الحجم
46	5.3.1-طبيعة الملكية
46	6.3.1- الحوكمة
47	2- تقييم الأداء المالي: تعريفه، تطور مؤشرات، وطرقه الحديثة
47	1.2-تعريف تقييم الأداء المالي
49	2.2-تطور مؤشرات تقييم الأداء المالي
53	3.2- طرق تقييم الأداء المالي الحديثة
53	1.3.2-القيمة الاقتصادية المضافة
55	2.3.2-القيمة السوقية المضافة

56	3- مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية(النسب المالية)
56	1.3- نسب السيولة
57	1.1.3-نسبة السيولة العامة
57	2.1.3-نسبة السيولة السريعة
57	3.1.3-نسبة السيولة الفورية
57	2.3-نسب المردودية
58	1.2.3-نسب المردودية التجارية
58	2.2.3-نسب المردودية الاقتصادية
59	3.2.3-نسب المردودية المالية
59	3.3- نسب المديونية
60	1.3.3- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
60	2.3.3-نسبة الخصوم غير الجارية إلى الأصول الثابتة
60	3.3.3-نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول غير الجارية
60	4.3- نسب تغطية المديونية
61	5.3- نسب النشاط
61	1.5.3-معدل دوران المخزون
62	2.5.3- معدل دوران الذمم المدينة
63	3.5.3-معدل دوران إجمالي الأصول
63	4.5.3- معدل دوران رأس المال
65	خلاصة الفصل
66	الفصل الثاني: الفشل المالي: مفهومه، عوامل حدوثه، وأهم نماذج التنبؤ به
67	تمهيد
68	I - مفهوم الفشل المالي ودورة التعثر المالي
68	1- دورة التعثر المالي
73	2- مرحلة الفشل الاقتصادي
77	3-مرحلة الفشل المالي
78	1.3- مرحلة تدهور الأداء
79	2.3- الفشل (العسر المالي التشغيلي)
80	3.3- العسر المالي الهيكلي
82	4.3- التوقف عن الدفع

83	4- مرحلة الفشل القانوني
87	II - العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي وتكاليفه
87	1- عوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي
88	1.1- العوامل الاقتصادية المفسرة لحدوث الفشل المالي
88	1.1.1- انشاء مؤسسات جديدة
89	2.1.1- السوق النقدي وسياسة الائتمان
90	3.1.1- سعر الصرف
91	4.1.1- التضخم
91	5.1.1- الانفتاح الإقتصادي والمنافسة الخارجية
92	6.1.1- الفشل المالي والدورة الاقتصادية
92	2.1- العوامل المالية المفسرة لحدوث الفشل المالي
93	1.2.1- السيولة
94	2.2.1- المردودية
95	3.2.1- المديونية
98	4.2.1- اليسر المالي أو التوازن المالي
99	5.2.1- القدرة على استرجاع أو تعطية الديون
100	3.1- العوامل التسييرية والاستراتيجية المفسرة للفشل المالي
100	1.3.1- العوامل التسييرية
102	2.3.1- الحوكمة
105	3.3.1- الاستراتيجية
106	2- تكاليف الفشل المالي
106	1.2- التكاليف المباشرة
107	2.2- التكاليف الغير مباشرة
109	III - نماذج التنبؤ بالفشل المالي: أهميتها وأنواعها
109	1- أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي
111	2- النماذج أحادية المتغير
114	3- النماذج متعددة المتغير
114	1.3- نماذج التحليل التمييزي متعدد المتغيرات (MDA)
115	1.1.3- نموذج ألتمان (1968) ALTMAN
116	2.1.3- نموذج ديكان (1972) DEAKEN

116	3.1.3- نموذج ايدمستر (1972) EDMISTER
117	4.1.3- نموذج بلام (1974) BLUM
118	2.3- نماذج الاحتمالات الشرطية
119	1.2.3- النماذج اللوغارتمية (LA)
121	2.2.3- النماذج الإحتمالية (PA)
122	3.3- نماذج التعلم الآلي أو الذكاء الآلي
122	1.3.3- نماذج الشبكات العصبية
124	2.3.3- نماذج شجرة القرار
124	3.3.3- نماذج التصنيف الشجري اللوغارتمي
124	4.3.3- نماذج تحليل المجموعات الخام
125	5.3.3- نماذج تحليل التحلل
131	خلاصة الفصل الثاني
132	الفصل الثالث: قطاع الحليب ومشتقاته: مكانته وتحليل الطلب والعرض على منتجاته
133	تمهيد
134	I - قطاع الحليب ومشتقاته، ماهيته، خصائصه، وآليات تدخل السلطات العمومية فيه.
134	1- تاريخ قطاع الحليب ومشتقاته وتعريفه
134	1.1- نبذة تاريخية مختصرة عن قطاع الحليب ومشتقاته
134	1.1.1- الفترة الممتدة من 1962 إلى 1994
137	2.1.1- الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999
138	3.1.1- الفترة الممتدة من 2001 إلى 2006
139	4.1.1- الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013
141	2.1- تعريف قطاع الحليب ومشتقاته
146	2- خصائص قطاع الحليب ومشتقاته
146	1.2- خصائص الطلب على الحليب ومشتقاته
146	2.2- خصائص العرض على الحليب ومشتقاته
146	1.2.2- ضعف الانتاج الحليب ومعدل ادماجه من الصناعة
149	2.2.2- زيادة فاتورة استرداد الحليب ومشتقاته
151	3.2- عرض يساهم في تنشيط وبناء الصناعة
152	4.2- سوق منظم بواسطة السلطات العمومية
152	3- الإطار التنظيمي لقطاع الحليب ومشتقاته ووسائل دعم السلطات العمومية له

152	1.3-الوزارت والهيئات المشرفة على قطاع الحليب ومشتقاته
152	1.1.3-التأطير الوزاري لقطاع الحليب ومشتقاته
155	1.1.3-الهيئات والمعاهد المشرفة على قطاع الحليب ومشتقاته
158	2.3- النصوص القانونية المنظمة لقطاع الحليب ومشتقاته
159	3.3- آليات دعم السلطات العمومية لقطاع الحليب ومشتقاته
159	1.3.3-المخططات
161	2.3.3-الإعانات المدفوعة لقطاع الحليب ومشتقاته
165	II - الطلب على الحليب ومشتقاته
165	1- الطلب الداخلي على الحليب ومشتقاته
165	1.1-تطور الطلب على الحليب ومشتقاته
167	2.1-تطور الطلب النوعي على الحليب ومشتقاته
169	3.1-عرض أسعار الحليب ومشتقاته
169	1.3.1-سعر حليب الأكياس المبستر
170	2.3.1-سعر حليب البودرة
170	3.3.1-سعر الأجبان
171	4.3.1-سعر الياغورت وتحليات
171	5.3.1-الألبان الرائبة
171	2- توزيع الحليب ومشتقاته على المستوى الوطني.
171	1.2- الشبكة غير الرسمية
171	2.2-الشبكة الرسمية
171	1.2.2-التوزيع غير المباشر عن طريق سوق الجملة
172	2.2.2-التوزيع المباشر عن طريق البيع بالتجزئة
172	2.3-الشبكة الناشئة.
172	3- الطلب الخارجي على الحليب ومشتقاته (التصدير)
173	III- العرض الحليب ومشتقاته
173	1- تطور إنتاج الحليب الطازج والعوامل المؤثرة فيه
178	2- الصناعة
178	1.2- تاريخ صناعة الحليب ومشتقاته
180	2.2- تطور إنتاج الصناعي للحليب ومشتقاته وكيفية تغطيتها للطلب
182	3- الواردات الجزائرية من الحليب ومشتقاته (الإستيراد)

183	1.3- الواردات من بودرة الحليب
184	2.3- الواردات من الأجبان
187	خلاصة الفصل الثالث
188	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لدور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته
189	تمهيد
190	I - الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية
190	1- تحديد وصياغة مشكل الدراسة
190	1.1-مخطط عام حول إشكالية الدراسة وأهدافها
192	2.1-تحديد مصطلحات الدراسة
193	3.1- تصميم الدراسة
193	1.3.1-بعد الدراسة الاستيمولوجي
194	2.3.1- تحديد نوع الدراسة
194	3.3.1-مناهج معالجة اشكالية الدراسة
195	2- معايير ضبط العينة، تصميمها، ومتغيرات الدراسة
195	1.2-معايير ضبط وتصميم العينة
196	1.1.2-تماثل نوع الصناعة
196	2.1.2- فترة الدراسة وتوافر البيانات السنة المالية
196	3.1.2- حجم العينة الفرعية
197	2.2-متغيرات الدراسة
199	3- جمع البيانات والوصف الإحصائي لمؤسسات العينة
199	1.3- جمع البيانات
200	2.3- وصف الإحصائي لمؤسسات العينة
200	1. 2.3-توزيع مؤسسات العينة على ولايات الوطن
202	2. 2.3-توزيع مؤسسات العينة حسب طبيعة الملكية
203	3. 2.3-توزيع مؤسسات العينة حسب الطابع القانوني
204	4-عرض مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية)المستخدمة وكيفية اختيارها
206	II - عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات
206	1- التحليل الاحصائي لمؤشرات التقييم الأداء المالي
209	2- بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته باستخدام التحليل التمييزي

210	1.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010
210	1.1.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010
213	2.1.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010
216	2.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011
216	1.2.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011
218	2.2.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011
220	3.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012
220	1.3.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012
222	2.3.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012
223	4.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013
223	1.4.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013
225	2.4.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013
226	3- بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته باستخدام الانحدار اللوجستي
227	1.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2010
227	1.1.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2010
232	2.1.3- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي سنة 2010
232	2.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2011
232	1.2.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2011
235	2.2.3- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2011
235	3.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2012
235	1.3.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2012
237	2.3.3- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012

238	4.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2013
238	1.4.3-تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2013
239	2.4.3-تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013
240	4-تقييم نماذج التنبؤ بالفشل المالي
242	III - النتائج، مساهمات وحدود الدراسة، توصياتها وآفاقها المستقبلية
242	1- نتائج الدراسة
242	1.1- نتائج الدراسة النظرية
244	2.1- نتائج الدراسة التطبيقية
244	1.2.1- نتائج اختبار الفرضية الثانية
245	2.2.1- نتائج اختبار الفرضية الثالثة
246	3.2.1- نتائج اختبار الفرضية الرابعة
246	3.1- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة
247	2- حدود ومساهمات الدراسة
247	1.2-حدود الدراسة
248	2.2-مساهمات الدراسة
248	3- التوصيات والإقتراحات
249	4-الآفاق المستقبلية للدراسة
251	خلاصة الفصل التطبيقي
253	الخاتمة
255	المراجع
270	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقسيم الأصول غير جارية حسب النظام المحاسبي المالي	26
02	حساب القيمة الاقتصادية	54
03	وضعية الصحة المالية للمؤسسة الناتجة عن تفاعل الثنائية مردودية وسيولة في مرحلة الفشل المالي	82
04	العوامل التسييرية لحدوث الفشل المالي	101
05	تكاليف التأثر المالي قبل وبعد الإفلاس	108
06	نسب التنبؤ بالفشل المالي لنموذج Altman	116
07	نتائج مقارنة نماذج التمييزية مع اللوغارتمية حسب دراسة (Bartczak and casey 1985)	121
08	عرض لخصائص بعض الدراسات حول الفشل المالي	126
09	تطور الكميات المنتجة والمجمعة مقارنة مع مبلغ الإعانات الإجمالي (2000-2006)	139
10	تصنيف السجل التجاري الوطني للأشخاص المعنويين ضمن قطاع الحليب ومشتقاته	143
11	الكميات المجمعة في ولايات معينة سنة 2013	148
12	تطور الواردات منتجات الحليب ومشتقاته من 2003 إلى 2013	150
13	المحيط الوزاري المنظم لقطاع الحليب ومشتقاته على المستوى الوطني	153
14	طبيعة كميات الحليب ومشتقاته المستهلكة من طرف المواطن سنويا	168
15	توزيع إنتاج الأعلاف سنة 2012 / 2013	177
16	تمويل السوق الجزائري الحليب ومشتقاته سنة 2017	181
17	انواع الدراسات حسب معايير مختلفة	194
18	التوزيع المئوي للمؤسسات الفاشلة والناجحة حسب معيار طبيعة الملكية	194
19	اختبار تساوي المتوسطات (Lambda de Wilks).	207
20	جدول الجذر الكامل واختبار Lambda de Wilks للدالة التمييزية سنة 2010	210
21	القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة 2010.	212
22	نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2010	213
23	المساحة تحت منحنى ROC لنموذج التحليل التمييزي لسنة 2010	215
24	جدول الجذر الكامل واختبار Lambda de Wilks للدالة التمييزية سنة 2011	216
25	القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة 2011	216
26	نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2011	219
27	الجذر الكامل واختبار Lambda de Wilks للدالة التمييزية سنة 2012	220
28	القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة 2012	221
29	نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2012	223
30	المساحة تحت منحنى ROC لنموذج التحليل التمييزي لسنة 2012	223
31	القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة 2013	224
32	نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2013	226
33	التحقق من الدلالة الإحصائية للثابت	228
34	اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2010.	228
35	تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2010 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار	230

	والد Wald .	
232	تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2010	36
233	اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2011.	37
234	تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2011 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار والد Wald	38
235	تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2011	39
236	اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2012.	40
236	تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2012 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار والد Wald .	41
237	تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2012	42
238	اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2013.	43
239	تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2013 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار والد Wald .	44
240	تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2013	45
240	مقارنة نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب الأسلوب التحليل التمييزي والانحدار	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.	نموذج الدراسة	د
2.	العلاقة بين البيان والمعلومة والمعرفة	09
3.	مكانة المعلومة المالية في نظام المعلومات المعلومة المحاسبي بالمؤسسة	10
4.	وضائف الإدارة المالية	41
5.	تطور مؤشرات قياس الأداء المالي	50
6.	مؤشرات التنمية المستدامة حسب منظمة GRI	52
7.	مراحل التعثر المالي	71
8.	نموذج نظري لخطوات التعثر المالي بتركيز على الفشل الاقتصادي	75
9.	العسر المالي الهيكلي	81
10.	طرق علاج الصعوبات المالية قانونيا	84
11.	توزيع منوي لمبلغ الإعانات على بنود الإستثمار للفترة من 1995 إلى 1999	138
12.	تطور كميات الحليب الطازج المتوقعة والمنتجة فعليا في ظل سياسة التجديد الريفي والزراعي (2009-2013)	140
13.	تصنيف صناعة الحليب ومشتقاته ضمن مدونة الوطنية للأنشطة والمنتجات .NAP2000	142
14.	سلسلي القيم المكونة لصناعة الحليب ومشتقاته	144
15.	تطور إنتاج وجمع الحليب الطازج من 2003 إلى 2013	147
16.	الهيكل التنظيمي لقطاع الحليب ومشتقاته	157
17.	تخصيص ميزانية ضمن العلاقات التعاقدية بين متعاملي قطاع الحليب ومشتقاته.	163
18.	تطور استهلاك السنوي للنسمة للحليب ومشتقاته من 1967 إلى 2012	165
19.	تطور الصادرات الجزائرية من منتجات الغذائية والحليب ومشتقاته من 2006 إلى 2013.	173
20.	تطور كمية إنتاج الحليب الطازج (2000-2013).	174
21.	تطور كمية رؤوس الأبقار وأنواعها (2000-2013)	175
22.	تطور الإنتاج الكمي للقطاع العام (2003-2013)	180
23.	مكانة الحليب ومشتقاته في الواردات الجزائرية من 2006 إلى 2013	182
24.	مصادر وتطور كميات الواردات من البودرة والحليب المركز من 2000 إلى 2013	183
25.	تطور كميات ومصادر الأجبان المستوردة من 2000 إلى 2013	184
26.	المخطط العام لإشكالية الدراسة	191
27.	طبيعة المتغيرات المفسرة للفشل المالي من الجانب المحاسبي والمالي	197

199	ترميز متغيرات الدراسة	.28
201	توزيع مؤسسات العينة الناجحة والفاشلة عبر ولايات الوطن	.29
203	التوزيع مؤسسات العينة حسب القطاع القانوني	.30
205	خريطة الدراسة التطبيقية.	.31
215	منحنى ROC الخاص بنموذج التحليل التمييزي لسنة 2010.	.32
219	منحنى ROC الخاص بنموذج التحليل التمييزي لسنة 2011	.33

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	الميزانية (المركز المالي)	271
2	حساب النتائج حسب الطبيعة (قائمة الدخل)	273
3	حساب النتائج حسب الوظيفة	274
4	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لفترة من ...إلى...	275
5	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة لفترة من ...إلى...	276
6	جدول تغير الأموال الخاصة	277
7	مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المستعملة في الدراسة	278
8	أسباب الفشل المالي حسب بلايزي وكومبيي BLAZY et COMBIER (1997)	281
9	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالتحليل التمييزي لسنة 2010	283
10	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالتحليل التمييزي لسنة 2011	287
11	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالتحليل التمييزي لسنة 2012	290
12	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالتحليل التمييزي لسنة 2013	293
13	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالانحدار اللوجستي لسنة 2010	296
14	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالانحدار اللوجستي لسنة 2011	299
15	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالانحدار اللوجستي لسنة 2012	303
16	نتائج برنامج SPSS الخاصة بالانحدار اللوجستي لسنة 2013	306

قائمة الاختصارات

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
APB	American Principles Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي
SIC	Standing Interpretation committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	نظام القيمة المضافة
BVM	La Bourse des Valeurs Mobilières	إنشاء بورصة القيم المنقولة
COSOB	la Commission de Contrôle des Opérations de Bourse	وهيئة مراقبة العمليات في البورصة
PNCA	Plan National de Comptabilité Analytique	مخطط وطني للمحاسبة التحليلية
IFRS forPEs	International Financial Reporting Standard For Private Entities	معايير تقارير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SFAC	Statement of Financial Accounting Concepts.	وثيقة مفاهيم المحاسبية المالية
APB	American Principles Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
GRI	Globale Reporting Intiative	
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس منظمة معايير المحاسبة الدولية الأمريكية
TSR	Total Share Holder Return	العائد الكلي للسهم
REO	Return On Equity	المردودية الأموال الخاصة
ROCE	Return On Capital Employed.	مردودية الأموال المستثمرة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة البورصات
BBR	Bureau of Business Research	مكتب الأبحاث الأمريكي
MDA	Multivariate Distriminant Analysis	التحليل التمييزي المتعدد
M.H. DIS	Multi Group Hierarchical Discriminante Method	التحليل التمييزي المتدرج
DISQUAL	Analyse Discriminante sur la base de variable Qualitatives	التحليل التمييزي على متغيرات نوعية
LA	Logit Analysis	النماذج اللوغارتمية

PA	Probit Analysis	النماذج الاحتمالية
LPM	Linear Probability Modelling	النمذجة الخطية الاحتمالية
MPL	Multi Layer Perception	الهندسة التحليل متعدد الطبقات
ONALAIT	L'Office National Du Lait	الديوان الوطني للحليب
COLAITAL	Coopérative du Lait d'Alger	تعاونية الحليب الجزائر العاصمة
COLAC	Coopérative Du Lait De Constantine	تعاونية الحليب الجزائر قسنطينة
clo	Coopérative Du Lait d'Oran	تعاونية الحليب وهران
MGLA	Matière Grasse du Lait Anhydre.	مادة الحليب الدسمة المهدرجة
DAS	Domaines Agricoles Socialistes	الدواوين الزراعية الاشتراكية
FNDA	Fonds National pour le Développement Agricole	الصندوق الوطني لتطوير الزراعة
CNIFL	conseil interprofessionnel du lait	المجلس المهني لقطاع الحليب
ONIL	L'Office National Interprofessionnel du Lait	الديوان الوطني للحليب ومشتقاته
LPS	Lait Pasteurisé En Sachets	الحليب الأكياس المبستر
NAP	LA Nomenclature Algérienne Des Activités et Des Produits	المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات
PNDR	Plan National De développement Agricole et Rural	المخطط الوطني لتطوير الزراعة والريف
INAP	L'Institut National de la Propriété Industrielle	المعهد الوطني لحقوق الملكية الصناعية
IANOR	L'Institut Algérien de Normalisation	المعهد الجزائري للمعايير
MADR	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	وزارة الزراعة والتنمية الريفية
ONIL	L'Office National Interprofessionnel du Lait	الديوان الوطني للحليب ومشتقاته
CIL	Le Comité interprofessionnel du Lait	اللجنة المهنية للحليب
CRIL	Le Comité régionale interprofessionnel du Lait	اللجان الجهوية المهنية للحليب
I.N.R.A.A	Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie	المعهد الوطني لبحوث الزراعة في الجزائر
L'ITELV	Institut Technique des Elevages	معهد تقنيات التربية
BCI	Bretagne Commerce International.	بروتان انترناشيونال لتجارة الدولي
CNIAAG	Centre d'Insémination Artificielle et d'Amélioration Génétique	مركز التلقيح الصناعي والتحسين الجيني
FNRPA	Fonds National de Régulation de la Production Agricole	الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الزراعي
UHT	Stérilisé par Upérisation à Haute Température.	معقم عن طريق الحرارة المرتفعة
ANEP	Entreprise Nationale de Communication d'Édition et de Publicité	المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار

مقدمة

يشهد العالم في الوقت الحاضر تحولاً جذرياً في بيئة الأعمال التي تتميز بالتقدم السريع لتقنية المعلومات، وفي ظل هذه المتغيرات الاقتصادية التي تغلب عليها ظروف عدم التأكد والمخاطرة، نشأت الحاجة إلى مناخ اقتصادي يتسم بالشفافية، المصداقية، وملائمة المعلومة المحاسبية، بدورها المحاسبة تلعب دوراً هاماً وجوهرياً في النشاط الاقتصادي، لذا هدفت نظم المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة، ما أكده مجلس المعايير المالية الدولي (FASB) في أن "...القوائم المالية يجب أن توفر للمستثمرين والمقرضين والمستعملين الحاليين والمتوقعين معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات رشيدة على مستوى الاستثمار والإقراض..."، هنا وضعت الهيئات المهنية المسؤولة عن تطوير مهنة المحاسبة كالمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) معايير محاسبية تعمل على تحديد الطرق والإجراءات والقواعد اللازمة لتطبيق العملي بغرض إنتاج معلومة محاسبية دقيقة وشفافة ومتسقة، تُمكن من بناء نموذج قرار قادر على التنبؤ بأحداث مستقبلية من خلال المقارنة، التحليل، وتفسير الأرقام الواردة بالتقارير المالية.

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التطورات وأصدرت النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 بهدف تحقيق أحسن استغلال للمعلومة المحاسبية والرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية. حيث عُرف النظام المالي على أنه نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تبرز صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، ووضع خزينتها في نهاية السنة. ولقد ارتبطت أهمية المعلومات المُتضمنة في الكشوف المالية باكتسابها للخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين الخارجيين: المستثمرين الحاليين والمتوقعين، الدائنين، المدينين، العملاء، الجمهور، والمستخدمين الداخليين. ويبرز دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار في جانبين أولهما إذا كان لها قيمة تنبؤية أي تسمح بنقل حالة عدم التأكد المتعلقة بأحداث مستقبلية، وثانيهما توفرها على قيمة ارتدادية أي أنها تسمح بتأكيد أو مراجعة تنبؤات سابقة.

في ظل الاضطراب والمخاطر التي يعرفها نسيج الاقتصاد الجزائري. تقوم المعلومات المحاسبية بوظيفة ترشيد القرارات المالية واستثمارية التي ترتبط بسيرورة المؤسسة واستراتيجيتها، لعل أهمها ما يتعلق بتحديد مدى تمتع أو تحقيق المؤسسة لهامش أمان يحميها من خطر الفشل المالي والإفلاس؛ حيث تسمح المعلومة المحاسبية وبذات المالية في الكشف عن مدى تحقيق المؤسسة قدرة إرادية من الأنشطة الجارية أو الاستثنائية، أو القدرة الكسبية بتحقيق فائض أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج.

1- إشكالية الدراسة

تحديد إشكالية البحث هي المرحلة الأولى والحاسمة للبحث العلمي، حيث تلعب دور جوهري في تحديد إطار ونطاق الأنشطة البحثية وتوفر دليل لتطوير المداخل التحليلية للإجابة على تساؤل البحث، ما يسهل على الباحث بناء خريطة الطريق لعملية إنجاز البحث. فقد انصببت إشكالية البحث حول فحص واختبار ما إذا كانت المعلومة المالية المتوفرة بالكشوف المالية كافية للتفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

"إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعلومة المالية في التفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته، والتميز بين الشركات الفاشلة والناجحة عن طريق المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي (نسب مالية)؟"

لمعالجة الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف تساهم المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي تغيرات السيولة إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي تغيرات المردودية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي تغيرات المديونية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي التغيرات في تغطية المديونية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي التغيرات في النشاط إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المعتمدة على المعلومة المالية القدرة على التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة ماليا على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المعتمدة على المعلومة المالية القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته؟

2- فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: لا تساهم المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات؛
- الفرضية الثانية: لا يعود الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته إلى عوامل مالية معبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي (نسب مالية).

يتم تقسيم الفرضية الثانية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد تأثيرات جوهرية للسيولة على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً؛
- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تأثيرات جوهرية للمردودية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد تأثيرات جوهرية للمديونية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً؛
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد تأثيرات جوهرية لتغطية الديون على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً؛
- الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد تأثيرات جوهرية للنشاط على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً؛

- الفرضية الثالثة: نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية ليس لها القدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة في قطاع الحليب ومشتقاته.

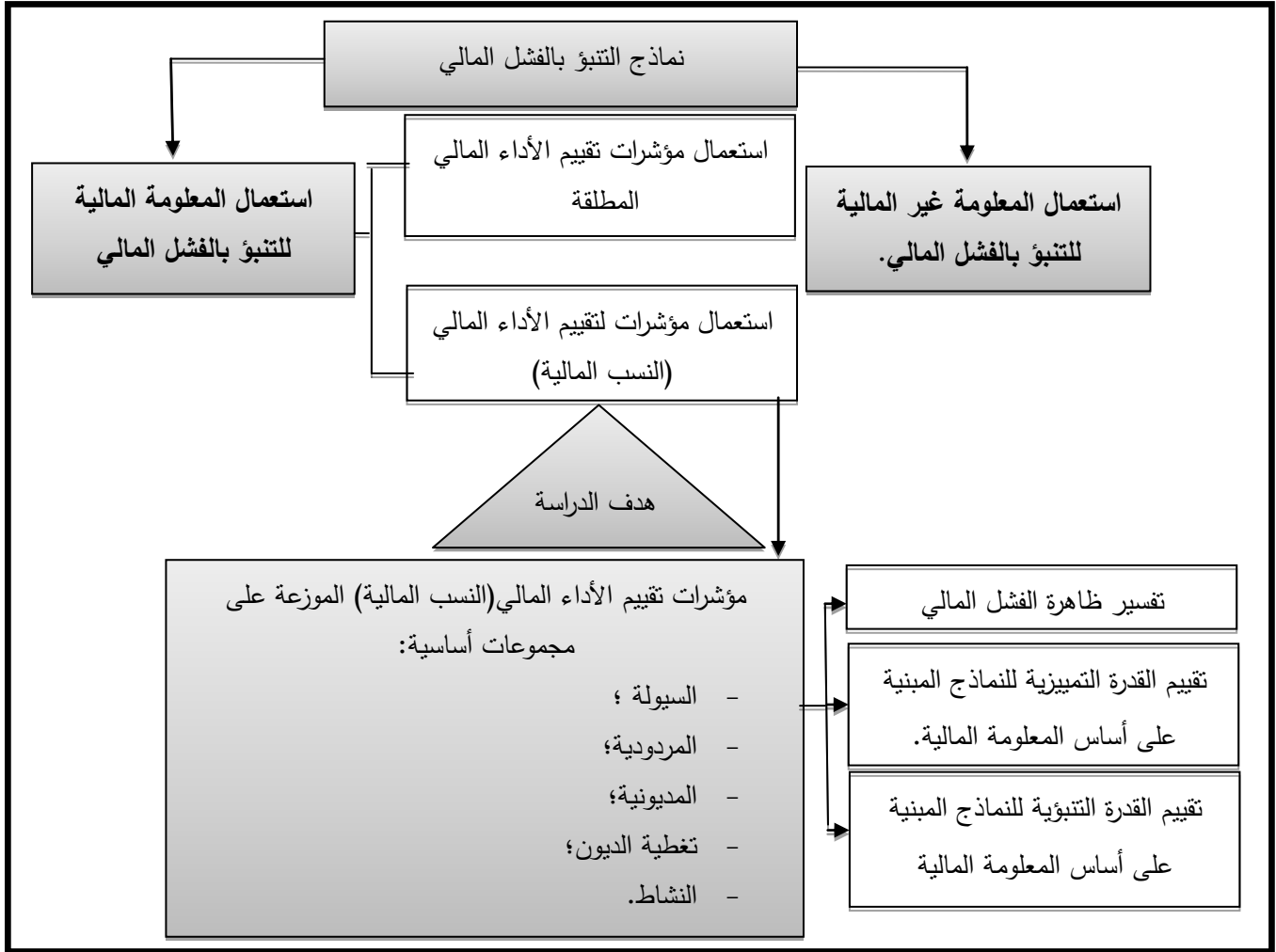
- الفرضية الرابعة: نماذج التنبؤ المبنية على أساس المعلومة ليس لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه في قطاع الحليب ومشتقاته.

3- نموذج الدراسة

يمكن تمثيل النموذج العام للدراسة الذي يتضمن المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في الشكل

الآتي:

شكل رقم (1) : نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالبة بناء على متغيرات الدراسة.

يوضح الشكل رقم (01) المتغيرات التي سيتم تناولها في هذه الدراسة:

- المتغير المفسرة: المتغير الوصفي الذي يسعى الباحث لتفسير عوامل حدوثه هو الفشل المالي المُعبر عن اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها المالية يؤدي للشك في امكانية الوفاء بالتزاماتها، بسبب أزمة سيولة ناتجة عن عدم تحقيق تدفقات نقدية أو أنها غير كافية؛ في صورة عدم تحقيق أرباح على دورات مالية متتالية.
- المتغيرات المُفسرة: تتمثل في مؤشرات تقييم الأداء المالي أو النسب المالية المصنفة ضمن خمس مجموعات رئيسية: السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، النشاط.

4- أهداف الدراسة

تهدف فصول دراستنا لتحقيق الآتي:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات الدراسة من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمه؛
- التعرف على العوامل المفسرة لظاهرة الفشل المالي على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؛
- بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي انطلاقا من مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تعبر عن عوامل حدوثه؛
- تقييم قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية في التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؛
- تقييم قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته.

5- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والحساسة التي لها آثار جسيمة على الاقتصاد الوطني ألا وهي الفشل المالي، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وسياسة التقشف التي تنتهجها السلطات العمومية، ما يساهم في تجنب تكاليفه العالية وآثاره. كما تتبع من تحديدها لدور المعلومة المالية في التنبؤ وتقييم الأداء المالي في ظل التغيرات الهامة على المستوى المحاسبي المتمثلة في تبني النظام المحاسبي المالي.

ما يزيد من أهمية الدراسة أنها تحتوي على دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته، الذي يحظى باهتمام ودعم ضخم من السلطات العمومية نظرا لارتباطه بالأمن الغذائي، الاجتماعي، والسياسي. إضافة أنه يعاني في الآونة الأخيرة من مشاكل تؤرق كاهل السلطات العمومية.

6- مجال الدراسة

- **المجال الجغرافي:** تمت الدراسة على مؤسسات اقتصادية ناشطة في قطاع الحليب ومشتقاته وطنيا، و المقدر عددها بـ 187 مؤسسة.
- **المجال الزمني:** إمتد من شهر سبتمبر 2013 إلى غاية منتصف شهر مارس 2016، تم خلاله جمع الكشوفات المالية للمؤسسات محل الدراسة التي تخص الفترة من 2010 إلى غاية 2013 قصد تقييم الأداء المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، بالإضافة إلى بناء نموذج لتفسير عوامل حدوث

ظاهرة الفشل المالي وتحقيق امكانية التنبؤ به قبل حدوثه، تم اقصاء سنة 2015، 2016، و2014 نظرا لعدم توفر الكشوف المالية للمؤسسات على مستوى مركز السجل التجاري بسبب تأخر إيداعها ما قد يؤثر على حجم العينة ، زيادة التكاليف، وتضييع الوقت.

7- منهج الدراسة

لتمكّن من تحليل الإشكالية المطروحة، تم المزج بين الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع والمستمدة من مختلف المراجع عربية كانت أو أجنبية من جهة، والممارسات التطبيقية المستمدة من المجال التطبيقي للدراسة المعتمدة على الكشوف المالية من جهة أخرى. استندت دراسة الموضوع اعتماد منهج مركب؛ فقد اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي أثناء التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة وتلخيصها وتحليلها في الجانب النظري. وفي عملية جمع البيانات، وصفها، تحليلها، وتفسيرها للحكم على فرضيات الدراسة في الجانب التطبيقي. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في جزء بسيط من الدراسة بهدف تحديد الاختلافات بين نماذج أسلوب التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي.

8- الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة التي لها أهمية في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- رسالة ماجستير غير منشورة لبن خروف جليلة: " دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات_دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات(2005-2008)"

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة المعلومات المالية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، حيث يقوم متخذ القرار على مستوى المؤسسة باتخاذ القرارات التي شأنها المحافظة على بقاء المؤسسة واستمرارها، كما هدفت إلى التعرف على جديد النظام المحاسبي المالي فيما يخص الكشوف المالية، وإبراز أهميتها ودورها في إمداد المسيرين على مستوى المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة. بعد معالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات صحة الفرضيات قسم البحث إلى أربعة فصول وهي: مفاهيم المعلومات المالية، المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي، دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وفي الختام دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات التي تُوجت بالنتائج التالية:

- يسمح النظام المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية؛
- تطبيق معايير المحاسبية الدولية تزيد من درجة الإبلاغ المالي والمحاسبي في الكشوف المالية؛

- اختلاف عرض وعدد الكشوف المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها؛

- عدم تطبيق المؤسسات الجزائرية لنظام المحاسبي المالي.

ب- دراسة لمحمود جلال أحمد لسنة 2009 بعنوان: "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية لشركات (ال فشل المالي)"

سعت الدراسة إلى بيان أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية تمثل إطاراً شاملاً للمحللين الماليين في تقييم الأداء المالي للمشروع والتنبؤ بالفشل. خلصت الدراسة إلى أن استعمال التحليل المالي يساعد بصفة كبيرة في تقييم أداء المؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات المالية.

ج- دراسة زينب حوري سنة (2004-2005) بعنوان: "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية باستخدام التحليل التمييزي"

ركزت على دراسة الخطر المالي خصوصاً بتحديدته، وإدارته، وتقدير حصوله لمساعدة المؤسسة في تجنب خطر الفشل المالي بتطبيق أسلوب التحليل التمييزي على عينة مؤسسات قطاع الصناعة الميكانيكية، حيث توصلت أن خطر الفشل يعود إلى أسباب خارجية متعلقة بالتغيير التكنولوجي، تغيير الأذواق، وتغيير المحيط. أما داخليا فيعود لتحقيق المؤسسة لخسائر متتالية تؤدي إلى عجز السيولة والتدفقات النقدية، ما يؤدي لعدم قدرتها على تسديد التزاماتها بتاريخ استحقاقها وبالتالي تقلص نشاط المؤسسة، عسرها المالي الهيكلي، ثم إفلاسها.

د- دراسة مصطفى طويطي لسنة 2015 بعنوان: "دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-"

هدفت الدراسة لمعرفة مدى امكانية تقدير نموذج للتنبؤ بالفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام الانحدار اللوجيستي، انطلاقا من متغيرات نوعية تعكس الجوانب الإدارية، المالية، الفنية، البشرية، التسويقية، الدعم والمرافق، وكذا المؤثرات الخارجية. أظهرت النموذج المقترح الذي يحتوي جميع المتغيرات السالفة الذكر وله قدرة على تفسير فشل المؤسسات والتنبؤ به بقوة (90.8%).

هـ- شيراز فقيه أحمد وفضيلة حسونة لسنة 2000: "التنبؤ بمخاطر الفشل أو الإفلاس للمؤسسات: القدرة على استعمال النسب المالية تطبيق نموذج خطي BRUNSWIK".

تساءلت الدراسة عن كفاية المحتوى المعلوماتي لنسب المالية لتنبؤ بخطر الفشل المالي (كنموذج لاتخاذ القرار)، كما طرحت اشكال قدرة متخذي القرار المتمثلين في البنكيين على استعمال النسب المالية

لنتنبؤ بالفشل المالي؛ حيث قامت الدراسة باستعمال نموذج BRUNSWIK الخطي لتقييم قدرة على استخدام النسب المالية من طرف 32 بنكي مسؤول عن منح القروض بمعدل 8 سنوات خبرة للحكم على 62 مؤسسة على أساس 5 نسب مالية. توصلت الدراسة إلى اثبات قدرة البنكيين على التنبؤ بالفشل المالي، كما انه لا يوجد اي فروقات ملحوظة بين قدرة البنكيين و قدرة النماذج التي يستعملها البنكيين.

و- دراسة حمدي ماتوسي والآخرين لسنة 1999: "التنبؤ بالفشل في المؤسسات التونسية باستخدام الانحدار اللوجيستي".

هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج لنتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات التونسية وتحديد المكونات الأساسية للخطر المالي، لتحقيق الأهداف المسطرة تم استخدام تقنيات كالتحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي. توصلت الدراسة أن نسب السيولة والتوازن تؤثر سلبيا على احتمال الفشل أو الإفلاس.

9- تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة

خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن العديد من الباحثين اعتمدوا في دراساتهم على التحليل الكمي لتقييم الأداء المالي للمؤسسات وبناء نماذج لنتنبؤ بالفشل المالي، الذي تختلف فيه مؤشرات تقييم الأداء المالي باختلاف الهدف والمدى الزمني والبيئة التي أجريت فيها الدراسة.

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها مساهمة مثمرة تم إجراؤها في البيئة الجزائرية بالتركيز على قطاع الحليب ومشتقاته، فمحددات بيئة الأعمال الجزائرية لا تسمح باستعمال معلومات السوق المالي أو المتغيرات الكمية التي يصعب تقديرها وتحديدها.

10- تقسيمات الدراسة

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم البحث إلى مقدمة، أربعة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: المعلومة المالية أساس لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

احتوى هذا الفصل على ثلاثة محاور، حُصص المحور الأول لمعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي، في حين عرض المحور الثاني لمحتوى المعلوماتي للكشوف المالية، أما الثالث فعَدَدَ مؤشرات تقييم الأداء المالي بواسطة النسب التي تساهم المعلومة المالية في بنائها.

الفصل الثاني: الفشل المالي، مفهومه، عوامل حدوثه، وأهم نماذج التنبؤ به

تناول المحور الأول مفهوم الفشل المالي ومكانته في دورة التعثر المالي. ليسرد بعدها المحور الثاني أهم عوامل حدوث ظاهرة الفشل المالي وتكاليفها، وفي النهاية يذكر المحور الثالث أهم نماذج التنبؤ بالظاهرة بالتركيز على عدد المتغيرات وطريقة معالجة البيانات.

الفصل الثالث: قطاع الحليب ومشتقاته: مكانته وتحليل الطلب والعرض على منتجاته.

خُصص المحور الأول لتعريف القطاع، تحديد خصائصه استعراض لآليات تدخل الدولة فيه، بعدها يتم دراسة وتحليل الطلب والعرض على الحليب ومشتقاته.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية

احتوى الفصل على تفاصيل إجراء الدراسة التطبيقية على مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، الهادفة لتحديد مساهمة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي مما يسهل في تكوين نموذج يفسر ظاهرة الفشل المالي يحقق إمكانية التنبؤ بها قبل وقوعها وبالتالي تجنب آثارها الجسيمة، وبناءً على ما سلف فُسم الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية، محور أول تطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، المحور الثاني يتناول عرض وتحليل لنتائج اختبار الفرضيات، في حين يتناول المحور الثالث النتائج، التوصيات والمقترحات والآفاق المستقبلية لدراسة.

الفصل الأول:

المعلومة المالية أساس تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد

تساعد المعلومة المالية متخذي القرارات الاقتصادية في بناء بدائل منطقية وخيارات تحوى الاستخدامات البديلة للموارد النادرة للقيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية. لذا ينبغي على نظام المعلومات المحاسبي (المحاسبة) توفير معلومات مالية ذات خصائص وسمات ملائمة تشبع احتياجات مستخدميها في تحقيق اهدافهم.

في ظل العولمة وكحتمية فرضتها طبيعة وآلية عمل شركات متعددة الجنسيات ظهرت المحاسبة الدولية كأحد مراحل تطور الفكر المحاسبي الهادف للخروج من نطاق الممارسات المحاسبية الإقليمية ومواجهة المشاكل ذات البعد الدولي. استجابت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) بوضع معايير محاسبية تعتبر أساساً لمهنة المحاسبة وقاعدة موحدة لإعداد القوائم المالية تحوي معلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرار. كانت هذه المعايير اختيارية بداية الأمر لكنها اكتسبت صفة الإلزامية في العديد من دول العالم.

مواكبة لهذا قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي الذي يعد ركيزة أساسية لإعداد المعلومة المالية بتبني النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث يوفر الأخير بإتباع المعايير والإجراءات التي جاء بها كشوفات مالية يفترض أن تقدم صورة صادقة عن أداء المؤسسة.

لذا سيركز الفصل على معرفة مساهمة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة بدراسة المحاور الآتية:

I - المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي (SCF)؛

II - المحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛

III - تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة المؤشرات المالية التقليدية.

I - المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي (SCF)

قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي الهادف لإعداد معلومة مالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات باختلاف شرائحهم وجنسياتهم مما يطور الاقتصاد الوطني ويسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي. سيليقي المحور الضوء على مكانة المعلومة المالية في نظام المعلومات المحاسبي، تم يستعرض تجربة الجزائر للتوافق مع توجهات المحاسبة الدولية أي النظام المحاسبي المالي والإطار التصوري الذي جاء به.

1- مكانة المعلومة المالية في نظام المعلومات المحاسبي

المحاسبة أهم نظام معلومات على مستوى المؤسسة نظرا لتزايد الإقبال على استهلاك المعلومات المحاسبية من قِبَل متخذي القرارات ذوي الرغبات المتنوعة داخل المؤسسة وخارجها، هنا يتزايد العبء على العاملين في مجال النظام المحاسبي لمقابلة الطلب المستمر والمتزايد على المنتج النهائي لنظم المعلومات المحاسبية.

1.1- نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي مكون أساسي لنظم المعلومات الادارية يركز على البيانات والمعلومات المحاسبية، قبل تعريفه وتحديد أهدافه ومكوناته وجب التنويه أن بعض الكتاب يشيرون إليه بنظام المعلومات المالي بدل المحاسبي منهم صباح رحيمة محسن والآخرون، في حين يطلق عليه آخرون نظام المعلومات المحاسبي.

1.1.1 - تعريف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

وصفت بعض التعاريف نظام المعلومات المحاسبي بينما حددت اخرى الأهداف التي جاء لتحقيقها، لكنها في الأخير تصب في سياق واحد مهما كانت مفصلة أو مختصرة:

عرفت المحاسبة من حيث العمليات التي تقوم بها والهدف المناط بها بأنها: "نظام معلومات عملي يتناول بالتحليل، والتسجيل، والتبويب، والتلخيص المعلومات المالية عن الأحداث المالية لوحدة اقتصادية معينة إلى الأطراف المهتمة بأمر الوحدة تفيدهم في مجال التقييم واتخاذ القرارات"¹.

¹ - محمد عباس بدوي وعبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، 2007، ص 12.

أضاف التعريف الموالي أن نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة موارد، أي: "نظام فرعي داخل المنظمة، يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، تكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقاً لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة والفئات الأخرى الخارجية في اتخاذ القرارات"¹.

بناءً على ما سبق، يمكن تحديد صفات نظام المعلومات المحاسبي في:

- اعتماده على مجموعة من الموارد التي تتفاعل مع بعضها البعض لإنتاج وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين؛
 - البيانات المالية أهم مدخلاته الرئيسية التي يتحصل عليها من بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية؛
 - نشاطه الأساسي الحصول على البيانات ومعالجتها لإنتاج المعلومات محاسبية دقيقة توجه للمستخدمين داخل وخارج المؤسسة؛
 - يتأثر ببعض القيود المفروضة عليه قد تكون داخلية مثل: حجم النظام والموارد البشرية، أو خارجية كالقوانين واللوائح الحكومية.
- تكمّن مساعدة نظام المعلومات المحاسبي لمتخذي القرارات الاقتصادية من خلال إنتاجه لـ:
- معلومات حول قرارات تخصيص الموارد النادرة واستغلالها؛
 - معلومات تساعد في توجيه الموارد البشرية والمالية بصورة فعالة والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛
 - معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلاً لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الأمر؛
 - معلومات مفيدة في تسيير وظائف المؤسسة والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي، بواسطة تطبيق وتبني معايير ومبادئ مقبولة قبولاً عاماً لدى الهيئات العلمية في مجال المحاسبي لضمان حقوق كل فئة من ذوي المصالح دون تمييز.

1- صباح رحيمة محسن والآخرون، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 176.

تطور هدف نظام المعلومات المحاسبي من كلاسيكي متمثل في تقديم معلومة محاسبية تعكس الأداء المالي، إلى حديث يعكس الأداء المستدام الذي يشمل: الأداء المالي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي. لذا عكف العديد من الباحثين على اقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي يشمل بعدي الإداء المؤسساتي الحديثين.

2.1.1- مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي حسب نماذج القرار أو مسار تشغيل البيانات، من¹:

أ- **نظام المحاسبة المالية:** مسؤول عن تحليل عمليات الوحدة الاقتصادية في شكل بيانات وتسجيلها، وتصنيفها، وتلخيصها لتزويد جهات خارجية وداخلية بالمعلومات الملائمة حول الموارد التي تملكها المؤسسة والتغيرات التي طرأت عليها خلال الدورة المحاسبية، إذ يسمح بتتبع مسرى أو تدفق المعلومة وإمكانية مراجعتها، منذ أن كانت في شكل مدخلات أو مستندات يتم معالجتها على مستوى الدفاتر اليومية، دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة إلى أن يتم اظهارها في الكشوفات أو القوائم المالية التي تعد الحامل الرئيسي للمعلومة المالية (المخرجات).

ب- **نظام المحاسبة الإدارية:** وظيفته الأساسية إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة على أنشطة المؤسسة، تكون هذه المعلومات تقديرية في صورة إجمالية أو تفصيلية أو تحليلية محمولة على تقارير، يسمى النظام أيضا نظام محاسبة المسؤولية أو مراكز المسؤولية وينقسم بدوره إلى نظام محاسبة التكاليف، نظام الموازنات، ونظام دراسة النظم.

2.1- البيانات والمعلومات والمعرفة المحاسبية

ترهن المعلومات بقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية لدورها الهام في عملية اتخاذ القرار، ما يتطلب وجود مصدر للمعلومات بالإضافة لوجود مرجع أو معرفة تجعل من استخدامها في عملية اتخاذ القرار أكفئ، لذا سنتطرق للبيانات والمعلومات وصولاً لمستويات المعرفة بالمؤسسة.

1.2.1- البيانات

لغة البيانات "DATA" مشتقة من كلمة بيان "DATUM"، أما اصطلاحاً تعد "تمثيل رمزي للحقائق تصف أشخاص أو أماكن أو أفكار أو أحداث أو مزيج منها"².

¹ -Thomas PEDMONDSAND And others, **Fundamental Managerial Accounting Concepts**, Sixth edition, library of congress cataloging in publication data, 2011, p 6.

² - محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، دن، 1999، ص 11.

في مجال الأعمال هي: "مجموعة من الحقائق التي تتضمن الكلمات والأرقام التي تعبر عن مواقف إدارية"¹.

كما سبق، حدد التعريفين السابقين طبيعة البيانات دون تحديد مكانها وموقعها في نظام المعلومات أو عملية اتخاذ القرارات الإدارية، لذا يُقترح التعريف التالي: "البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها معنى أو دلالة في ذاتها، فهي لا تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات لذلك تتضمن البيانات مجموعة من الحروف وأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل وخارج النظام"، إذن افتقاد البيان للمعنى هو العامل الأساسي لعدم جدوى هذه الأخيرة في التأثير على عملية اتخاذ القرار.

تحفز البيانات نظم المعلومات عن طريق عملية التشغيل بهدف إنتاج معلومات صالحة لعملية اتخاذ القرارات، حيث تمثل مجموعة من الحقائق الخام الموضوعية* غير مرتبطة (رموز، إشارات، ملاحظات) ليس لها معنى، يتم جمعها انطلاقاً من الأحداث اجرتها المؤسسة في بيئتها، ليتم تصنيفها إلى²:

- **بيانات مالية:** تخص أحداث اقتصادية لها أثر مالي يمكن قياسه والتعبير عنه بصورة مالية سواءاً تعلق الأمر بمعاملات المؤسسة مع غيرها، أو حركة داخلية لتفاعل عوامل الإنتاج، وتنقسم هذه الأحداث إلى:
- أحداث تمويلية متعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لإستمرارية المؤسسة كعلاقة المؤسسة بالبنوك؛
- أحداث رأسمالية تخص طرق أو كيفية تحقيق أرباح من نشاط الجاري للمؤسسة.
- **بيانات غير مالية:** ناتجة عن أحداث اقتصادية لا تأخذ طابع مالي فهي بيانات كيفية معبر عنها بوحدات للقياس وصفية كذوق المستهلكين.

البيانات المالية مركز اهتمام نظام المعلومات المحاسبي يقوم بمعالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية قابلة للتوظيف والاستعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

¹ - أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 6.

* - موضوعية لأنها لم تخضع للعمليات اللازمة لتكون ذات جدوى في عملية اتخاذ القرار.

² - صباح رحيمة محسن والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2.2.1- المعلومات والمعرفة المحاسبية

تواجه إدارة المؤسسة مشاكل متعددة يتوجب حلها باتخاذ قرارات إدارية ملائمة ومع عدم جدوى البيانات وَجَبَ توفير معلومات ملائمة كما ونوعا وفي الوقت وبالتكلفة المناسبين، حيث عرفت المعلومات بأنها: "بيانات التي تمكن من التغيير من تقديرات متخذ القرارات"¹، هنا تم التركيز على مفهوم الملائمة إذ يتم اختيار البديل المناسب من مجموع البيانات التي تخضع لمجموعة من عمليات المعالجة لتصبح لها معنى يفيد في عملية اتخاذ القرار.

بالنسبة لعلاقة المعلومة بحالة عدم التأكد* أو المخاطرة التي تشوب عملية اتخاذ القرار، فعرفت: "بأنها تخفض من حالة عدم التأكد، التي تمثل الاحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة في موقف قراري معين، وبالتالي فهي تؤثر على القيمة في عملية اتخاذ القرار"²، أظهر التعريف مفهوم القيمة الذي يرتبط أساسا بطبيعة المستعمل وموقعه، وعليه نحدد أن البيان يتحول إلى معلومة إذا:

- خضع لعملية المعالجة فأضافت معنى خاص يساعد في التقليل من عدم التأكد المرتبط بالقرار؛
- يمكن الاستفادة منها للوصول إلى معرفة.

بخصوص المعلومة المحاسبية فهي: "البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات استخدام معين، كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى تفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات وقيمة مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار"³.

أما المعلومة المالية التي تعد أحد فروع المعلومة المحاسبية وأحد متغيرات الدراسة فعرفت بتحديد دورها كالتالي: "تبرز المعلومات المالية العمليات والأحداث المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبية كإعداد الميزانيات المختلفة، إعداد القوائم المالية، تقدير التكاليف وكيفية توزيعها. بهدف تحديد وقياس نتيجة النشاط خلال فترة معينة، عرض المركز المالي الصافي، تحديد مستوى السيولة وقدرة المؤسسة على السداد"⁴.

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 23. نقلا :

Joel .S. DEMESKI, **Information Analysis** ,LONDON, Addison wesley pub, co,inc, 1972, p 4 .

* - حالة عدم التأكد: عدم القدرة على تحديد احتمالات للحالات الممكنة في ظل تعدد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

² - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ - أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ - علاء السالمي والآخرين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 15.

للتفرقة بين البيانات والمعلومات تم وضع معيارين، هما:

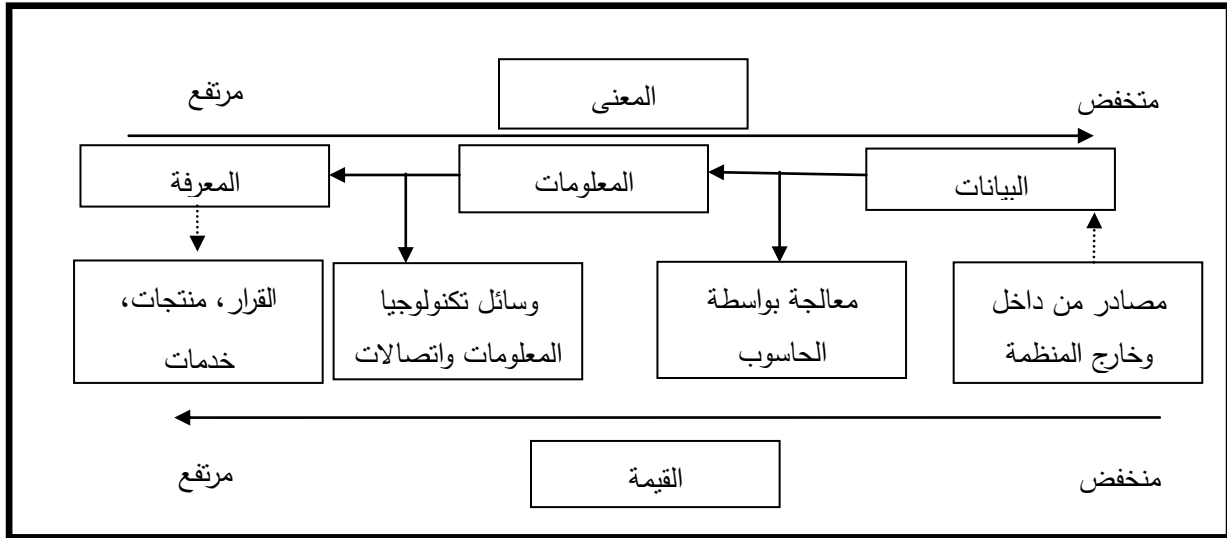
- **الإضافة المعرفية:** تقاس بالتغيير الذي يحدثه البيان في معرفة متخذ القرار أو الرصيده المعرفي الذي يساهم في التقليل من درجة عدم التأكد، اهتمت بقياس هذا المعيار نظرية المعلومات التي تقوم بقياس المعلومات المنقولة في قنوات الاتصال بواسطة درجة سلم الأنتروبي (Entropy)¹ أو عدم التأكد (Uncertainty) المرتبطة بحدث أو أحداث معينة، أو ما يدعى بالمدخل الكمي، الذي يعاب عليه عدم الاكتمال لأن الزيادة في كمية المعلومة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة أو القيمة الاقتصادية لدى متخذ القرار.
- **الارتباط:** إن أي عملية انتقال البيان أو المعلومة تتعلق بالدرجة الأولى بمشكلة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه، حيث يتناول هذا المعيار قياس قيمة المعلومة التي يتحصل عليها المستخدم في سبيل التقليل من حالة عدم التأكد. اهتم بهذا المعيار نظرية اقتصاديات المعلومة أو قيمة المعلومة، والتي يتم تحديدها بشكل تقديري وغير موضوعي حسب وجهة نظر الفرد المستخدم وأدواته وشخصيته إذا هو الوحيد الذي يستطيع الجزم بمقدار المنفعة المحصل عليها، والتي يتم تقييمها بمجموع الخصائص النوعية المرغوب فيها في المعلومة مثل: الملائمة، الموثوقية...، وكما هو معروف أن إنتاج المعلومة مرتبط بتكلفة ونظام المعلومات الكفو هو الذي يسعى لتوفير معلومات بتكلفة مناسبة.

وعليه تظهر فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من خلال ضرورة دراسة جدوى الاقتصادية للمعلومة الاقتصادية، بتحديد تكلفتها وموازنتها مع قيمتها على أساس المنفعة التي تحققها لمتخذ القرار.

يلخص الشكل الموالي ما ورد سابقا، كما يضيف مفهوم جديد وهو المعرفة، أي يوضح المستوى المعرفي في المؤسسة:

* - سلم الأنتروبي: هو مقياس بقياس كمية الدهشة التي تعترى منلقي المعلومات لمخرجات النظام المحاسبي على ضوء احتمالاته الأولية المسبقة لتوقع هذه المخرجات.

الشكل رقم (02): العلاقة بين البيان والمعلومة والمعرفة



المصدر: صباح رحيمة محسن والآخرين، نظم المعلومات المالية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 41.

يوضح الشكل أن المعلومات هي بيانات أُضفت عليها عملية المعالجة معنى يساعد في زيادة قيمتها في عملية اتخاذ القرار، أما المعرفة فتعبر عن: "الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد تختفي كثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التحديد والترابط في عناصر المعلومات المكون لرصيد المعرفي"¹. كما وضع صباح رحيمة والآخرين تعريف شامل للمعرفة بعد الاستقراء لتعريف قدمها عدة باحثين كالتالي "معلومات تم معالجتها وتنظيمها، تنقل الفهم والخبرة والتعليم التي تقودنا إلى المعرفة لأداء الأعمال بإتقان أو اتخاذ قرارات صائبة". بناء على ما سلف يخلص لثلاث مستويات معرفية داخل المؤسسة، هي:²

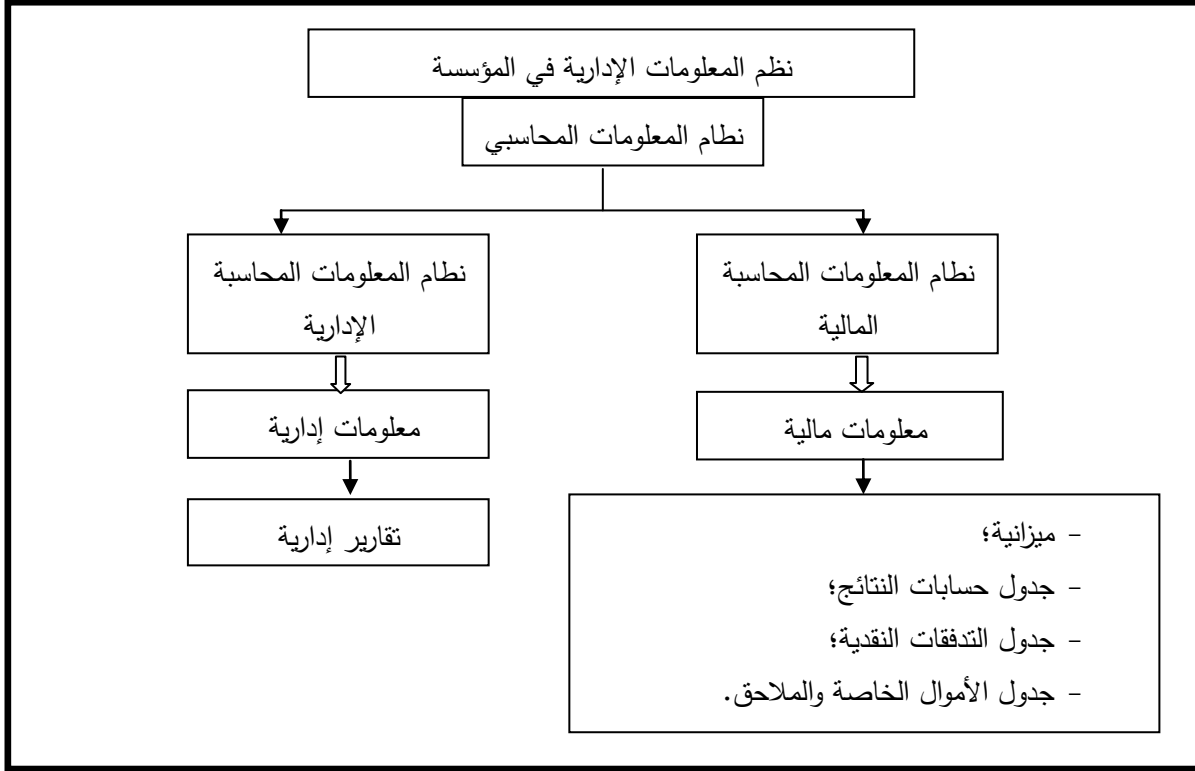
- مستوى فني يغيب معنى المعلومات ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة بواسطة المدخل الكمي؛
- مستوى معاني يُفسر ويحلل المعنى الذي تتضمنه المعلومات (البيانات)، بواسطة مدخل القيمة أو اقتصاديات المعلومة لأن المدخل الأول لا يعبر عن قيمة المعلومة بالنسبة للمستخدمين ومدى تقليلها من حالة عدم التأكد؛
- مستوى تأثيري تُحَفِز خلاله المعلومات المستخدم لاتخاذ القرار والقيام بالأنشطة معينة بناء على المعرفة المحصلة من هذه المعلومات.

¹ - سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1997، ص 63.

² - كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 23.

انطلاقاً مما سلف، يحدد الشكل الموالي مكانة المعلومة المالية في نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل رقم (03): مكانة المعلومة المالية في نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

الهدف الأساسي لنظم المعلومات الإدارية انتاج معلومات بمعالجة وتحويل البيانات لتصبح ذات معنى وقيمة في عملية اتخاذ القرارات التسييرية، بدوره نظام المعلومات المحاسبي يقوم بإنتاج معلومات محاسبية عن طريق نظامين فرعيين، نظام المعلومات المحاسبي الإداري يعالج بيانات لأجل للحصول على تقارير إدارية موجهة للمستخدمين الداخليين، ونظام معلومات المحاسبي المالي يختص بإنتاج المعلومات المالية الكمية تحملها القوائم أو الكشوف المالية وتوجه للمستخدمين الخارجيين بهدف تحديد وقياس نتيجة النشاط خلال فترة معينة، عرض المركز المالي الصافي، تحديد مستوى السيولة وقدرة المؤسسة على السداد، تخضع القوائم المالية في إعدادها إلى مبادئ ومعايير يفرضها النظام المحاسبي المالي الذي سنتطرق إليه فيما يأتي.

2- النظام المحاسبي المالي، دوافع تبنيه، ماهيته، ومعيقات تطبيقه

المحاسبة أهم وسائل المسابرة والاستجابة للتحويلات التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية واجتماعية على الصعيدين الدولي والمحلي، فبعد توالي فضائح إفلاس أكبر الشركات العالمية كإيرون

للطاقة (ENRON) سنة 2001 وشركة وورد كوم (WORLD COM) وتفاقم تداعيات الأزمة العالمية، أعادت منظمات التوحيد المحاسبي الدولية النظر في المعايير التي أصدرتها وقامت بتحسينها، كما بدأت المنظمات العالمية المسيرة والمسيطرة على الاقتصاد بزيادة الضغط على الدول النامية الراغبة الاندماج في سيرورة الاقتصاد العالمي لتبني معايير المحاسبة الدولية. وطنيا عَجَلَ بإصدار القانون 07-11 سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي أو الثورة المحاسبية التي ينتظر منها تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على العالم توالى بعده المراسيم التنفيذية وتعليمات التطبيق وأصبح قيد التنفيذ سنة 2010.

1.2 - دوافع تبني النظام المحاسبي المالي SCF

كان الإصلاح المحاسبي وليد عدة ظروف ودوافع حاول الباحثون تناولها كل حسب زاويته الخاصة التي تترجم رؤيته والهدف والمدة الزمنية لدراسة، أكد مختار سامح أن الوضعية المزرية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري في الثمانيات كانت الدافع الأساسي لتغير النظام المحاسبي، فالإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن الانتقال للاقتصاد السوق والخصوصة نجم عنها تغيرات على مستوى عدة قوانين منها القانون التجاري (قانون استقلالية المؤسسات، قانون العرض والنقد...)، ما استدعى على المستوى المحاسبي إصدار مخططات قطاعية تكميلية للمخطط المحاسبي الوطني (PCN) والمتعلقة بالقطاع الفلاحي 1987، قطاع التأمينات 1987، قطاع الأشغال العمومية 1988، وقطاع السياحة 1989، بالإضافة إلى¹:

- المنشور رقم 89/74 الصادر ب 24 ماي 1989 الخاص بالعمليات المتعلقة باستقلالية المؤسسات؛
- المنشور رقم 90/46 المؤرخ في 11/03/1990 المتعلق بكيفية تسجيل مساهمات العمال في أرباح الشركات؛
- القرار المؤرخ في 9 أكتوبر 1999 الذي يتضمن توافق المخطط المحاسبي مع نشاط المؤسسات القابضة وتجميع الحسابات.

أُرْجِعَتْ دوافع الإصلاح المحاسبي للتغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي والتي عجز المخطط المحاسبي الوطني على مواكبتها، والمتمثلة في²:

¹ - ختار سامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد واشكاله تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية : تجارب، تطبيقات، وآفاق"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسير، جامعة الواد، الجزائر، 2010، ص 7.

² - Sadi Nacereddine, *Epistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l'économie de marché L'expérience d'un PED du Sud à ex-orientation socialiste : l'Algérie*, communication congrès AFC, 2012, p 18, disponible sur le site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691022/document>, consulté le (23/07/15).

- الخوصصة وإعطاء المؤسسات العمومية الطابع التجاري بمنحها استقلالية التسيير وأصبحت مؤسسات مساهمة برأسمال اجتماعي؛
 - إعادة الهيكلة التنظيمية والصناعية للمؤسسات العمومية؛
 - إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية بعد إزالة الالتزامات والديون الثقيلة عليها؛
 - إعادة هيكلة الحسابات بتوحيد محاسبة المؤسسات العمومية؛
 - توضيح حقوق الملكية والذمم بما في ذلك الأراضي، الاستثمارات، المدينين والدائنين على مستوى الدولة وهياكلها؛
 - إصلاح النظام الضريبي واستحداث نظام القيمة المضافة (TVA)؛
 - إصدار قانون المنافسة؛
 - إصلاحات على مستوى قطاع البنوك؛
 - إنشاء بورصة القيم المنقولة (BVM) وهيئة مراقبة العمليات في البورصة (COSOB).
- أكد جودي محمد رمزي أن الجزائر قامت بالإصلاح المحاسبي للتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية، بهدف جلب الاستثمار الأجنبي بتدويل الإجراءات والمعاملات المحاسبية وحماية المستثمرين من مشاكل الاختلاف المحاسبي¹.
- إذن نلخص الدوافع الأساسية للإصلاح المحاسبي الناتجة عن التحولات العالمية أدت لإصلاحات اقتصادية لم يتمكن المخطط المحاسبي الوطني القديم من استيعابها، في:
- تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي مخطط يسوده نظام تمويلي يعتمد على اصدار النقدي والجباية البترولية إلى اقتصاد سوق يعتمد على خوصصة الشركات وسوق رؤوس الأموال؛
 - استمرار الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي لم يستوعبها المخطط المحاسبي الوطني آنذاك مثل القانون التجاري 68/93، قانون تنظيم الشركات رقم 97/96 الذي يخدم التوجه الاقتصادي الجديد،
 - التوجه إلى خوصصة الشركات العمومية والشراكة مع المؤسسات الأجنبية للحصول على فرص تمويلية أي جذب رؤوس الأموال وتحريك عجلة الاستثمار وتقليص البطالة؛
 - الضغوطات الممارسة من طرف الهيئات والمنظمات العالمية وشركات متعددة الجنسيات لإيجاد لغة محاسبية موحدة؛
 - الرغبة في تفعيل وتنشيط القطاع المالي؛
 - الرغبة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الهام في إنعاش الاقتصاد الجزائري؛

¹ جودي محمد رمزي، إصلاح المحاسبي في الجزائر للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، 2009، ص 76.

- تسهيل وتخفيض تكلفة تحويل القوائم المالية.

2.2- ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرفت بأنها: "نظام يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تبرز صورة وفيه عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة"¹ وعليه يمكن تحديد خصائص نظام المحاسبة المالية في الآتي:

- التركيز على الجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي ما يعكس صورة وفيه لوضعية المؤسسة المالية ويتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الدولي؛
- تصنيف، تقييم، تسجيل المعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لتوفير قوائم أو كشوفات مالية* مقروءة عالميا تسمح بإجراء مقارنة زمانية ومكانية حول المركز المالي (الميزانية)، فعالية الأداء (جدول حسابات النتائج)، وقدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها (جدول سيولة الخزينة).

أطلق النظام المحاسبي المالي وفق تسلسل القوانين التشريعية التالية:

- قانون رقم 11-07 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 تضمن النظام المحاسبي المالي الملغي والمعوض للمخطط المحاسبي الوطني ابتداءً من تاريخ 01 جانفي 2009؛
- المرسوم التنفيذي 156-08 بتاريخ 26 ماي 2008 جاء لمعالجة معظم الإحالات غير معالجة والنقائص القانون السابق لكنه لم يتضمن الجديد الذي كان منتظرا؛
- المرسوم التنفيذي 110-09 بتاريخ 07 أفريل 2009؛
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يعتبر قرار مرجعي لأنه أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية؛
- التعليم رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي؛
- التعليم المنهجية الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 تتضمن كفايات تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 الخاصة بالنتيبيات المعنوية؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 الخاصة بالمخزون؛

¹- Loi №07-11 correspondant au 25 novembre 2007, portant le système comptable financier, journal officiel №74 , Article № 03, p 3.

* - اعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) مصطلح الكشوف المالية كبديل لمصطلح القوائم المالية .

- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 23 مارس 2011 الخاصة بالنتيقات المادية؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 26 مارس 2011 الخاصة بمنافع المستخدمين؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 05 ماي 2011 الخاصة بالنواتج والأعباء خارج الاستغلال والمصاريف المتعلقة بالانتقال من PCN؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 24 ماي 2011 الخاصة بالعقود طويلة الأجل؛
- التعليم المنهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي الصادرة بتاريخ 07 جوان 2011 الخاصة بالأصول والخصوم المالية.

3.2- معيقات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في البيئة الأعمال الجزائرية

لخص BELKHAROUBI معيقات أو قيود تطبيق النظام المحاسبي المالي، في¹:

- اقتصاد مرتبط ارتباط تام بالأنشطة غير رسمية، بالإضافة إلى قيود السرية وعدم الشفافية التي تسود الاقتصاد والمؤسسات الجزائرية؛
- اقتصاد غير موجه لأولوية الاستثمار أي نموذج لا يتلاءم وأصحاب المدخرات بالدرجة الأولى؛
- الفرص النادرة لتعبئة المدخلات العامة المتعلقة بإصدار الأوراق المالية والسندات خاصة التي تتعلق بشركتي سونطراك وسونلغاز؛
- ضعف السوق المالي الذي يعد مكان تحديد وتقييم سندات الديون المصدرة من طرف المؤسسات، كما أن حجم المبادلات فيه جد محدود؛
- تكلفة التحول إلى النظام المحاسبي المالي الباهظة على المؤسسات والمتمثلة في: تكاليف التنظيم، تكاليف الدراسة، تكلفة التكوين، وباقي تكاليف الأنظمة الجديدة التي يتطلبها النظام؛
- قيود متعلقة بهيكل نموذج التمويل، الاستدعاء الاستثنائي للتمويل عن طريق إصدار سندات وتمويل الميزانيات، في حين أن النظام المحاسبي المالي مجرد تنظيم رسمي للتدفقات المالية حسب طبيعة موازنة المؤسسات بغض النظر عن وضعهم القانوني.

¹-Hocine BELKHAROUBI, **Convergence des systèmes d'information comptable et intégration financière : Contraintes d'un processus**, Faculté des sciences économiques, Sciences de gestion et sciences commerciales, 2011, p 17, Disponible sur le site :<http://www.iefpedia.com/france/wp-content/uploads/2009/12/Convergence-des-syst%C3%A8mes-d%E2%80%99information-comptable-et-int%C3%A9gration-financi%C3%A8re-Contraintes-d%E2%80%99un-processus.-%E2%80%93-BELKHARROUBI-Hocine.pdf>, consulté le (14/08/2013).

توصلت نتائج استبيان أحد الدراسات إلى اتفاق 60% من المستجوبين أن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي، هي¹:

- قلة وانعدام الكفاءات اللازمة نتيجة نقص مراكز التكوين وعدم إصلاح النظام التعليمي بما يتوافق والعولمة؛
- صعوبة التأقلم والتردد المهنيين في تغيير مخطط المحاسبي الوطني؛
- عدم اكتمال النظام المحاسبي المالي وغموض مصطلحاته، ووجود ثغرات متمثلة في الإحالات التي تعد مشاكل محاسبية دون حل.

إضافة لما سبق، تعيق البيروقراطية والفساد المحاسبي الإداري عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه لأن تكريسه يرتبط بالدرجة الأولى بضمير المسؤول عن إعداد الكشوفات المالية، فلا فائدة ترجى منه دون الحصول على معلومات مالية شفافة وذات جودة عالية والتي جاءت مفاهيم إطاره التصوري لتجعل من إنتاجها بخصائص نوعية المطلوبة أمراً محققاً.

3- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

برزت فكرة الإطار التصوري أول مرة بالولايات الأمريكية المتحدة ما بين 1978 و 1985 بعد نشر ستة معايير ضمن وثيقة مفاهيم المحاسبية المالية (SFAC)، بعدها قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار إطار تصوري سنة 1986 تم تجديده سنة 2010 ليصبح مرجع دولي للتوافق المحاسبي إذ يحدد المفاهيم والمبادئ المطبقة في إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين.

1.3- مستويات الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي

يحدد الإطار التصوري دستور المهنة في محيط وزمن محدد. يشمل نظاماً مترابطاً من أهداف المحاسبة المالية ويبين مستعملي القوائم المالية واحتياجاتهم، مكونات القوائم المالية، المبادئ والفروض التي تحكم عملية القياس والإفصاح والتوصيل، كما يساهم في صياغة معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً وقابلة للتصنيف.

1.1.3- مكونات الإطار التصوري وأهدافه

وضحت المادة 07 من القانون 11-07 بأن: "الإطار التصوري للمحاسبة المالية مُوجه لإعداد معايير المحاسبة وترجمتها واختيار المناهج أو الطرق المحاسبية الملائمة في بعض الأحداث والمبادلات

¹ - أمينة بورزوق، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 162.

غير المعالجة من طرف المعيار أو ترجمته"، حيث يتكون ويُحدّد مجال التطبيق وأهداف النظام المحاسبي المالي، المبادئ والاتفاقيات والمعايير، وعناصر الكشوفات المالية. الإطار التصوري كمرجع لإعداد معايير جديدة تسهل عملية فهم الأحداث غير معالجة بواسطة تنظيم قانوني يهدف للمساعدة على¹:

- إعداد الكشوفات المالية؛
- تطوير المعايير المحاسبية الجزائرية؛
- ترجمة وتفسير المعلومة المتضمنة في الكشوفات المالية المعدة بطريقة تتلاءم مع المعايير الدولية للمحاسبة؛
- تكوين رأي حول مطابقة الكشوفات المالية للمعايير المالية المفروضة.

هذه الأهداف متطابقة لما جاءت به المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS)، لكن هذه الأخيرة أضافت أهداف خاصة بتحقيق وتعزيز التوافق الدولي، مدّ العون للمسؤولين عن إعداد أنظمة المحاسبية الوطنية، تقديم معلومات للمهتمين بأعمال ومنهجية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ما يضفي الشفافية في عملية إعداد المعايير الدولية.

2.1.3 - هدف المعلومة المالية

تحديد أهداف القوائم المالية يوضح لنا المستفيدين الأساسيين منها والحد الأدنى لاحتياجاتهم، حيث ذكر النظام المحاسبي المالي أنه: "يجب على الكشوفات المالية أن تعرض بصورة وفيّة الوضعية المالية للمؤسسة والأداء وكل التغييرات في وضعياتها المالية، ويجب أن تعكس مجموعة العمليات والأحداث المؤدية إلى مبادلات للوحدة وآثار هذه الأحداث على النشاط"².

هدف المعلومة المالية تبعا للمرجعية المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) المنفعة أو الاستعمال العام وفق ما يلي: "هدف المعلومة المحاسبية ذات الاستعمال العام هو توفير معلومات ذات منفعة للمستثمرين في رأسمال، المقرضين، المدينون الحاليين والمستقبليين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم باعتبارهم ممولي مؤسسة بالموارد المالية. هذه القرارات تتعلق بالشراء، البيع، الاحتفاظ بالأموال الخاصة، امتلاك أو تسديد الديون أو أنواع أخرى من القروض"³، مقارنة بنسخة 1989 لم يقم الإطار التصوري الجديد بالتفصيل في الفئات المستعملة للمعلومة المالية ولا احتياجاتهم عدا المستثمرين الحاليين والمتوقعين، المقرضين،

¹-le décret Exécutif №08-156, correspondant au 26 mai 2008, portant application des disposition de la loi №07-11 portant le système comptable financier, Journal officiel №27, Article №03, p 9.

²-Loi №07-11 correspondant au 25 novembre 2007, portant le système comptable financier, Article № 26, journal officiel №74, p 5.

³- International Accounting Standards Board (IASB), conceptual framework for financial reporting 2010, Paragraphe OB2, p 9, Available at: <http://www.ifrs.org/News/Press-Releases/Documents/ConceptualFW2010vb.pdf>, (14/04/2014).

والدائنين، لذا فُرض على المؤسسات إعداد معلومة مالية ذات غرض عام، كما نوه إلى امكانية لجوء مستعملي المعلومة المالية للمصادر الثانوية: كالمناخ السياسي والاقتصادي، آفاق الصناعة للمؤسسة أو اللجوء إلى محللين للحصول على معلومة مالية ملائمة¹.

ركز الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على المحتوى المعلوماتي الذي يجب أن تحمله الكشوفات المالية لكنه أهمل المستعملين واحتياجاتهم رغم ذكرهم في مشروع إعداده، حسب الترتيب الموالي: الإداريون، المنظمات أو الهيئات الادارية والرقابية ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة، الموردون أو الممولون برؤوس الأموال (الملاك، المساهمين، البنك، الإدارة والمؤسسات المالكة لسلطة التنظيم والرقابة) (السلطات الجبائية، السلطات الاحصائية الوطنية والمنظمات التي تملك سلطة التخطيط، التنظيم، الرقابة)، الشركاء الآخرون للمؤسسة مثل: شركات التأمين، العاملين، الموردين أو الزبائن، باقي الأطراف والمجموعات ذات المصالح أو بصفة عامة الجمهور².

رغم عدم ذكر النظام المحاسبي المالي فئة مستعملي المعلومة المالية إلا أن أساليب وطرق القياس التي كرسها متوافقة لدرجة كبيرة مع المرجعية المحاسبية الدولية (IAS /IFRS)، التي تفضل المستعملين الخارجيين خاصة المستثمرين الحاليين والمتوقعين بهدف تفعيل دور ونشاط البورصة في الاقتصاد.

3.1.3- الفروض

تُعرف بأنها: "مقدمات علمية تتميز بالعمومية حيث تمثل حقائق معروفة بالفعل أو تمثل نتائج البحث في ميادين أخرى"³ نص النظام المحاسبي المالي على فروض متطابقة كلياً مع فروض المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS)، هي محاسبة الالتزام وفرض استمرارية الاستغلال المحددين في المادتين 06 و 07 على التوالي من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المتضمن أحكام تطبيق القانون المحاسبي المالي.

أ- فرض الاستحقاق: حسب هذا الفرض يتم معرفة نتيجة نشاط الكيان الفعلي بغض النظر عن تدفقاته النقدية.

ب- فرض استمرارية النشاط: يتم إعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، أي بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب.

¹ -International Accounting Standards Board (IASB), Paragraphe OB6, Op.cit.,p 10.

² -شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بود واو، الجزائر، 2008، ص 104.

³ -عباس محمود مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار سلاسل، الكويت، 1990، ص43.

4.1.3- المبادئ المحاسبية

تبنى نظام المحاسبة المالي ثمانية مبادئ محاسبية، وهي:

- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ استقلالية السنوات؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة؛
- مبدأ عدم المقاصة؛
- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية (الثبات)؛
- مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني.

المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة لحد كبير مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS) ، إلا أن هناك بعض الاختلافات الاصطلاحية الناتجة عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي.

5.1.3- المعايير المحاسبية

أهم المستجدات التي أشار النظام المحاسبي المالي لضرورة تطبيقها باعتبارها وسائل تقنية ناتجة عن الإطار التصوري تحدد مضمون وطرق إعداد وعرض الكشوفات المالية وقواعد تقييم وتسجيل عناصر الكشوفات المالية¹.

حددت معايير المحاسبة الجزائرية ضمن أربع مجموعات ذكرتها المادة 30 من المرسوم التنفيذي 156-08 لكن لم تحدد علاقتها بالمعايير الدولية (IAS /IFRS) وترك الأمر مفتوح ضمن ثلاثة احتمالات، هي²:

- ستطبق معايير المحاسبة الدولية تدريجيا وما جاء من المعايير الجزائرية هو اختيار فقط ما يتلاءم مع معايير الاقتصاد الجزائري؛
- المعايير المتطرق إليها في المادة 30 تتطابق مع المعايير الدولية لكنها موضوعة على أساس مجموعات أساسية للعمليات أو نوع النشاط؛ أي أنها مدمجة مع معايير أخرى دون الاحتفاظ بتقييم دولي؛

¹ -Loi №07-11 correspondant au 25 novembre 2007, Article № 08, Op.cit., p 4.

² - مختار سامح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- الجزائر أسست معايير خاصة بها وفي حالة غياب معيار وطني يعالج عملية معينة يتم اللجوء إلى المعايير الدولية.

إن التطرق للمقاربة بين المعايير الجزائرية ومثيلتها بالمرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS) يضعنا أمام تساؤل عن الوجود الحقيقي لمعايير محاسبية جزائرية مكتملة، كما أن ما جاء في صفة معايير محاسبية هو مفاهيم لا تتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، هنا بقيت فعالية المعايير محل استفهام، كما أن المعايير الدولية تتغير بصورة ديناميكية استجابة مع تحولات المحاسبية والمالية الجديدة عكس المعايير الجزائرية التي ظلت رغم عدم اكتمالها جامدة ودون تغيير.

2.3- الخصائص النوعية وقيود المعلومة المالية

لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد والتقليل من درجة المخاطر المرتبطة به وجب توفير معلومة ذات خصائص نوعية جيدة، هذا ما حول تركيز واهتمام الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) عام 1966م من المبادئ إلى منفعة المعلومة المالية المقدمة للمستخدمين، ودفع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى إصدار قائمة رقم (02) للمفاهيم المحاسبية المتضمنة الخصائص النوعية لمعلومة المحاسبية. وتلتها عُنِبَ ذلك محاولة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتحديد الخصائص النوعية للمعلومة سنة 1986 التي عدلتها في إصدارها الجديد سنة 2010؛ حيث قسمتها إلى خصائص نوعية أساسية أو جوهرية وثنائية، وأضافت القيود التي تحد من محتوى المعلومة المالية مقارنة مع تكلفتها.

1.2.3- الخصائص النوعية

تم تصنيفها ضمن فئتين هما رئيسية وثنائية¹:

أ- الخصائص النوعية الرئيسية: لكي تكون المعلومة المحاسبية ذات منفعة وقابلة لاستعمال يجب أن تأتي بالصفات التالية²:

• **الملائمة:** لها قدرة على التأثير على القرارات المتخذة، أي تساهم في التقليل من حالة عدم التأكد عن طريق:

- القدرة التنبؤية فإذا استعملت من طرف المستعملين من أجل التنبؤ بواسطة نماذج مستقبلية؛

- القيمة التأكيدية إن كانت تُؤكِّد أو تغير تقديرات سابقة.

¹ -see :

-International Public Sector Accounting Standard Board , **The Conceptuel Framework For Général Purpose, Financial Reporting Public Sector Entities**, 2013, p 27-32.

-Ali TAZDAIT, **maitrise du système comptable financier** , première édition ENAG, Alger, Algérie, 2009, p 23-24.

- **المصدقية:** تعكس الجوهر الاقتصادي للمبادلات والأحداث والظروف التي تقوم عليها والتي لا تعكس حتما الطبيعة القانونية، وليكون التمثيل بأعلى درجة من المصدقية يجب:
- أن تحمل كل المعلومات الضرورية للمستعمل لفهم الأحداث والوقائع المعروضة وكل التقييمات الضرورية من الصفات والشروحات أي المعلومة الكاملة ؛
- عدم التأثير على عملية الحصول على معلومات وعدم تهيتها بصورة مقصودة، أي لا تكون مرسلة بأفضلية وعدم التحيز لمستعمل معين (العرض الحيادي).

ب- **الخصائص النوعية الثانوية:** أبرز الإطار التصوري أربع خصائص ثانوية، هي:

- **قابلية المقارنة:** تسمح للمستعملين من ايجاد نقاط التشابه والاختلاف بين سلسلتين من الأحداث الاقتصادية. ولعل اتساق وديمومة الطرق المحاسبية المستعملة من مدة زمنية إلى أخرى في نفس المؤسسة يسهل من تحقيق هذا الهدف، كما يسمح للمستعملين بالمقارنة بين عدد من المؤسسات التي تنتهج سياسات محاسبية متقاربة لاتخاذ القرار بشأن البيع أو الاحتفاظ باستثمار في مؤسسة ما.
- **قابلية المراجعة:** توفر للمستعملين ضمان بأن تقدم صورة وفيه للأحداث الاقتصادية، حيث تقتض قابلية أن اختلاف الملاحظين ذوي الخبرة والمستقلين يمكن أن يحدث إجماع عام أو اتفاق حول صحتها، كما يجب تحقق الخصائص التالية:
- أن تكون خالية من الأخطاء المادية ذات الأهمية النسبية أو تشويش الأحداث الاقتصادية التي تزعم تمثيلها؛

- أن تكون مناهج وطرق التسجيل والتقييم المتبعة ملائمة ومطبقة بدون أي أخطاء تشويش وتحيز.
- **الوقتية:** تستجيب للاحتياجات المعلوماتية لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على تأثير في قراراتهم، وتعد هذه الخاصية الثانوية من مكونات خاصية الملائمة، إذ أن عدم توفر المعلومة في وقتها يمكن أن يؤثر على قوة المعلومة الكامنة، لكن يمكن أن تستعمل المعلومة متقدمة في تحليل الاتجاهات.
- **قابلية الفهم:** تسمح للمستعملين بفهم مدلولية المعلومة المالية، حيث يتم تعزيز هذه الخاصية إذا كانت المعلومة منظمة ومحددة ومعروضة بطريقة واضحة ودقيقة، ما يعزز من خاصية قابلية المقارنة.

2.2.3- قيود المعلومة المالية

- أ- **تكلفة المعلومة:** إن المنافع الكامنة للمعلومة المالية يجب أن تقابلها تكلفة، هنا نتساءل عن إمكانية التخلي عن إحدى أو بعض الخصائص النوعية لأجل تخفيض التكاليف.

ب- الأهمية النسبية: خاصية يَعمَد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منها. يدور الاعتبار الكمي حول تساؤل: هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتجاه القرار؟، ويحدد مقدار البند بصورة نسبية، أما الاعتبار النوعي يحدد اعتبار البند ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

ج- توازن كمية المعلومات: بطريقة تجمع بين العنصرين السابقين؛ حيث أن المشكل الحقيقي الذي يواجه الإدارة هو تحديد الكم المطلوب من المعلومات الواجب توفيرها وطريقة العرض الملائمة لعملية اتخاذ القرار، لأن الزيادة في حجم المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار. كما يجب إدراك أن تكلفة المعلومة تزداد بمتوالية هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية كبيرة من المعلومات حول موضوع معين، إذن مهمة الإدارة أن تُوازن بين تكلفة المعلومات وبين المنافع المتوقعة منها.

إن جودة المعلومة لا تعتمد فقط على الخصائص الذاتية بل هناك عدة عوامل أخرى كنموذج القرار المستخدم، طبيعة مصادر المعلومات، مقدار ونوعية المعلومات المتراكمة لدى متخذ القرار (المعرفة)، والتي تساعد على التحقق فاعلية المعلومات المحاسبية في تشجيع الاستثمار باكتمال محتواها وتعظيم جودتها¹.

أورد النظام المحاسبي المالي خاصية الملائمة، المصادقية، قابلية المقارنة، ومعلومة واضحة وسهلة الفهم نظراً لاستهدافه المستثمرين، هنا نلاحظ توسعه في ذكرها مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق الذي اكتفى بخاصية الموضوعية، لكنه اقتصر على تعريفها كمصطلحات في الملحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 25 مارس 2009 على الرغم من أهميتها.

المعلومة المالية المتضمنة بالكشوفات المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي توجه لمساعدة متخذي القرار في ترشيد قراراتهم، بهدف التحسين من جودتها وزيادة الثقة بها تم تبني النظام المحاسبي المالي المتضمن لمبادئ وفروض ومعايير محاسبية تتقارب مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS)، الذي له أثر ايجابي في مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية وتعزيز موقع الاستثمار الأجنبي، سنُفصل في المحور الموالي انعكاس الإصلاح المحاسبي على الشكل والمحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية.

¹ - أحمد حلمي جمعة، الريادة في المحاسبة والتدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 243.

II - المحتوى المعلوماتي للكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

الكشوف أو القوائم المالية هي: "النتائج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر في النهاية على شكل مجموعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي"¹، حيث أنها حلقة وصل بين المؤسسة والأطراف ذات المصالح المباشرة وغير مباشرة الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم من خلال الحكم على مدى فعالية الإدارة في تسيير الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، إضافة إلى التنبؤ بالفرص والتهديدات أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

قسمت القوائم المالية إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية يتوجب على المؤسسة وفقا للالتزامات القانونية الإفصاح عنها بشكل دوري حسب المبادئ والمعايير المحاسبية، وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيير في الأموال الخاصة، والملاحق، أما القسم الثاني يعد بشكل اختياري وظرفي كقائمة القيمة المضافة... أو ما يسمى القوائم المالية المكملة.

نص النظام المحاسبي المالي على إلزامية إعداد الكشوف المالية الأساسية بالعملة الوطنية، تحت مسؤولية إدارة المؤسسة لمدة لا تتعدى 6 أشهر من تاريخ إغلاق الحسابات السنوية مع تقديم نبذة عن هوية المؤسسة (الاسم التجاري، المقر الاجتماعي، رقم السجل التجاري، الشكل القانوني...)². اقتداءً بالمرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS) استحدث جدول التدفقات النقدية، كما حول جدول التغيير في الأموال الخاصة إلى كشف رئيسي بعدما كانت في الجدول رقم (04) من الملاحق حسب المخطط المحاسبي الوطني، وأوجب إعداد الكشوف المالية وفق خانتين الأولى خاصة بأرقام السنة الحالية والأخرى خاصة بسابقتها بغية توفير خاصية المقارنة الزمانية. وقد صمم هذا المحور لمعرفة مزيد من الخصائص والمحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

¹ - محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للاتصال و أساس لاتخاذ القرارات، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1977، ص 262.

² - L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et présentation du états financiers ainsi que la nomenclature les et règles de fonctionnement des comptes ,titre 2 -210-3, p 19.

1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

بغية التعرف على محتواها المعلوماتي نتطرق لتعريفها، محدداتها، ومكوناتها الأساسية

1.1- الميزانية: تعريفها، أهميتها، ومحدداتها

1.1.1- تعريف الميزانية وأهميتها

عُرفت على أنها: "صورة أو لقطة فورية لذمة المؤسسة (التزامات والحقوق) تحدد قيمتها بتاريخ معين، إذ تمثل صورة ثابتة تتأثر بالاعتبارات القانونية للأصول والخصوم"¹، حدّد التعريف مكوناتها الأساسية التي يتم تسجيلها وفق مبدأ قانوني المتمثل في الملكية الذي يعتبر غير صالح حالياً مقارنة بمبدأ الرقابة*، كما أن التعريف لم يُبين هدف الميزانية وفوائدها محتواها المعلوماتي.

أوضح خالد الراوي أن الميزانية هي: "قائمة توضح مقدار الأصول المستخدمة وكذلك مصادر تمويلها في الجانب الآخر وهي تتميز بالتوازن الإستانتيكي، بالإضافة أنها قائمة تجميعية تعبر عن أثر كل العمليات أو القرارات التي تحدث حتى تاريخ إعداد القوائم المالية"³، نلاحظ تحديد العلاقة بين طرفي الميزانية الاستخدامات والموارد، التي هي ملخص لكيفية تسيير الإدارة للموارد المتاحة لها من بداية إلى تاريخ إعداد الميزانية.

استكمل كمال الدين الدهراوي تعريف الميزانية بإظهاره فوائدها للمستخدمين، المتمثلة في تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي، تحديد موقف السيولة واليسر المالي، واتخاذ القرارات الملائمة⁴.

عَيَّرت منظمة معايير المحاسبة الدولية من مصطلح الميزانية (Balance Sheet) إلى قائمة المركز المالي أو الوضعية المالية (Statement of financial position)، واختفى شكل الميزانية المكون من جدول واحد إلى جدولين متكاملين هما الموارد والتمويل، كما حددت الحد الأدنى للمعلومات الواجب توافرها في⁵:

- التثبيبات المادية والمعنوية؛
- الأصول المالية؛

¹- Karine CERRADA et autres, **Comptabilité et Analyse des états financiers : principes et applications**, de Boeck , 2007, p 18.

*- الرقابة على الأصل هي القدرة على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية متعلقة بالأصل.

³-خالد الراوي ومراجعة يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 32.

⁴-كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأعراض الاستثمار، الأزكية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 32.

⁵-NORME COMPTABLE INTERNATIONALE 1 : Présentation des états financiers (2008), journal de L'union européenne 339 , paragraphe N° 54, p 12 , disponible sur le Site :<http://www.focusifrs.com/content/download/4344/22994/version/1/file/IAS1+regl+CE+1274-2008.pdf>, page web : <http://www.focusifrs.com/content/view/full/4040>, consulté le (14/04/2014).

- مساهمات المسجلة حسب الطريقة التوحيد المتكافئ* ؛
- الأصول البيولوجية؛
- المخزونات؛
- الزبائن وباقي المدينين؛
- الخزينة المكافئة والقيم المكافئة؛
- مجموع الأصول المملوكة في إطار الاكتساب بغرض البيع حسب ما جاء به IFRS5.

مما سبق، تظهر أهمية الميزانية في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنها وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة، حيث أنها تساعد في الحكم على درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية، لذا يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها، من خلال: حساب معدل العائد، تقييم هيكل رأس المال، تقدير درجة السيولة.

2.1.1- محددات الميزانية

رغم المحتوى المعلوماتي الغني الذي تقدمه الميزانية إلا أن هناك محددات تعيق من الاستفادة منه بشكل جيد، منها²:

- **التعبير عن معظم الأصول والخصوم بمبلغ التكلفة التاريخية:** أي إظهار الأصول والخصوم بقيمة أقل أو أكثر من القيمة الحقيقية، لذا اقترح النظام المحاسبي المالي تسجيل العناصر وفق قيمتها العادلة حسب ما جاءت به المرجعية الدولية للمحاسبة الدولية (IAS /IFRS) في معاييرها: تقييم وتسجيل الأدوات المالية (IAS 39)، والاستثمارات العقارية (IAS40)، التي نصت على قياس الأدوات المالية والممتلكات الاستثمارية بالقيمة السوقية العادلة^{**}. لكن الإشكال هو عدم توافر سوق مالي جزائري كفوٍ يسمح بتحديد أسعار وتداول الأصول والخصوم، كما أن تقديرها باعتماد الحكم الشخصي يضيف نوع من التحيز أو عدم الموضوعية على عملية القياس، هذا ما يجعل كثير من بنود الميزانية لا تعكس فعلا الواقع الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية.

* - تمارس الشركة الأم حق التأثير الملموس بامتلاكها لـ 20 إلى 50 بالمئة من أسهم الشركة الفرع.
²- راجع:

- أمين السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم والمراجعة الأداء والاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 215.
 - Karine CERRADA et autres , Op.cit., p 21.
^{**}- القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو إطفاء التزام بين طرفين على دراية كافية والموافقة الكاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية، يتطلب تعيين القيمة العادلة سوق لكن هناك صعوبة توافر سوق لبعض القيم مثل: شهرة المحل والعلامات التجارية.

• صعوبة التحديد والقياس لبعض عناصر الميزانية بصفة موضوعية: ظهر اتجاه حديث نحو تسجيل الرأسمال البشري الذي يعد أهم الموارد الاقتصادية للمؤسسة، لكن صعوبة تحديده وقياس مكوناته لغياب سوق مالي؛ يؤدي إلى غياب هذه العناصر أو ظهورها بصفة غير موضوعية دقيقة في الميزانية، ما يضعف قدرة الميزانية على تقديم صورة صادقة عن موارد المؤسسة وكيفية استخدامها.

2.1- مكونات الميزانية

يظهر الجدول رقم (01) بالملاحق الميزانية في شكل جدول مكون من عمودين أصول وخصوم، سيتم التفصيل فيها كآتي:

1.2.1- الأصول

هي: "موارد مراقبة من طرف المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة وموجهة لتحقيق موارد مستقبلية اقتصادية للوحدة"¹ من التعريف نلاحظ ظهور مصطلح الرقابة* الواضح في صيغة التمويل الايجاري، الذي لم يعترف بها المخطط المحاسبي الأسبق القائم على أساس الملكية القانونية، كما جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من التغييرات في جانب الأصول، أهمها:

- إلغاء المصاريف الاعدادية واعتبارها مصاريف عادية؛
- اعتبار مصاريف البحث والتطوير ضمن القيم المعنوية؛
- الضرائب مؤجلة للأصول والخصوم؛
- خسائر القيم الثابتة؛
- خزينة الأصول والقيم المكافئة لها.

يتم تسجيل العناصر التي تدر منافع مستقبلية تراقبها المؤسسة وتتحكم فيها بعد تحديد قيمتها أو تكلفتها بموثوقية، ضمن فئتين أصول جارية موجهة للاستعمال بصفة مستمرة عكس نظيرتها غير الجارية التي يتم تحقيقها واستعمالها في مدة تزيد عن 12 شهرا والموضوعة ضمن التصنيف الموالي:

أ- الأصول غير الجارية: نستعرض مكوناتها الأساسية في الجدول الموالي:

¹-Le décret exécutif N°08-156, correspondant au 26 mai 2008, Op.cit., article N° 03, p 9.

* _ الرقابة على الأصل هي القدرة على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية متعلقة بالأصل.

الجدول رقم(01): تقسيم الأصول غير جارية حسب النظام المحاسبي المالي

طبيعة البند	التثبيت المعنوي	التثبيت العيني	التثبيت المالي
التعريف	أصل غير قابل للتحديد، غير مالي وغير مادي مراقب من طرف المؤسسة في إطار الأنشطة العادية.	أصل مملوك من طرف المؤسسة يهدف إلى إنتاج وتوفير خدمة. تأجير أو الاستعمال الآخرين لمدة أكثر من سنة.	أصول المملوكة من طرف المؤسسة في شكل قيم منقولة، إضافة لباقي الأصول غير الجارية التي تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها أكثر من دورة محاسبية
أمثلة عن حساباته الفرعية	203/ استثمارات معنوية. 204/ برمجيات المعلومات وماشابهها. 205/ الامتيازات و الحقوق المماثلة. 207/ شهرة محل.	211/ الأراضي. 212/ تهيئات الأراضي. 213/ مباني. 215/ ترتيبات تقنية. 215/ منشآت التهيئة معدات و أدوات. 218/ تثبيبات أخرى.	26/ مساهمات وحسابات دائنة. 27/ تثبيبات مالية أخرى.

Source : L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, fixant les règles d'évaluations et de comptabilisation, le contenu et présentation du états financiers ainsi que la nomenclature les et règles de fonctionnement des comptes , p 21.

بخصوص المكونات أضاف النظام المحاسبي المالي التثبيبات البيولوجية، التوظيف العقاري * ، وصيغة التمويل الإيجاري ** ضمن التثبيبات العينية. بالنسبة لطرق تقييم التثبيبات اعتمدت طرق جديدة

*- عقار مملوك لتقاضي إيجار أو تثمين رأسمال؛ فهو غير موجه للاستعمال في إنتاج سلع أو تقديم خدمة أو لغرض إداري، ولا في إطار النشاط العادي.

** - اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محدودة عن حق استعمال الأصل مقابل دفعة أو دفعات.

غير التكلفة التاريخية بهدف إبراز عناصر الكشوف المالية بصورة وفيّة، هي: القيمة العادلة، قيمة التحقق أو الإنجاز، القيمة المحيئة أو القيمة المنفعة¹.

نستعرض في الآتي بعض الآثار التي نتجت عن اعتماد النظام المحاسبي المالي لقواعد تقييم متوافقة مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS):

- رأسملة المصاريف والأعباء اللاحقة المتعلقة بالقيم الثابتة إذا أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية؛
- تسجيل مصاريف البحث والتطوير ضمن عناصر الأصول كقيم معنوية وفقاً لشروط؛
- إعادة تقييم في نهاية الدورة بالنسبة للتثبيات المادية بالتكلفة منقوص منها مجموع الاهتلاكات ونواقص القيم، أما التثبيات المعنوية بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروح منها الاهتلاكات ونواقص القيم²؛
- لا يحسب الاهتلاك وفقاً لمعدلات جبائية كما في المخطط المحاسبي السابق، بل يقسم المبلغ القابل للاهتلاك* بطريقة تعكس وتيرة تدفق المنافع للأصل³؛
- تحسب مؤونات انخفاض قيمة الأصول بالفرق بين القيمة القابلة للتحويل** والقيمة المحاسبية؛
- رأسملة التكاليف المتعلقة بالقروض إذا كانت مرتبطة بإنجاز أصل غير جاري وتحميلها للدورة المالية إلا إذا كانت موجهة مباشرة لاقتناء أو بناء أو إنتاج أصل جاري، في حين أن مخطط المحاسبي الوطني يحمل مصاريف القرض مهما كانت طبيعتها إلى الدورة التي حدثت فيها؛
- يحسب تراكم اهتلاك الأصل المتنازل عنه في النظام المحاسبي المالي كسابقه أي لغاية تاريخ التنازل الفعلي في حين حددت المرجعية الدولية حساب الاهتلاك بمجرد اتخاذ قرار التنازل عن الاستثمار³؛
- الضرائب المؤجلة أصول التي تمثل أرباح تم إخضاعها من قبل لضريبة ولم يتم الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج⁴؛ يعني أنها الناتجة عن الفروقات الزمنية بين الإثبات المحاسبي لتكلفة معينة والإثبات الضريبي لها، ففي حالة يكون المبلغ المدفوع لصالح مصلحة الضرائب أكبر مما يلزم نتيجة الفروق الزمنية أو اختلاف معدل الاهتلاك الضريبي عن معدل الاهتلاك الاقتصادي مثلاً، عكس ذلك

¹ -L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et présentation du états financiers ainsi que la nomenclature les et règles de fonctionnement des comptes, annexe №01, paragraphe №112.1, p 8.

² -KADOURI . A, MIMECHE .A, Cours de comptabilité financière selon les normes IAS /IFRS et selon le SCF .ENAG, 2009, p 154.

* - المبلغ القابل للاهتلاك يساوي القيمة المحاسبية (تكلفة الأصل منقوص منها تراكم الاهتلاكات وانخفاض القيم) مطروح منها القيمة المتبقية للاستثمار (المبلغ المتوقع للأصل في نهاية مدة الاستعمال بعد خصم تكلفة خروج المتوقعة).

³ -L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, annexe №01, paragraphe №121.7, op.cit., p 8.

** - تمثل القيمة القابلة للتحويل في صافي سعر البيع أو قيمة نفعية أيهما أكبر.

³ -شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁴ -شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الضرائب المؤجلة خصوم التي تمثل أرباح لم يتم إخضاعها للضريبة سابقا بالرغم من الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج¹.

ب- الأصول الجارية: تنقسم بدورها إلى:

• **المخزونات والمنتجات قيد الصنع:** تمثل الأصول المملوكة الموجهة للبيع في دورة الاستغلال الجارية أو الجاري انتاجها من أجل البيع، يتم تقييمها بقيمة التكاليف التي تجعلها في مكانها أو الحالة التي يتواجد عليها² متمثلة في مجموع التكاليف تكلفة الشراء، تكلفة التحويل، المصاريف الادارية. تقييم حركة المخزون بطرق هي: التكلفة الوسيطة المرجحة والوارد أولا الصادر أولا³.

• **الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:** تضم:

- الزبائن والحسابات المرتبطة بهم تشمل المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة وتشمل الزبائن، أوراق القبض والضرائب وما شابهها؛

- الضرائب المدينة كالضرائب على رقم الأعمال المتمثلة في مبالغ الرسم على القيمة المضافة المستحقة على المبيعات ومبالغ الرسم على القيمة المضافة المسترجعة على المشتريات⁴.

• **الموجودات وما يماثلها:** تتضمن:

- الأموال الموظفة ضمن الأصول المتداولة الأخرى(شبه سيولة) أي أصول مالية تم اقتنائها بهدف تحقيق أرباح؛

- الخزينة المدينة وما يعادلها تضم جميع الأموال السائلة سواءً الموضوعة في خزينة المؤسسة أو لدى أطراف خارجية.

2.2.1- الأموال الخاصة والخصوم

أ- **الأموال الخاصة:** الجزء المتبقي من خصوم المؤسسة، أي أنها الفرق بين مجموع الأصول والخصوم، تنفرع إلى:

• **حساب رأسمال وحساب المستغل:** في هذا الحساب يتم تمييز حالتين حسب طبيعة المؤسسة:

- المؤسسة الفردية يتم وضع الأموال التي أودعها المستغل في حساب 101 أموال المستغل الذي يرصد فيه حساب المستغل 108 وقيمة الأرباح الصافية للدورة السابقة؛

- المؤسسة جماعية يسجل قيمة الرأسمال المحرر الخاص بالمؤسسة حسب طبيعتها خاصة أو عمومية.

¹ L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, annexe №03, Op.cit., p 72.

² L'arrête correspondant au 26 juillet 2008., annexe №06, paragraphe№123,2, Op.cit., p 11.

³ L'arrête correspondant au 26 juillet 2008., paragraphe№123,01 , Op.cit., p 12 .

⁴ L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, Op.cit., p 57.

- **رأسمال غير مطلوب (ح/109):** يحتوي قيمة رأسمال غير المطلوب الخاص بالمؤسسة حتى تاريخ إعداد الميزانية.
 - **الاحتياطات والعلاوات:** يندرج ضمنه الحساب ح/105 العلاوات وح/106 الاحتياطات التي تمثل المبالغ المقطعة من أرباح الدورات السابقة بقرار من الجهات المختصة نتيجة تشريع حكومي أو تنظيمي.
 - **فرق التقييم:** يسجل قيمة الزيادة أو النقصان الناتجة عن تغيير سعر الصرف لبعض عناصر الأصول الموجودة في المؤسسة أو في إحدى وحداتها خارج الوطن، هذا الفرق لا يدخل في نتيجة الدورة وإنما يعبر عنه في الأموال الخاصة ح/104.
 - **فرق المعادلة (حساب 107):** يظهر هذا الحساب عندما نكون بصدد إعداد ميزانية موحدة باستعمال طريقة المعادلة أو التوحيد المكافئ أوفي حالة وجود الرقابة المشتركة؛ حيث يحتوي هذا الحساب على قيمة نصيب الشركة الأم في الأموال الخاصة الشركة الموحدة.
 - **النتيجة الصافية (حساب 12):** تسجل النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة والمساوية للفرق بين مجموع النواتج ومجموع التكاليف، كما يضم أيضا النتيجة في حالة الميزانيات الخاصة بالتجمع.
- ب- الخصوم:** التزامات حالية على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة يتوقع أن يترتب الوفاء بها خروج الموارد في شكل تدفقات اقتصادية¹، تنقسم بدورها إلى خصوم جارية وغير جارية.
- **الخصوم غير الجارية:** عناصر لا يتم إطفائها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر موائية لتاريخ الميزانية²، تتكون من:
 - القروض السندية والقروض المالية الطويلة الأجل تحتوى قيمة سندات طويلة الأجل التي أصدرتها المؤسسة لمدة تفوق 12 شهر بالإضافة قروض البنوك؛
 - مؤونات التكاليف المتمثلة في التزامات لم يحدد مبلغ وموعد سدادها بعد³؛
 - الضرائب المؤجلة خصوم.
 - **الخصوم الجارية:** تضم المكونات التالية:
 - الموردون والحسابات المتعلقة بهم يحتوي هذا البند جميع المبالغ المستحقة على المؤسسة من طرف مورديها؛
 - الضرائب المستحقة على المؤسسة خلال اثني شهر الموائية؛
 - الخزينة الدائنة تضم حسابي البنك والمؤسسات مالية المماثلة والمشتقات المالية القابلة للبيع الفوري؛

¹-Loi N°07-11 correspondant au 25 novembre 2007, Article N° 22, op.cit., p 10.

²-Loi N°07-11 correspondant au 25 novembre 2007, Article N° 23 , op.cit., p 11.

³-L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, annexe N°01, paragraphe N°125,1, op.cit., p 12.

- ديون الأخرى.

المبادئ وطرق التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من الناحية النظرية تتباً بأن الميزانية تمثل صورة أكثر واقعية لكن هذا يبقى مرهوناً بتقبل بيئة المحاسبة الجزائرية لهذا التغيير وكذا مدى جدوى هذه الطرق وقابلية تحققها في الواقع، نضيف أن الميزانية بما تقدمه من معلومات حول الموارد والاستخدامات لبيان نقاط القوة والضعف في المركز المالي، درجة السيولة واليسر المالي، لا يكفي المستخدمين للحكم على أداء إدارة المؤسسة لذا سندرس فيما يلي جدول حسابات النتائج.

2- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته من خلال توفيره لمعلومات عن الربح الذي يعد هدف الوحدات الاقتصادية وجوهر وجودها ومبرر استمرارها؛ أي يبين التغيير في حقوق الملكية بالزيادة (ربح) أو بالنقصان (خسارة). الذي حسابه وفق المدخلين المذكورين أدناه:

- **المدخل الاقتصادي (مدخل الحفاظ على رأسمال):** عرف HICKS الدخل بـ: "القيمة القصوى التي يمكن استهلاكها خلال الفترة مع عدم تغير الثروة آخر المدة عن أولها"¹ يتم حسابه بالتغيير في صافي الأصول بين أول وآخر المدة، بالإضافة إلى تسوية فرق إضافات الاستثمار أو التوزيعات خلال المدة؛ ما يعني احتواءه على عناصر محققة نتيجة النشاط الأساسي للمؤسسة وأخرى ناتجة عن التغيير في القيمة السوقية.

- **المدخل العمليتي أو المحاسبي:** أنتقد المدخل السابق لاعتماده على تقديرات شخصية وصعوبة القيام بعملية جرد الأصول بصفة دورية، كما أنه لا يسمح بتقديم معلومات للمستخدمين عن إدارة المؤسسة والقدرة الكسبية لها، فإذا كانت الميزانية تعطي صورة عن موارد والتزامات المؤسسة، فإن جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل تقدم صورة عن أداء الإدارة المتجسد في كيفية تحصيل الموارد واستخداماتها. هنا ظهر مفهوم الدخل المحاسبي أو العمليتي الذي يقدم تفصيلاً لمصادر الدخل الذي يتحقق من أنشطة المؤسسة ويستبعد التغيرات في القيم السوقية لعناصر الثروة ما يعطيه نوعاً من الثقة والموضوعية نتيجة اعتماده على قيم خالية من التقديرات الشخصية والحكم الشخصي².

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، 2009، ص 124.

² - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1.2- جدول حسابات النتائج تعريفه، أهميته، ومحدداته

ينطوي هذا العنصر على تعريف وأهمية جدول حسابات النتائج وأهم محدداته:

1.1.2- تعريف جدول حسابات النتائج وأهميته

عرف بأنه: "جدول يسمح بتقييم تغيرات الذمة المالية والتي أدت إلى إثراء أو استنزاف الموارد طوال دورة النشاط، ذلك من خلال إظهار الأعباء التي استنزفت من أجل الحصول على النواتج في نهاية الدورة التي عادة ما تكون سنة أو ثلاثي، لتحديد رصيد النتيجة بالفرق بين النواتج والأعباء؛ حيث تكون ربح إذا كان مبلغ النواتج أعلى من الأعباء وخسارة في حالة العكس"¹. تطرق التعريف لطبيعة مكونات جدول حسابات النتائج وهدفه، حيث أنه ترجمة باللغة المحاسبية لنتائج تقييم أنشطة المؤسسة في مدة زمنية معينة، فيلخص القيم التي تؤثر سلباً و إيجاباً على قيمة المؤسسة (الأعباء)، والقيم التي تؤثر إيجاباً على قيمة المؤسسة (النواتج)².

لم يخرج النظام المحاسبي المالي عن الإطار السابق وعرفه بأنه: "جدول يلخص الأعباء والنواتج المحققة في المؤسسة خلال دورة النشاط دون الأخذ بعين الاعتبار تاريخ قبضها أو دفعها، وينتج عن الفارق بينهما النتيجة الصافية للنشاط"³، كما وضع الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في هذا الكشف.

قام المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 القوائم المالية (IAS1) بالمزاوجة بين الدخل بالمفهوم المحاسبي والدخل الاقتصادي، لأن هناك العديد من الأحداث المتوقعة أو الوشيكة كتصحيح الأخطاء المحاسبية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات (IAS8) يتم تسجيلها كأعباء ونواتج مباشرة في الأموال الخاصة، لذا تم استبدال حساب النتيجة السابق بقائمة النتيجة الصافية (Statement of comprehensive income) وتقديم اقتراحين⁴:

- **الاقتراح الأول:** إعداد جدول يعرض جميع النواتج والأعباء سواء المسجلة بصفة عادية أو المسجلة في الأموال الخاصة (other comprehensive).
- **الاقتراح الثاني:** إعداد جدولين جدول حسابات النتائج الكلاسيكي، وجدول إضافي يظهر نتيجة نشاط العناصر المتعلقة بالأموال الخاصة التي تظهر التقلبات التي تطرأ على الأصول المُقيّمة بالقيمة العادلة والمؤثرة على الأموال الخاصة، من الملاحظ أن هذا التصنيف يسمح بمعرفة أو فصل التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات التشغيلية المحققة من نشاط المؤسسة والأخرى المتعلقة بتغير قيمة بعض الأصول.

¹ -Evreart SERGE et PradtHaurer CHRISTAN, les documents de synthèses: Bilan, compte de résultat, annexes, e -thèques, 2002 , p 27.

² - Karine CERRADA et autres, Op.Cit., p 21.

³ - L'arrête correspondant au 26 juillet 2008, Paragraphe 230-1, op.cit., p 21.

⁴ - Pascal DEVALLE et autres, **Information Financier en IFRS**, itec, RITEC, PARIS, 2007, p 201 .

يظهر مما سبق، أن جدول حسابات النتائج يلخص تغيرات عناصر ذمة المؤسسة في شكل أعباء ونواتج على عدة مستويات وصولاً للنتيجة الصافية. تتجلى أهميته في كونه يعطي صورة عن أداء المؤسسة اعتماداً على مبدأ الاستحقاق مما يزود المستعملين بمعلومات حول القدرة الكسبية للمؤسسة، بتحديد حجم التدفقات النقدية ومقدار تحديد درجة عدم التأكد المرتبطة بها¹. وبفيد المستثمرين في التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمؤسسة والتخفيض من درجة عدم التأكد لديهم، والإدارة في إبراز العلاقة بين مستويات الأداء وتحليل الربح ودراسة أثر زيادة الطلب أو المبيعات على النتيجة أو الأثر التشغيلي والأثر المالي، كما يبين قدرة المؤسسة على الاستمرار في توفير السلع والخدمات بالنسبة للمستهلكين، ويعتمد عليه أساس تفاوض النقابات على الأجور، وسند لمصالح الضرائب في تحديد مقدار الوعاء الخاضع للضريبة.

2.1.2- محددات جدول حسابات النتائج

هناك محددتين يحولان من الاستفادة من المحتوى المعلوماتي الغني لجدول حسابات النتائج²:

- غياب بنود لها أثر أساسي على تطور المؤسسة ونموها: كعدم الاعتراف بالتغيرات الناتجة في قيمة المؤسسة من الزيادة في نوعية منتجاتها أو تحسين الخدمة المقدمة للعملاء، أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري.

- قياس عناصر الدخل تتأثر بالكم والحكم الشخصي والتغيير في السياسات المحاسبية: على سبيل المثال الرصيد المسجل لمبلغ الاهتلاك يتأثر بطريقة الاهتلاك المتبعة (خطي، متزايد، ثابت)؛ التي يحددها تقديرات المحاسب للعمر الافتراضي للأصل والتدفقات الاقتصادية المستقبلية التي يدرها الأصل، هذه المعاملة تسري على المخزونات وباقي العناصر التي توجد عدة خيارات محاسبية لتقييمها، هذا ما يعيق عملية المقارنة.

2.2- مكونات جدول حسابات النتائج

أقر النظام المحاسبي المالي إعداده حسب الطبيعة والوظيفة كم يوضح الجدولين رقم (02) و(03) من الملاحق على التوالي. يتكون الجدول في كلا الطريقتين من نواتج وأعباء، ويكمن الاختلاف في طريقة العرض للوصول إلى النتيجة.

1.2.2- النواتج

هي: "الزيادة في المنافع الاقتصادية المتأتية خلال النشاط بشكل مدخلات ناتجة عن ارتفاع في قيمة الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تحتوي على استرجاع خسائر قيم مؤونات الأصول"³، تتكون

¹ محمد أمين، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2008، ص 118.

² محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبية للإبلاغ المالي الدولية: جوانب النظرية والعلمية، دار الوائل، عمان، الأردن، 2008،

ص 41.

³ -le décret Exécutif №08-156, correspondant au 26 mai 2008, portant application des disposition de la loi №07-11 portant le système comptable financier, Journal officiel №27, Paragraphe 25,p 11.

هذه النواتج عادة من: نواتج عمليات نشاط المؤسسة عن البيع وتقديم الخدمات، الإيجارات، الفوائد، حقوق الامتياز والايجار....

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (APB) المكاسب أو الأرباح بأنها: "نتيجة عن الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة الصفقات الطارئة أو العرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن نواتج أو استثمارات الملاك"¹ يرجع تصنيف التدفقات النقدية الداخلة ما إذ كانت نواتج أو مكاسب إلى طبيعة نشاط المؤسسة واختلاف ظروفها المحيطة؛ إذا أن الاستثمار في الأوراق المالية هو النشاط الرئيسي للبنوك فنواتجه عادية بالنسبة له ومكاسب لمؤسسة اقتصادية إنتاجية أو خدمية.

تتكون النواتج حسب النظام المحاسبي المالي من²:

- **بيع منتجات مصنعة وبضائع وخدمات (حساب 70):** يتضمن جميع المبالغ المتأتية من بيع السلع والمنتجات والبضائع والخدمات الناتجة عن الأنشطة الأساسية أو الثانوية داخل وخارج الوطن؛ يكون هذا الحساب دائماً بالمبلغ الصافي بعد طرح القيمة المضافة والحسومات.
- **التغيير في المخزون (الحساب 72):** يمثل التغيير في المخزون المنتجات التامة ح/723 وقيد الانجاز في نهاية الدورة ح/724.
- **انتاج القيم الثابتة (حساب 73):** يكون دائماً بمبلغ تكلفة انتاج الاستثمارات المنتجة بإمكانيات المؤسسة سواء كانت المادية (ح/731) أو المعنوية (ح/732)، وتضاف قيمة المصاريف الملحقة مثل: النقل، التركيب، التهيئة الخاصة.
- **إعانات الاستغلال (حساب 74):** يجعل دائماً بقيمة إعانات الاستغلال المحصلة مقابل جعل حساب غير أو خزينة مدينا.
- **النواتج الأخرى الوظيفية (حساب 75):** يصبح دائماً بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، مثل: ح/ 751 النواتج المتعلقة ببرامج خاصة بالإعلام الآلي.
- **نواتج المالية (حساب 76):** يجعل دائماً بمبالغ جميع نواتج العمليات المالية.
- **عناصر غير عادية (حساب 77):** يسجل نواتج النشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة والتي يجب توضيحها ضمن الملاحق
- **استرجاع خسائر القيم والمؤونات (حساب 78):** يظهر بنهاية الدورة في حالة ظهور مؤشرات تدل على أن كل جزء من مبالغ نقص القيمة أو المؤونات الخاصة بعنصر معين لم يعد مبرر وجودها، لذا يجب الاسترجاع الكلي أو الجزئي للمبلغ حسب حالة المؤونة أو نقص قيمة المشكل سابقاً.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² - L' arrête correspondant au 26 juillet 2008, Op.cit., p 44-45.

2.2.2- الأعباء

جاء في سياق النظام المحاسبي المالي أنها: "انخفاض في المنافع الاقتصادية للمؤسسة والمتأنية في شكل مخرجات أي انخفاض في الأصول أو ظهور الخصوم أو التزامات. تحتوي على مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة المحددة في قانون النظام المحاسبي المالي"¹ تتكون عادة من: مواد أولية مستهلكة، مشتريات بضاعة، مصاريف مالية، اهتلاكات،

أما الخسائر فهي: "النقص في حقوق الملكية الناتج عن أحداث عرضية أو فرعية أو عن عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر على الوحدة المحاسبية خلاف تلك التي تتمثل في المصروفات أو التوزيعات لأصحاب رأسمال"²، يتم التفرقة بين الأعباء والخسائر بنفس المبدأ التفرقة بين النواتج والأرباح. سرد النظام المحاسبي المالي أعباء وفق الآتي³:

- **المشتريات المستهلكة (حساب 60):** يضم مبالغ البضائع المشتراة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات.
- **الخدمات الخارجية (حساب 61):** يسجل في جانبه المدين المبالغ المتعلقة بالخدمات الخارجية المقدمة للغير، مثل: مصاريف الايجار، الاصلاحات، مصاريف التأمين، أبحاث ودراسات، والخدمات.
- **الحسابات الخارجية الأخرى (حساب 62):** يحتوي مبالغ جميع مصاريف المستخدمين خارج المؤسسة مثل مصاريف الوساطة.
- **مصاريف المستخدمين (حساب 63):** هو المقابل الذي تدفعه المؤسسة إلى مستخدميها، مثل: الأجور والعلاوات المتعلقة (التعويضات)،....
- **الضرائب والرسوم (حساب 64):** يدخل ضمنه جميع الضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسة إلى إدارة الضرائب غير تلك المتعلقة بالضريبة على النتيجة، مثل: الضرائب المتعلقة بأجور العمال (الضريبة على الدخل الإجمالي)،....
- **الأعباء الوظيفية الأخرى (حساب 65):** يضم الأعباء التي تحملتها المؤسسة ولا تدخل ضمن العناصر السابقة، مثل: قيمة نواقص الناتجة عن القيمة الصافية للاستثمارات المادية والمعنوية المتنازل عنها....
- **المصاريف المالية (حساب 66):** تخص أعباء العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، مثل: ح/661 الفوائد.
- **العناصر الاستثنائية (حساب 67):** يسجل الأعباء الناتجة عن الظروف الاستثنائية الخاصة جيدا، مثل: أعباء الكوارث وما إلى ذلك التي ينبغي التفصيل فيها ضمن الملاحق.

¹ -Le décret Exécutif №08-156, correspondant au 26 mai 2008, Article № 26, Op.cit., p 24.

² -عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

³ -L' arrête correspondant au 26 juillet 2008 du 26 juillet 2008, Op.cit., p 43-44.

- مخصصات الاهتلاك والمؤونات(حساب68): في نهاية كل دورة تسجل مبالغ الاهتلاك السنوية والمؤونات المشكلة، ومبالغ نقص القيمة المكونة لعناصر الأصول غير جارية والجارية.
- الضرائب على الأرباح (الحساب 96): يجعل هذا الحساب مدينا بمبلغ الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة.

يبرز جدول حسابات النتيجة الفرق بين النواتج والأعباء عند مستويات مختلفة لنشاطات وعمليات المؤسسة حسب الطريقة المختارة لإعداده، فحسب طبيعة العناصر تكون المستويات: القيمة المضافة للاستغلال، الهامش الإجمالي للاستغلال، نتيجة العمليات، النتيجة المالية، النتيجة الصافية للنشاط.

يتميز جدول حسابات النتائج في ظل النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني

ب:

- أولوية ظهور عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة مقارنة بالوظيفة؛
- مجاميع تساعد على الحصول على المجاميع الاقتصادية الكلية؛
- التخلي الجزئي أو الضمني لمبدأ الحيطة الحذر باحتساب الأرباح التي تتمثل في نواقص القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات ح/78 وهذا منافيا لهذا المبدأ؛
- إلغاء إطفاء الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات؛
- تحمل المصاريف الإعدادية مباشرة لدورة.

رغم أهمية المحتوى المعلوماتي الذي يقدمه جدول حسابات النتائج، بخصوص العائد المحاسبي ومصادر تحقيقه، إلا أن اعتماده على مبدأ الاستحقاق يعيق من قياس أثر أداء الإدارة على خزينة المؤسسة لذا يتم الاستعانة بالمبدأ النقدي الذي يجسده جدول سيولة الخزينة الذي نتطرق إليه فيما يلي.

3- جدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية)

عجزت كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج عن تلبية الاحتياجات الكاملة لمستخدمي الكشف المالية، فإذا كانت الميزانية تقدم صورة عن الهيكل المالي للمؤسسة بتاريخ معين و جدول حسابات النتائج يعطينا معلومات عن العائد المحاسبي ومصادره المختلفة، إلا أنهما معا لا يسمحان بتحليل أثر تغيرات الخزينة بطريقة ديناميكية وهذا ما أكدته الأحداث التالية؛ فبعدما اقترح مجلس منظمة معايير المحاسبة الدولية الأمريكية في تقريره رقم 19 بالزامية إصدار قائمة التغيرات في المركز المالي وفق مبدأ رأسمال العامل وتعرض بعض الشركات الكبرى للإفلاس والانهيال دون تقديم القوائم المالية لمؤشرات على ذلك تم التوجه للمبدأ النقدي، وتأكدت أهمية قائمة التدفقات النقدية في نوفمبر 1987 من طرف مجلس المعايير المالية في المعيار 95 بالزامية إعدادها بجانب القوائم الكلاسيكية، وما أيده إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 سنة 1987 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، بدوره النظام

المحاسبي المالي الجزائري بغية مسايرة الركب استحدث جدول سيولة الخزينة لتغطية الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين.

1.3- جدول سيولة الخزينة تعريفه، أهدافه، ومحدداته

سيتم التطرق فيما يلي إلى تعريف جدول سيولة الخزينة، أهدافه، وأهم محددات الاستفاضة من محتواه المعلوماتي.

1.1.3- تعريف وأهداف جدول سيولة الخزينة:

هو: "جدول يهدف إلى توفير معلومات للمستخدمين كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة والقيم المكافئة لها"¹ فهو يقدم معلومات حول هذه التدفقات النقدية خلال دورة نشاط المؤسسة على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي؛ حيث يفصل في كيفية الحصول على الموارد (تدفقات النقدية الداخلة) وكيفية استخدامها أو التصرف فيها (تدفقات النقدية الخارجة)؛ أي جميع العمليات والعوامل الأخرى التي تؤثر على درجة السيولة واليسر المالي بالمؤسسة: كالحصول على قروض وكيفية سدادها، ومعلومات عن توزيعات النقدية.

يشكل جدول سيولة الخزينة جزءا مكملًا للكشوف المالية السالف ذكرها وأداة وصل بينهما وأكثر ملاءمة منهما في تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة، وأداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك اكتشاف الخطط المستقبلية، فهدفه الرئيسي هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، ما يمكنهم من²:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛
- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- يعتبر جدول سيولة الخزينة أداة لتقييم السيولة والمرونة المالية للمؤسسة أي قدرتها على توفير أموال نقدية للاستفاضة من أي فرص استثمارية جديدة أو إحلال أصول في المستقبل؛
- يتم استخدامه في طريقة التدفقات المحيطة المستعملة لتقييم المؤسسة أو المشاريع المختارة.

¹ - l' arrête correspondant au 26 juillet 2008, Paragraphe 240-1, op.cit., p 22.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطازنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011، ص 196.

يعد جدول سيولة الخزينة أكثر موضوعية إذ يفضل الكثير من مستعملي المعلومة المالية؛ ذلك لأن المعلومات التي توضحها الميزانية و جدول حسابات النتائج تخضع إلى كثير من المبادئ المحاسبية كإفصال الدورات أو استقلالية الدورات المحاسبية، الحيطة والحذر...، عكس جدول سيولة الخزينة يقوم على المبدأ النقدي وعلى فرضيات ومبادئ موضوعية من طرف المؤسسة.

2.1.3- محددات جدول سيولة الخزينة

رغم التفاصيل التي يقدمها حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، لكنه لا يقدم أساساً كاملاً لتقدير التدفقات النقدية لغياب علاقات تبادلية بين التدفقات النقدية للفترات المختلفة، فقد ترتبط التدفقات النقدية الداخلة خلال الفترة الحالية بدورات سابقة، كما يمكن أن تدر الأنشطة الحالية تدفقات مستقبلية، لذا لا يمكن تحليل هذه القائمة بمعزل عن القائمتين السابقتين¹.

2.3- مستويات وطرق إعداد جدول سيولة الخزينة

1.2.3- مستويات جدول سيولة الخزينة

ثلاثة مستويات تعكس الفئات الرئيسية للنشاط²:

- مستوى التدفقات النقدية ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية: أي عمليات اقتناء أو بيع أو تخزين الأصول طويلة الأجل والاستثمارات أو عمليات إقراض النقود تم تحصيلها.
- مستوى التدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية: تشمل عمليات الحصول على الأموال من الملاك أو ردها لهم كما تشمل الحصول على الأموال من المقرضين وتسديدها.
- مستوى التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية: أي كل العمليات التي لا تدخل ضمن الفئتين السابقتين والناتجة عن أنشطة إنتاج السلع وبيعها.

2.2.3- طرق إعداد جدول سيولة الخزينة

يجب توفير معلومات أولية لإعداده والمتمثلة في الميزانيتين المقاربتين، حساب النتائج للفترة الحالية، والملاحق، ليتم معالجتها وفق طريقتين كلتاها تؤدي إلى نفس النتيجة لكن تختلفان في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن المستوى التشغيلي حيث يستخرج صافي التدفقات النقدية بشكل مختلف في الطريقتين مع بقاء الجزئين الآخرين بنفس المضمون والشكل. لم يفرض النظام المحاسبي المالي الجزائري أي طريقة لكنه حبذ الطريقة المباشرة، تتمثل الطريقتين في³:

¹- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 154.

²- L'arrête correspondant au 26 juillet 2008Paragraphe 240-2 ,Op.cit., p 22.

³- راجع :

- محمد داود عثمان ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 193-194.

- L' arrête correspondant au 26 juillet 2008Paragraphe 240-3, op.cit., p 22.

- الطريقة المباشرة: يتم العرض المباشر للمقبوضات والمدفوعات المرتبطة بالنشاط الأساسي للمؤسسة بشكل مفصل وفق البنود التالية: التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين...، ميزة هذه الطريقة للمستعمل أنها توفر معلومة تفصيلية إضافية وتكميلية والتي لم تقدم في القوائم الكلاسيكية (الجدول رقم (04) من الملاحق).
- الطريقة غير مباشرة: يترجم الجدول رقم (05) من الملاحق الطريقة الأكثر شيوعاً نتيجة سهولة إعداده، إذ يركز على صافي التدفقات النقدية من العمليات المستخلص من جدول حسابات النتائج؛ ليتم تعديل النواتج، المكاسب، المصروفات، والخسائر، وأي عناصر مسجلة تأثر على التدفق النقدي. لكن وجهت لها عدة انتقادات منها صعوبة فهم المستخدمين لكيفية الإعداد لذلك تحبذ الطريقة المباشرة ويوصى بها.

4- جدول التغيير في الأموال الخاصة والملاحق

تتطرق فيما تبقى من الكشوفات المالية لجدول التغيير في الأموال الخاصة والملاحق التي تقدم معلومات تكميلية للكشوفات السالفة الذكر:

1.4- جدول التغيير في الأموال الخاصة

يهدف لمعرفة تفصيل التغييرات في الأموال الخاصة والنتيجة المتأنتية من أنشطة المؤسسة بين بداية ونهاية النشاط، وقد كان هذا الجدول ضمن الملاحق لكن نتيجة التوجه السائد النظام المحاسبي الجزائري نحو الإفصاح والشفافية جعله كشافاً مستقلاً بحد ذاته، ووضع الحد الأدنى للمعلومات التي توافرها والتي تتعلق بتحليل حركات العناصر المكونة للأموال الخاصة التي تجسد الجدول رقم (06) من الملاحق، المتمثلة في¹:

- النتيجة الصافية؛
- التغييرات في مناهج المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي يسجل أثرها مباشرة في الأموال الخاصة؛
- باقي الأعباء المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة لتصحيح الأخطاء ذات الأهمية النسبية؛
- العمليات على الرأسمال (الزيادة، النقصان، التعويض)؛
- توزيعات النتيجة والمخصصات الناتجة خلال دورة النشاط.

¹-L' arrête correspondant au 26 juillet 2008 Paragraph 250-1, op.cit., p 23 .

2.4- الملاحق

- وثائق تحمل معلومات ذات الدلالة تسمح بترجمة وفهم أكثر الكشوف المالية الأساسية، ولضمان ذلك حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافرها في الملاحق، كما يلي¹:
- السياسات المحاسبية المنتهجة لإعداد الكشوف المالية ومدى توافقها مع المعايير الموضوعية وأي تقصير أو نقص يكون مبرر؛
 - المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الجيد للكشوف المالية الرئيسية؛
 - المعلومات الخاصة بالشركات التابعة، وفروع الشراكة والمختلطة، والشركة الأم، وكل التعاقدات، وسياسة تحديد الاسعار المتعلقة بالتعاقدات؛
 - المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة للحصول على صورة صادقة.

تضمن ملاحق العرض المنظم والمفصل لكل بند من بنود الكشوف المالية الرئيسية، فهي مصدر مهم للمحللين الماليين؛ حيث تسمح لهم بمعرفة خصائص المؤسسة المدروسة خاصة إذا تعلق الأمر بتعدد المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها الوحدات.

بعد عرض المحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية حسب الشكل الوظيفي الذي اقترحه النظام المحاسبي المالي والتي يتوقع أن تعكس صورة وافية وصادقة عن الأداء المالي، لذا وجب العمل على التحسين الدائم لإيجاد آليات قياس تتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية وتعكس الأداء الفعلي للمؤسسات. تتكامل الكشوفات المالية مع بعضها البعض لمساعدة ذوي العلاقة من مستخدمي المعلومة المالية للفهم واستخدام المعلومات في قراراتهم المختلفة؛ إذ تقدم الميزانية صورة للمركز المالي للمؤسسة، أما جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة يقدمان أثر العمليات التي تقوم بها المؤسسة على النتيجة وخزينة المؤسسة، في حين أن جدول تغير الأموال الخاصة يرصد أهم التغيرات في الأموال الخاصة، لتقوم الملاحق في الأخير بتقديم الفهم المفصل لكل بند، لكن تبقى هذه الكشوف محدودة:

- في ظل التوجهات الحديثة نحو الإفصاح حسب متطلبات التنمية المستدامة التي تحوي بعدين آخرين مع البعد المالي هما البعد البيئي والبعد الاجتماعي؛
- أنها بشكل خام لا يمكنها أن تساعد متخذ القرار إلا إذا تم استخراج مؤشرات خادمة لهده، هذا ما سيتم التطرق إليه في المحور الموالي لبيان مساهمة معلومات المالية المحتواة بالكشوف المالية في بناء مؤشرات لتقييم الأداء المالي.

¹-L' arrête correspondant au 26 juillet 2008 Paragraph 260-1, Op.cit., p 23 .

III - تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات مالية.

أجبرت التغيرات الحادثة في بيئة الأعمال الاقتصادية المؤسسات على تقييم جودة قراراتها من خلال قياس وتقييم أدائها للتحكم فيه. فأصبح تقييم الأداء المالي مركز اهتمام الأكاديميين أو المهنيين (المسييرين، محاسبين..)، فتطورت طرق التقييم عبر الزمن بتطور وظيفة الإدارة المالية الهادفة لمواجهة حاجيات أو رغبات الأطراف ذات المصلحة.

تم في الدراسة اختيار الطريقة الكلاسيكية لتقييم الأداء المتمثلة في التحليل المالي لبيان مساهمة المعلومة المالية في تقديم مجموعة مؤشرات مالية تحدد مستوى نتائج أداء داخل المؤسسة ككل دون الدخول في علاقات تكاملية بين العناصر والأفراد والأقسام أو الوحدات داخل المؤسسة وأثر أداء كل منها على مستوى القطاع. تم اختيار المؤشرات المالية على شكل نسب لأنها تساعد على فهم الكشوف المالية ومعالجتها في نماذج القرار المختلفة إضافة مكونات أساسية لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي الذي تعد هدف الدراسة، نظرا لأن تكريس المؤشرات الحديثة كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية في بيئة المؤسسات الجزائرية يعد أمراً معقداً كما أن تطبيقها قد لا يكون سليماً كلياً.

1- الأداء المالي، تعريفه، أهدافه، والعوامل المؤثرة عليه

يمكن القول أن الأداء المالي الذي يعد الجانب الكلاسيكي للأداء الشامل استهدف بصورة مركزة من خلال النظام المحاسبي المالي بغية إعطاء صورة أحسن عنه، ما يعني أن دراسة الأداء المالي في هذه المرحلة لا يقل أهمية عن الأداء الاجتماعي والبيئي رغم حداثة هذه المواضيع في الوقت الحالي.

1.1- تعريف الأداء المالي

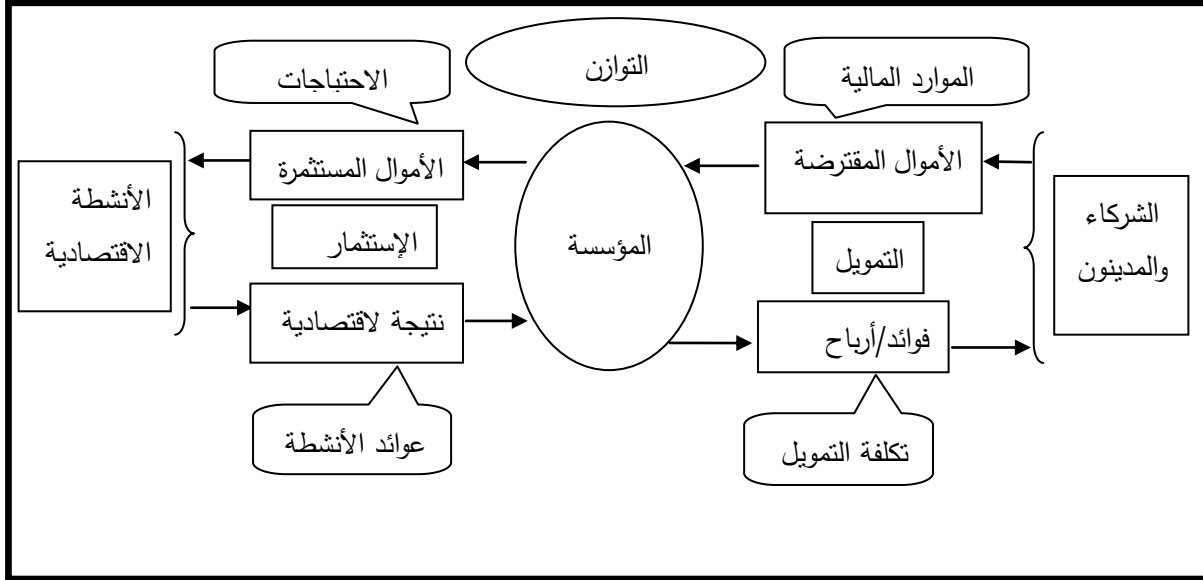
يصعب تحديد تعريف واضح له بسبب تطور مفهومه ونظرة ذوي المصالح له عبر الزمن، حيث: "يولد الأداء المالي نتيجة تعبر عن أنشطة المؤسسة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية عبر دورة النشاط، والتي تعكس قرارات السنة السابقة أو القرارات ذات الأثر الرجعي"¹ ركز التعريف على القدرة الإرادية (النتيجة) أي القدرة على تحقيق الأهداف (الفاعلية) من خلال الأنشطة وترجمتها قرارات المسيرين، لكنه أهمل القدرة الكسبية (الفعالية) التي تعبر عن مكافأة عوامل الانتاج بتحقيق فائض عن أنشطة يحمي المؤسسة من ظاهرة الفشل المالي.

إن الأداء المالي هو لب الإدارة المالية التي تعد ركيزة أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها ودرجة نموها؛ حيث أنها تساهم في استمراريتها نتيجة أنها: "ترتبط بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على

¹- Mike BOURNE and Pipa BOURNE, **Handbook of corporate performance management**, Wiley and Sons publication, 2011, p 185.

الأموال بشكل أمثل واستثمارها بكفاءة، بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة أو تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للشركة هو البقاء والاستمرار¹ من هنا تلخص وظائف الإدارة المالية الموضحة لملاحق الأداء المالي في الشكل الموالي:

الشكل(04): وظائف الادارة المالية



المصدر: أمين السيد، الوظيفة المالية والتحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 30.

تساهم الإدارة المالية في استمرارية المؤسسة بنوعين من القرارات التي تمس أطراف جدول الميزانية وتنعكس آثارها في باقي الكشوف المالية، كما يلي:

- **القرار الاستثماري:** (جانب الأصول) يختص بتحديد المبالغ المستثمرة في أنواع الأصول المختلفة لتحقيق أكبر عائد وأقل تكلفة ممكنة، حيث يحدد هيكل وحجم الأصول الجارية وغير الجارية الأمثل.
- **القرار التمويلي:** (جانب الخصوم) يحدد الطريقة المثلى لتوفير احتياجات المؤسسة المالية طويلة وقصيرة الأجل في ظل التقليل من تكاليف رأسمال.

إن فوظائف الإدارة المالية مرتبطة بالتحديد الدقيق للهدف والوسائل والأساليب الواجبة لتحقيقه من خلال تفاعل القرارات التمويلية والاستثمارية المتنوعة، لكن أداء الإدارة المالية لتحقيق الأهداف قد يشوبه انحراف سواء كان سلبياً أو ايجابياً، ولا بد من وجود آلية لتحقيق من تنفيذ الخطة كالتحليل المالي بواسطة النسب.

¹ - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2010، ص 3.

فيما يخص مساس كلا القرارين الكشوف المالية الأخرى فإن دورة الاستغلال في المؤسسة تستوجب استنزاف الأصول والزيادة في الخصوم أي ظهور أعباء من أجل الزيادة في الأصول الجارية كالمخزونات والنقصان في الخصوم الجارية كالموردين أي ظهور نواتج، حيث أن مبدأ تسجيل هذه العناصر وطبيعة ترتيبها يؤدي إلى تشكيل الكشوفات المالية الأخرى، فإذا تم ترتيبها حسب الطبيعة أو الوظيفة وفقاً لمبدأ الاستحقاق يتم تشكيل جدول حسابات النتائج، أما في حال ترتيبها حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وفقاً للمبدأ النقدي يتم تشكيل جدول سيولة الخزينة.

2.1- أهداف الأداء المالي

يحقق ويشبع الأداء المالي رغبات أصحاب المصالح الذين أجمعوا أن هدفه الأساسي هو بقاء واستمرار المؤسسة، الذي يكون بمحصلة تحقق أهداف فرعية أخرى تطورت أهميتها عبر الأزمان، إذ تختلف نظرة ترجيح أهداف الأداء المالي بحسب طبيعة وحجم المؤسسة من جهة، ووجهة نظر ذوي المصالح من جهة أخرى. إذ أن لكل مجموعة من المستخدمين هدف أساسي يحدده موقعها ومصالحها هذا لا يلغي أهمية الأهداف الأخرى لأننا كما ذكرنا الأداء هو نظام مترابط ومتكامل. سيتم في ما تأتي ذكر أهم هذه الأهداف¹:

1.2.1- تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم القيمة الحالية للمشروع

ركز الاقتصاديون على الربح كمقياس لتقييم الأداء التشغيلي ومدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، لذا عكف المسيرين على توجيه كل القرارات نحو تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح بهدف تعظيم مكافآتهم، لكن هذا المدخل تلقى عدة انتقادات أهمها تجاهله القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالاستثمار وغموض عملية حساب الربح، إضافة لاعتباره مقياس غير موضوعي لقياس الاستخدام الأمثل للموارد فقد تزيد الموارد لكن بنسبة أقل من العائد، هنا تم اقتراح مدخل القيمة الحالية أو السوقية التي يتم الحصول عليها انطلاقاً من مجموع لقيم الحالية للأرباح النقدية المتوقعة حصول حملة الأسهم عليها، كما يلي²:

$$V_0 = \sum_{t=1}^n \frac{D}{(1+k)^t}$$

¹- راجع:

- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص 22-34.

- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 36-40.

² - Mondher CHERIF et Dubreuille STEPHANE, *Création de Valeur et Capital -Investment*, Pearson éducation , 2009, p 2.

حيث:

V_0 : القيمة السوقية للمؤسسة.

D: العائد النقدي المتحصل عليه.

K: معدل الخصم.

هنا يكون تعظيم قيمة المؤسسة بمحصلة تأثير القرارات الاستثمارية والتمويلية على حجم العائد المتوقع تحقيقه؛ حيث القرارات الاستثمارية تؤثر على حجم العائد المتوقع تحقيقه ودرجة الخطر المرتبطين بعلاقة طردية فالاستثمار في الأصول غير الجارية يتطلب عائداً أعلى لتعويض المخاطر المرتفعة، أما القرار التمويلي فيؤثر على قيمة المؤسسة من خلال تكلفة الأموال المقترضة فكلما ارتفعت هذه التكلفة على معدل العائد زادت مخاطر عدم قدرة المؤسسة على إرجاع الأموال المقترضة وبالتالي زيادة احتمال فشلها مالياً.

2.2.1- تعظيم المردودية

تعتبر عن معدل العائد المتحقق من طرف المؤسسة نتيجة تشغيل أموالها في مجال استثماري معين، فهي من المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار. يمكن قياس القدرة على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الارادية الناجمة عن تدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطة المشروع التشغيلية.

3.2.1- تحقيق السيولة المناسبة

أي قدرة المؤسسة على توفير النقد لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير متوقعة في مواعيدها بتكلفة مناسبة دون خسائر والمواجهة الطارئة من خلال الحصول على نواتج من نشاطها. ففي حالة مشكل السيولة تقل القدرة على اغتنام الفرص المتاحة كالحصول على نقدية عند شراء إضافة لفقدانها خيار الحرية والحركة.

بعد التطرق لهدفى السيولة والمردودية نلاحظ تعارض المفهومين فتحقيق عائد عالي يتم بتوظيف الأموال في الأصول الثابتة، هذا ما يؤدي إلى تخفيض في درجة السيولة، لذا فدور الإدارة المالية الحديثة هو تحقيق التوافق بين الهدفين لزيادة في قيمة المؤسسة.

4.2.1- تقليل الخطر المالي والاداري

تصبح عملية تحقيق الربح درجة من المخاطر، ولغرض تعزيز مسيرة المؤسسة واستقرارها تعمل الإدارة المالية جاهدة على تخفيض المخاطر الخارجية والداخلية بإيجاد آليات للتنبؤ به وتحديد أسبابه وبالتالي إيجاد حلول لتجنبه أو التقليل من آثاره. هذا ما تصبو إليه هذه الدراسة باعتبار الفشل المالي أحد المخاطر المالية التي تفتك بالمؤسسة وتهدد الاقتصاد الوطني.

5.2.1- تحقيق الاستثمار الأفضل

نظرا لارتفاع مبالغ الاستثمارات الرأسمالية توظف الإدارة المالية الموازنات الرأسمالية لتقييم واختيار البديل الأفضل بتحليل العائد والمخاطرة المتعلقة بالتدفقات النقدية لكل بديل استثماري، كما يدخل في هذا الإطار هدف العائد الاجتماعي، لأن فشل الادارة المالية في اتخاذ القرار يحتوي على مبالغ ضخمة قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة وبالتالي تسريح عمالها.

تتحقق جملة الأهداف السالفة * الذكر من خلال وظائف الإدارة المالية المتمثلة في¹:

- **التخطيط المالي:** متضمن عمليات تقدير وتحديد الاحتياجات المالية والمصادر التي يمكن اللجوء لتغطيتها بالوقت المناسب وبأقل تكلفة.
- **الرقابة وتحليل البيانات المالية:** لأخذ صورة عن الأداء وتقييم كفاءة المدير المالي في تحقيق الأهداف وبالتالي تحديد أسباب الانحرافات وتصحيحها إن وجدت.
- **تحديد هيكل أصول المؤسسة:** نعني تحديد طبيعة ومكونات الأصول وتوزيع هيكل الاستثمار بين الأصول الجارية وغير الجارية التي تؤثر نتائجها على مستقبل المؤسسة، بالإضافة لمعرفة وضعية الأصول غير الجارية المتقادمة ومدى مساهمتها بشكل كفؤ في العمليات التشغيلية ومدى الحاجة لاستبدالها وتحديثها ومتابعة عمرها الاقتصادي.

3.1- العوامل المؤثرة على الأداء المالي

1.3.1- الهيكل التنظيمي

حظي باهتمام عدة أطراف مفكرين، استشاريين، ومديرين، لذا وجد خلاف حول تحديد تعريف موحد وشامل له. إذ نقترح منها التالي: "الهيكل التنظيمي هو مجموعة الطرق التي تقسم بها المنظمة أفرادها في مهمات متميزة ثم التنسيق بينها، وفيها ليتم توزيع المهام والمسؤوليات بين التقسيمات الهرمية وتجميع الأفراد في تقسيمات رسمية"² وصف التعريف مكونات الهيكل التنظيمي لكن ما يلي يحدد الهدف من بناء الهيكل التنظيمي، حيث أن: "الهيكل التنظيمي يجسد الواقع التنظيمي في أحسن صورة ممكنة ليسمح بالممارسة الفعالة لمختلف النشاطات، ويحقق الأهداف المسطرة بفعالية وفاعلية في ظل قيود البيئة الداخلية والخارجية"³ بناء على ما سبق نفترض أن للهيكل التنظيمي المنظم والفعال أثر إيجابي على أداء

*- تتعكس هذه الأهداف على المكونات الأداء المالي الأساسية المتمثلة في المردودية، السيولة، المديونية وتغطية الديون، التي يتم تقييمها من خلال مؤشرات أو نسب المالية سينكرها العنصر الموالي كما أنها تشكل المكونات الأولية لبناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي.

¹- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 17-18.

²- شاكر الخشالي، العلاقة بين أبعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 1، 2006، ص 113.

³- حسين محمود حري وشاكر جار الله الخشالي، أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية: دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات - المجلد الثامن - العدد الأول، 2006، ص 141.

المؤسسات. ما أكدته شاولي في دراستها لوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف على مكونات الأداء المتمثلة في: مدخل الربحية، العمليات الداخلية، النمو والتعلم، وأخيراً مدخل العملاء¹.

2.3.1- المناخ التنظيمي

يعرف بأنه: "حصيلة العوامل البيئية الداخلية كما يفسرها ويحللها العاملون فيها، والتي يظهر أثرها على سلوكهم وعلى معنوياتهم وبالتالي على أدائهم وانتمائهم للمنظمة"². تختلف مكونات المناخ التنظيمي من كاتب إلى آخر، هناك من حددها في: الهيكل التنظيمي، المسؤولية، نظم المكافآت، الدعم، الصراع، التماسك، ظروف العمل، وآخر حصرها في: وضوح التنظيم، كيفية اتخاذ القرارات، أسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري³، حيث تتفاعل هذه العوامل لضمان سيرورة الأداء بصورة إيجابية من الناحية الإدارية والمالية كما تساهم في إعطاء متخذي القرارات صورة صادقة عنه.

3.3.1- التكنولوجيا

تقوم المؤسسات باختيار نوعية تكنولوجيا مناسبة تساعد على تحقيق أهدافها، فما مدى تأثير الاستثمار في التكنولوجيا على الأداء المؤسسي؟، رصدت أحد دراسات تأثيراً موجباً لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على القيمة السوقية المضافة، والعائد على السهم العادي، إضافة للعائد على الأصول للمصارف الأردنية، بينما لم يكن لها أثر في العائد على الاستثمار⁴.

أظهرت دراسة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن نسبة استخدام التكنولوجيا لم تتجاوز 29,5% لكن هذه النسبة تؤثر على جوانب الأداء التالية بوجود علاقة ارتباطية عن طريق: تخفيض تكاليف الاتصال والترويج، سهولة المعلومات المقدمة للزبائن، لكنها لم يبرز أثرها على الدخل في أسواق مالية دولية والرفع من المبيعات، هنا اقترح الباحث زيادة تبني نسبة التكنولوجيا من أجل التأثير الأحسن على الأداء⁵.

4.3.1- الحجم

نعني بالحجم فئة التصنيف التي تنتمي إليها المؤسسة صغيرة، متوسطة، أو كبيرة، المحددة بمعايير منها عدد العمال، المبيعات (رقم الأعمال)،..... هنا ذكر أن الحجم قد يكون عائقاً لأداء المؤسسات

¹ شاولي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية والتسيير والاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 308.

² عامر الكبيسي، التطوير التنظيمي وقضايا معاصرة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2006، ص 72.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 51.

⁴ علام محمد الحمدان والآخرون، أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية: دراسة تحليلية للفترة 2008-2003، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2010، ص a.

⁵ شادلي شوقي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007-2008، ص 172.

بمبرر أنه يؤدي إلى تعقد وتقليل فعالية العمليات¹، ففي دراسة الباحث عزوز الحما التي درست أثر حجم المؤسسة على مقدار دمج معايير قياس الأداء المالية في جدول القيادة للمؤسسة كرقم الأعمال، النتيجة، التدفقات النقدية، توصل إلى أن 56% من المؤسسات الكبيرة تدمج بشدة أو أكثر شدة لهذه المؤشرات في جداول القيادة لديها، بينما ترتفع هذه النسبة لـ 73% في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحتوى جداول القيادة فيها على مؤشرات مالية بحتة. هنا نؤكد على أن حجم المؤسسة يلعب دور هام في فعالية الأداء المالي وإمكانية قياسه².

5.3.1 - طبيعة الملكية

توصل إلى أثر إيجابي بعد دراسة وتحليل أثر تغيير نمط الملكية لمؤسسة (ISPAT ANABA) على الأداء المالي، للأسباب التالية³:

- لأن المالك الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للمؤسسة، مما يساهم في توفير الموارد وتحسين الأداء المالي لهذه المؤسسة؛
- المالك الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد والاستثمار في المشاريع المرحة؛
- تغيير نمط الملكية يزيل على كاهل الدولة عبء الخسائر المالية.

وهناك دراسة أخرى قامت بتحليل الكشوف المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) باستخدام التحليل الإحصائي وأدوات التحليل المالي أظهرت وجود اثر إيجابي لتغيير طابع الملكية أو التخاصية في الأداء بمكوناته المتمثلة في: التوازن المالي، زيادة المنافسة والكفاءة، السيولة، ارتفاع الأداء المالي⁴.

6.3.1 - الحوكمة

عكفت عدة دراسات على دراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي؛ حيث اعتبر الأداء المالي بمكوناته متغير تابع ومكانيزمات الحوكمة كمتغيرات مستقلة، أين توصلت دراسة في ظل تطبيق لـ 85% من مؤسسات الخدمات المساهمة الأردنية لقواعد الحوكمة (الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين، مجلس الإدارة، اجتماعات الهيئة العامة) لغياب أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي بمكوناته (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، نسبة القيمة السوقية

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - Azzouz ELHAMMA, *Impact de la taille sur le contenu des tableaux de bord dans les entreprises au Maroc : résultats d'une étude empirique*, L'étude empirique de ce travail a été réalisée dans le cadre d'une thèse de Doctorat à la faculté de Rabat-Agdal, 2005, p 6.

³ - عبد الرزاق خليل محمد زقون، "أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي لشركة المختلطة الهندية ANNABA"ISPAT، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، 2005، ص 190-191.

⁴ - فيصل محمد الشوارة، تقييم أثر التخاصية في الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007، ص 241.

على القيمة الدفترية، القيمة السوقية للعائد)¹. في حين أثبتت دراسة على شركات فلسطينية مدرجة بالسوق المالي أن للحوكمة أثر لا يستهان به على الأداء المالي نظرا لوجود علاقة طردية بين فعالية الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في: العائد على حق الملكية، العائد على الاستثمار، سعر السهم إلى ربحية، قيمة السوقية إلى الدفترية². وتوصلت دراسة كندية هدفت لبناء نموذج إحصائي لقياس أثر الحوكمة على الأداء المالي (نسبة عائد الاصول، نسبة العائد على الملكية) والأداء البورصي (القيمة السوقية على الدفترية)، إلى أن لميكانيزمات الحوكمة أثر إيجابي وأساسي على الأداء المالي بمدلولاته، وغياب أثرها على الأداء البورصي³.

2- تقييم الأداء المالي، مفهوم، تطور مؤشرات، وطرقه الحديثة

يعالج هذا الجزء مفهوم عملية تقييم الأداء المالي وتطور المؤشرات العاكسة له إضافة لأهم طرقه الحديثة.

1.2- تعريف تقييم الأداء المالي

يعد كل من التخطيط، الرقابة، وتقييم الأداء مفاتيح أساسية لبناء استراتيجية المؤسسة في ظل بيئة الأعمال المعاصرة والمتغيرة، حيث تسعى المؤسسة للتواءم معها لأجل الحفاظ على استمراريتها، وبما أن الركن المالي هو الركيزة الأساسية في المؤسسة وجب إيجاد آلية لتقييمه، وفق المراحل التالية⁴:

- وضع معايير كمرجعية لقياس الأداء؛
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

يرتبط الأداء بعنصرين أساسيين هما الفعالية والفاعلية إذن فعملية التقييم ستترتب حتما بهما، حيث أنها كوظيفة إدارية: "عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المنشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بفاعلية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها"⁵.

¹- عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، 2013، ص ن.

²- عدنان عبد المجيد الرحمان قباجة، أثر فاعلية الحاكمية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في فلسفة التمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ن.

³- Manal KOLSI, *Effet des mécanismes de gouvernance sur la performance financière et boursière: cas des entreprises canadiennes*, *Revue Comptabilité Economie et Société*, ver1, Montpellier, France, 2011, p 2.

⁴- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 88.

⁵- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

كما عرفت على أنها: "نظام يتضمن مجموعة مقاييس ومؤشرات قد يكون بعضها مالياً، والآخر غير مالي. تهدف لتحديد مستوى نتائج أداء داخل المؤسسة ككل دون الدخول في علاقات تكاملية بين العناصر والأفراد وأقسام أو وحدات داخل المؤسسة وأثر أداء كل منها في ظل المنظومة الأكبر منه"¹. وأظهر التعريف كيفية تقييم الأداء بصفة شاملة للمؤسسة دون تفصيل في الوظيفة أو الشخص المقيم.

بينما فصل التعريف الموالي أكثر في عملية تقييم الأداء من حيث الخطوات والأهداف كما يلي: "الأداة التي تستخدمها الإدارة للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو محقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"².

من مجمل التعاريف السابقة، نجد أن عملية تقييم الأداء ترمي لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، بواسطة المدخلات والوسائل المتاحة بفعالية، من أجل الوقوف على نقاط القوة وتحسينها والتعرف على نقاط الضعف وتصحيحها، إذ تساهم هذه العملية، في³:

- معرفة مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المقاسة بمحصلة فاعلية وفعالية الإدارة؛
 - وضع أساس علمي وموضوعي لقيام الإدارة بوظائفها المختلفة: تخطيط، رقابة، اتخاذ القرارات على مختلف المستويات؛
 - وسيلة لتحفيز مختلف أقسام المؤسسة لتحسين أدائها الفعلي واكتشاف مواطن الكفاءة لتعزيزها ومواطن الضعف لتحسينها أي آلية التقدم والتحسين المستمر نحو الأهداف.
- تحوز عملية تقييم الأداء المالي على اهتمام إداري وأكاديمي كبيرين، نظراً لارتباطها بإدارة موارد نادرة لتحقيق أقصى العوائد في ظل المخاطرة والتكلفة السائدة، بالتالي فإنها تساهم لحد كبير في الحفاظ على استمرارية المؤسسة ونجاحها مستقبلاً. فعرفت بـ: "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد الدقيق لمجالات استخدامها للوصول إلى أهداف من خلال دراسة المبيعات، النواتج، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"⁴.

كما حددت بأنها: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة المستقبل في قطاع اقتصادي وصناعي معين بواسطة القوائم المالية (الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية، جدول الأموال الخاصة)، ليس بهدف إيجاد موقع للمؤسسة على مستوى الاقتصاد

¹ - محمد محمود يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² - مجيد المرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 21.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁴ - علاء فرحان طالب، الحوكمة والأداء المالي الاستراتيجي، دار الحامد، (دت)، ص 76.

أو قطاع فقط، بل بهدف تقييم المؤسسة لإعطاء مفاتيح لفهم الوضعية السابقة والحالية من أجل التنبؤ الجيد بمستقبلها"¹.

تعدى التعريف الثاني المفهوم التقليدي لهدف الأداء المالي المتمثل في تحقيق صافي ثروة أو أرباح (المردودية الاقتصادية ونمو أرباح المؤسسة) ليضيف مصطلح القيمة، كما أشار أن المعلومة المالية المحتواة في الكشوفات المالية هي الأساس أو المادة الخام للقيام بعملية تقييم الأداء المالي بواسطة التقنيات المختلفة منها التحليل المالي،...، للخروج في النهاية بمؤشرات تعكس الأداء ماضي وحالي ولتستشرف أو تتنبأ بالسلوك المالي في المستقبل.

عرّف الحسيني تقييم الأداء المالي بشكل موجز بأنه: "قياس مدى انجاز الأهداف المالية بواسطة مؤشرات يقدمها التحليل المالي بالمقارنة بين الأداء الحالي والأداء المتوقع وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف التي تؤثر على قيمة الشركة"².

كما خلص فرحان جمعة أن الأداء المالي، هو: "إعطاء حكم ذي قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتاحة لإدارة المؤسسة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة التي تعد أهداف الإدارة المالية"³ هنا نرتب أبعاد عملية تقييم الأداء المالي، في:

- الأهداف الأداء المالي معبر عنها بمؤشرات وهي ضرورية للحكم على فعالية الأداء (الأداء المتوقع)؛
- عملية قياس للأداء المالي الفعلي من جهة مستوى تحقيق الأهداف والأهمية النسبية للموارد المستخدمة لتحقيق الأهداف للحكم على فاعلية الأداء الإداري؛
- تحديد أسباب الانحرافات بالفرق بين الأداء المالي الفعلي والمتوقع ومعرفة المسؤول عنها والتصحيح بما يتوافق مع الهدف.

2.2- تطور مؤشرات تقييم الأداء المالي

تطورت طرق القياس والمؤشرات الدالة على الأداء المالي عبر الزمن بتطور وظيفة الإدارة المالية لمواجهة حاجيات أو رغبات الأطراف ذات المصلحة، يعترف بالمؤشر كأساس لتقييم الأداء إذا انطبق عليه التعريف التالي: "هو وسيلة أو أداة للقيادة تسمح بتوقع الاتجاهات القوية أو الثقيلة للمؤسسة، والتصرف على أساس هذه النتائج، ولكي تكون قابلة للاستعمال وضرورية إذ يجب أن تكون ملائمة، شاملة، فعالة، وتركز على الأداء. كما ينصح بالحفاظ على استعمال هذه الطريقة لمدة زمنية طويلة (الديمومة) من أجل سماح بإمكانية المقارنة"⁴، هناك نوعان من المؤشرات مالية وغير مالية، يرصد

¹ -Arnaud THAUVRON, *évaluation d'entreprise*, Economica , 3^{ème} édition, 2010, p 23.

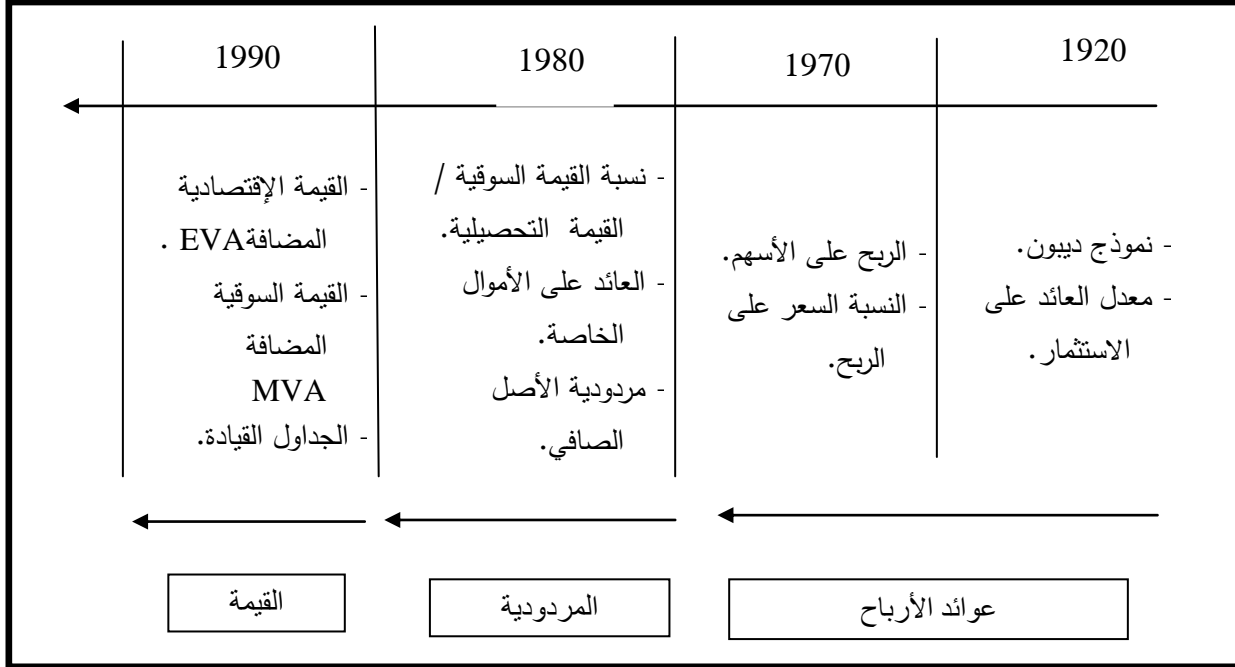
² -فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار الوائل، عمان، طبعة الثانية، 2003، ص 222.

³ -السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

⁴ -ASC Consulting, *la mesure de la performance financière dans les sociétés de haute technologie financière par le capital de risque*, 2006, P 29, disponible sur le site :<http://www.asc consulting. fr/articles /MesPerfin .pdf> , consulté le (15 /03/2014).

الشكل الموالي تطور مؤشرات الأداء المالي الذي يعكس تطور النظرية المالية وبالتالي النظرة إلى الأداء المالي، كما يلي:

الشكل رقم (05): تطور مؤشرات قياس الأداء المالي



Source : Josée ST-PIERE et Autres, **Les indicateurs de performance financière et non financière: complémentarité ou substitution? etude exploratoire sur des Pme manufacturières**, revue Comptabilité et Connaissances ,France , Version 1 , 2011, p 3.

من الشكل، نستخلص أن المؤشرات المالية عرفت تطور من حيث الكم والنوع وفقا لثلاث

مراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى: التركيز على العوائد والأرباح:** ميزها نموذج ديبيون* (dipoune) البسيط الذي يعتمد على العائد على الموجودات لمعرفة العناصر المؤثرة على الهامش بالإضافة لأرباح عوائد الأسهم.
- **المرحلة الثانية: التركيز على المردودية:** سادت مؤشرات تعكس فعالية وفاعلية الأداء المالي كمردودية الأموال الخاصة، مردودية الأموال المستثمرة، لكن لا يمكن الحكم على المردودية إلا بربطها بعنصر المخاطرة وتكاليف الأموال، هنا ظهر مفهوم الربح الاقتصادي** نتيجة عجز المؤشرات السابقة في عكس الأداء الحقيقي للمؤسسات.

*- يمكن هذا النموذج المحلل المالي من حساب العائد على الأموال الخاصة من خلال تطبيق نموذج تحليلي غاية الأهمية إذ يساعد في تحديد نوع الترابط بين المتغيرات المالية المؤثرة في نسبة صافي الربح إلى أموال الخاصة، ذلك من خلال بيان أثرها على كل من الربح بعد الفائدة والضريبة والأموال الخاصة وهي قيم كل من البسط والمقام في النسبة المذكورة سالفا.

** - تم التطرق له في محور الكشوفات المالية في عنصر جدول حسابات النتائج.

- المرحلة الثالثة: التركيز على المؤشرات البورصية أو السوقية: ظهرت نتيجة تداعيات العولمة المالية حيث أصبح قياس الأداء المالي لا يرتبط فقط بمؤشرات داخلية بل خارجية أيضا مثل: القيمة السوقية المضافة* والعائد الكلي للسهم**.

سادت المؤشرات المالية في عملية تقييم الأداء لفترة زمنية كبيرة لكنها واجهت مجموعة انتقادات، منها أنها لم تعد متوافقة مع استراتيجية خلق القيمة للزبون، كما أرجع ضعف أنظمة التقييم ليس فقط نتيجة المبالغة في استعمالها بل لصعوبة ربط المعايير غير مالية بالأداء المالي، ففي ظل تزايد الاستثمار في الأصول المعنوية ورأسمال الفكري التي تميزت بصعوبة القياس المالي لها عجزت المؤشرات المالية في تقديم صورة كاملة عن أداء المؤسسة بواسطة بيانات تاريخية (الكثوف المالية)¹، هنا اقترح أسلوب للتقييم بواسطة بطاقات الأداء المتوازن التي تحمل عدة جوانب استراتيجية طويلة الأجل للمؤسسة بنتائجها التشغيلية على المدى القصير، حيث أكدت MALINA and SELTO أن اعتماد المؤشرات المالية وغير مالية في بطاقة الأداء المتوازن يعزز من الرقابة وتحسين الأداء من أجل تحقيق الأهداف².

طرح التوجه المعاصر السائد بداية القرن العشرين والساعي لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة للأجيال القادمة أمام المؤسسات تحدي تحقيق التنمية المستدامة، مما أوجب وجود مؤشرات لقياس وتقييم الأداء المستدام الذي يتكون بإضافة للجانب المالي، الجانبين الاجتماعي والبيئي ما يظهر رؤية جادة وبعيدة للمسيرين في الحفاظ على الثروات واستدامتها، هذا ما يسمى الأداء الشامل الذي تم اقتراح مؤشرات لقياسه من طرف إحدى المنظمات*** (GRI) كما يبينه الشكل الموالي:

* - الفرق بين القيمة السوقية للأموال الخاصة (سعر السهم مضروب في عدد الأسهم المصدرة) وقيمة رأسمال المسجلة بالميزانية، حيث تقيس القيمة المتولدة في المؤسسة مقارنة بتقييم السوق وهو مؤشر لقياس قيمة الثروة.

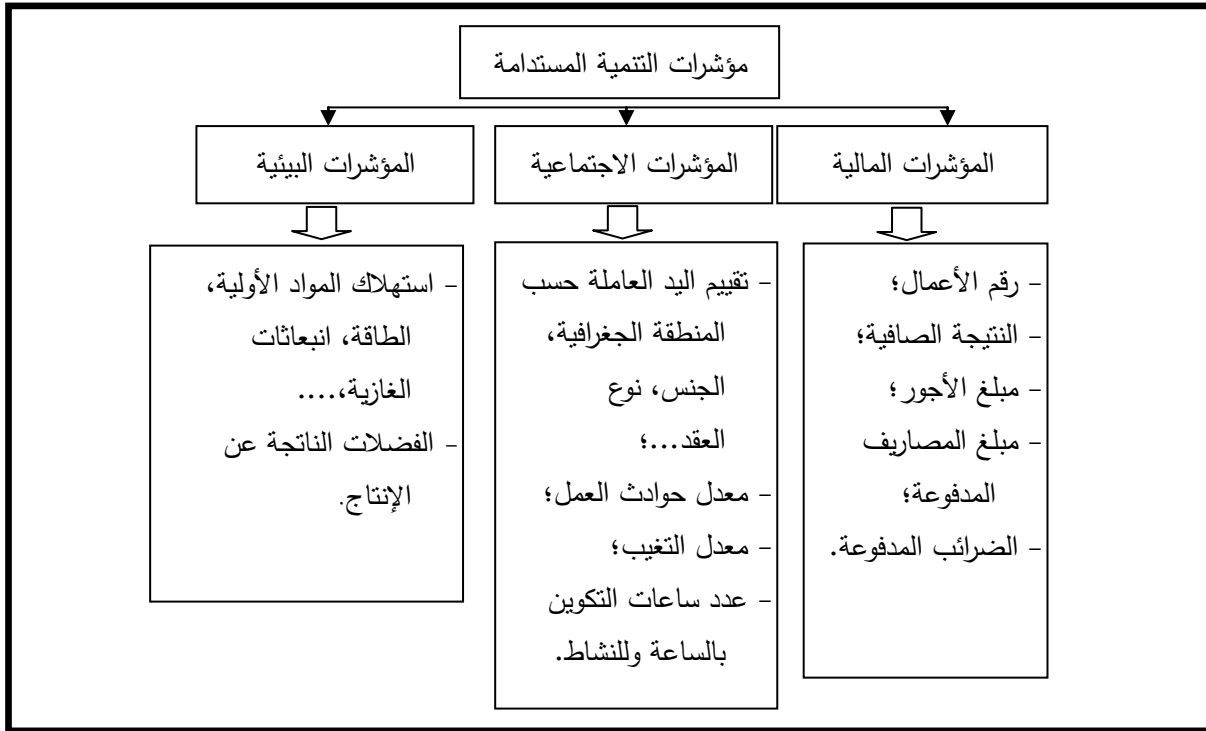
** - هو مجموع عوائد حاملي الأسهم خلال الفترة مقسومة على نسبة سعر السهم من سعر السهم الأولي، إذ يعطي مؤشر فهم للعوائد التي يحققها المساهمين، لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يتحملها حامل السهم.

¹ - Eric CAUVINET et Laurent BESCAS, **L'évaluation de performance dans les entreprises françaises : une étude empirique**, 2002, p 2, disponible sur le lien: <http://hal.inria.fr/docs/00/59/29/78/PDF/CauvinBescos.pdf>, Consulté le (13/03L2015).

² - Marry MALINA and Frank SELTO, **Communicating and Controlling strategy: an empirical study of effectiveness of balanced scorcard**, journal of accounting research, v3 .13, 2001, p 1 .

*** - هي منظمة غير هادفة للربح اسست سنة 1977 تسعى إلى تطوير توجهات قابلة للتطبيق من طرف المؤسسات العمومية والخاصة والمتعلقة بالتنمية المستدامة.

الشكل رقم (06): مؤشرات التنمية المستدامة حسب منظمة GRI



Source: Page web: <https://www.globalreporting.org/languages/French/Pages/default.aspx>, consulté le (16/02/2014).

إن أصبحت عملية تقييم الأداء تقوم على أساس توليفة من المؤشرات المالية، الاجتماعية، والبيئية، توصلت دراسة تجريبية العوامل المؤثرة في اختيار بين ما هو مالي وغير مالي، أن ترتيب وأهمية المؤشرات يعود أولاً إلى طبيعة التقييم الذي يقوم بها المسير، وكذلك الأهمية النسبية للمؤشر بالنسبة للمقيم ومعرفته، كما خلصت أن المؤشرات المالية وغير مالية متكاملة في وقتنا الحاضر لإعطاء صورة صادقة عن أداء المؤسسة¹.

رغم التوجه المعاصر لقياس الأداء الشامل يعد الأداء المالي أحد الركائز الهامة التي يجب تقييمها وعامل هام لتحديد مدى نجاح المؤسسات، وأن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر ولا يمكنها من القيام بالأداء الاجتماعي والبيئي بشكل أمثل، لذا تهتم السلطات الكندية بالاختيار المتجدد لمجموعة من النسب المالية لكل قطاع نشاط ولكل صناعة بغية وقوف كل مؤسسة على مكاناتها مقارنة بقريناتها والمقارنة تقدمها مع الزمن².

¹ -Eric CAUVIN et autres, **indicateurs non financière importance des indicateurs financiers et ordre de présentation des indicateurs :effets sur l'évaluation de la performances des managers**, papier présenté au congrès annuel de l'association francophone de la comptabilité (AFC), mai 2008, p 2.

² -**Indicateurs de performance financière des entreprises canadiennes Concepts, sources et méthodes**, disponible sur le site :<http://ivt.crepuq.qc.ca/ipfec/documentation/ipfec99gid.pdf>, consulté le (20/04/2014).

إن عملية اختيار مؤشرات لتقييم سواء كانت مالية أو غير مالية مرتبطة بطبيعة التقييم وهدفه، شخصية المقيم، الأهمية النسبية للمؤشر ومعرفة المقيم، طبيعة الاقتصاد والسوق المالي، وقطاع نشاط المؤسسة.

3.2- طرق تقييم الأداء المالي الحديثة

طورت طرق حديثة للتقييم تعتمد أساس تحيين التدفقات النقدية، لأنها تربط عملية تقييم أداء المؤسسة الداخلي والخارجي بعنصر خلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين¹، تنطرق إليها في ما يلي:

1.3.2- القيمة الاقتصادية المضافة

تحسب بالفرق بين نتيجة الاستغلال أو التشغيلية بعد الضريبة وعلاوة رأسمال المدفوع في الاستغلال في تكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال²:

$$EVA = [RNE \times (1 - T)] - (CE \times K)$$

حيث:

- EVA: القيمة الاقتصادية المضافة
- RNE: النتيجة الصافية للاستغلال
- T: معدل الضريبة
- CE: رأسمال المدفوع
- K: تكلفة المتوسطة المرجحة لرأسمال.

هنا نقول أنه يتم خلق القيمة الاقتصادية عندما يكون العائد على رأسمال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، تم بتعديل كيفية حساب هذا المؤشر ليصبح أكثر كفاءة، كما يلي:

¹ - أوجين بيرجهام والآخرين، الإدارة المالية النظرية، والتطبيق العملي، دار المريخ لطباعة والنشر، الكتاب الأول، 2012، ص 199.

² - Christian HOARAU ,Op.cit., P 214 .

جدول رقم (02): حساب القيمة الاقتصادية

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب + الإضافات - المطروحات.	
المطروحات	الإضافات
- الأرباح والخسائر غير عادية؛ - كلفة الاستثمار.	- الزيادة في مخصص الديون المعدومة؛ - الزيادة في كلفة البحث والتطوير؛ - الزيادة في احتياطي تقييم المخزون؛ - إطفاء شهرة المحل؛ - الخسائر غير عادية.

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: أرشد فواد التميمي وعدنان تايه نعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2008، ص 139.

لهذا المؤشر العديد من المحددات هي¹:

- إن سلامته مشروطة بثبات مستوى المخاطر، بمعنى أن لا تكون المخاطر بمختلف أشكالها سواء المتعلقة بالمخاطر الكلية أو المخاطر الخاصة التي تنتمي إليها المؤسسة قد تغيرت في السنة محل التحليل حتى يمكن مقارنتها؛
- يركز على النتائج الحالية فقط والتي يمكن أن تعرقل عمليات الإبداع في تكنولوجيا المنتج والعمليات، التي تتطلب الأجل الطويل لخلق القيمة، فيؤدي ادخال نفقات مصاريف الانفاق والابتكار في حساب مؤشر القيمة إلى نتائج غير عاكسة للأداء.

أما أرشد ونعيمي فحددا محددات القيمة الاقتصادية كمؤشر لتقييم الأداء راجع في²:

- فروقات الحجم التي تولد صعوبة في للتعامل مع هذا المؤشر خاصة في المؤسسات المالية الحديثة التأسيس؛
- يعتمد هذا المؤشر على نتيجة المحاسبة المالية التي تمثل الفرق بين النواتج والنفقات والتي تقع تحت تأثير الإداريين بشكل يخدم مصالحهم لكسب ثقة وقناعة المستثمرين وحملة الأسهم.

¹- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 20-

21.

²- عدنان تايه النعيمي وأرشد فواد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

2.3.2- القيمة السوقية المضافة

تعد مقياس خارجي جوهري لتلخيص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. وبفرض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل التي تصبح مساوية لقيمتها الدفترية، فإنها تحسب بالصيغة التالية¹:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية.

نظرا لأن الافتراض الذي تقوم عليه الصيغة السابقة غير منطقي خاصة إذا امتلكت المؤسسة سندات طويلة الأجل والتي ستتغير قيمتها بتغير قيمة الفائدة السوقية، مع وجود علاقة عكسية بين قيمة السند ومعدلات. وإهمالها لعامل مهم هو تكلفة الفرصة البديلة، أي أنها تلغي العوائد المتوقعة من فرص استثمارية بديلة أو ذات مخاطر مماثلة، استبدالها وحسابها انطلاقا من مجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية، كما يلي²:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA}{(1+K)^T}$$

حيث:

- MVA: القيمة السوقية المضافة
- EVA: القيمة الاقتصادية المضافة
- K: تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

الصيغة أعلاه تثبت العلاقة بين مؤشر التقييم الداخلي (القيمة الاقتصادية المضافة) ومؤشر التقييم الخارجي (القيمة السوقية المضافة) وهذا ما تأكده العلاقة التالية:

القيمة البورصية للمؤسسة + القيمة الدين المالي = الأموال المدفوعة + قيمة الحالية لقيمة الاقتصادية.

ومنه: فالقيمة الحالية لقيمة الاقتصادية المضافة = القيمة البورصية + قيمة الدين المالي - الأموال المدفوعة، هنا نستنتج تكامل الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة إذ لا يمكن الفصل بينهما بل يكمل أحدهما الآخر.

¹ - أوجين بيرجهام والآخرين، مرجع سبق ذكره، الكتاب الأول، ص 200.

² - Christian HOARAU , op.cit., P 219.

لمعرفة ودراسة أي الطرق أحسن في تفسير الأداء المالي المعبر عنه بواسطة التغيير في القيم السوقية للسهم، تم تحليل القدرة التفسيرية لمؤشرات الأداء التقليدية والحديثة كمتغيرات مستقلة وتغيير في القيم السوقية للأسهم كمتغير تابع لعينة مكونة من 40 مؤسسة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، و توصلت النتائج أن طرق تقييم الأداء التقليدية لها قدرة تفسيرية أعلى من القيمة الاقتصادية المضافة للتغير في القيم السوقية للأسهم رغم حداتها¹.

3- مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية (النسب المالية)

ظهرت النسب المالية كمنهج كلاسيكي مقارن لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فالمعلومات المالية والمحاسبية المحتواة في الكشوف المالية بشكل مطلق ليس لها معنى أو دلالة مكانية أو زمانية إلا إذا تم وضعها في علاقة نسبية لبنتين أو أكثر وربطها بقيم معيارية أو مرجعية كالقيم التاريخية، متوسط الصناعة،.... هنا يتوضح لنا السلوك أو الأداء المالي للإدارة خاصة إذا تم وضع مؤشرات تقييم الأداء ضمن مجموعات أساسية، اختلف تبويب هذه المجموعات من كاتب إلى آخر، في الدراسة تم اختيار خمس مجموعات تتناسب وطبيعة البيانات المتوفرة ميدانياً (الجدول رقم (07) من الملاحق)، وهي: نسب السيولة، نسب المردودية، نسب المديونية، نسب تغطية المديونية، نسب النشاط.

1.3- نسب السيولة

تهدف لتحليل وتقييم مركز رأسمال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة في المدى القصير؛ بتشخيص إمكانية تسديد الالتزامات الجارية التي تقل مدتها عن سنة، وتبرز أهمية السيولة في أنها²:

- أحد الأهداف الاستراتيجية التي تضمن بجانب المردودية بقاء المؤسسة واستمراريتها؛
- مصدر لاكتساب سمعة في السوق وخاصة مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة كالعملاء، الموردون، المستثمرين، ... خلال وفاء المؤسسة بالتزاماتها؛
- سهولة الحصول على مصادر التمويل بتكلفة منخفضة؛
- وجود السيولة وحسن إدارتها يجنب المؤسسة من الوقوع في الثغرات والعجز النقدي للفترات قصيرة المدى وخطر الوقوع في التبعية المالية؛
- تساهم في زيادة مردودية المؤسسة وقدرتها على البقاء والنمو؛
- حصول الإدارة على ثقة مجتمع الأعمال والمستثمرين.

¹- أسماء إبراهيم العمارنة والآخرين، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، بحث رقم (5-2011-DRGS) مقدم في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2011، ص 2.

²- طارق عبد العال، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012/2013، ص 13-14.

نستعرض في ما يأتي أهم نسب السيولة المستعملة لتقييم سلوك المؤسسة¹:

1.1.3- نسبة السيولة العامة

تصف وجود علاقة ذات دلالة بين الأصول والخصوم الجارية، حيث تعبر عن عدد تغطية الأصول الجارية للخصوم أو الالتزامات المالية مستحقة السداد خلال السنة المالية وتحسب بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية، إذا كانت النسبة مساوية لـ 1 مرة فإن المؤسسة تستطيع تغطية خصومها المتداولة كلياً، ارتفاع هذا المعدل عن الواحد الصحيح يدل على درجة السيولة العالية للمؤسسة أما في حالة العكس يجب دق ناقوس الخطر، يبقى التحليل ناقص إلا إذا تم وضع المؤسسة في محيطها الصناعي، بمقارنة النسبة مع معدل أو المتوسط العادي للصناعة هنا يمكن إصدار حكم نهائي على حالة اليسر المالي قصير الأجل.

2.1.3- نسبة السيولة السريعة

نتيجة لاحتواء النسبة السابقة لبعض الأصول المنخفضة السيولة كالمخزون السلعي مقارنة وباقي الأصول الجارية تم حذفها لتصبح نسبة السيولة السريعة مساوية لحاصل قسمة الأصول الجارية الأكثر سيولة (النقد، الاستثمارات المؤقتة وأوراق القبض والمديون، المخزون السلعي الذي يوجد احتمال بإمكانية تحويله إلى نقد) على الخصوم الجارية، حيث تختبر هذه النسبة قدرة على مواجهة الطلبات الفجائية لتغطية الالتزامات باستخدام أصول سريعة التداول دون الحاجة إلى بيع البضاعة من المخزون.

3.1.3- نسبة السيولة الفورية

تبين مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الخصوم الجارية، حيث يقتصر بسط هذه النسبة على النقدية وشبه نقدية وتعبر عن مقدار تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون المساس بالأصول المتداولة الأخرى.

2.3- نسب المردودية

تستعملها الإدارة العليا لتحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وتفيد المستثمرين والدائنين الذين يهتمون بالاطمئنان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات، القروض، وفوائد. يمكن تغطية هذه الاهتمامات بواسطة:

¹- راجع:

- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 339-341.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، أكاديمية الدنمرك المفتوحة، دت، ص 122-123

- جدول حسابات النتائج الموزون بالنسب المئوية من رقم الأعمال؛
- النتيجة الصافية كمؤشر لمعرفة مدى فعالية وفاعلية إدارة المؤسسة التي تهمل حجم المؤسسة واحتوائها على نتائج عمليات استثنائية إضافة لاختلاف الطرق والمعايير المحاسبية المعتمدة من مؤسسة لأخرى فيما يتعلق بالاهتلاك لتقييم المخزونات...¹؛
- نسب الربحية كمؤشرات تحترم حجم المؤسسة.

يتم دراسة أهم نسب المردودية المقسمة ضمن ثلاث مجموعات الفرعية التالية، هي²:

1.2.3- نسب المردودية التجارية

تقيس مردودية المؤسسة انطلاقاً من المبيعات (رقم الأعمال):

- **نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:** تقيس لنا فاعلية وفعالية تعامل المؤسسة مع تكلفة المبيعات وسعر بيعها، يحوي البسط مجمل الربح (المبيعات-تكلفة البضاعة المباعة) لتعبر عن كفاءة الإدارة في تقليص التكاليف، والمبيعات(رقم الأعمال خارج الرسم) في البسط كمؤشر لنجاح سياسات التسعير.
- **نسبة الربح التشغيلي:** تعكس إمكانية تحقيق أرباح من الأنشطة التشغيلية دون احتساب التكلفة أو لاقتطاعات الضريبية ومحصلتها، أي مقدار الربح التشغيلي من كل دينار مبيعات.
- **نسبة صافي الربح (هامش الربح الصافي):** يتم على مستوى البسط طرح الضرائب وجميع التكاليف التي استنزفت وصولاً للنتيجة الصافية، تمدنا هذه النسبة بمؤشر بإمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة أية خسائر، أي مدى تخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر، لغرض معرفة مدى كون هذه النسبة جيدة أم لا يتم مقارنتها مع نفس النسبة بالسنوات السابقة وكذلك مع المؤسسات المماثلة.

2.2.3- نسب المردودية الاقتصادية

أهمها معدل العائد إلى مجموع الأصول الذي يوضح مدى كفاءة استخدام الأصول في تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمؤسسة مهما كان مصدرها، ذلك بقسمة نتيجة قبل الفائدة على إجمالي الأموال المستثمرة فيها سواء أكانت هذه أموال مقترضة أو مملوكة بشكل دائم أو مؤقت. استخراج هذه النسبة يتطلب تعديل صافي الربح بمقدار الفوائد التي تدفعها المؤسسة على الأموال لاستبعاد أثر الأنشطة التمويلية، لزيادة دقتها يستخدم متوسط الأصول بدلا من قيمة الأصول في نهاية المدة إذ أن هذا الأخير

¹ - مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 107-110.

قد لا يعبر عن الأصول التي ساهمت في تحقيق الربح خلال الدورة المالية، ويمكن اعتماد هذا المؤشر للمقارنة بين تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار لغرض اتخاذ قرارات تحديد مصادر الأموال المؤسسة، كما أنها تعكس كفاءة القرارات التشغيلية، يتم التعبير عن هذه النسبة في الصيغة الموالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يختلف مؤشر العائد على الأصول باختلاف طرق الاهتلاك ما يؤدي إلى نتائج مظلمة لأنه تؤثر على مبلغ صافي قيمة الأصول الموجودة في الميزانية.

3.2.3- نسب المردودية المالية

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية (الأموال الخاصة) بقسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة، إذ يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح منها، ويتميز بالشمولية عند قياس فعالية الإدارة لأنه يقيم مردودية الأصول ومردودية هيكل رأسمال أي مقياساً لمردودية كل من قرارات الاستثمار والتمويل.

3.3- نسب المديونية

تستخدم لتقييم كفاءة سياسات التمويل، فإذا كانت نسب السيولة تعبر عن كفاءة المؤسسة في سداد التزامات الجارية فإن نسب المديونية تقيس قدرة المؤسسة على سداد كافة الديون غير الجارية في موعد استحقاقها انطلاقاً من الأموال الخاصة أو قروض طويلة الأجل، لذا فهي محل اهتمام الدائنين والمستثمرين لتقديمها الدلالات الثلاث حول¹:

- احتفاظ الملاك بالسيطرة دون التخلي عن ملكيتهم؛
- اعتبار الدائنين الأموال الخاصة كهامش أمان لأموالهم فإذا كانت مساهمة الملاك بسيطة بالتالي ارتفاع المخاطر الخاصة بالسداد إذ يكون للملاك أولوية تسديد حقوقهم على الدائنين؛
- حالة تحقيق عائد مرتفع يفوق الفائدة الثابتة فإن هذا يؤدي إلى زيادة العائد المتبقي لجمهور المساهمين.

يوجد اختلاف في النسب المعيارية لها حسب طبيعة النشاط حيث تكون في المؤسسات الصناعية أكبر منها في المؤسسات التجارية على عكس السيولة، إذ تقييم هذه النسب يدل إن كانت الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة متناسبة مع مستوى وطبيعة نشاط المؤسسة، إضافة إلى الوزن النسبي

¹ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 212.

لمصادر تمويل الأصول أكانت داخلية (حقوق المساهمين) أو خارجية (القروض)¹. هذا ما تم تكريسه في النسب المختارة لتقييم المديونية في الجزء التطبيقي.

فيما يلي سرد لأهم النسب الدالة عن مستوى المديونية أو الهيكل المالي للمؤسسة:

1.3.3- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة المديونية)

من مؤشرات الرفع المالي تظهر اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة والقصيرة الأجل في تمويل عملية امتلاك الأصول، وفق الصيغة التالية²:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2.3.3- نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول غير الجارية

تهم المقرضين بالدرجة الأولى حيث تعبر عن مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول غير الجارية. إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر غير جيد يشكك الدائنين حول استرجاع القروض مما يفتح احتمال فشلها مالياً إذ يتوجب أن تمول الأصول الثابتة من مصادر التمويل الداخلية كرأس مال والاحتياطيات، وتعتبر أكثر ملائمة من سابقتها لأن سداد الخصوم غير الجارية لا يحتاج لأخذ الأصول الجارية بعين الاعتبار³.

3.3.3- نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول غير الجارية

تظهر مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول غير الجارية، المؤشر العالي لها يدل أن المؤسسة تعتمد على مصادرها الخاصة في تمويل أصولها غير الجارية، ما يمنحها الامتياز والثقة في الحصول على القروض⁴.

4.3- نسب التغطية المديونية

ترتبط بسابقتها حيث تهدف لتحليل قدرة المؤسسة على تسديد الأعباء المالية الثابتة كأقساط وفوائد القروض طويلة الأجل. إذ تبين درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة والأخطار المحتملة التي قد يتحملها كل من الدائنين والمستثمر. معدل تغطية أو اكتساب الفوائد يقيس المقدار الذي يمكن لصافي

¹ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي: الأساليب والاستخدامات العملية، دار الواصل للنشر والطباعة، عمان الأردن، 2000، ص 71.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 333.

⁴ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 334.

الربح أن ينخفض إليه دون أن يؤثر ذلك على مقدرة المؤسسة في دفع الفوائد السنوية، بعبارة أخرى تشير النسبة إلى عدد مرات اكتساب الفوائد من النتيجة الصافية قبل الفائدة والضريبة، تحسب كالآتي¹:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفائدة على الديون}}$$

احتوت النسبة صافي الربح قبل الضرائب لأنه يمثل الحد الأقصى الذي يمكن دفعه كفوائد ولأن تلك الفوائد تعتبر أعباء يجب خصمها قبل الضريبة حيث تدل على إمكانية الحصول على القروض من الدائنين².

أهم ما تبينه هذه النسبة هو هامش الأمان المتوفر لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم، إذ أن الحصول على مؤشرات عالية يبين القدرة على تسديد الديون دون ارباكات.

5.3- نسب النشاط

تخصص زمرة النسب التالية لتقييم كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، حيث تصف العلاقة بين مستوى النشاط متمثلاً في المبيعات والأصول المطلوبة للمحافظة على النشاط التشغيلي للمؤسسة إذ يتم استخدامها في التنبؤ بالاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، نتيجة العلاقة الطردية بين المبيعات والاستثمارات الإضافية في الأصول³، كما أن لها استخدام ثاني هو تقييم سيولة المؤسسة، إضافة لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، تقييم سياسة إدارة المخزون وتسويقه، الوقوف على فاعلية في تحصيل ديونها، وهل فترات السداد والتحصيل كافية من دائنيها ومورديها. نستعرض فيما يلي أهم النسب الدالة عن أداء المؤسسة المالي فيما يخص النشاط على مستوى دورة الاستغلال⁴.

1.5.3- معدل دوران المخزون

يوضح فعالية المؤسسة وقدرها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياستها، بقسمة قيمة المبيعات في حال عدم توفر تكلفة المبيعات والتي تعد أكثر ملائمة وأكثر تناسقا على متوسط المخزون، يحسب هذا المؤشر بعدد المرات ويختلف تفسيره حسب طبيعة نشاط والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وكذلك طبيعة السلع التي تبيعها، إذ لا توجد

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² - أمين أحمد السيد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 353.

³ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

⁴ راجع:

- فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 70-73.

- محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 317-323.

له دلالة موحدة في الانخفاض والارتفاع، ففي المؤسسات التجارية ازدياد هذا المعدل يعني نجاح المؤسسة في تصريف المخزون، ما يعكس زيادة عدد مرات الاستثمار في المخزون وبالتالي انخفاض تكلفة التخزين والتقليص من مخاطر التلف أو السرقة مما يعرض المؤسسة إلى خطر الخسائر المحتملة.

2.5.3- معدل دوران الذمم المدينة

تعد الذمم المدينة من العناصر الأكثر سيولة التي ترتبط بمخاطر عدم قدرة المؤسسة على تحصيل مستحققاتها لذا يتم تكوين مؤونات انخفاض قيمة الحقوق، يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الذمم المدينة}}$$

تبين هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الذمم المدينة إلى نقد، حيث يفضل أن يتم استخدام متوسط الأرصدة الشهرية بدلا من رصيد آخر المدة، بسبب احتمال تأثر الرصيد النهائي بالتغيرات الموسمية التي تنعكس حتما عن الأرصدة، كما يتم التحقق من معدل دوران أوراق القبض، لاستخراج هذه النسبة بصورة دقيقة يجب عدم طرح مخصص الديون المشكوك فيها من حساب الذمم المدينة التي لا تعطينا مؤشر أكبر من الواقع. توفر النسبة معلومات عن¹:

- كفاءة سياسة الائتمان المؤسسة حيث يتم المقارنة بين هذا المعدل بشروط البيع عند منح الائتمان التجاري من قبل المؤسسة، حيث يعطينا المعدل المرتفع مؤشر عن كفاية درجة السيولة التي ترجع لسياسة الائتمان الجيدة وكفاءة المسؤول عن عملية التحصيل؛
- توضيح مستوى الاستثمار في المدينين المطلوب للحفاظ على مستوى المبيعات.

رغم أهمية المعلومات المقدمة يعاب على النسبة معالجة الذمم بشكل إجمالي دون تعامل مع خصوصية كل دين من حيث مبلغه وشروط استحقاقه، لذا يلجأ العديد من المحللين إلى جدول أعمار الديون.

لإلقاء الضوء أكثر على سياسات الائتمان والتحصيل في المؤسسة وجب إيجاد العلاقة بين الديون المعدومة والمبيعات الآجلة بحساب نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة، حيث أن الحصول على مؤشر متدني يعني نجاح سياسة منح الائتمان ، كما يدل على جودة اختيار الزبائن وكفاءة آليات تحصيل الديون منهم، ويمكن للمحلل المالي استبدال مبلغ المبيعات الآجلة بالذمم المدينة².

¹ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 265-264.

² - مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

2.5.3- معدل دوران إجمالي الأصول

تستخرج لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول}}$$

لمعرفة كفاءة هذا المؤشر يتطلب مقارنة النتائج المتحصل عليها لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو لمؤسسات بنفس القطاع. لا يمكن الحكم على أداء استغلال الأصول إلا بعد معرفة طبيعة النشاط وأصول المؤسسة، حيث أن النسبة المرتفعة تدل على كفاءة الإدارة على استغلال الموارد المتاحة. لكن يوجه الانتقاد التالي لهذا المعدل: لا يعبر عن الاعتماد على أصول قديمة تم استهلاكها دفترياً، لأن ذلك لا يعطينا مؤشر على سرعة دوران رأسمال على الرغم من انخفاض الطاقة الانتاجية وكفاءة الآلات والأدوات القديمة المستعملة في الإنتاج.

4.5.3- معدل دوران رأسمال العامل

يوضح العلاقة بين صافي المبيعات ورأسمال العامل فهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام عناصر رأسمال العامل الاستخدام الأمثل في توليد المبيعات وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة دل على ارتفاع كفاءة استخدام الإدارة.

تم إقصاء مجموعة المؤشرات الخاصة بالسوق المالي لأنه لن يتم التطرق لها في الجانب التطبيقي بمبرر أن الجزائر لا تحتوي فعلياً على سوق مالي نشط كما أن مؤسسات القطاع المدروس لا تمت له بأي صلة.

انطلاقاً مما سبق، نستنتج أن المعلومة المالية أساس لتقييم الأداء المؤسسات عن طريق المؤشرات (النسب المالية) الموزعة على مكونات الأداء المالي الأساسية، حيث تساهم في¹:

- تقييم درجة نمو المؤسسة وتوضيح نقاط ضعفها وقوتها؛
- تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على المستويات المختلفة والإجراءات التصحيحية المناسبة فعلى سبيل المثال تحتاج الإدارة التأكد من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها؛
- السماح لجهات الرقابة الداخلية والخارجية بتشغيل البيانات المتاحة (النسب المالية) للتحليل والحصول على معلومات تمكنها من القيام بأعمالها بفاعلية وفعالية؛

¹ - أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 22.

- السماح القيام بالإجراءات والمقارنات المكانية والزمانية.

لا تؤدي عملية التقييم مفعولها إلا إذا تم وضعها في إطار يخدم هدف معين يختلف باختلاف متخذ القرار، كما توجد عوامل تؤثر على المعلومة المالية ما يقلل من فاعلية وفعالية مؤشرات تقييم المؤسسة وعملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذات المصلحة، منها¹:

- اختلاف طرق تقييم عناصر الكشوفات المالية خاصة فيما يتعلق بطرق تقييم المخزون وحساب أقساط الاهتلاك مما يؤثر على مبالغ عناصر الميزانية ومبلغ النتيجة الصافية ويحد من إمكانية المقارنة بين المؤسسات؛

- تتأثر قيمة بنود الكشوف المالية بظاهرة التضخم خاصة عناصر الميزانية المسجلة بالتكلفة التاريخية فإن لم يتم معالجتها بتعديلها تفقد النسب المالية قيمتها كأداة للتقييم ومقارنة الأداء المالي، كما أن تعدد بدائل تعديل يضع النسب المالية محل الشك لدى متخذي القرار أو المحللين؛

- صعوبة قياس أو تحري دقة القياس لبعض العناصر غير ملموسة التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة كالرأسمال البشري، كفاءة العمال، المشاكل الفنية والتسويقية ما يؤدي لمحدودية النسب المالية في التعبير عن الأداء الشامل للمؤسسة؛

- الطبيعة الجامدة لنسب المالية نظرا إلى أن المعلومة المالية المتوافرة في القوائم المالية تعطي صورة آنية دون الآخذ في عين الاعتبار التغييرات خلال الدورة المالية مما يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

¹-راجع:

- عدنان نايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.
 - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 57.
 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 113-115.

خلاصة الفصل الأول

هدف الفصل لمعرفة مدى مساهمة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، الذي يتضمن مبادئ وفروض محاسبية تتقارب بشدة مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS)، لكن التساؤل يبقى مطروحاً حول ملاءمة هذه المبادئ لطبيعة بيئة الاقتصاد الجزائري، حيث يتوقع أن الكشوف المالية حسب الشكل الوظيفي تعكس صورة وفيّة للأداء المالي، لذا يجب العمل على التحسين الدائم لإيجاد آليات قياس تتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية وتعكس الأداء الفعلي للمؤسسات.

تتكامل الكشوف المالية مع بعضها البعض لمساعدة مستخدمي المعلومة المالية للفهم واستخدامها لترشيد قراراتهم المختلفة؛ فتقدم الميزانية صورة للمركز المالي للمؤسسة، أما جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة يقدمان أثر عمليات المؤسسة على النتيجة والخزينة المؤسسة، في حين أن جدول تغيير الأموال الخاصة يرصد أهم التغيرات في الأموال الخاصة، لتقوم الملاحق في الأخير بتقديم فهم مفصل لكل بند، تبقى هذه الكشوف محدودة في ظل التوجهات الحديثة نحو الإفصاح حسب متطلبات التنمية المستدامة التي تحوي بعدين آخرين مع البعد المالي هما البعد البيئي والبعد الاجتماعي.

المعلومة المالية المحمولة بالكشوفات المالية بشكل خام لا يمكنها أن تساعد متخذ القرار إلا إذا تم توظيفها في مؤشرات تعكس الأداء المالي للمؤسسة ووضعها في نماذج قرار تخدم هدف متخذه، إذن مساهمة المعلومة المالية في تقييم الإداء لا تؤدي مفعولها إلا إذا تم وضعها في إطار يخدم هدف معين، وبما أن هدف الدراسة هو التنبؤ بالفشل المالي سيتم التعرف على هذه الظاهرة أسبابها وأهم النماذج التنبؤ بالفشل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مفهومه، عوامل حدوثه، وأهم نماذج التنبؤ به

تمهيد

الفشل المالي خطر يحدق بالمؤسسات الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، فإذا حل بها يقودها إلى ثلاثة احتمالات هي إعادة التنظيم، إعادة النشاط، والإفلاس. يتوقف الاحتمال المحقق على طبيعة أداء المؤسسة، فالمؤسسات ذات الأداء العالي تستطيع الخروج من الأزمة بينما تقصى الضعيفة من السوق. لذا يهدف هذا الفصل لبيان مدى مساهمة المعلومة المالية عن طريق مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية أو النسب المالية في التنبؤ بظاهرة الفشل المالي حسب الدراسات السابقة، بتقديم إطار ديناميكي متكامل للتعثر المالي بتشخيصه وتحليله اقتصادياً، مالياً، وقانونياً، إضافة لبيان العوامل المسببة للفشل التي تم ترجمتها إلى مؤشرات مالية وغير مالية تساهم في بناء نماذج للتنبؤ بالظاهرة والتميز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة التي تعد النماذج محل اهتمام المستثمرين، المسيرين الحاليين والمتوقعين، العمال،.... ولتحقيق هدف الفصل تم تقسيمه للمحاور التالية:

I - مكانة الفشل المالي في دورة التعثر؛

II - عوامل حدوث الفشل المالي وتكاليفه؛

III - نماذج التنبؤ بالفشل المالي: أهميتها وأنواعها.

I - مكانة الفشل المالي في دورة التعثر

إن جسامه آثار الفشل الاقتصادية والاجتماعية على اقتصاديات الدول جعلته محل اهتمام ودراسة عديد الباحثين إذ حضي بإطار ميداني تجريبي أكثر منه تصوري نظري، ما نجم عنه تعدد للمصطلحات واختلاط التعاريف والمفاهيم كالتعثر المالي، الفشل المالي، العسر المالي، الخطر المالي، الانحدار المالي، والإفلاس...، هذا ما يفسر تعدد وجهات نظر الباحثين واختلاف جوانب دراستهم للظاهرة، وتتنوع الوسائل القياسية والإحصائية وتقنيات الإعلام الآلي الحديثة المستعملة في بناء نماذج التنبؤ بها. لذا سيسرد هذا المحور بعض التعاريف التي وضعتها الدراسات السابقة ببلورتها في إطار دورة التعثر وإبراز مكانة الفشل المالي فيها.

1- دورة التعثر المالي

يقدم هذا العنصر نظرة شاملة لما ستتطرق إليه العناصر الثلاثة الموالية، إذ سيصف دورة التعثر المالي ويبرز أهم التعاريف التي جاءت بها الدراسات السابقة، والتي ركّز بعض منها على وصف أو تحديد حدث أو واقعة معينة لتحقق الظاهرة، نذكر منها:

تعريف WRUCK: "التعثر المالي هو وضعية مالية لا يمكن للتدفقات التشغيلية للمؤسسة أن تكون كافية لمقابلة الالتزامات الجارية (كديون الموردين، النفقات القضائية، مدفوعات الفوائد)، ما يلزم المؤسسة القيام بالإجراءات التصحيحية"¹ ركّز هذا التعريف على مفهوم السيولة*. عند الاعتماد على مفهوم الملاءة أو اليسر والعسر لشرح ظاهرة التعثر المالي التي تمثل المرحلة الانتقالية تمر منها المؤسسة من وضعية غير معسرة إلى معسرة عرف بـ: "تحقيق تدفقات نقدية متدنية تؤدي إلى خسائر دون أن تكون معسرة"² أي التوجه نحو العسر.

في تعريف آخر تأكد أن المؤسسة المتعثرة ماليا هي التي تتحمل مبلغ قرض تجاري عالي مقارنة بالمؤسسات الصحيحة بهدف تعويض مصادر التمويل البديلة نتيجة ضعف الأداء المالي للمؤسسة³.

¹- Ross-westerfield –JAFF, **Corporate finance**, the mac grow Hill premise on Line , Sixth edition, 2002, p 859.

نقلا عن:

Karen WRUCK, **Financial distress: reorgaization and organization effeciency** , Journal of economics 27,1990, p 425

* - تم التطرق ضمن أهداف الأداء المالي في الفصل السابق.

²-Amiyatoch PURNANANDAN, **Financial distress and corporate risk management: Theory And Evidence**,2007, p 2, available at: <http://ssrn.com/abstract=782425>, (14/03/2014).

³-Carlos MOLINA and Lorenzo PREVE , **An empirical analysis of the effect of financial distress on trade Credit**, 2009, p 2, available at: http://www.fma.org/Reno/Papers/Molina_Preve_FinDist_TC.pdf, (14/03/2014).

حدد ANDRADE and KAPLAN التعثر في: "تحقيق المؤسسة نتيجة قبل الضريبة والفائدة والاهتلاك أقل من قيمة الفائدة، مما يؤدي لتأخر دفع المستحقات في تاريخ استحقاقها وإعادة هيكلة رأسمال أو التوقف عن الدفع"¹ ركز التعريف على تغطية فوائد وأقساط الديون طويلة الأجل واستحقاقها، استكمل التعريف المالي التركيز على قدرة الائتمان بتحقيق حدث المتابعة القانونية في حال ظهور أعراض معينة، إذ تعد مؤسسة متعثرة ماليا في حالة أنّ وكالة بنكية محلية أو مدير جهوي للائتمان قرر تقديم تقرير لمتابعة وضعية المؤسسة لوحدة متابعة المؤسسات الاقتصادية أو لمسؤول عن التشخيص المالي، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة عدم دفع الفوائد، وتجاوز حد السحب المكشوف...، يتبعه تقدير سيء لمستقبل المؤسسة من طرف مديري الائتمان (مؤشرات ارتفاع المديونية أو مردودية منخفضة)².

وهناك من لخص تحقق التعثر المالي بوقوع حدث أو أكثر مما يلي³:

- إعلان الإفلاس وإغلاق مصنع؛
- تحقيق خسائر لثلاث سنوات متوالية؛
- تخفيضات عوائد أو توزيعات الأسهم، تسريح العمال؛
- استقالة المدير التنفيذي؛
- تراجع أسعار الأسهم الشركات المتعثرة المسجلة بالبورصة.

بناء على ما سبق، توجد مجموعة من الأحداث أو الوقائع التي تمثل إما أعراض التعثر المالي كنقص السيولة، نتائج سلبية، تسريح العمال، السحب على المكشوف... أو حلول تصحيحية كالاقتراض التجاري، تخفيض عوائد أو توزيعات الأسهم إعادة هيكلة رأسمال. كما أجمعت التعاريف أنّ المؤسسة المتعثرة ماليا إذا فقدت القدرة على دفع التزاماتها المالية، إن كل منها على حدى لا يعطى إطاراً متكاملًا ومفهومًا يعتمد عليه في عملية التنبؤ التي تتطلب "فهم لماذا، أصل، كيفية، وخطوات حدوث الظاهرة، إذ أنّ تدهور الوضعية المالية لا يعد وضعية أو حدث مفاجئ، بل يعكس هيكل وتنظيم وأداء متدهور"⁴.

¹- Gregore ANDRADE and Steven KAPLAN, **how costly is financial not economic Distress? evidence on highly leveraged transactions that became distressed**, 1997, p 7, available at:

<http://people.stern.nyu.edu/adamodar/pdfiles/articles/costofdistress.pdf>, (14/03/2014),

²- Sami BEN JABEUR et autres, **La défaillance des entreprises: une revue de littérature**, IPAG Working Papers, 2014, P 4-5, disponible sur le site: http://www.ipag.fr/wp-content/uploads/recherche/WP/IPAG_WP_2014_315.pdf, consulté le (29/06/2014).

³- Ross-westerfield - JAFF, Op.cit., p 859.

⁴- Nathalie CRUTZEN et Didier VAN CAILLIE, **Le processus de défaillance de l'entreprise: intégration et relecture de la littérature**, 2007, p 3, disponible sur le site: <http://web.hec.ca/airepme/images/File/2008/C61.pdf>, consultée le (14/03/2014).

وصفت مداخل حديثة التعثر المالي وفقا لمراحل أو دورة حياة باعتبار وظيفة الإدارة المالية نظام يولد، ينمو، ينضج، ويموت، إذ من المجحف تركيز ظاهرة التعثر في حدث معين في حين أنها ظاهرة ديناميكية ذات طبيعة دورية تشمل تسلسل مراحل النشاط المالي التي تبدأ بالولادة المالية، وتنتهي بالانحدار المالي خاصة إن لم يتم القيام بالإجراءات التصحيحية.

اختلف الباحثون في تحديد عدد مراحل ظاهرة التعثر المالي، منهم من حددها في العسر المالي المؤقت أو التقني، ثم العسر المالي الهيكلي الدائم يليه إعادة التنظيم. وهناك من اقترح أربع مراحل هي: الحضانة*، نقص السيولة، العسر المالي، العسر الكلي¹، ليضيف الحمداني المرحلة الخامسة المتمثلة في الإفلاس والدخول في إجراءات التصفية، إما بالاتفاق مع الشركاء (التصفية الطوعية) أو بقوة القانون في حالة عدم اتفاقهم (التصفية الإجبارية)².

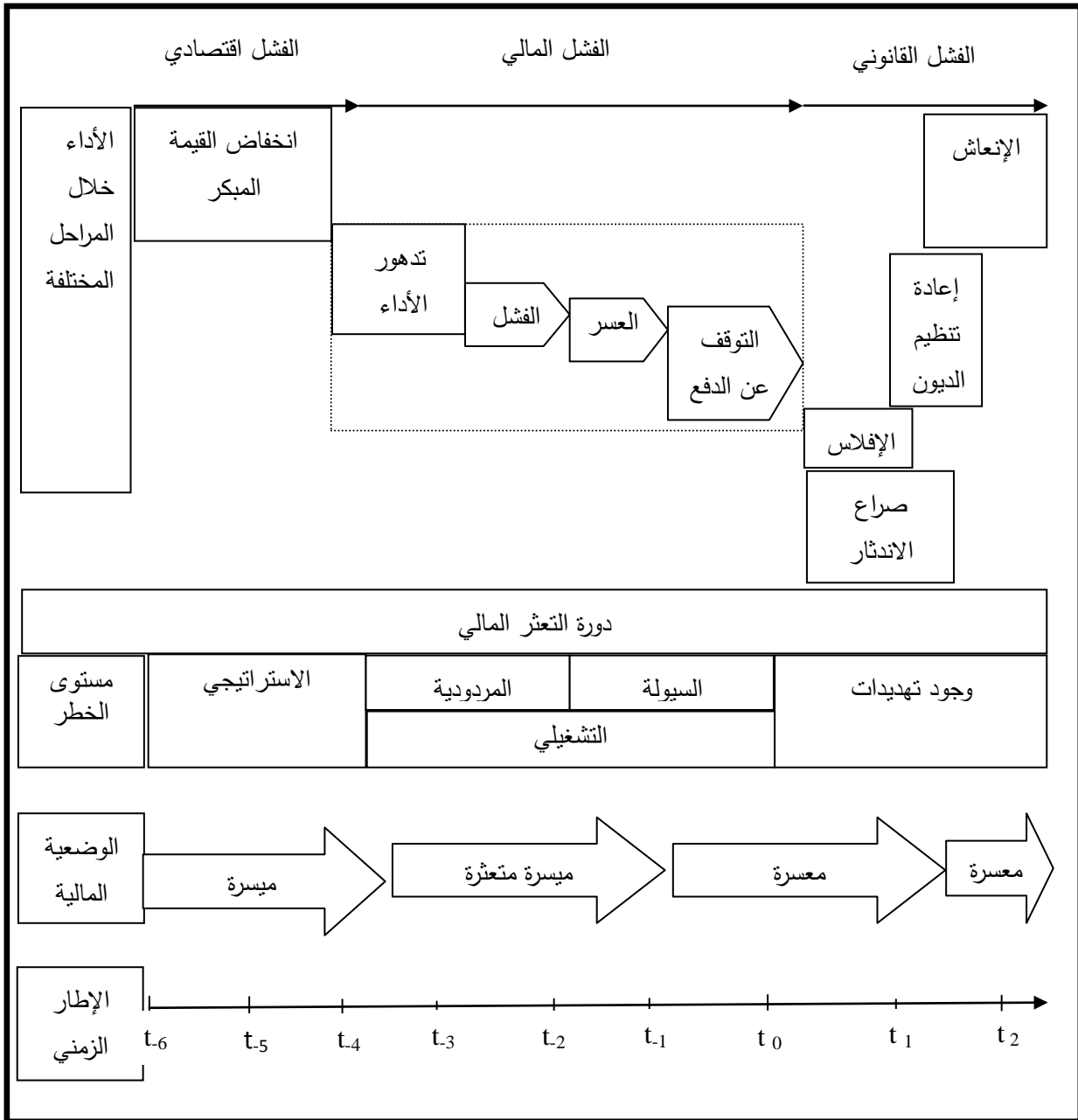
يوضح الشكل الموالي دورة التعثر المالي وفق مراحل تضم أبعاد هامة للمؤسسة هي الزمن، الأداء المالي ونوعية الخطر، إذ يبين التسلسل الزمني للظاهرة، ما يساعد على تحديد معنى ومفهوم المصطلحات التي تبدو مترادفة في كثير من الأحيان.

* - بروز مشاكل في أداء المؤسسة بشكل غير واضح ومفهوم قد يكون في شكل خلافات إضافة لوجود مطالبة بالالتزامات المالية على المؤسسة لكن ليس بصورة نهائية.

¹ - Edward ALTMAN And Others, **Corporate financial distress diagnosis in China**, New York university salom on centre working paper, 2007, p 6, available at: <http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/WP-China.pdf>, (14/03/2014).

² - رافعة ابراهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية فينتوي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 457.

الشكل (07): مراحل التعثر المالي



Source: Natalia OUTCHEVA: **Corporate financial distress : An empirical analysis of distress Risk**, unpublished doctorate thesis, university of St Gallen Graduate school of business administration economics, law and social sciences(HSG) , 2007, P 24.

من الشكل نلاحظ:

- هناك ثلاث مراحل متكاملة للتعثر المالي تبدأ بالفشل الاقتصادي (انخفاض القيمة المبكر)، ثم الفشل المالي (تدهور الأداء، الفشل، العسر، التخلف عن الدفع)، وتنتهي بالإفلاس أو إعادة التنظيم في مرحلة الفشل القانوني، حيث لكل منها ميزات ومؤشرات تنعكس على مستوى الأبعاد الموضوعية المتمثلة في: الزمن، الأداء المالي ومستوى المخاطر؛

- التعثر المالي ينقل اهتمام المؤسسة من المستوى المخاطر الاستراتيجي إلى التخطيطي والتشغيلي وفق سلسلة متتابعة من المراحل هي: التدهور في الأداء، الفشل، العسر، التأخر عن الدفع، والإفلاس، إذ أن لكل مرحلة أثر على قيمة المؤسسة المستمدة من أدائها الذي يستدل عليه باستعمال مؤشرات أهمها المردودية والسيولة؛

- بالنسبة للبعد الزمني، وقوع المؤسسة بالفشل المالي أو الفشل القانوني لا يقع بصفة فجائية، إذ أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يرتبط بأدائها المالي، لذا يمكن تدارك وتجاوز الصعوبات المالية بتحسين الأداء والقيام بإجراءات تصحيحية ووقائية، باستخراج مؤشرات مبكرة للتنبؤ بوقوع الإفلاس 6 سنوات قبل حدوثه أما التوقف عن الدفع 3 سنوات قبل حدوثه؛

- يستعمل في بعدي الأداء المالي ومستوى المخاطر مؤشرات للتعبير عن وضعية المؤسسة المالية إن كانت معسرة أو ميسرة، ففي البداية تكون هناك مؤشرات عن تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسة هي نقص المردودية، باستمرار هذه الوضعية يؤدي إلى نقص السيولة نتيجة انخفاض التدفقات النقدية الداخلة؛ وبالتالي تتعثر المؤسسة لكنها في حالة يسر إذ يمكن أن تتحسن السيولة قبل تاريخ استحقاق الدين، أما إذا انخفضت قيمة الأصول ستدخل المؤسسة في وضعية العسر بعدها تخضع إما للتصفية أو إعادة التنظيم.

اهتمت عدة دراسات بظاهرة التعثر المالي ووضعت المعايير الأساسية للفصل والتمييز بين المؤسسات، منها من اعتمد على أحداث تمس الجانب الاقتصادي والمالي للمؤسسة كالتخفيض من توزيعات الأسهم، التوقف عن الدفع، انخفاض المردودية، و أخرى ركزت على الأداء المالي، قسمت المؤسسات إلى متعثرة، معسرة، عاجزة، أما تلك التي تتبنى الأساس القانوني ظهر فيها مصطلح الإفلاس، إعادة التنظيم والهيكله والافتناء تحت حماية القانون، التصفية. سيتم التفصيل في كل جوانب التعثر خلال العناصر الثلاثة الموالية.

يبرر اختيار مصطلح دورة التعثر المالي بدل الفشل المالي في دراستنا ذلك لأنه مصطلح يوحي أن المؤسسة مستمرة فالفشل على المدى القصير يعني التعثر على المدى الطويل، إذ يمكنها معاودة النشاط ويصبح الفشل مرحلة من حياتها مهما كان نوعه اقتصادي أو مالي أو قانوني.

2- مرحلة الفشل الاقتصادي

يأتي الفشل القانوني في حالة عدم قيام المؤسسة بالإجراءات التصحيحية، بعد تسلسل مرحلتين متتابعتين لكل منها: مدى زمني، أسباب، أعراض، نتائج تختلف طبيعتها باختلاف أسباب وأصل الصعوبات المالية وخصائص المؤسسة الجوهرية المتمثلة في الحجم، قطاع النشاط، والسن¹.

تبدأ مرحلة الفشل الاقتصادي ست سنوات قبل وقوع الفشل القانوني، لكنها لا تحمل مؤشرات قوية دالة عن حدوثها حيث تحقق المؤسسة تدفقات نقدية تشغيلية موجبة، في حين أن نماذج التنبؤ تعتمد على تحقيق نتائج سالبة كميًا لتنبؤ وتصنيف المؤسسات إلى الناجحة وفاشلة، مثل: دراسة OHLSON سنة 1980، دراسة ZMIJEWSKI لسنة 1987، ...، اين كانت أقصى فترة للتنبؤ بالفشل هي خمس سنوات قبل حدوثه، لذا حاول العديد من الباحثين تحديد الأعراض المميزة لمرحلة الفشل الاقتصادي، الأسباب المؤدية لها ونتائجها.

حسب أحد الباحثين: "لا تتعرض المؤسسة للإفلاس إلا بعد فشلها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في: المردودية، اليسر المالي، السيولة"² تم ذكر ميزات المرحلتين السابقتين للفشل القانوني إجمالاً ولم يفصل بين أعراض الفشل المالي عن الاقتصادي، في حين أرجع باحث آخر حدوث الصعوبات المالية إلى صعوبات اقتصادية تؤثر بالدرجة الأولى على رقم الأعمال والمردودية الاقتصادية والوضع التنافسي للمؤسسة³، بناءً على ما سبق، تم تحديد الأعراض الدالة عن وجود الفشل الاقتصادي المتعلقة بدهور المردودية وتراجع الوضعية التنافسية.

وفي محاولة لتحديد الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية، جاء تعريف التالي المصنف ضمن التعاريف التقليدية التي تربط فشل المؤسسة بالأداء؛ حيث أن: "المؤسسة فاشلة اقتصادياً إن كانت تعاني بصفة متكررة من أداء اقتصادي ومالي أقل من منافسيها الرئيسيين"⁴ هنا دأبت الدراسات في تقديم المؤشرات المناسبة للحكم على أداء المؤسسات الاقتصادية والمالي وتصنيفها، منها من اقترحت المردودية الاقتصادية فعند تحليل القوائم المالية للمؤسسات على مستوى قطاع الصناعة والتجارة

¹ -Nathalie CRUTZEN et Didier VAN CAILLIE, **Vers une typologie des Micros et petites entreprises en difficulté: une étude exploratoire**, p 4, disponible sur le site :

<http://www.youscribe.com/Product/DownloadFile/535574?format=1>, consulté le (08/06/2014) .

² - Agnès FINAYER, **Détresse financière des entreprises trajectoire de déclin et traitement judiciaire du défauts**, thèse de doctorat non publiée, université luxembourg en science financières, université strasbourg en gestion, 2011, p 67.

³ - Idem.

⁴ - Nathalie CRUTZEN et Didier VAN CAILLIE, **L'enchaînement des facteurs de défaillance de L'entreprise: une réconciliation des approches organisationnelles et financières**, cahier de recherche entrepreneur and innovation, working Paper: N° 200704/03, école du Gestion, l'université de liège , 2007, p 4, disponible sur le site : http://www.hec.ulg.ac.be/sites/default/files/workingpapers/WP_HECULG_20070403_Crutzen_VanCaillie.pdf , Consulté le (06/12/2014) .

والخدمات وتصنيفها إلى مفلسة وذات صحة مالية جيدة، لوحظ انخفاض المردودية الاقتصادية للمؤسسات المفلسة مقارنة بالمؤسسات ذات الصحة الجيدة خلال خمس سنوات¹، في حين وضع KOUAME سنة 2012 معيارين كميين هما تجاوز عدد العمال 250 عامل ومجموع أصول مرتفع²، المعيارين ليسا دقيقين تماما لقياس الأداء الاقتصادي إذ أن توافرها لا يمنع تعرض المؤسسة للفشل. تعد القيمة الاقتصادية المضافة السالبة من المؤشرات الدالة عن الفشل الاقتصادي والعاكسة لأداء المؤسسة الضعيف في استغلال عوامل الإنتاج بطريقة لا تضمن مكافأة عوامل الإنتاج³، كما أن القيمة الاقتصادية المضافة الموجبة في شكل مطلق لا تكون ذات أهمية نسبية إلا إذا حققت شرط مكافأة عوامل الإنتاج بطريقة تسمح بالحفاظ على إنتاجيتها واستعمالها برشادة وحكمة⁴، ولعل اقتراح مؤشر الفائض الإجمالي للاستغلال لقياس مردودية المؤسسة الاقتصادية بدلا من القيمة المضافة أصوب؛ نظرا لكونه مؤشراً قريباً من مستوى الاستغلال ولا يأخذ بعين الاعتبار السياسات المالية والجبائية المختارة من طرف المسيرين، بل يحسب رصيد النفقات والحسابات المرتبطة بالنشاط الصناعي والتجاري.

نخلص مما سبق، إلى ارتباط الصعوبات الاقتصادية بأداء المؤسسة الضعيف في تحقيق مردودية اقتصادية وخلق وضعية تنافسية ما يؤثر على رقم أعمالها ومردوديتها باستمرار هذا الوضع سيصبح احتمال فشل المؤسسة المالي مؤكداً.

يرتبط تفسير الفشل الاقتصادي من منظور استراتيجي وتحديد أسباب العدول عن تحقيق الأهداف الاقتصادية في ظل قيود البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب الاعتراف بها والتعامل معها، بالتكنولوجيا، إنتاجية المخرجات، محدودية الحصول على الموارد، الزبائن، ومساهمة المؤسسة في التقليل من المشاكل الاجتماعية كالبطالة أو عدم تحسين المستوى المعيشي للأفراد⁵، هنا أضيف بعد الأداء الاجتماعي للأداء الاقتصادي كعامل من عوامل نجاح المؤسسة بأخذها وضع استراتيجي جيد في السوق أو احتفاظها بالميزة التنافسية.

رغم السرد السابق، تبقى ظاهرة الفشل الاقتصادي غير واضحة إلا إذا تم تقديمها في نموذج يقدم نظرة ساكنة لملخص حياة المؤسسة أثناء فشلها اقتصاديا وفق إطار زمني موافق لما في الشكل رقم (08) ما يساهم في فهم ظاهرة التعثر بشكل إجمالي، كما يلي:

¹- Régis BLAZY et autres, **Les défaillances d'entreprises: des difficultés visibles plusieurs années à L'avance**, économie et statistique, n°268-269, 1993, p 104, disponible sur le site: http://www.persee.fr/docAsPDF/estat_0336-1454_1993_num_268_1_5813.pdf, Consultée le (06/12/2014) .

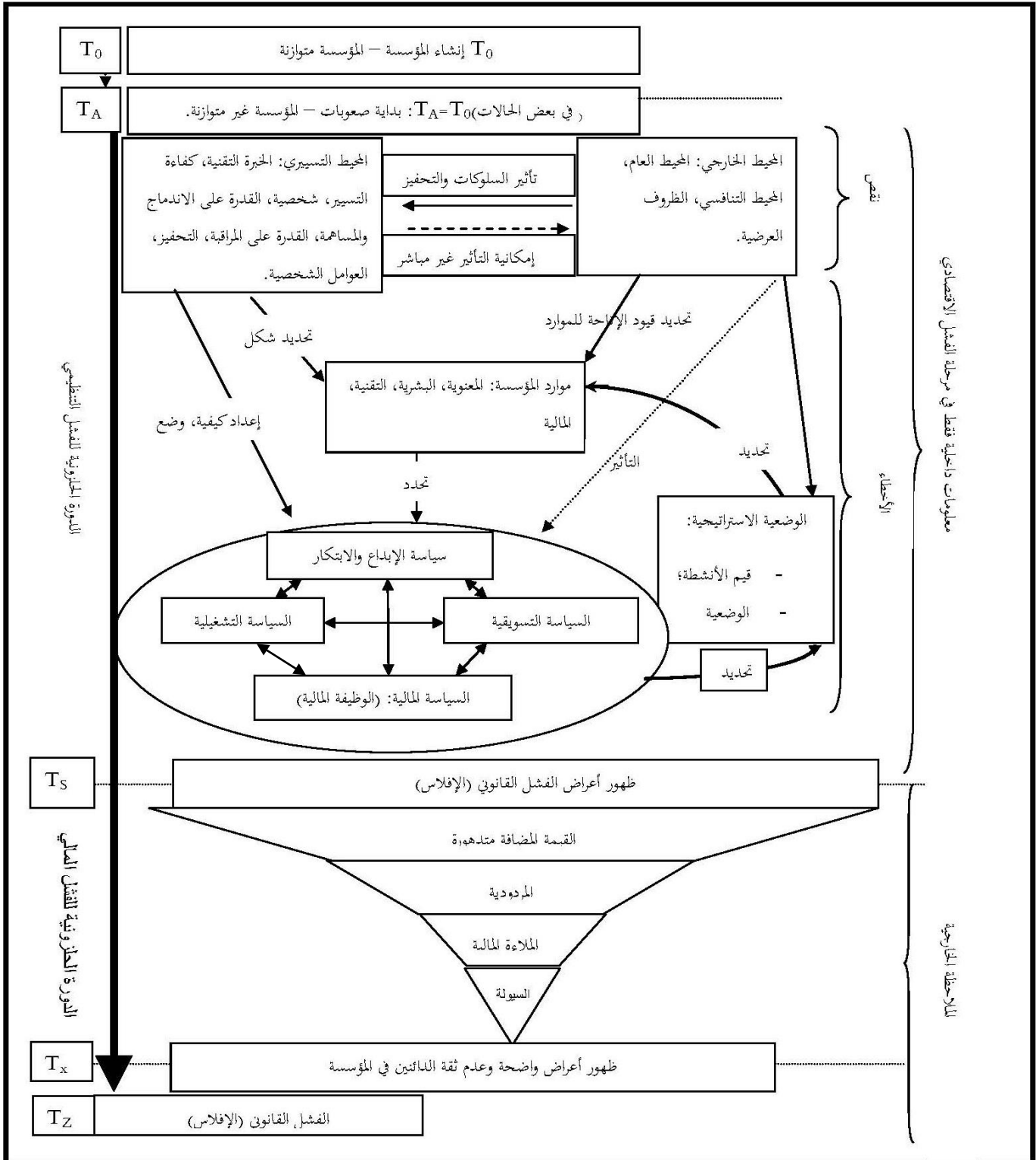
² - Diane Saty KOUAME, **Les facteurs de succès ou d'échec des jeunes entreprises innovantes françaises, selon leurs modes de financement et de gouvernance**, thèse de doctorat non publiée, université de lorraine école doctorale des sciences juridiques, politiques, économiques et de gestion, centre européen de recherche en économie financière et gestion des entreprises, 2012, p 96.

³ - Coulibaly ALY DIADJIRY, **La défaillance des PME belges: analyse des déterminants et modélisation statistique**, thèse de doctorat non publiée, 2004, p 4.

⁴- Idem.

⁵- Sami BEN JABEUR et autres, **La défaillance des entreprises: une revue de littérature**, Op.cit., P 8.

الشكل رقم (08): نموذج نظري لخطوات التعثر المالي بتركيز على الفشل الاقتصادي



Source: Nathalie CRUTZEN et Didier VAN CAILLIE, L'enchaînement des facteurs de défaillance de L'entreprise: une réconciliation des approches organisationnelles et financières, Op.cit., p 9, Modifie.

عند متابعة محور الزمن من الشكل رقم (08)، نرى أن المؤسسة تبدأ حياتها من النقطة T_0 التي يمكن أن تكون نفسها بداية مرحلة الصعوبات أي المرحلة T_A التي يحدث فيها الفشل الاقتصادي التي لا تحمل مؤشرات واضحة وصريحة لكن يمكن للمسيرين الاستشعار بها. تليها المرحلة T_S التي تظهر فيها أعراض الفشل القانوني، ثم مرحلة T_X المتميزة بظهور مؤشرات واضحة تدل عن تدهور وضعية المؤسسة مالياً، تشكل المرحلتان السابقتان معاً مرحلة الفشل المالي. في النهاية تقف أمام احتمالين إما محل التصفية أو الإنعاش (إعادة التنظيم) في المرحلة T_Z الفشل القانوني.

تفسر الصعوبات في بداية المرحلة T_A بالنقص في جانبين:

- الجانب السلوكي: يعكس العادات التسييرية أي الخبرة، التحفيز، التكوين...، أو كما حدده MC CATHY في الرقابة الذاتية للأفراد، التخطيط، والشغف¹، تؤثر هذه العوامل على هيكل الوظائف في المؤسسة وسيرها وبالتالي استمراريتها، ما يؤكد التعريف الموالي: "ظاهرة الفشل إنما تعود إلى الإدارة السيئة التي تطبق سياسات غير حكيمة سواءً في الإنتاج أو التسويق أو صياغة هيكل التمويل، مما تؤدي بالمنشأة إلى التعثر والإفلاس"².
- الجانب الاقتصادي: يبين عدم قدرة المؤسسة على التلاؤم مع المحيط الخارجي الذي تتفاعل المؤسسة فيه ومعه وتخضع لقيوده³.

يسمح التوفيق بين الجانبين السابقين بتكوين محفظة موارد المؤسسة المالية، البشرية، التقنية، والمعنوية. إذ يحدد جانب التسيير هيكل الموارد اللازمة للمؤسسة، أما المحيط الخارجي فيحدد قيود الإتاحة على نوعية وحجم الموارد المتاحة، هنا يكون أمام الإدارة تحدي تسيير ووضع سياسات فعالة لاستخدام الموارد المتاحة بدون أخطاء جوهرية قد تؤثر على استمرارية المؤسسة.

تقسم الإدارة سياساتها لتسهيل سير وتقييم الأداء وفق أربعة محاور أساسية تشكل جداول القيادة وهي: المحور المالي، التشغيلي، التجاري، التعلم والإبداع، فالمؤسسة ذات الأداء الجيد تحقق التوازن بين سياسات التسيير الأربع وتتلاءم مع تأثيرات المحيط الخارجي المتمثلة في الطلب والوضعية التنافسية بهدف حجز وضعية ومكانة خاصة في السوق، والتي ستؤثر بطبيعة الحال على طبيعة الموارد المستقبلية وبالتالي استمراريتها، أما المؤسسة ذات الأداء غير الجيد ستفشل في اتخاذ وضعية تنافسية ولا تكفي

¹-Yvonne MC CARTHY, **behavioral characteristics and financial distress**, research technical paper N06RT/11, central bank of Ireland, p 2, 2011, available at: <http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/06RT11.pdf>, (14/03/2014).

²-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والطباعة، 2011، ص 308.

³-Van Caillie et autres, **L'analyse équilibrée des symptômes de déséquilibre de la PME à reprendre, facteur-clé du succès du processus de reprise : légitimation théorique et première validation empirique**, 2007, p 11, disponible sur le site : http://www.seminar.hec.ulg.ac.be/docs/Sem06.06.20_ssantin-paper.pdf, consulté le (14/08/2014).

مردودية لاستفاء التزاماتها، ما يعني تحقيق قيمة مضافة سالبة، ما يوافق السياق الذي قدمه التعريف التالي: "الفشل الاقتصادي هو تحقيق عائد للاستثمار على رأسمال المؤسسة بشكل كبير أو ملحوظ، ومستمر أقل من المعدل السائد لاستثمارات مشابهة، ما يعني عدم كفاية العوائد لتغطية التكاليف، أي أن معدل متوسط العائد أقل من تكلفة رأسمال في المؤسسة"¹ في ظل الوضعية الجيدة للسيولة يمكن للمؤسسة معالجة تذبذب مردوديتها لكن استمرار سوء التسيير سيؤدي لارتفاع التكاليف وانخفاض القيمة المضافة وتراجع المردودية لأدنى حد لها هنا تبدأ مرحلة الفشل المالي.

3- مرحلة الفشل المالي

إن إهمال المؤسسة للإجراءات التصحيحية الهادفة لتلافي المرور من مرحلة الفشل الاقتصادي إلى مرحلة الفشل المالي، أو القيام بها بشكل خاطئ هي من علامات تدهور الأداء التنظيمي المؤدية لبيان الصعوبات مالية للأطراف الخارجية، إذ تكون المؤسسة في بداية مرحلة الفشل المالي T_S التي تتميز بالطبيعة الحلزونية "Spiral" * التي تليها مباشرة مرحلة الفشل القانوني T_Z .

تسمح مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) بالاستدلال عن مرور المؤسسة بصعوبات، فهي تؤكد حدوثها وتقيس مقدارها، تحدد أعراضها ونتائجها وتمكن من التنبؤ بها بواسطة نماذج رياضية. تختلف القدرة التنبؤية للنموذج حسب طريقة معالجة البيانات والمدى الزمني للقوائم المالية المحصل عنها. تواجه المؤسسة صعوبات مالية إذا تحققت الأحداث التالية:³

- تراكم نتائج تشغيلية سالبة لسنتين متتابتين أو ثلاث سنوات متتابة؛
- عدم دفع المؤسسة لحقوق الدائنين وللتزاماتها؛
- تحقيق نسب جارية أقل من الواحد الصحيح ومتوسط مستوى الصناعة، أو نسب مالية سالبة؛
- تحقيق خسارة أو حساب سالب في حساب الأرباح المحتجزة في نهاية السنة الجبائية.

بينما حدد باحث آخر الأحداث المميزة للفشل المالي في⁴:

- نقص توزيعات الأرباح؛

¹- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 236.

²- استعملت الباحثة Natalia OUTCHEVA مصطلح Downward Spiral للتعبير عن طبيعة الفشل المالي حيث تبقى المؤسسة المصابة في حلقة مفرغة وتراجع وضعيتها المالية إن لم تقم بالإجراءات التصحيحية اللازمة.

³- Ghassan HOSSARI, a ratio-based multi-level modeling approach for signaling corporate collapse: a study of australian Corporations, unpublished thesis, submitted to the fulfillment of The requirements for the degree of doctor of philosophy australian graduate school of entrepreneurship swinburne university of technology, australia, 2006, p 18.

⁴- Ben Chin FOOK YAK and others, Evaluating company failure in Malaysia using financial ratios and logistic regression , asian journal of finance & accounting ,ISSN 1946-052X ,2012, Vol. 4, No. 1, 2012, p 332.

- رأي سلبي من المدقق؛
- إعادة هيكلة الديون المتعثرة؛
- التوقف عن الدفع؛
- خفض مدفوعات الأسهم؛
- انتهاك بنود الديون أو موثيقها والتأخر أو العجز عن الدفع في تاريخ الاستحقاق؛
- الاستفادة من إعانات كبيرة من الدولة لمواجهة الصعوبات أو المشاكل المالية.

وفق ما سبق، يتحقق الفشل المالي بتحقق أحد أحداث المذكورة التي اختلفت وتعددت، لصعوبة تحديد النقطة أو الحدث الذي لا يمكن أن تعود الصحة المالية المؤسسة قوية كما كانت. لذا سنحاول تعريف حدث الفشل المالي بوضعه ضمن مراحل تتوافق مع ما جاء به الشكلين (07) و(08)، كما يلي:

1.3- مرحلة تدهور الأداء

تتميز بداية المرحلة TS ب بروز نتائج تدهور الأداء الاقتصادي المتمثلة حسب WHIKTER في نقص الدخل التشغيلي بنسبة 46,32% أقل من متوسط الصناعة¹. نتيجة عدم كفاءة المستوى التشغيلي في تحقيق هامش ربح (انخفاض المردودية الاقتصادية) يسمح بتغطية تكاليف مشاريعها (نقص القدرة على التمويل الذاتي) فتظهر مشاكل على مستوى السيولة والخزينة، ويصبح مرور المؤسسة بصعوبات مالية جليا للأطراف خارجية التي تستغل الوضع الضغط، فيطلب البنك ضمانات إضافية على القروض الممنوحة، ويغتنم الزبائن الفرصة من أجل التفاوض حول آجال الدفع للمؤسسة، كما يطالب الموردون بدفع المستحقات في أقرب الآجال.

تصل المؤسسة لهذه المرحلة نتيجة الأخطاء التسييرية المتعلقة بالسياسات الاستثمارية المصعدة للوضعية المالية، والمتمثلة في:²

- التسيير التقني السيئ: يعني اتخاذ سلسلة من القرارات السيئة على مستوى تسيير الميزانية والرقابة الداخلية اللازمة.
- التسيير التجميلي: تعتمد إدارة المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية على تقنيات وممارسات المحاسبة الإبداعية لتحسين صورة الأداء المالي والاقتصادي الذي تقدمه في الميزانية؛ حيث تغطي الانحراف في الأموال الخاصة والخزينة والأرباح بهدف التحايل على المستثمرين والمؤسسات المالية، حيث أن هذه الممارسات من أهم المؤشرات الدالة على إفلاس المؤسسة أو فشلها.

¹-Natalia OUTCHEVA, corporate financial distress : an empirical analysis of distress risk, Op.cit., p 2.

²-Coulibaly ALY DIADJIR, La défaillance des PME belges : analyse des déterminants et modélisation statistique, 2004, Op.cit., p 46.

- التسيير المتشائم: الذي يعني البحث عن موقع للمضاربة أكثر خطورة من أجل الحصول على طرق أخرى للحصول على الائتمان مقابل معدلات فائدة جد مرتفعة، والتي نادرا ما تتجح عمليا.
- الفساد أو الاحتيال: تلجأ المؤسسة إلى هذه السلوكيات عندما يستحيل تقادي أزمة السيولة تبدأ مرحلة اليأس.

2.3- الفشل (العسر المالي التشغيلي)

تضعف قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية التي تساعد في مجابهة الالتزامات بتواريخ استحقاقها رغم وجود فائض في حجم الأصول عن الخصوم؛ حيث أن انخفاض قدرة التمويل الذاتي تؤدي إلى نقص السيولة ومشاكل الخزينة بالتالي¹:

- نقص في موارد المؤسسة؛
- انخفاض مستوى تحفيز المستخدمين (زيادة معدل الغياب والأخطاء)؛
- الفساد الإداري؛
- دفع أجور دون مقابل انتاجي؛
- نقص الكفاءة الاستثمارية مقارنة مع مثيلاتها؛
- صعوبة تجديد المصادر التقنية (انخفاض معدل الاستثمار).

لكن المؤسسة غير معسرة إذ يمكن للإدارة القيام بإجراءات تصحيحية من أجل تلافي التذبذب في المردودية الاقتصادية بتجسيد سياسات استثمارية مناسبة لها تكاليف وأثر على قيمة المؤسسة لأنها تتطلب زيادة مصادر تمويل المؤسسة، إما عن طريق الزيادة في رأسمال (مستثمرين، مساهمين) وهذا أمر صعب نوعا ما، أو اللجوء إلى مديونية (البنوك والمؤسسات المالية). تتمثل هذه السياسات الاستثمارية في ما يلي²:

- سياسة التخلي: أي رفض المشاريع الجديدة حتى لو كانت ذات مردودية بسبب نقص قدرة التمويل الذاتي، ولاستمرار تلجأ المؤسسة مضطرة للتمويل قصير الأجل (القروض التجارية).
- سياسة التنبؤ: أي القيام بمشاريع عالية المخاطر والمردودية التي تمول بالقروض طويلة الأجل ذات معدلات فائدة عالية، ما يزيد حجم المديونية من جهة والأعباء المالية المرتبطة بها من جهة أخرى.

¹-أبو الفتوح على فضالة، مرجع سبق ذكره، ص 306؛308.

²-Régis BLAZY et autres, **Les défaillances d'entreprises: des difficultés visibles plusieurs années à l'avance**, Op.cit., p 104.

في السياستين تلجأ المؤسسة إلى المديونية أو الأموال الخارجية للضمان النسبي لاستمراريتها؛ ما يؤدي إلى إضافة أعباء مالية إضافية فيتضخم مشكل انخفاض السيولة مع استمرار عجز نشاط الاستغلال عن توليد تدفقات.

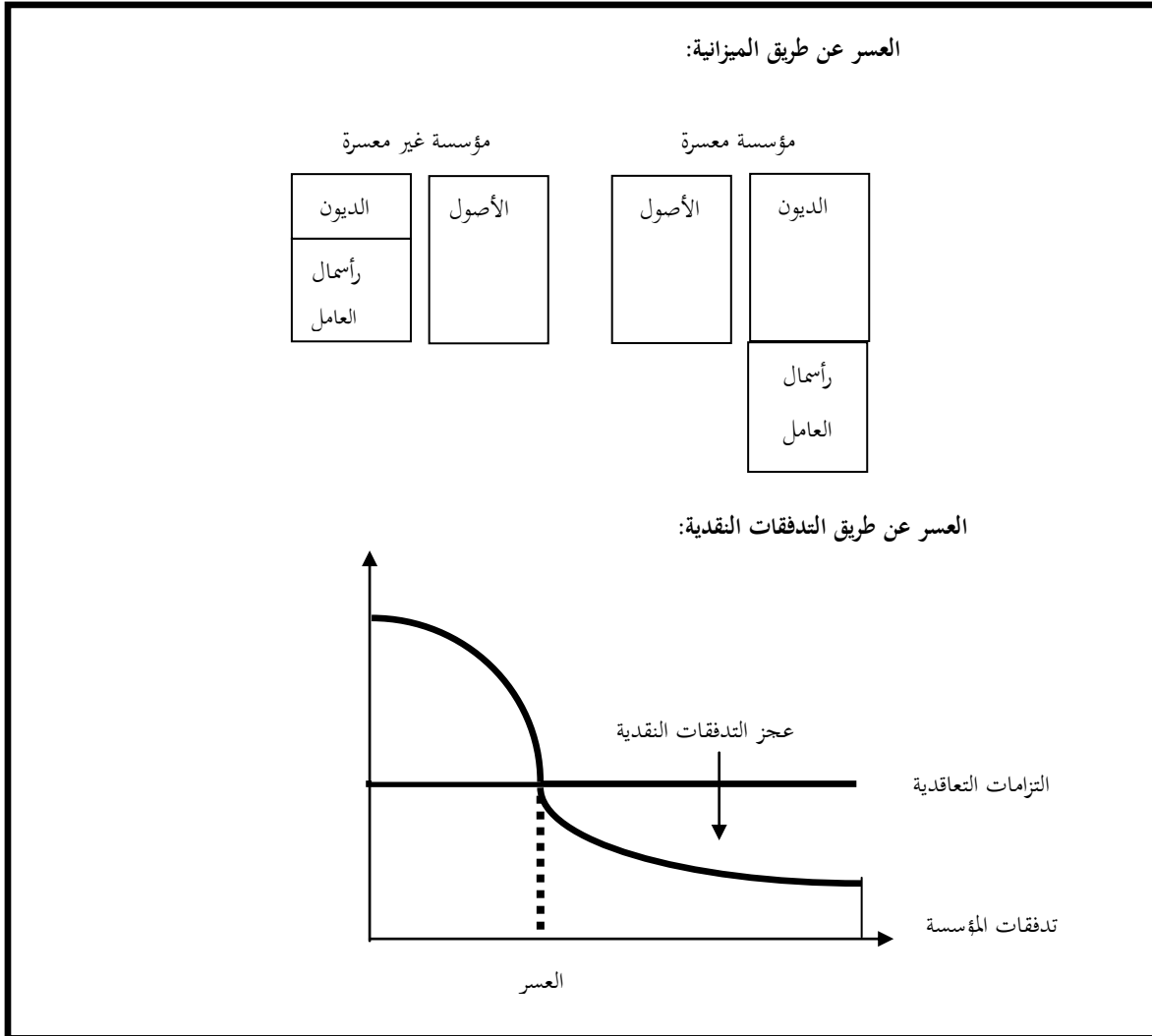
انطلاقاً مما سلف، عرف الفشل بأنه: "انتقال المؤسسة من وضعية ميسرة إلى الوضعية المعسرة (العسر المالي الهيكلي)"¹، فاستمرار انخفاض المردودية الاقتصادية الحاد مقارنة مع مستوى الصناعة بصفة دائمة وليست مؤقتة، يؤدي لعدم كفاية السيولة، ثم تأخر دفع الديون طويلة الأجل فالإفلاس.

3.3- العسر المالي الهيكلي

إذا كان الفشل أو العسر المالي التشغيلي هو عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها مع وجود هامش للأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، فالعسر الهيكلي هو غياب هذا الهامش أو أخذه قيمة سالبة، حيث أن استمرار انخفاض التدفقات النقدية يؤدي لتحقيق خسائر وفتح احتمالية العسر. يفسر الشكل أدناه حالة العسر المالي الهيكلي بمستوي السيولة الهيكلية (الميزانية) والسيولة التشغيلية (التدفقات).

¹-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص

الشكل (09): العسر المالي الهيكلي



Source: Ross-westerfield - JAFF , **Corporate Finance**, Op.cit., p 861.

يرتبط الشكل رقم (09) حالة العسر المالي الهيكلي بعنصري التدفقات النقدية والميزانية، حيث يظهر العسر عن طريق التدفقات النقدية عند عجز المؤسسة عن تغطية احتياجاتها والتزاماتها التعاقدية الجارية، وعند انخفاض قيمة أصول المؤسسة مقابل ديونها (رأسمال عامل سالب) على مستوى الميزانية. تتميز هذه المرحلة ب¹:

- الانخفاض المتقلب في التدفقات النقدية التشغيلية؛
- تحرير الاحتياطات والقيم المكافئة من أجل تغطية الخسائر المستمرة؛
- الانخفاض الحاد في القدرة الافتراضية يؤدي لارتفاع معدلات الرفع.

¹-Natalia OUTCHEVA, **Corporate Financial Distress: an empirical analysis of distress risk**, Op.cit., P 31 .

استمرار هذه المرحلة يؤدي لعدم دفع إلتزامات المؤسسة طويلة الأجل في الوقت المناسب.

4.3- التوقف عن الدفع

تتميز هذه المرحلة باختراق بنود العلاقة التعاقدية بين المؤسسة ودائنيها؛ أي عدم القدرة على سداد الفائدة والدفعات الأساسية حسب ما هو مخطط له في جدول القرض أو السندات المتفق عليه، ما يعني أن المؤسسة ستؤول إلى حالة الإفلاس.

يعد تاريخ الاستحقاق هو الفارق المميز بين ظاهرتي العسر والتوقف عن الدفع، فالمؤسسة تكون معسرة مالياً حتى هذا التاريخ ليتم وضعها في خانة المؤسسات المتأخرة عن الدفع لتسلك لها حلاً من اثنين إما إعلان الإفلاس أو طلب إعادة التنظيم.

بناءً على الشكل رقم (07)، تفاعل في مرحلة الفشل المالي قيم الثنائية مردودية وسيولة وفق التسلسل الزمني لتحديد الوضعية المالية، كما يلخصها الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): وضعية الصحة المالية للمؤسسة ناتجة عن تفاعل الثنائية مردودية وسيولة في مرحلة

الفشل المالي

الملاءة المالية	وضعية الثنائية(مردودية، سيولة)	المرحلة الجزئية
ميسرة وغير متعثرة	(1,1) صحة مالية جيدة	الفشل الاقتصادي المؤسسة في صحة جيدة
ميسرة وغير متعثرة	(1,0) وضعية مرضية عابرة (0,1) وضعية مالية مزمنة،	تدهور الأداء
ميسرة ومتعثرة	الانتقال من الوضعية (0,1) إلى (0,0)	الفشل
معسرة ومتعثرة	(0,0) عسر مالي هيكلي	العسر المالي
	(0,0) + مرور تاريخ الاستحقاق نهاية قريبة	التوقف عن الدفع

المصدر: من إعداد الباحثة.

حيث: 1 قيمة جيدة، 0 قيمة غير جيدة.

نستخلص من الجدول رقم (03) أن انخفاض المردودية عامل أساسي لحدوث الفشل المالي لكنه ليس ضرورياً خاصة إذا كانت سيولة المؤسسة جيدة، عكس ذلك تعتبر المؤسسة ذات المردودية الجيدة

لكن ليس لها احتياطات وأصول سائلة في عجز كامن ينبه إلى حدوث نكسة متوقعة¹. ولا يمكن التأكيد على ضرورة المرور بمرحلة الفشل الاقتصادي للوصول إلى مرحلة الفشل المالي فقد تكون المؤسسة صحيحة اقتصاديا لكنها تحقق أرباحًا غير كافية لدفع الديون مرتفعة القيمة أي فاشلة مالياً.

يعد الفشل المالي أو هشاشة وتدهور الوضعية المالية للمؤسسة معيار موضوعي للحكم على انهيار المؤسسة فهو ضروري لكنه غير كافي إذ يكمل بمعيار آخر هو الفشل القانوني.

4- مرحلة الفشل القانوني

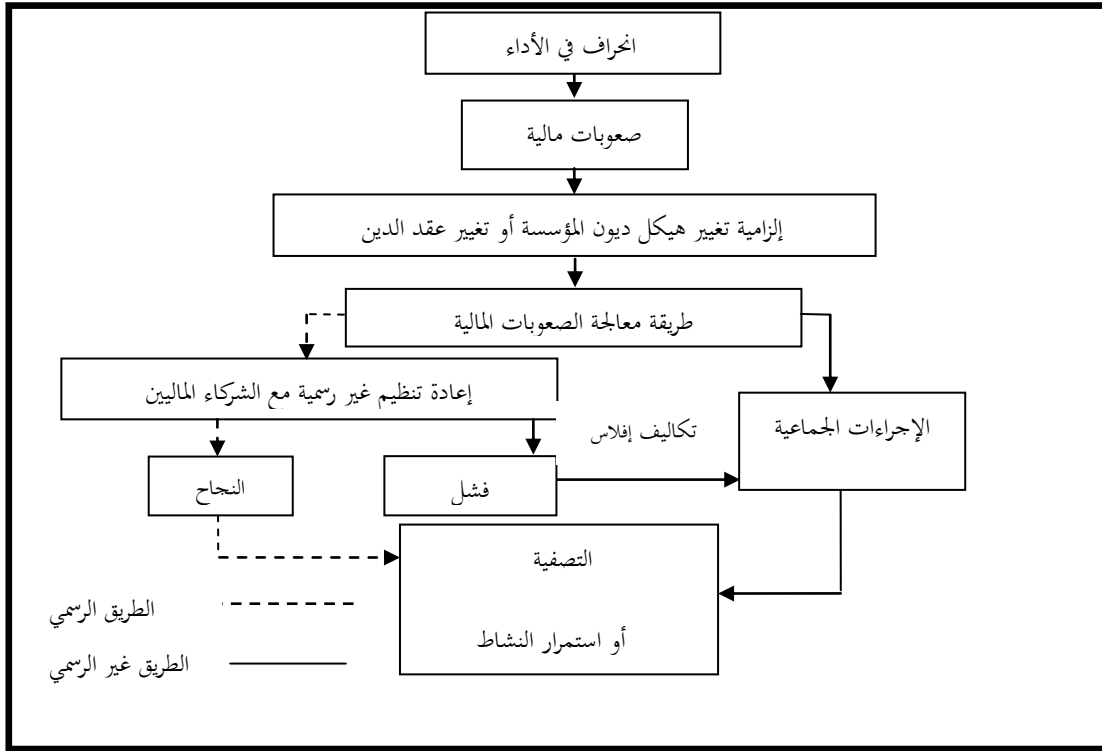
تواجه المؤسسات الغافلة عن حقيقة وضعها المالي المتدهور خطر الفشل القانوني، الذي يضعها ضمن احتماليين إعادة النشاط أوالتصفية، يتوقف الاحتمال المحقق على طبيعة أدائها. ما أكدته نتائج دراسة LUKASON المنجزة على عينة مؤسسات إستونية مفلسة من مختلف القطاعات، الأحجام، وسنوات الإفلاس للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009؛ التي نصت أن خطوات الفشل المالي واحتمال الإفلاس تختلف باختلاف المتغيرات والنسب المالية التي تعكس مستوى السيولة والرقابة أي الأداء المؤسسة المالي².

نظرا لآثار الفشل القانوني الكارثية على الاقتصاد وعلى الفئات ذات المصلحة والعلاقة بالمؤسسة، وضعت تشريعات قانونية اقترحت آليات التعامل مع المؤسسات الفاشلة مالياً، التي يلخصها الشكل أدناه:

¹ Ben Chin FOOK YAK and others, Op.cit., p 333.

²- Oliver LUKASON, **Financial performance before failure: do different firms go bankrupt differently?**, International Journal of Trade, economics and finance, Vol. 3, No. 4, August 2012, p 305.

الشكل(10): طرق علاج الصعوبات المالية قانونيا



Source : Une analyse comparative des procédures de faillite: france, allemagne, royaume-uni, Regards sur les PME édité par OSEO, p 25, disponible Sur Lien : http://www.bpifrance-lelab.fr/content/download/1528/12924/version/1/file/Regards_PME_16_Faillite.pdf, consulté le (03/06/2014).

يبين الشكل رقم (10) آليات أو طرق علاج الصعوبات المالية لمؤسسات قدمت ميزانيتها وأوراقها للمحكمة بعد إثبات حالة عدم الدفع وظهور خلافات وتضارب المصالح بين أطراف النزاع المختلفة، فيتم اعتماد إجراءات قانونية لتحديد قيمة أصول المؤسسة وكيفية توزيعها في حالة إعادة التنظيم أو التصفية.

يؤدي تدهور أداء المؤسسة لصعوبات مالية تظهر في عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها توقفها عن الدفع فيقتراح حلين، إما التفاهم غير رسمي مع الدائنين مع تحمل تكاليف التفاوض، وإما اللجوء إلى الإجراءات الجماعية في حالة إثبات التوقف عن الدفع أو عدم نجاح التفاهم غير الرسمي.

نجاح الاتفاق غير الرسمي الذي يكمل بعملية إعادة التنظيم أو التصفية الاختيارية يؤدي إلى تقاضي تكاليف الإفلاس الباهظة، كما يحفظ للمؤسسة نوعاً من السرية حول الصعوبات التي تواجهها. يفشل الاتفاق غير الرسمي لغياب الإجماع وصراع المصالح بين الدائنين المتعددين المتأكدين من أن أصول المؤسسة لا تكفي لتغطية ديونهم، هنا يتدخل القضاء وفق الإجراءات الجماعية التي تتضمن احتمالين يحكمهما تقدير المحكمة: إما إنعاش المؤسسة قضائياً بإعادة التنظيم أي الإشراف وتنظيم عملية التفاوض بين الدائنين، وبالتالي تحقيق إمكانية استمرارية المؤسسة بالتنازل الكلي أو الجزئي للمؤسسة أو إشراف على تسيير المؤسسة من خلال تأجير مسيرين، وإما تصفيتها إجبارياً بصفة نهائية.

حدد القانون التجاري الجزائري ظاهرة الإفلاس والتسوية القضائية: بـ"حالة يؤول إليها التاجر عندما يتوقف عن دفع ديونه، أو طريق للتنفيذ الجماعي على أموال المدين أو التاجر الذي توقف عن سداد ديونه في ميعاد استحقاقها. مما يؤدي إلى تصفية أموال وبيعها تمهيدا لتوزيع ثمنها على الدائنين بعد التأكد من أن الوضعية المالية مزرية تماما"¹. واعتبر القانون الجزائري الإفلاس سببا من أسباب انقضاء المؤسسة لأنه دليل على عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها التجارية أو ما يعرف "بالعجز المالي"، يعد الإفلاس وجرائم الإفلاس والتسوية القضائية والصلح الوافي من الإفلاس وجرائم الإفلاس هو عمل قضائي بحت نظمه الأمر رقم 09-26 الصادر بتاريخ 1975، وخصص له الباب الثالث من المادة 388 من القانون التجاري، كما وضع حد أدنى لخسارة رأس المال الذي قدره ثلاث ارباع رأس مال الشركة، ما يوجب على الشركاء المبادرة لتصحيح الوضع بزيادة رأس المال أو إصدار قرار بحل الشركة، والإجازة لكل من يهمه الأمر أن يطالب بحل الشركة أمام القضاء طبقا لنص المادة 589 الفقرة 2 و3 من الأمر 59/75.

رغم تأثر الجزائر قانونيا بالمرجعية الفرنسية إلا أنها تسجل جمودا في اصدار نصوص تخص إفلاس المؤسسات. ويلاحظ تتبعها سياسة الإنعاش الاقتصادي الهادف لرفع النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة عن طريق دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، والرفع من عدد المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة والاستغلال الفلاحي²، والتي يفترض أن تساعد في تقليص عدد المؤسسات المفلسة.

تمتاز القوانين المنظمة لظاهرة الإفلاس أو الفشل القانوني بالصرامة والمرونة في معاملة المؤسسات المعسرة التي يمكن إعادة تنظيمها للتخفيف من حدة الظاهرة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي، إذ ترتبط فعالية الإجراءات القانونية المعالجة لل صعوبات المالية بتعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة التي حددتها كلا من³:

- **المدرسة التقليدية:** يتبناها القانون الفرنسي والقانون الجزائري نظرا لأن هذا الأخير مستمد من الأول؛ حيث تركز على الدور الاجتماعي الذي يلعبه القانون لحماية العمال (القوة العاملة)، الحكومة والعارضين ثم يأتي هدف تعويض الدائنين.
- **مدرسة الأسواق الحرة:** تركز على تعظيم قيمة المؤسسة بهدف تعويض الدائنين أولا.

¹-نادية فضيل، الإفلاس وتسوية القضائية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص 5.

²-نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، عدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 251.

³-Rim AYADI BEN LAKHAL, réorganisation of bankrupt firms in france: financial and econometric analysis dissertation, thèse de doctorat non publiée en science de gestion, université Cergy Pontoise, département d'économie, management mathématiques et laboratoire de recherche THEMA, 2011, p 33.

تتحمل المؤسسة في مرحلتي الفشل الاقتصادي والمالي مسؤولية الوضعية المالية وتبعاتها، لكن في مرحلة الفشل القانوني تتولى السلطات العمومية (القضاء) زمام الأمور بتطبيق إجراءات لحماية المؤسسات المعسرة للحفاظ على النسيج الاقتصادي، حسب القانون الفرنسي تتجسد خطوات الخيار الرسمي لمعالجة الفشل المالي في¹:

- **الإجراءات الجماعية:** تتضمن إجراءات لها طابع عقابي وقائي تتمثل في: تحسين المعلومة المحاسبية وعملية الإفصاح، إجراء الإنذار، إجراء المصالحة أو التسوية بالتراضي.
- **افتتاح إجراءات الإنعاش القضائي:** بعد بداية هذا الإجراء تصبح المؤسسة تحت حماية القانون لمدة رقابة أو ملاحظة تمتد ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بقرار قضائي، بعد معرفة وضعية المؤسسة الحقيقية بواسطة الميزانية وتقدير إمكانية استمرارها من عدمه يكون أمام المؤسسة احتمالين، هما:
 - ◀ **استمرارية المؤسسة:** إما تحت مخطط إعادة تنظيم أو هيكلية المؤسسة بالحفاظ على النشاط وعلى الفريق المسير بشرط التطبيق أو الاستجابة لإجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإما بالتنازل الكلي أو الجزئي عن المؤسسة .
 - ◀ **التصفية القضائية للمؤسسة:** عندما يكون الاحتمال السابق مستحيل وتكون التصفية إلزامية.

في الأخير، اعتبر بعض الباحثين أن الفشل المالي نفسه التعثر المالي بينما فصل البعض الآخر بينهما، في إشارة إلى أن الفشل هو مرحلة من مراحل التعثر؛ حيث يصف الفشل المالي النقص المؤقت في السيولة الذي يصاحبه مجموعة من الصعوبات التي قد تؤدي إلى تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها حسب الجدول الزمني المخصص لها، أما التعثر المالي كدورة عرف ضمن ثلاث مجموعات²:

- تعاريف تصف الحدث؛
- تعاريف تصف مراحل التعثر المالي؛
- تعاريف تقنية للتعثر المالي.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات استعملت المعلومة المالية للفصل بين المؤسسات الناجحة والفاشلة وضعت الإفلاس والفشل المالي في قالب واحد لا يمكن فصله، باعتبار الإفلاس دليل موضوعي يسمح للباحثين بتصنيف المؤسسات بسهولة، لكن انتقدت هذه الدراسات بأن الفشل الاقتصادي أو الفشل المالي للمؤسسة يعني ضعفها ماليا وليس بضرورة إفلاسها أي فشلها قانونيا.

¹-Hubert DE LA BRUISLERIE, *analyse financière et risque de crédit*, Dunod, Paris, 1999, p 310-315.

²-Natalia OUTCHEVA, *corporate financial distress: an empirical analysis of distress risk*, Op.cit., P 14 .

II-العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي وتكاليفه

زاد زخم الدراسات القائمة بدراسة ظاهرة الفشل المالي بهدف تحديد جوانبها وأهم العوامل المسببة لها، ليتم ترجمة هذه الأخيرة لمؤشرات تُكون نماذج رياضية تشرح، تفسر، وتسهل عملية التنبؤ بها إن أمكن ذلك، كمحاولة للتقليل من آثارها الجسيمة وتكاليفها على المؤسسة والأطراف ذات العلاقة، لذا سنتطرق في هذا المحور لعوامل حدوث الفشل المالي وتكاليفه.

1-العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي

حددها أحد الباحثين في العوامل الاقتصادية، الخبرة الإدارية، ضعف عملية البيع، رأسمال غير كافي، زيادة التكاليف...¹، بينما قسمها SINAN حسب العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة كنظام يتفاعل داخليا وخارجيا إلى العوامل الداخلية (نوعية التسيير، دورة حياة المؤسسة) والخارجية (المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي، المحيط الاقتصادي، المحيط التكنولوجي، المحيط القانوني والسياسي)². حسب دراسة ميدانية هامة بفرنسا قام بها BLAZY et COMBIER صنفت عوامل الإفلاس لسبع مجموعات رَجَح وَحَدَد ثقل كل منها بالنسبة لاحتمال الإفلاس؛ إذ ترأست مجموعة الأحداث العرضية مرتفعة الخطورة القائمة كون أنها تحدث دون سابق إنذار، تم ضياع فرص المبيعات، بعدها الصعوبات المالية... (كما يبينه الجدول رقم (08) في الملاحق)، حيث أن لـ 80 % من العوامل أثر على القوائم المالية ما يحقق إمكانية التنبؤ بها³، لكن الإشكال المطروح حول الفترة الزمنية التي يمكن خلالها قياس أثر هذه العوامل قبل وقوع المؤسسة في أزمة مالية.

اخترنا التصنيف الأكثر ملائمة للدراسة من حيث الهدف وتطابقا لما تم طرحه في المحور السابق، الذي تبناه GUILHOT مبررا أن: "الفشل المالي كظاهرة محل تحليل العديد من الطرق والتخصصات لكن الإسهامات الأكثر أهمية هي التي حلتها من الجانب: الاقتصادي، المالي، والاستراتيجي والتنظيمي والتسييري"⁴، إذن سيعالج العنصر عوامل حدوث الفشل المالي وفق التسلسل الموالي: العوامل الاقتصادية، العوامل المالية، العوامل الاستراتيجية والتسييرية.

¹-أوجين بيرجهام وميشيل إيرهاردت، ترجمة سرور على إبراهيم سرور، الإدارة المالية النظرية، والتطبيق العملي، دار المريخ الطباعة والنشر، الكتاب الثاني، 2012، ص 1155.

²- Aktan SINAN, **Early warning system for bankruptcy: bankruptcy prediction**, Doctorate thesis unpublished, faculty for economics of the karlsruhe institute of technology (KIT), 2011, p 28.

³- Régis BLAZY et Jérôme COMBIER, **LA DEFAILLANCE D'ENTREPRISE: Causes économiques, traitement judiciaire et impact financier**, institut national de la statistique et des études économiques, 1997, p 90, disponible sur le site : <https://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/17920/1/imethode72-73.pdf>, Consulté le (18 /03/2014).

⁴- Sami BEN JABEUR, **Statut de La faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans Le contexte français**, thèse de doctorat non publiée, école doctorale de et école doctorale de sousse, 2014, p 85.

1.1-العوامل الاقتصادية المفسرة لحدوث الفشل المالي

للبعد الاقتصادي أثر على نشاط المؤسسة وجانب مهم لا يمكن تجاهله في التفسير والتنبؤ بالفشل المالي. فقد تطور هذا البعد بتطور النظرية الاقتصادية؛ حيث فسّر الكلاسيكيون الفشل والتعثر المالي بعدم التوافق أو التطابق المؤقت بين العرض والطلب، أما الماركسيون ربطوا هذه الظاهرة بانخفاض معدل الربح، وضعت أدبيات الدراسات السابقة العوامل الاقتصادية المسببة للفشل المالي ضمن مجموعتين ميكرو وماكرو اقتصادية، سيركز الجزء الموالي على المجموعة الثانية.

أول الدراسات الميدانية التي ألفت الضوء على تفسير الفشل المالي من الجانب الماكرو الاقتصادي LUMBERG (1937)، KEYNES (1937)، SAMUELSON (1939) والتي ركزت على دور الاستهلاك و رأسمة الكتلة النقدية، معدل الفائدة، الفرق بين الإنتاج والعرض على الوضعية المالية للمؤسسة.

1.1.1-إنشاء مؤسسات جديدة

في محيط اقتصادي متغير شديد المنافسة تهدد ظاهرة الفشل المالي المؤسسة في كل مرحلة من مراحل حياتها، المتمثلة في: الميلاد، النضج، النمو، التدهور، وإعادة النشاط، يقدر متوسط عمر كل مرحلة ستة سنوات على الأقل، حيث تعد المؤسسة شابة إذا لم تتجاوز ستة سنوات¹، في هذا السياق توصل ALTMAN (1983) لعلاقة إحصائية طردية بين مجموع المؤسسات الجديدة واحتمال الإفلاس أو معاناة المؤسسة من صعوبات مالية، إضافة إلى أن حوادث الإفلاس تحدث خلال الخمس سنوات الأولى، وأكثر من ثلثها يحدث في الثلاث سنوات الأولى نتيجة عدم قدرة المؤسسات الحديثة على الاستمرار والحصول على الموارد، أو ما يطلق عليه في أدبيات الدراسات الأنجلوفونية خصوم الحداثة " Liability OF Newness"².

عارضت العديد من الدراسات كون الأثر الميكانيكي لخلق أو إنشاء مؤسسات جديدة عامل رئيسي للإفلاس أو التعثر المالي، بل هناك أسباب أخرى تدرج ضمن خصائص المؤسسات الجديدة، حيث أشار كوين KOEING (1985) أن 50% من حوادث التعثر المالي تحدث في الخمس سنوات الأولى من حياة المؤسسة بسبب قيود على المستوى التجاري، ما يتطلب وقت لإعادة حصتها في السوق والحفاظ

¹-Amel HAROUNI et Imen AKKARI, **the entrepreneurial failure : exploring links between the main causes of failure and qualitative analysis using nvivo7 Software**, Journal of business and social science, Vol 3 n°4,USA, 2012, p 191.

²-Amel HAMROUNI, **L'échec entrepreneurial: relation entre les principales causes d'échec et Le cycle de vie de l'entreprise, analyse qualitative à travers le logiciel nviv07**, 7eme Congrès de L'académie de l'entrepreneuriat et de l'innovation paris, 12-15 octobre, 2011, p 8, disponible sur lien : http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/user_upload/7eme_congres_2011/hamrouni.pdf, Consulté le (08/06/2014).

على شريحة زبائنها الأوفياء¹، بينما أرجعه BLAZY et autres (1993) لمشاكل على مستوى التعلم نظرا لغياب الخبرة في ملائمة خطوات وإجراءات الإنتاج وفق ما هو في السوق أو لدى المنافسين²، كما أكدت دراسة أن بعض العوامل كمستوى الخبرة العالي والقدرة الأكبر على التفاوض مع الدائنين تساهم في التقليل من احتمالية إفلاس المؤسسات البلجيكية التي يفوق سنها ثمان سنوات.

أدلت وجهة نظر مختلفة عن السابقة أن معدل الإفلاس أو الفشل المالي عالي جدا في المؤسسات الكبيرة التي يتجاوز سنها أكثر من 3 سنوات، ذلك للأخطاء على مستوى التوقعات، و من المتوقع أن يتناقص لدى المؤسسات صغيرة السن لاستفادتها من إعانات حكومية في هذه الفترة³.

بالموازنة بين وجهتي النظر السابقتين، أجزم أحد الباحثين تعرض المؤسسات للفشل المالي مهما كان سنها، فإن كانت صغيرة فتتقصصها كفاءات التسيير والقدرة على التسيير المالي أي فشل المسيرين في تطوير الموارد الاستراتيجية الخالقة للقيمة والمنشئة لموقع استراتيجي تنافسي في السوق، وإن كانت كبيرة السن سبق لها النجاح ثم تعرضت لخطر الفشل المالي فهذا راجع لعدم قدرتها على الحفاظ على مركزها بالتلاؤم مع متطلبات محيطها المتغير⁴.

يرى بعض الباحثين أن حجم المؤسسة عامل مهم في تحديد المستقبل والوضعية المالية، حيث المؤسسات كبيرة الحجم أكثر عرضة للتعثر المالي من المؤسسات الصغيرة، في حين يعارض آخرون إذ أن التحليل الديمغرافي للمؤسسة غير صالح ليكون عاملا مفسرا للظاهرة أو معوضاً للمتغيرات الحقيقية لها، أما HIGSON and BHATTACHARJEE (2007) فقد اعتبر كل من الحجم والسن سويا عاملا أساسياً يحدد دورة حياة المؤسسة من خلال تكوين التعلم السلبي أو الإيجابي⁵.

2.1.1- السوق النقدي وسياسة الائتمان

تتحكم السياسة النقدية في عملية منح الائتمان الاستثماري للمؤسسات من خلال⁶: الكتلة النقدية أو العرض النقدي، الاحتياطات البنكية، ومعدل الفائدة. اختار الباحثون بعضاً منها لقياس أثر السياسة

¹-Agnès FIMAYER, *désastre financière des entreprises: trajectoire de déclin et traitement judiciaire du défauts*, Op.cit., p 35 .

²-Régis BLAZY et autres , *Les défaillances d'entreprises : des difficultés visibles plusieurs années à l'avance*, Op.cit., p 101.

³-Agnès FIMAYER, Op.cit., p 36.

⁴-Nathalie CRUTZEN et Didier VAN CAILLIE, *Vers une typologie des micros et petites entreprises en difficulté: une étude exploratoire* , Op.cit., p 5-6.

⁵-Arnab BHATTACHARJEE and Chris HIGSON, *Macroeconomic conditions and business exit: determinants of failures and acquisitions of UK Firm* , centre for dynamic macroeconomic analysis working paper series, 2007, P 3 , available at:<http://www.st-andrews.ac.uk/CDMA/papers/wp0713.pdf>, (10 /06 /2014).

⁶-Sami BENJABEUR, *Macroeconomic variables in financial distress : a non parametric methods* , IPAG Working papers, IPAG Business School2014, p 4, available at: www.ipag.fr/wp-content/uploads/recherche/WP/IPAG_WP_2014_313.pdf, (17/06/2014).

النقدية التي تنتهجها الدولة على شروط الائتمان ومستوى السيولة في المؤسسات، فمنهم من استخدم معدل الفائدة فقط (2004) SHARABANI And Others، (2008) ABDHALIM And Others، PRAVA MISHRA (2013) ، وآخرون استخدموا الكتلة النقدية المعبر عنها بـ: معدل الكتلة النقدية أو التغير في الكتلة النقدية نل (2011)SALMAN and others، (2014) BENJABEUR ، أو المتغيرين معا مثل دراسة ZATIUM and other (2007).

توصل MORAVEC (2013) لوجود علاقة طردية بين قيود البنوك أي رفع معدل الفائدة وهامش سيولة الذي يقي المؤسسة من احتمال وقوع صعوبات مالية وإعلان إفلاسها¹. يظهر هذا الأثر جليا في المؤسسات الصغيرة التي تعاني نقص في الأموال الخاصة، ولا تجد مصدراً للتمويل إلا البنوك في ظل عدم قدرتها على الدخول للأسواق المالية ما يمنع تمويل أنشطتها ومشاريعها ولو كانت ذات مردودية جيدة (سياسة التخلي على الاستثمار).

على مستوى المؤسسات السويدية وجد أن انخفاض في معدل الكتلة النقدية يؤدي إلى ارتفاع حالات الإفلاس²، فعند قيام البنك المركزي برفع معدل الخصم لامتناس فائض الكتلة النقدية يؤثر حتما على شروط الائتمان ويؤدي لارتفاع الأعباء المالية على المؤسسة، وانخفاض مستوى السيولة؛ وبالتالي يزيد احتمال تأخر تسديدها لالتزاماتها وإفلاسها.

3.1.1 - سعر الصرف

أهم أثر سعر الصرف في أغلب الدراسات إذ اعتبر متغير ليس ذي أهمية نسبية وتم دمجها في المتغير المعبر عن الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية. ذي صلة وثيقة بمبلغ التصدير³. هناك من أكد اختلاف أثره على الوضعية المالية للمؤسسة باختلاف طبيعتها؛ حيث لا يمكن أخذه بعين الاعتبار في حساب احتمال الفشل المالي أو الإفلاس نظرا للآثار المتعارضة لارتفاع سعر الصرف، إذ تزيد ربحية المؤسسات المصدرة وتنخفض ربحية المؤسسات المستوردة للمواد الأولية والمواد النهائية هنا اقترح تعويض المواد المستوردة بسلع محلية لتخفيض الأثر السلبي لسعر الصرف⁴.

¹ -Tomáš MORAVEC, **the bankruptcy in the Czech republic- influence of macroeconomic variables**, University of Economics, Faculty of International Relations, Winston Churchill Square 4, 2013, p 142.

² - A. Khalik Salman and others, **The determinants of failure of small manufacturing firms: assessing the macroeconomic factors** , international business research, Vol. 4, No. 3; July 2011, ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-90122013, p 26, available at: <http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ibr/article/download/10306/7837>, (07/7/2014) .

³ - Ibid, p28.

⁴ - Ran SHARABANY, **Business failures and macroeconomic risk factors**, discussion paper No. 2004, research department , 2004, p 17, available at: <http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/papers/dp0406e.pdf>, (07/7/2014).

خلصت أحد دراسات أن لمتغير سعر الصرف قدرة شرح إضافية في نموذج التنبؤ بالفشل المالي مع المتغيرات الأخرى كالمردودية، السيولة، التدفقات النقدية، المتغير الخاص بالصناعة؛ إذ أن ارتفاع سعر الصرف يزيد من احتمال فشل لدى معظم المؤسسات¹، حيث تعجز المؤسسات التي لديها ديون بالعملة الأجنبية ومع تزامن انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية عن تسديد ديونها وتتعرض احتمال الفشل المالي والإفلاس.

4.1.1-التضخم

يؤثر التضخم على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال:

- الأثر المباشر: بمساهمته في تذبذب التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة، ما يؤثر على قدرتها في دفع فوائد ديونها، ومع استمرار في ارتفاع معدلات التضخم ستتعثّر المؤسسة ماليا وهو ما يهدد بقائها².
- الأثر غير مباشر: على شروط الائتمان من خلال زيادة معدل الفائدة* الذي تطلبه البنوك، ففي مرحلة ارتفاع الكتلة النقدية في السوق نتيجة التضخم يقوم البنك المركزي بامتصاص فائض الكتلة النقدية برفع معدل الخصم على البنوك.

5.1.1- الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الخارجية

ساهمت العولمة في انفتاح أسواق الدول على بعضها البعض، ما له آثارا سلبية وإيجابية على الصحة المالية للمؤسسات واحتمالية استمراريتها، إذ تختلف طبيعة الأثر حسب نوعية السوق الدولية المنفتح المتقدم أو نامي:

- سوق الدولة المتقدمة: انفتاح الاقتصاد مع وجود سعر صرف ملائم يشجع على إنشاء مؤسسات محلية ويحسن من مستوى الاقتصاد المحلي، نظرا لتوافر منافذ للمنتجات المحلية، إضافة أن ارتفاع مستوى المنافسة من حيث الكمية، النوعية، والسعر يحفز المؤسسات المحلية للوصول إلى مصاف المؤسسات العالمية.

¹-Philip BRUNN and Victoria REDWOOD, **Company accounts based modelling of business failures and implication for financial stability**, the bank of england's working paper series, n°210 , threadNeedle Street London, 2003, p 11, available at:

<http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=375091000096115106079112071073070124060087060080003065108005066109064099104073080073057037122017121015000007075074004091103107033086048020109117010020083081005010046040105031027064079088110000086120&EXT=pdf> , (09/10/2014) .

²-Jia LIU and Bong PANG, **Business failures and macroeconomic factors in The UK**, 2004, p 2, available at: http://www.efmaefm.org/efma2005/papers/153-liu_paper.pdf, (12/6/2014) .

*- كما ذكر في عامل السوق النقدي وسياسة الائتمان.

- سوق دولة نامية: أين تواجه أغلب مؤسساته صعوبات مالية وحتى خطر الاندثار نظرا لعدم قدرتها على تحمل تكاليف المرتفعة لتبني التكنولوجيا الحديثة، عندها تتخلف عن توفير منتجات أو خدمات بنفس نوعية وسعر المنتجات المستوردة.

استخدم كل ZEITUM and others¹ و SALMAN and Others² مؤشر الصادرات للتعبير عن مدى الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الخارجية، حيث افترضوا مساهمتها في زيادة الدخل القومي ما له أثر إيجابي على الصحة المالية للمؤسسة والتقليل من احتمال فشلها ماليا، تم رفض هذه الفرضية أي زيادة مؤشر قيمة الصادرات تؤدي إلى زيادة المؤسسات المفلسة، ما أكدته PRAYAMISHRA (2013) باستخدام مؤشر أشمل وأحسن هو نسبة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي³.

6.1.1- الفشل المالي والدورة الاقتصادية

العوامل الماكرو الاقتصادية المذكورة أعلاه تعكس المرحلة التي تكون فيها الدورة الاقتصادية ازدهاراً أو انكماشاً حيث أن معدلات الإفلاس تزيد في فترات الانكماش وتنقص في حالة الازدهار. تم اقتراح مؤشرات تعبر عن الدورة الاقتصادية في تفسير حدوث الفشل المالي وإفلاس المؤسسات، أبرزها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية؛ حيث توصل BUNN (2003) لعلاقة عكسية بين معدلات فشل المؤسسة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي⁴، ففي فترة الانكماش يكون الناتج المحلي الإجمالي منخفض، معدلات التضخم مرتفعة، معدلات الفائدة مرتفعة، وسعر الصرف منخفض ما يعني فشل المؤسسات في تحصيل تدفقات النقدية من جهة وصعوبة حصولها على القروض لتمويل نموها من جهة أخرى، ما يرفع احتمالية إفلاسها وعكس صحيح في مرحلة الازدهار.

2.1- العوامل المالية المفسرة لحدوث الفشل المالي

تعد الكشوف المالية أداة هامة لاستخراج مؤشرات دالة عن الأداء المالي وتطور الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي تحديد احتمال نجاحها في الاستمرار والنمو، حيث CAPON And Others (1990): "أن نمو المؤسسة واستمرارها مرتبط بأدائها المالي الجيد أو العال، إذ لم يكن العامل الوحيد ذو الأهمية النسبية في بعض الصناعات"⁵. ما يشرح إقدام الباحثين لتحديد عوامل حدوث الفشل المالي انطلاقاً من

¹-Rami ZEITUM And others, **Macroeconomic determinants of corporate performance and failure : evidence form an emerging market, the case of jordan**, corporate ownership and control 5(1), 2007, p 24, available at: <http://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=2533&context=commpapers>, (12/6/2014).

²-Akhaliq SALMAN And Others, Op.cit., p26 .

³-Swayan PRAVA MISHRA, **A relationship between macroeconomic variables and corporate health manufacturing firms in india**, Journal Of Quantative Economics , vol 11 .Nos 182, 2013, P 246 .

⁴-Philip BUNN, **Company Accounts Based Modelling Of Business Failures**, Domestic Finance Division , Financial Stability Review, 2003, p 149.

⁵-Arslan ASLAM KHAN and Teng how LOI, **determinants Of firm growth the evidence from Belgian Company**, university of ghent, faculty of economics , Enberdrijfskunde, Netherlands 2012, p 5, available at: <http://www.thesis.net/Determinants/Determinants%20of%20firm%20growth%20Evidence%20available%20Belgian%20companies.pdf>, (10/06/2014).

تقييم أداء المؤسسات المالي القابل للقياس، فمنهم من حددها وفق خصائص المؤسسات وأسباب الصعوبات، وآخرون وفق الطريقة الكلاسيكية المعتمدة على شرح التغير الحاصل في بعض مؤشرات تقييم الأداء المالي* في كل المراحل التي تمر بها المؤسسات وصولاً لحالة الإفلاس. كما وضحتها الشكل (07) والموزعة ضمن مجموعات أساسية تعكس الأداء المالي.

1.2.1- السيولة

تتمتع المؤسسة السائلة باحتياطي نقدي أو هامش يستثمر لتحقيق أرباح أويترك كضمان للمدينين، حيث يسهل عليها تمويل مشاريعها الاستثمارية بتكاليف منخفضة وضمان استمراريته. لكن تدهور المستمر والحاد للمردودية سيؤدي حتماً لاستنفاد هامش السيولة وتظهر الخزينة السالبة؛ ما يعرض المؤسسة لوضعية مالية حرجة يمكن تفسيرها على مستوى دورة الاستغلال و الاستثمار كالتالي:

- دورة الاستغلال(المدى القصير): تعبر عن احتياجات الرأسمال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد احتمال التوقف عن الدفع نظراً لارتباطها بالسيولة حيث تساهم بدرجة كبيرة في تعويض الديون ودفع فوائدها، بهذا الخصوص أكد ROBBINS and BEEKMAN (2004) أن الدورة النقدية الصحية ترتبط بالرأسمال العامل والعلاقة الجيدة مع الموردين²، بينما تحدث أزمة السيولة نتيجة تباعد الفارق الزمني بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية أو الفارق الزمني بين المقبوضات والمدفوعات على مستوى المكونات الأساسية لدورة متمثلة في³:

- التموين نتيجة قصر آجال الموردين مقارنة مع آجال دفع الزبائن؛

- فائض في الإنتاج(المخزون) نتيجة خطأ في تقدير الطلب؛

- التسويق عندما تزيد آجال دفع ديون الزبائن أو يتعذر الدفع من طرفه مقارنة مع آجال دفع الموردين.

- دورة الاستثمار (المدى الطويل): يحدث خلل في هيكل التمويل حين تمول الاستخدامات الاستثمارية بواسطة موارد قصيرة الأجل نتيجة:

- سوء التخطيط في موازنة الرأسمالية التي تضم حجم هائل من الاستثمارات دون التحديد والتخطيط المالي لكيفية تغطيتها؛

* - التي تناولها المحور الثالث من الفصل الأول.

²-Arslan Aslam KHAN and Teng how LOI, Op.cit., p 12.

³-Sami BENJABEUR, Statut de La faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans Le Contexte français, Op.cit., p 102.

- تفضيل البنوك منح التمويل قصير الأجل للتقليل من حالة عدم التأكد إضافة لسيطرة والرقابة على المؤسسة في المدى القصير، مع العلم أنه لا يتوقع تحقيق تدفقات نقدية من الاستخدامات طويلة الأجل في المدى القصير.

بخصوص مؤشرات السيولة الهامة التي تقدم إمكانية للتنبؤ بالفشل قبل حدوثه، اتفق أغلبية الباحثين على المؤشر التقليدي وهو الرأسمال العامل ونسبة الرأسمال العامل إلى مجموع الأصول أو الرأسمال بالإضافة لنسب السيولة العامة السريعة والفورية.

2.2.1- المردودية

تناولت الدراسات العلاقة بين المردودية ونمو المؤسسة واستمرارها في اتجاهين¹:

- الاتجاه الأول نمو - مردودية: حيث أن نمو حجم المؤسسة ووضعها المالي المستقر يساهم إلى حد كبير في زيادة المبيعات وتحقيق أرباح، ما يتعارض مع نظرية ريكارديان "Ricardian Theory" التي تؤكد أن زيادة طموح ورغبة المؤسسة في النمو وتوظيفها أموال في استثمارات جديدة يؤثر سلبا على المردودية.
- الاتجاه الثاني مردودية - نمو: مثلته نظرية قيد التمويل "The Financing Constraints Theory" مؤكدة أن المؤسسات التي لا تحقق ربحا كبيرا أو قررت توزيع كل الأرباح على المساهمين تنخفض فيها فرص إعادة الاستثمار وتمويل نموها أو استمرارها حتى بالقروض المتوسطة والطويلة المدى هذا ما سيرتفع احتمال فشلها ماليا. توصلت إحدى الدراسات إلى أن المؤسسات خاصة صغيرة الحجم أكثر عرضة للتعثر المالي لمواجهتها عديد الصعوبات والقيود المتعلقة بالائتمان والقروض نظرا لانخفاض مقدار التدفقات النقدية المولدة التي ترتبط أصلا بحجم المؤسسة².

للتعبير عن عامل المردودية في تفسير حدوث الفشل المالي بواسطة المؤشرات، اقتصر اهتمام ألتمان ALTMAN (1968) على المردودية الاقتصادية أي:

- الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول؛
- معدل فائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة؛
- فائض القيمة / مجموع الأصول.

¹-Arslan Aslam KHAN and Teng how LOI, Op.Cit., p 3-4.

²-Rain WGENVOORT, are finance constraints hindering the growth of SMEs in Europe, Europe 'S changing financial fan Scape: the financial of small and medium size enterprise , ETP Paper, Volume 8, n° 2, 2003, p 22.

إذ قاس العائد المحقق من استثمار بعد إزالة أثر الضريبة والفائدة باستخدام الفائض التشغيلي قبل الفائدة والضريبة؛ ليتوصل أن المؤسسات الفاشلة تمتاز بمرودية اقتصادية منخفضة ومعامل دوران أصول منخفض¹. في حين مزج LEE (2014) بين المردودية التجارية، المالية، والاقتصادية بواسطة النسب المالية التالية²:

- نسبة هامش الربح قبل الضريبة والفائدة (الربح قبل الضريبة والفائدة/الدخل التشغيلي)؛
- العائد على السهم (الدخل الصافي/ مجموع الأموال الخاصة)؛
- العائد على الأصول (الدخل الصافي/ مجموع الأصول).

شدد الباحث على أهمية العائد على السهم في تحديد احتمال الفشل المالي، كما أضاف شيء هام هو الكفاءة التي تعد من عوامل الحكم على نجاح عملية إعادة التنظيم أو الإنعاش المعبر عنها بالعائد على الأصول الثابتة، والعائد على الأموال المستثمرة.

3.2.1 - المديونية

تلجأ المؤسسة الراغبة في النمو للأرباح المحتجزة في حال توزيع الأرباح أو انخفاض مردوديتها فتعجز عن تمويل استثماراتها الجديدة، فيكون أمامها خيارين. إحداها إصدار أسهم عادية أو ممتازة، والآخر الاقتراض الذي سيؤثر حتما على وضعيتها المالية. اقترحت نظرية البدائل " trade off theory " معادلة تصف هيكل رأس المال وتسمح بالمقارنة بين المنافع والوفارات الضريبية* التي تقدمها المديونية مع عيوبها، كما يلي³:

$$\text{قيمة المنشأة} = \text{قيمة المنشأة الممولة كلياً بالملكية} + \text{القيمة الحالية للوفارات الضريبية} - \text{القيمة الحالية لتكاليف الفشل المالي.}$$

من المعادلة نلاحظ أن الفشل المالي أحد المخاطر النظامية الهامة المؤثرة على قيمة المؤسسة المرتبطة أساساً: أداءها، العلاقات بين المساهمين والمسيرين، والمكونات الأساسية للمديونية المتمثلة

¹-Maria PSSILLAKI And Others, **Evaluation of credit risk based on firm performance**, european journal of operational research 201, 2010, p 876.

²-Ming chan LEE, **Business bankruptcy prediction based on survival analysis approach**, international journal on computer science & information technology (IJCSIT), VOL 6, N° 7, 2014 , P 111.

*- لكل نوع من مكونات رأسمال مديونية، أسهم عادية، أسهم ممتازة تكلفه وعائد متوقع منه هذه الأموال المدفوعة، فيخصوص المديونية تستفيد المؤسسة من مزية أو وفرة نتيجة استرجاع مقدار حاصل جداء الفائدة في معدل الضريبة نظراً أن الفائدة من الأعباء التي تخصم من النتيجة الجبائية للمؤسسة.

³-محمد على ابراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، مكتبة الإثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 226.

في: حجم المديونية، معدل الفائدة، احتمال انخفاض الأرباح (المردودية)، هذا ما توضحه معادلة الرفع المالي المستعملة لحساب هيكل رأسمال الأمتل الذي يحدد أقل قيمة لتكاليف لرأسمال، كما يلي¹:

$$Wacc=(E/V) k_E+ (D/V) k_D(1-T_C).....(1)$$

حيث:

Wacc: تكلفة رأسمال المرجحة الموزونة.

k_E: تكلفة التمويل الممتلك المحسوبة وفق نماذج تسعير الموجودات الرأسمالية *.

E: القيمة الدفترية الإجمالية للأموال الخاصة.

D: القيمة الدفترية الإجمالية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة.

V: مجموع القيمة الدفترية الإجمالية للأموال الخاصة والديون طويلة الأجل ذات الفائدة.

T_C: نسبة الضريبة على الدخل.

المعادلة أعلاه تسمح بالمقارنة بين تكاليف مكونات رأسمال المتمثلة في المديونية مع الأخذ بعين الاعتبار الوفورات التي تقدمها والعوائد المطلوبة على ملكية رأسمال، كما تساعد في فهم أثر المديونية على الوضعية المالية للمؤسسة الذي نقسمه إلى أثر إيجابي سلبي، وحيادي:

أ- الأثر الإيجابي: يتم طرحه من خلال أمرين هما:

- الرفع المالي: تفضل المؤسسة المديونية لتستفيد من الرفع المالي فهو آلية لخلق القيمة خاصة إذا كان أدائها جيد وتسدد التزاماتها في الوقت والمبالغ المحددة²؛ حيث حسب المعادلة (1) زيادة نسبة المديونية عن الحد الأمتل يوفر مزية ضريبية أو هامش ربح ضريبي ناتج عن ارتفاع أرباح الاستغلال عن الأعباء المالية الذي يختفي عند زيادة نسبة المديونية عن الحد الأمتل.

عبر Breaver (1966) و Altman (1977) عن الرفع المالي بنسبة حاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول، في حين اختار Koes PRANOWO and Others (2010) نسبة مجموع قروض مستحقة الدفع وقسيمات السندات إلى الأموال السائلة المتاحة حيث أن زيادة وحدة واحدة من الرفع المالي تؤدي إلى انخفاض احتمال الفشل المالي.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار الواصل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 288-289.

* - تحسب بمجموع العائد الخالي من المخاطر وحاصل جداء مخاطرة السهم السوقية والفرق بين عائد محفظة السوق و العائد الخالي من المخاطر.
² -Coulibaly ALY DIADJIRY, Op.cit., p 68.

- تماثل المعلومة: يخص ثلاث أطراف "المساهم -المسير - الدائن و المقرض "مُمثلة في الثنائيات التالية:

◀ علاقة المساهم والمسير: يحبذ المسير بغية الحفاظ على منصبه التمويل بالأموال الخاصة بدل من المديونية ما يخفض احتمال التعثر المالي، لذا يكون سلوكه عادة التخلي عن الاستثمار وتركيم السيولة. عكس ذلك المساهم يفضل الاستعانة بالمديونية لعدم تميع حصته ونفوذه في رأسمال، ولتصبح المديونية أداة فعالة لزيادة قيمة المؤسسة وتخفيض من احتمال الفشل، في ظل تضارب مصالح الطرفين اقترح الباحثون حلاً للحد من شدة الخلاف بينهما، هي¹:

- زيادة الحصة المملوكة من طرف المسيرين في الأموال الخاصة هنا تصبح المديونية وسيلة لتحفيز المسيرين لتوليد التدفقات النقدية ما يقي المؤسسة من الوقوع في الفشل المالي؛
- تقديم مكافآت على أساس أداء المؤسسة وعقوبات إلى حد فقدان الوظيفة في حالة تدهور أو ظهور الصعوبات تصبح المديونية وسيلة للرقابة عليهم؛

إذن المديونية وسيلة لحل الصراع بين طرفين حيث يوازن ظهور آثار التمويل بالمديونية في خزينة المؤسسة كما يتم ظهور آثار التمويل بالأموال الخاصة من نواقص وزوائد القيم للمستثمرين بشكل فردي لتشجيع المسيرين على تحقيق مردودية عالية جيداً.

◀ علاقة المسير والمدينين: حسب نظرية الإشارة " théorie du signal " فإن المديونية وسيلة لتخفيض الأعباء المالية بواسطة رفع مالي، وأيضاً إشارة عن صحة المالية للمؤسسة ووسيلة اتصال فعال بين المسيرين والدائنين؛ حيث يقوم المسيرون المطلعون على وضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة بتقديم معلومات لدائنين حول القدرة على استرجاع أموالهم².

ب- الأثر السلبي: تدهور أداء المؤسسة نتيجة ارتفاع حجم المديونية وصعوبات الاستغلال يُظهر أعباء الفشل المالي المتمثلة في فوائد والعلاوات الإضافية ، واحتمالية عدم الحصول على قروض أو ما يعرف بالتوتر المالي ويؤدي لسلوك غير مثالي على مستوى سياسة الاستثمار أي الخوض في مشاريع خطيرة وذات مردودية منخفضة حسب القيمة الحالية الصافية.

ج- الأثر الحيادي: يختلف أثر المديونية حسب وضعية الاقتصاد ففي حالة الازدهار الاقتصادي فإن أثر المديونية يكون مفضل أو ايجابي على المؤسسة بفضل أثر الرفع المالي، أما في حالة الانحدار أو الانكماش يكون للمديونية أثر إيجابي رمزي للتنبية على وضعية المؤسسة وأثر سلبي يظهره الرفع المالي

¹-Agnès FIMAYER, Op.cit., P62 .

²-Jonathan BERK et autres, **Finance d'entreprise**, Pearson édition, 2008, p 544.

و ردود أفعال غير واثقة لأطراف الاستغلال، إذن تعاكس الأثرين وفقا لدورة لحياة المؤسسة يؤدي إلى الحيادية¹.

4.2.1- اليسر المالي أو التوازن المالي

اقترحت نظرية الترتيب "the pecking order theory" سلم أو تدرج هرمي متبع لتمويل نمو استثمارات في مؤسسة بدءاً بالتمويل الذاتي بواسطة الأرباح المحتجزة، القروض، السندات القابلة للتحويل، وأخيراً إصدار الأسهم². يفترض توازن المؤسسة المالي تمتعها باستقلالية مالية عند قدرتها على تمويل نمو استثماراتها (الاستخدامات الدائمة) بشكل مستقل باستعمال الأرباح المحتجزة (الموارد المستقرة)، في حين أن لجوء للمديونية يفقدها استقلاليتها ويعرضها لصعوبات مالية و يخل توازن الهيكل المالي، نتيجة³:

- تمويل الاستخدامات الدائمة بواسطة الموارد قصيرة الأجل؛
- تمويل الاستخدامات الجارية بموارد طويلة الأجل؛
- التخلي عن استثمارات من أجل دفع الديون؛
- الزيادة في الديون طويلة الأجل لتغطية الديون قصيرة الأجل.

بالنسبة للمؤشرات الدالة على التوازن المالي اقترح الرأسمال العامل كمؤشر مزدوج لتحليل السيولة والتوازن المالي، احتياجات رأسمال العامل، الخزينة، والأرباح المحتجزة⁴، التي تعتبر ضمان للدائنين في المدى القصير وأيضاً من أهم مصادر تمويل نمو المؤسسة. عبر PRANOWO and Others (2010) عن اليسر المالي كمؤشر للصحة المالية بنسبتين لهما نفس المقام المتمثل في مجموع الأصول أما البسط فهو الأموال الخاصة والأرباح المحتجزة على التوالي؛ حيث توصلوا إلى أن زيادة وحدة واحدة من الأموال الخاصة تؤدي إلى زيادة احتمال التعثر المالي، إضافة لغياب أثر النسبة الثانية نظراً لتسجيل الأرباح المحتجزة وفق قاعدة الاستحقاق في حين أن دراستهم تعتمد على دراسة أداء التدفقات النقدية أي المبدأ النقدي⁵. عكس ما سبق توصل KHAN and LOI (2010) فيما يخص نسبة الأموال الخاصة على مجموع الأصول إلى علاقة عكسية إذ كلما نقصت هذه النسبة معناه مواجهة المؤسسة نقص في الأموال الخاصة

¹-Sami BENJABEUR, Statut de La faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français, Op.cit., p108.

²-Arslan Aslam KHAN and Teng how LOI, Op.cit., p 7 .

³-Sami BENJABEUR, Statut de La faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans Le Contexte Français, Op.cit., p 102

⁴ -Agnès FIMAYER, Op.cit., P 70 .

⁵ - Koes PRANOWO and Others, Determinant of corporate financial distress in an emerging market economy: empirical evidence available at the indonesian stock exchange 2004-2008, International research journal of finance and economics ISSN 1450-2887 Issue 52 (2010), Euro journals publishing, 2010, p 87.

التي تغطي الخصوم بالتالي يعلو احتمال الإفلاس، فزيادة سرعة نمو المؤسسة زادت الحاجة إلى مصادر تمويل خارجي ما يعني الزيادة في الخصوم¹.

5.2.1- القدرة على الاسترجاع وتغطية الديون

تهدد المديونية استقلالية المؤسسة واستمراريتها إذ لم تحترم شروط تعويض ديون بتواريخ استحقاقها، حيث اعتمد المدخلين لتقييم قدرة مؤسسة على استرجاع وتغطية ديونها:

أ- **المدخل التقليدي:** يُركز على قدرة الأصول السائلة في تغطية الالتزامات المالية باعتماد مؤشرات تعكس قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وهي: الرأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل، قدرة التمويل الذاتي، التي تعد محدودة لتغطية المديونية طويلة الأجل، كما أن القدرة التمويل الذاتي لا تقدم فعلا السيولة الكافية لمواجهة التزامات المؤسسة فما هي إلا تدفق كامن في الخزينة، إلا أنها تستخدم في تقييم قدرة مؤسسة على تغطية الائتمان التجاري قصير الأجل²، تمثل الميزانية وجدول حسابات النتائج المصدر الأساسي لتقييم القدرة على تغطية الديون في إطار هذا المدخل أي وفقا لمبدأ الاستحقاق.

ب- **المدخل الحديث:** يركز على التدفقات النقدية التي تولدها المؤسسة ويفسر حدوث الفشل خلاله عند عدم كفاية التدفقات النقدية المولدة لتغطية الديون. هذا ما أدى للمطالبة بالتوسع في الإفصاح المحاسبي نظرا لاعتماد هذا المدخل على المبدأ النقدي أي قائمة التدفقات النقدية التي لم تحظى بنفس أهمية الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أن وجود مستوى من الخسائر والديون السيئة أمر لا مفر منه لكن توفير المعلومات المالية والمحاسبية يساعد البنكي في اتخاذ الإجراءات المناسبة التي لها علاقة بالفشل المالي أو الإفلاس³.

مما سبق نلاحظ أن الخلاف القائم بين المدخلين حول أهمية المعلومات التي تقدمها النسب المالية حسب مبدأ الاستحقاق مقارنة بالمبدأ النقدي في زيادة القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، لذا قسمت نماذج التنبؤ حسب طبيعة المبدأ المستخدم إلى ثلاث نماذج تعتمد على نسب الاستحقاق ونماذج تعتمد على المبدأ النقدي والأخرى مختلطة.

¹-Arslan Aslam KHAN And Teng how LOI , Op.cit., p28.

²-Saoussen BOUJELBEN et Fedhila HASSOUNA, **La pertinence du cash-flows d'exploitation et de L'information financière traditionnelle dans La prévision de La détresse financière des entreprises tunisiennes**, 2003, p 2, disponible sur site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/544881/filename/p158.pdf>, Consulté le (15/01/2014).

³-Chiraz FEKIH et fedhila HASSOUNA, **prédiction du risque de défaillance des entreprises: capacité à utiliser ratios financiers, application du modèle linéaire de BRUNSWIK**, 2003, p 4, disponible sur le site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593034/document>, consulté le (15/07/2014).

3.1-العوامل التسييرية والاستراتيجية المفسرة للفشل المالي

خطر الفشل المؤسسي حدث مؤلم ومكلف يؤدي إلى حلقات مفرغة من التراجع والانحراف بالتالي ينتج عنه أزمات اقتصادية¹، لذا تم تطوير نماذج نوعية تحوي متغيرات المحيط الخارجي ومتغيرات المحيط الداخلي كالنظيم، التي نوه الشكل رقم (08) ضمن المرحلة (Ts) وتعكس عوامل إن لم يتم التحكم فيها بشكل جيد ستسبب حتما في فشل المؤسسة المالي، المرتبطة أساسا بالمدخلين الاقتصادي الاستراتيجي والتسييري السلوكي. نركز فيما يلي على العوامل التسييرية، الحوكمة، الاستراتيجية.

1.3.1-العوامل التسييرية

كان COVER (1933) سباقاً في دراسة علاقة التعثر المالي بالجانب التسييري في المؤسسة إذ أكد أن الأخطاء الإدارة الجسيمة أهم الأسباب المؤدية للإفلاس. بينت نتائج دراسة Dun and Bradstreet أن 92% من حالات الفشل بالولايات المتحدة الأمريكية راجع لأسباب تسييرية في حين ارتفعت إلى 96% في كندا². يلخص الجدول الموالي العوامل التسييرية لحدوث الفشل المالي انطلاقاً من ثلاث دراسات، كالآتي:

¹-Hassan BELLIHI et Majda EL AGY, **Le risque d'échec entrepreneurial Crise individuelle Prélude de crise collective, essai D'exploration des facteurs et des effets critiques**, l'équipe de recherche en développement et mangement de Projet "EDMP", Laboratoire "LaRGe", école nationale de commerce et de gestion, université IBNOU ZOHR, Agadir, Maroc, p 5, available at: https://emnet.univie.ac.at/uploads/media/Bellihi_El_Agy.pdf, consulté le (15/03/2015).

²-Rolfpe PEACOCK, **faillure and assistance of small firms**, 2000, p 8, available at: <http://www.sbeducation.info/downloads/sbfail.pdf>, (19/07/2013).

الجدول رقم (04): العوامل التسييرية لحدوث الفشل المالي

D. HOLT(2013)	HAROUNI et (2012) AKKARI	مجموعة تضم مشاكل المعلومات وتسيير BLAZY et COMBIER (1997)	الدراسات
<ul style="list-style-type: none"> - مشاكل مع الزبائن؛ - ضعف القرارات الاستراتيجية بالنظر إلى الطلب؛ - المنافسة؛ - نقص الإفصاح المالي؛ - نقص المعرفة المالية؛ - القرارات الخاطئة؛ - التسيير الخاطي التدفقات النقدية؛ - ضعف القيادة. 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص الكفاءة في التسيير؛ - نقص الخبرة في مجال التسيير في قطاع النشاط؛ - نقص الموارد المالية؛ - غياب المتابعة؛ - سوء التسيير المالي. 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام معلومات غير كفاء؛ - سوء تفاهم الفريق الإداري؛ - فائض الالتزامات؛ - صعوبات التسيير في المؤسسة؛ - سوء تقييم المخزونات؛ - التمويل غير الكافي. 	<p>الأسباب التسييرية</p>

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من الدراسات المذكورة أعلاه.

يظهر الجدول أن عوامل الفشل التسييرية ترجع في أغلبها للجانب السلوكي للمسير حيث أن غياب الخبرة، الصبر، التخطيط الذاتي تنعكس القرارات الخاصة بتنظيم السياسات المالية والمحاسبية، التموينية،...، (كما هو موضح في الشكل رقم (09)). فحسب استبيان BERYMAN (1994)، بلغ احتمال حدوث الفشل المالي بسبب سوء التسيير المالي بـ 28%، تليه تسيير وظيفة التسويق بـ 16% بعدها التسيير التشغيلي 15%، وتسيير الموارد البشرية 6%¹.

¹ -Rolffe PEACOCK , Op.cit., p 9.

من الجدول يظهر أهمية سوء التسيير المالي في حدوث الفشل المالي، الذي يرجع لعدم كفاية وكفاءة المعرفة المحاسبية في مجال تسيير القروض، الرقابة على المخزونات، ومشاكل السيولة التي تظهر في نسب التدفقات النقدية...، كما حددتها إحدى دراسات في¹:

- نقص الكفاءة في تسيير الأصول؛
- معدلات مرتفعة لملكية الأصول الثابتة؛
- ضعف التخطيط على مستوى التدفقات النقدية ما ينتج احتياج على مستوى الأموال تعيق تطور المؤسسات وارتفاع احتمال فشلها وإفلاسها.

تبرز أهمية التسيير المالي في التسيير الاستراتيجي لمؤسسة خاصة في بداية حياتها التي قد تكون بداية مواجهتها لصعوبات مالية (كما بين الشكل رقم (08))، نظرا لعدم كفاية الأموال في البداية (رأس المال الصافي) لتغطية استثمارات المؤسسة الهامة، زيادة الأعباء المالية والأجور، بالإضافة لأعباء دون تغطية كالإعلان والإشهار أو البحث والتطوير.

إذن دور المسير في محيط متغير هو البحث عن التغييرات في عالم الاقتصاد بطريقة تسمح باستغلال الفرص وتجنب التهديدات، باتخاذ مجموعة من القرارات الرشيدة تمس استمرارية المؤسسة ووضعيتها المالية، التي غالبا ما تتأثر ب²: شخصية المسير، سنه، عرفه، جنسه، مستوى المؤهلات العلمية وخبرته، قطاع الأصل للمسير، حجم المؤسسة التي يسيرها من قبل، وشبكتها الاجتماعية.

2.3.1- الحوكمة

تتم دراسة علاقة الحوكمة بالفشل المالي للمؤسسات على مستويين³:

أ- مستوى الاقتصاد الكلي: (الأنظمة الحكومية-حوكمة المؤسسة) يدرس أثر الإجراءات التشريعية للبلاد (عقاب أو إقالة المسير وفصله في حالة تسوية حقوق الدائنين وتصفية المؤسسة) على سمات أو حرية القرار لدى المسيرين. تظهر ميكانيزمات الحوكمة عند السماح لهم باتخاذ القرارات على مستوى مخطط التصفية أو إعادة التنظيم المؤسسة أي عند وضعها تحت رعاية قوة القانون. يلاحظ في الآونة

¹ - Mohd Suberi BIN ABHALIM and others, **Financial performance and the management issues of bumiputera construction firms in the Malaysian construction industry**, advances in environmental biology, 8(9) Special 2014, p 654.

²-Diane Saty KOUAME, Op.cit., p 395.

³-Christine POCHET, **Le gouvernement de L'entreprise défailante: étude de trente plans de continuation**, finance contrôle stratégie – Volume 4, N° 2, juin 2001, p 150.

الأخيرة توجه التشريعات للمدخل الأنجلوفوني أي القيام بعملية إعادة التنظيم، بدل التصفية التي تسعى للحفاظ على حقوق المدنيين كما تنادي به القوانين ذات الإرث الروماني الصارمة¹.

ب- مستوى الاقتصاد الجزئي: يخص هياكل الحوكمة وهندسة ميكانيزماتها التي تحكم الإطار التقديري للمسيرين داخل المؤسسة. عُرِفَت الحوكمة المالية بأنها: "عملية أو منهجية تستخدم لإدارة وتسيير أعمال وشؤون المؤسسة بهدف تحسين وازدهار الأعمال وتحقيق مبدأ المساءلة. هدفها النهائي هو تحقيق قيمة للمساهمين على المدى الطويل وفي نفس الوقت مراعاة مصالح الأطراف ذات المصلحة"² إذن تكمن وظيفة الحوكمة في الحد من خلافات أصحاب المصالح من خلال الرقابة على الإدارة وتوجيهها والتأثير على سلوك المسيرين أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، لأن نظرية الوكالة تفترض أن تدهور الأداء يكون نتيجة انحراف في الجهود الإدارية تلبية لمصالح حاملي الأسهم عندها تدخل المؤسسة في حالة تعثر مالي. هنا أكدت إحدى الدراسات أن النزاعات بين الأطراف الداخلية كالعمال والخارجية كالمساهمين، البنوك، الموردون، السلطات العمومية على رأس قائمة مجموعة الأسباب العرضية المؤدية لإفلاس المؤسسات الفرنسية³.

ضمن هذا المستوى كانت العلاقة بين الحوكمة والتعثر المالي محل اهتمام نظرية المنظمات، والتي أظهرتها في الاتجاهات التالية:

- **الاتجاه الأول: الحوكمة-الأداء المالي (الفشل المالي):** أي أن ميكانزمات الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة.

أكدت دراسة على 23 بنك تجاري مسجل ببورصة بنغلادش للفترة الممتدة بين (2000-2004) أن مشاكل الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنك وأن الحوكمة الفعالة تساهم في التخفيف من الصراعات وخلق القيمة للمساهمين⁴. عند التفصيل أكثر في أثر مكوناتها أي مجلس الإدارة، حجمه، نشاطه، هيكل القيادة، ومجلس المؤسسة التنظيمي (COE) على أداء 307 المؤسسة صغيرة إسبانية مسعرة في البورصة، استنتج أن نسبة المسيرين الخارجيين وحجم المجلس له أثر سلبي على الأداء نتيجة غياب التنسيق والمرونة والاتصال الفعال بين أعضاء المجلس، في حين أن عدد المسيرين الداخليين له أثر

¹ -Christine Pochet, *Traitement légal de La défaillance et gouvernance: une comparaison internationale*, Revue internationale de droit économique, 2001/4 t. XV, 4, 2001, P 486.

² - Nor Balkish ZAKARIA, *Corporate governance and the relationship between default risk and the earnings response coefficient*, unpublished doctorate, victoria university of Wellington, USA, 2012, P 58 .

³ - Régis Blazy et Jérôme Combiér, Op.cit., P 44.

⁴ -Syeda Rakhshanda AMBERIN, *an empirical analysis on the role of corporate governance in determining the relationship between financial performance and agency conflict in private commercial banks in bangladesh*, report presented in partial fulfillment of the requirements for the degree bachelor of business administration, 2012, p 8, available at: <http://www.sb.iub.edu.bd/internship/spring2006/0220102.pdf>, (08/06/2014).

إيجابي على قرارات التخطيط الاستراتيجي¹. توصل ZAKARIA (2012) بواسطة عينة 334 مؤسسة مسجلة بالبورصة الماليزية على مدى ست سنوات (2002-2007) أن مكونات الحوكمة من خبرة واستقلالية لجنة التدقيق، استقلالية مجلس المساهمين تحفف من الأثر السلبي للتوقف عن الدفع².

إذا كان تغيير هندسة الحوكمة يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وعلى احتمال بقائها إذن يمكن أن يكون لها دور وقائي لتجنب الفشل المالي. هنا توجهت الدراسات لمعرفة التغييرات والتعديلات اللازمة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات التي توجد في صعوبات، وكيفية التقليل من احتمال الفشل المالي، حيث توصلت PARKER and Others (2002) أن استقرار الرئيس التنفيذي يقلل من الاحتمال المضاعف للإفلاس كما أن ارتفاع ملكية المساهمين المسيرين مرتبطة إيجابياً ببقاء المؤسسة³.

● **الاتجاه الثاني: الأداء المالي (الفشل المالي) - حوكمة:** توصلت دراسة على المؤسسات اللبنانية إلى أن التعثر المالي يؤثر في ميكانيزمات الحوكمة المتمثلة في الزيادة في عدد الاجتماعات وحجم المجلس وزيادة المسيرين الداخليين والخارجيين، في حين لا توجد فرصة لزيادة نسبة الإداريين الخارجيين إضافة لإلغاء التعيين في الوظائف المزدوجة⁴.

● **الاتجاه الثالث المزدوج:** باستخدام معطيات 42 مؤسسة أمريكية لفترة عشر سنوات خلصت إحدى الدراسات لوجود علاقة بين الحوكمة والتعثر المالي في الاتجاهين؛ حيث يختلف أثر الصعوبات المالية على هيكل الحوكمة حسب المدى الزمني قبل وبعد حدوث التعثر المالي، إذ يزيد حجم مجلس ونسبة المسيرين في سنتين بعد التعثر المالي ويتراجع بعد الثالثة والرابعة، كما أن مقاييس استقلالية المجلس كعدد الاجتماعات، فصل هيكل القيادة، زيادة نسبة ملكية مجلس المؤسسة التنظيمي والمسيرين مستقرة طوال سنوات التعثر. بالنسبة للاتجاه المعاكس، يرصد أثر هام لنسبة الإداريين الخارجيين في المجلس، إضافة للتغيرات على مستوى هيكل المساهمين ومعامل دوران المجموعة المسيرة على بقاء المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية⁵.

¹-Blanca AROSA and others, **The board structure and firm performance in SMEs: evidence, available at , Spain**, Elsevier Espana, Vol 19, 2013, p 127.

²- Nor Balkish ZAKARIA, **Corporate governance and the relationship between default risk and the earnings response Coefficient** , Unpublished Doctorate, victoria university of wellington, USA, 2012, P vi.

³-Susan PARKER and others, **Corporate governance and corporate failure: a survival analysis**, 2002, p 4 , available at:

https://www.researchgate.net/publication/241507589_Corporate_Governance_and_Corporate_Failure_A_Survival_Analysis_corporate_gouvernance. (5/06/2014).

⁴-Charbel SALLOUM et Nehmé AZOURY, **détresse financière et gouvernance d'entreprise: approche empirique**, Revue Libanaise de gestion et d'économie , Vol. 1, 2008, p 30.

⁵-Houda BRADAI, **détresse financière et restructurations des structures de gouvernance: une analyse de survie**, revue de La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit Entre Changement Et Stabilité, halshs-00522403, version 1 – 30, Sep 2011, la France, 2008, p 1.

3.3.1- الإستراتيجية

أدى التنبؤ بالفشل المالي بواسطة المدخل الاستراتيجي لظهور مؤشرات غير مالية تجادل الباحثون بخصوص أهميتها وآثرها الهام على دقة نماذج التنبؤ. حسب Porter نجاح أو فشل المؤسسة عامل مهم في رسم الاستراتيجية. لكن اختلاف الجوانب المدروسة للفشل وتعدد طرقها يؤدي إلى تجزئة مفهومه واختلاف وتعدد تعاريفه يعيق بناء استراتيجية سليمة حيث أكد Bygrave and Holder أن: "العلوم الجيدة تبدأ بتعاريف جيدة"¹.

تهدف استراتيجية المؤسسة إلى تحقيق ميزة تنافسية تجعل الزبائن ينفقون أموالهم للحصول على قيمة مضافة أعلى من التي يقدمها المنافسون. يتوقف نجاح الاستراتيجية على قدرة المسير وتعاون المستخدمين معه حيث تعتبر أحد عوامل تحقيق أهداف المؤسسة وضمان نجاحها وبقائها².

مما سبق نستنتج أن بقاء المؤسسة مرهون أساساً بزيادة رضا الزبائن؛ إذن كل مرحلة من مراحل إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة (تموين، إنتاج، التسويق، تطوير و إبداع...) تساهم في استمرارية المؤسسة، ففشل أي مرحلة قد يكون سبباً في الفشل المالي. هنا نلاحظ أهمية التفاعل بين المدخل الاستراتيجي (دراسة الفرص والتهديدات لتجنب المخاطر) والمدخل السلوكي (تسيير الوظائف) في استمرار المؤسسة.

فيما سبق تم التركيز على دور وظائف المؤسسة في خلق الميزة التنافسية، أضاف Porter قطاع والتكنولوجيا، فقد تؤدي هذه الأخيرة للفشل المؤسسة في الحالات التالية:

- التقادم التكنولوجي للآلات ومعدات الإنتاج: في ظل التغيير السريع في تكنولوجيا الإنتاج وعدم التأكد من التوجهات الاقتصادية وحدة المنافسة، نتيجة³:
 - الحوادث الحاصلة في الآلات وآلية الإنتاج؛
 - الخسائر الناتجة عن تقادم الآلات؛
 - الأعراض الجانبية كالتلوث، انطلاق المواد الكيميائية والإشعاعات المستعملة في هذه التكنولوجيا على المحيط وصحة الإنسان.
- نقص استعمال التكنولوجيا: يؤدي إلى مشاكل وفشل المؤسسة عبرت عنها إحدى الدراسات بالنسبة نقص السماح تكنولوجي إلى المنتجات في حالة المؤسسات التي تملكها⁴.

¹- Jon GUERGU, **the causes behind the 'failure' of Hmv and the consumer perception of entertainment retailers**, A Dissertation Unplished Master, science in the faculty of Humanities, 2013, p 9.

²-Gary D. HOLT, **construction business failure: conceptual synthesis of causal agents**, Construction Innovation, Vol. 13 No. 1, 2013, p 59.

³-AKTAN SINAN, Op.cit., P 30.

⁴-Alina ZAPALSKA and Geoff PERRY, **the life-cycle growth and development approach to analyzing entrepreneurship in china**, 2004, p 12, available at: <http://journal.apee.org/images/5/59/999580.pdf>, (15/07/2014).

- توظيف الأموال في الاستثمار بتكنولوجيا غير مناسبة: يؤدي إلى الإفلاس المؤسسة عند تحديد معيار اختيار استثمار يتلاءم مع احتياجات المؤسسة لكنه لا يتوافق مع القدرة التنافسية و لا يأخذ بعين الاعتبار القدرة التجارية للمؤسسة ومصاريف البحث والتطوير المرتفعة¹.

2- تكاليف الفشل المالي

تعظيم قيمة المؤسسة يعني اختيار مستوى مديونية أمثل يجعل الرفع المالي في أعلى قيمة له مقارنة بتكاليف الفشل المالي؛ فزيادته عن الحد الأمثل يزيد من احتمال فشل المؤسسة ويخفض قيمة المؤسسة. يتم قياس أثر تكاليف الفشل المالي بمقدار انخفاض قيمة المؤسسة فخلال دراسة KORTEWEG لـ 244 مؤسسة على مستوى 22 صناعة ما بين 1994-2004 تراوح نقص قيمة المؤسسة من 5-16% في حالة الفشل المالي وارتفع لـ 31% في حالة الإفلاس².

واجه الباحثون صعوبة الفصل بين التكاليف الاقتصادية والمالية للتعثر، إذ يصعب الفصل بين انخفاض قيمة المؤسسة الناتج عن تدهور الأداء الاقتصادي والمالي، يتوقف مبلغ تكاليف الفشل المالي على الأثر الكلي للقوى المتباينة، المتمثلة في³:

- حوافر المساهمين وأصحاب المصلحة لتحقيق قيمة للمؤسسة؛
- الموقف التفاوضي لكل من المؤسسات المالية وأصحاب المصالح في حل الضائقة المالية؛
- طول الوقت المستغرق لحلها.

قسمت تكاليف الفشل المالي حسب أدبيات الدراسات المالية إلى مباشرة وغير مباشرة:

1.2- التكاليف المباشرة

يسهل تقديرها وحسابها تدفعها المؤسسة خلال إعادة هيكلة ديونها تتضمن التكاليف الإدارية، تكاليف إعادة التنظيم والتصفية، والتكاليف الاجتماعية.... ما يؤثر على قيمة أصول المؤسسة. نذكر بعضها في الآتي⁴:

¹- Siah Hwee ANG and Jason HUANG, **the effects of organizational life cycle and unabsorbed organizational slack on choice of international growth strategies**, p 11, available at: http://www.library.auckland.ac.nz/subject-guides/bus/docs/effects2009.pdf?origin=publication_detail, (17/07/2014).

²-Arthur KORTEWEG, **the costs of financial distress across industries**, 2007, p 25, available at:<http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=886002089031001127089001121089124073000064069010066071005098073108004021123027072112038036026000062033037018111106070087070041072071083063064091069090064114110057010017082116099106020085073092106006&EXT=pdf>, (26/06/2014).

³-Kevin KEASEY and others, **the costs of SME's financial distress across Europe**, p 1, available at: <http://www.fma.org/Hamburg/Papers/luis.pdf>, (1 /07/2014).

⁴Sami BEN JABEUR, **Statut de la faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français**, Op.cit., p 44.

1.1.2- الأتعاب المهنية الخارجية:

تتحمل المؤسسات المتعثرة أو المفلسة أعباء المهنيين المستعان بهم من الخارج مثل: الخبراء القانونيين، المدققين، الخبراء القانونيين، البنكيين والمستثمرين، والمحضرين القضائيين. تزيد هذه الأتعاب من الوضعية المالية المزرية التي تعانيها المؤسسة المتعثرة.

2.1.2- تكاليف المستخدمين الداخلية

إن التقدم نحو حل مشكلة لا يقتصر الاستعانة بالمهنيين الخارجيين من حيث الوقت والطاقة بل أيضا المستخدمين نظير تحمل مجهود إضافي يتعلق بعملية وجوب التفاوض مع بعض الدائنين من أجل إعداد خطة لإعادة التنظيم والتعاون ومناقشة المعلومات الضرورية المطلوبة من طرف المختصين الخارجيين، وطبعا لهذه العمليات أثر على السير اليومي للمؤسسة.

اجتهد الباحثون في تقدير نسبة تأثير هذه التكاليف على قيمة المؤسسة خاصة في الولايات المتحدة التي تتوفر على سوق مالي يمكن من خلاله قياس تدهور قيمة المؤسسة. توصل أحدهم أن التكاليف المباشرة تخفض القيمة السوقية للمؤسسات بنسبة 4% في الفترة الممتدة من 1933 إلى 1955 سنة قبل الإفلاس¹.

2.2- التكاليف غير مباشرة

- هي تكاليف الفرص البديلة والخسائر المتعلقة بتدهور أداء الإدارة وخسارة ثقة ذوي العلاقة مع المؤسسة، الزبائن، العمال، المدنيين،...، والمتمثلة في:²
- انخفاض المبيعات وخسارة الزبائن الذين يميلون للشراء والسلع والخدمات من المؤسسات التي توفر الاستقرار والاستمرار في توفير المنتجات والخدمات؛
 - تدهور عدد الموردين ونقص ثقتهم في المؤسسة حيث يقلصون أجل القرض التجاري أو يتوقفون عن توريد السلع والخدمات مما يرفع التكاليف وتضطر المؤسسة إلى التخفيض من الإنتاج؛
 - مغادرة العمال والمسيرين ذوي الكفاءة العالية نتيجة انخفاض معنوياتهم لضياح أمنهم المالي فتواجه المؤسسة خطر خسارة طاقمها وغياب المردودية التشغيلية والتسيرية ونقص جاذبيتها لموظفين جدد؛
 - يعاني المدنيون من خطر الخسائر المحتملة بعد ظهور احتمال تأخر أو توقف دفع المستحقات بعد انتهاك المؤسسة عقود الديون؛
 - يعاني المستثمرون وحاملو الأسهم من تذبذب أرباحهم وحتى لخسائر مالية واستثمارية؛

¹- Edith S. HOTCHKISS And Others, **Handbook of corporate finance: empirical corporate finance**, Vol Ch. 14, 2008, p 46.

²-Jonathan BERK et autres, **Finance d'entreprise**, Pearson éditions, p 525-527 .

- لنقص إقبال المستثمرين الحاليين والمتوقعين على شراء أسهم المؤسسة ما يؤدي لضياع الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة نتيجة عدم كفاية رأسمال المؤسسة.

تمتاز التكاليف غير المباشرة بصعوبة الملاحظة والتحديد والقياس بشكل دقيق وعلمي، لذا قام العديد من الباحثين بتطوير مناهج لتحليل الأثر المحتمل لهذه التكاليف على القيمة، قدرت بنسبة تأثيرها على القيمة بـ 15% في المؤسسات الصناعية و 7% لتجار التجزئة¹، وتراوح النقص في دراسة BRANCH (2002) من 5% إلى 10% من قيمة المؤسسة بعد الإفلاس.

يوضح الجدول اختلاف نوعية تكاليف المباشرة وغير مباشرة قبل الإفلاس (مرحلة الفشل المالي) وبعده، كالآتي:

الجدول(05): تكاليف التعثر المالي قبل وبعد الإفلاس

المدى الزمني ونوعية التكاليف	التكاليف المباشرة	التكاليف غير مباشرة
قبل الإفلاس (مرحلة الفشل الاقتصادي والمالي)	- التكاليف الإدارية؛ - تكاليف إعادة التنظيم.	- تكاليف فقدان ثقة الأطراف ذات المصلحة؛ - تدهور المصداقية التجارية والمالية.
بعد الإفلاس (مرحلة الفشل القانوني)	- تكاليف إعادة الهيكلة؛ - تكاليف التصفية؛ - التكاليف الاجتماعية.	- تكلفة الفرص البديلة؛ - ديون الضرائب.

Source: Coulibaly Aly Diadjir, **La défaillance des PME belges: analyse des déterminants et modélisation statistique**, Op.cit., p 63, Modifie.

من الجدول رقم (05)، نلاحظ كبر العبء المالي الذي تتحمله المؤسسة الفاشلة ماليا وقانونيا، الذي لا يقتصر أثره على المؤسسة فقط بل يمتد إلى المجتمع والاقتصاد الوطني ما يستوجب إيجاد وسيلة للوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة أو التنبؤ بها للتقليل من حدتها. لذا طورت نماذج للتفسير وشرح الظاهرة والتنبؤ بها انطلاقا من دراسة التغير في العوامل حدوثها بواسطة مؤشرات يتم استخراجها من الكشوف المالية، التقارير الإدارية، أو من مصادر مختلفة يحددها هدف الباحث أو متخذ القرار، طبيعة البيانات ومصدرها، والمدى الزمني،

¹-Jonathan Berk et autres, Op.cit., p 527 .

في نهاية المحور، نستنتج اختلاف الباحثين في تصنيف عوامل حدوث الفشل المالي، حيث تم الاختيار منها ما يتلاءم وهدف الدراسة أي تحليلها من الجانب الاقتصادي، المالي، والتسييري الاستراتيجي، ما يساعد على تحقيق إمكانية الوقاية من الفشل المالي وتجنب تكاليفه وآثاره الجسيمة على المؤسسات، المجتمع، والاقتصاد ككل. من خلال دراسة أثر التغيير في عوامل حدوثه بواسطة مؤشرات مستخرجة من الكشوف المالية أو التقارير الإدارية أو معلومات السوق المالي، أو من مصادر مختلفة يحددها هدف الباحث أو متخذ القرار، طبيعة البيانات ومصدرها، المدى الزمني للنموذج.

III - نماذج التنبؤ بالفشل المالي: أهميتها وأنواعها

بعد الحرب العالمية الثانية، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات (SEC) عقب سلسلة أزمات إفلاس المؤسسات بهدف تربية المدققين ومحافظي الحسابات من تهمة التستر على فساد الإداري إلى تطوير نماذج كمية ونوعية للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للمؤسسات وبيان درجة المخاطر المتعلقة بقدرة تسديد التزاماتها واستمرارها. لذا يهدف المحور لبيان أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمختلف الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، وعرض لبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وفقاً لعدد المتغيرات وأسلوب معالجة البيانات المستخدم.

1- أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي

لغويا التنبؤ من أصل الفعل تنبأ ويراد بالنبأ الخبر الذي يرتبط عادة بالمستقبل. ما يتوافق مع المفهوم الاصطلاحي المعبر عن جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات المبيّنة للعوامل والظروف والمتغيرات محتملة التأثير في المستقبل ومجمل الأنشطة والفعاليات القائمة¹.

وفق الفكر الإداري التنبؤ له عدة جوانب تصبو للكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام منهج علمي، حيث أن التنبؤ يتم بوضع إدارة المؤسسة لافتراضات تحدد العلاقة بين عوامل البيئة الخارجية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، والسوق...) والعوامل الداخلية (الناتج، الأعباء، القوة العاملة...)؛ إذن تكمن أهمية التنبؤ في تمكين إدارة المؤسسة من السيطرة النسبية على العوامل البيئية والتكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.

على مستوى الإدارة المالية للتنبؤ أهمية عالية في معرفة مستقبل المؤسسة واستمراريتها، خاصة في ما يتعلق بالتقدير والتقييم والتنبؤ بخطر ظاهرة الفشل المالي التي هي محل اهتمام عديد الأطراف،

¹غازي عبد العزيز سليمان البياتي، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة بالتركيز على الرقابة القبلية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم 3، العدد 7: ISSN 18131719، العراق، 2007، ص 149.

- استعملت نماذج تساهم وتسهل التدخل السريع للقيام بالإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة لتجنب تكاليفها العالية وأثارها الجسيمة. تتكون دائرة المهتمين من¹:
- المدققين المهتمين بقدرة المؤسسة على الاستمرار حسب مبدأ الاستمرارية المحاسبي (a going concern)؛
 - الدائنين المهتمين بقدرة المؤسسة على تسوية الديون المتعلقة؛
 - المستهلكين المهتمين بقدرة المؤسسة على توفير المنتجات مستقبلاً؛
 - العمال المهتمين بقدرة المؤسسة على توفير عمل مستقر؛
 - المؤسسات المالية المهتمة بقدرة المؤسسة على دفع الفوائد على رؤوس الأموال وتعويض القروض؛
 - المسيرين للتعرف على المشاكل التي هم بصدد مواجهتها؛
 - المساهمين وحاملي رأس المال لتقييم استثماراتهم والتمييز بين ما هو مرغوب وغير مرغوب لتخلص منه²؛
 - الحكومات الهادفة لاكتشاف الأداء السيء للمؤسسات بهدف القيام بالإجراءات المناسبة لتفادي الفشل المالي نظراً لآثاره الاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي تهدد استقرار البلد³.

خطر الفشل المالي شبح يطارد المؤسسات الغافلة عن حقيقة وضعها المالي فإن حل بها يقودها تدريجياً لإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها. لذا ظهرت الحاجة لإيجاد وسيلة وقاية من هذا الخطر المخيف بإيجاد مؤشرات تكشف مسبقاً عن احتمال وقوعه⁴ من أجل الحفاظ على مصالح الأطراف ذات المصلحة وتفادي تكاليفه المرتفعة.

دأبت منذ ثلاثينيات القرن الماضي جهود لبناء نماذج تساهم في تشخيص وتقييم أداء المؤسسة بواسطة مؤشرات ما يسمح بالتنبؤ وتحديد وضعية الصحة المالية للمؤسسات. لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في الستينيات، حيث خضعت هذه النماذج لعدة تصنيفات منها: تصنيف وفق الترتيب الزمني، التصنيف المنهجي، تصنيف وفق الأساليب الإحصائية والرياضية، النماذج الكلاسيكية أو النظرية، النماذج الساكنة والديناميكية....

¹- S.R. NAIDOO, G.S. DU TOIT , A predictive model of the states of financial health in south african businesses, Southern african business review ,volume 11, number 3, 2007, p 33.

²-هلا بسام عبد الله العصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية تجارة، قسم إدارة أعمال إدارة أعمال، 2014، ص 53.

³-Sofie BALCAEN and Hubert OOGHE, 35 years of studies on business failure: an Overview of the classical statistical methodologies and their related problems, working paper, faculty of economics and business, university of gent, Netherland, 2004, p 2, available at:

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.1281&rep=rep1&type=pdf> , (14/01/2014).

⁴علاء الدين جبل والآخرين، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 90 ، المجلد 21، الموصل، العراق، ص 304.

وفق نوعية المعلومات الأولية أو الأساسية المستعملة في عملية التنبؤ، صنفت النماذج وفق مدخلين، الأول معتمد على دراسة الأداء السابق للمؤسسة للحكم على استمراريتها بواسطة المعلومة المحاسبية (الكشوف المالية)، من رواد هذا المدخل ALTMAN (1966) ، BEAVER (1966) ،....، الثاني المعتمد على الأداء المستقبلي في السوق المالي (التوفيق بين هيكل ديون المؤسسة مع السعر السوقي لأصولها) فحسب الفرضية الأساسية لهذه النماذج؛ تحتوي القيم السوقية كل المعلومات الملائمة لحاملي رأسمال لحساب خطر التوقف عن الدفع. أول نموذج كان (MERTON 1974)، وبعده GROSBE (2002)، و BROCKMAN (2003)¹.

حسب طبيعة المؤشرات أو المتغيرات المستعملة في تفسير والتنبؤ بالفشل المالي. اعتمدت أغلب الدراسات التقليدية على المتغيرات المالية ومع التطور الحاصل في بيئة الأعمال وظهور المحاسبة، الاجتماعية والبيئة تم دمج متغيرات غير مالية (نوعية)، باستقراء 208 دراسة ما بين 1966 إلى 2004 وُجد أن 79% من الدراسات تعتمد على النسب المالية نظرا لسهولة تقديرها والتعامل بها، 15% تستخدم نسب غير مالية، و 6% من الدراسات تجمع بين النسب ذات الطبيعة المالية وغير المالية².

تم اختيار التصنيف حسب عدد المتغيرات والأساليب الإحصائية المستعملة؛ لأنه يتلاءم مع هدف الدراسة الميدانية.

2- النماذج أحادية المتغير:

تميزت النماذج البدائية للتنبؤ بالفشل المالي بالبساطة لعدم استخدامها الإحصاء والحواسب الآلية، اعتمدت نسبة واحدة لتفسير الفشل المالي والتمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة. قام مكتب الأبحاث الأمريكي (BBR) بإنتاج نماذج أحادية بواسطة فريق باحثيه: RAMSTER and FOSTER (1931) ، FUZPATRICK (1932)، WINAKAKA and SMITH (1935).... حيث توصل عند تحليل البيانات المالية لـ 29 مؤسسة صناعية بالاعتماد على 24 نسبة مالية لتسع نسب مالية تعطي تصنيف جيد للمؤسسات، هي³:

- رأسمال العامل/ مجموع الأصول؛
- نسب السيولة؛
- الفائض والاحتياطيات/ مجموع الأصول؛

¹ -Qaiser ABBAS, **modeling bankruptcy prediction for non-financial firms: the case of pakistan**, MPRA Paper No. 28161, 2012, available at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28161/1/Bankruptcy_Prediction.pdf, (04/04/2015).

²-Ghassan HOSSARI, **a ratio multilevel modeling approach for signalling corporate collapse: a study of australian corporations**, Op.cit., p 39.

³-Jodi BELLOVARY And Others , **A review of bankruptcy prediction studies: 1930 to present**, version. Journal of Financial Education, Vol. 33: 1-43, 2007, p 3.

- صافي الدخل/ الأصول الثابتة؛
- الأصول الثابتة/ مجموع الأصول؛
- الدخل/ مجموع الأصول؛
- المبيعات/ الأصول؛
- التدفقات/ مجموع الأصول.

توصل FUZPATRICK (1932) بعد دراسة وتسجيل 12 نسبة مالية لـ 20 مؤسسة أفلسنت من 1920 إلى 1929 ومقارنتها بنفس النسب لـ 19 مؤسسات الناجحة، أن أفضل نسبتين يمكن للتنبؤ بالفشل المالي: نسبة العائد على حقوق المساهمين، وحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات¹.

حلل WINAKAKA And SMITH (1935) النسب المالية لـ 183 مؤسسة من صناعات متعددة، وتوصلا إلى أن رأسمال العامل أفضل معيار للتنبؤ بالمشاكل المالية مقارنة بنسبة التدفقات إلى إجمالي الأصول ونسب السيولة، إضافة لانخفاض نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الأصول في المؤسسات وشبكة من الإفلاس².

تلتهها دراسة MERWIN (1942) الجارية على 900 مؤسسة صغيرة التي توصلت لإمكانية الحصول على مؤشرات تدل على الفشل المالي خمس سنوات قبل حدوثه، هي:

- صافي رأسمال على مجموع الأصول؛
- نسبة السيولة؛
- صافي الدخل إلى مجموع الديون.

اعتمد HIKMAN (1958) على قيمة إصدار السندات المالية في الولايات المتحدة على فترة طويلة تمتد من 1900 إلى 1943؛ فتوصل أن نسبة تغطية الفائدة والريح الصافي إلى المبيعات من أهم النسب التنبؤ بالتوقف عن دفع السندات³.

مما سبق، اتفقت الدراسات أن نسب السيولة (رأسمال العامل ونسب السيولة)، و نسب المردودية (الاقتصادية والمالية)، تغطية الديون، وهيكل رأسمال (الملاءة المالية) من أهم نسب التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات. استمرت الدراسات وفق التحليل الأحادي لكن الانطلاقة الحقيقية كانت دراسة BEAVER (1966) لذا سنتناولها بنوع من التفصيل.

¹-هلا بسام عبدالله العصين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

²Ram Avtar YADAV, **financial ratios prediction of corporate failure**, Naurang Rai Concept Publishing Company H-13, Bali Nagan Delhi, First publishing, INDIA, 1986, p 15.

³- Hrishikes BHATTACHARYA, **Total management by ratios an analytic approach to management control and stock market**, Sage publications, Second Edition, 2007, p 272.

أعد نموذج BEAVER انطلافاً من عينة مشكلة من 79 زوج لمؤسسات ناجحة وغير ناجحة (مؤسسة أفلس أو تأخرت في تسديد التزاماتها البنكية أو عوائد أسهمها)، للفترة الممتدة من 1954 إلى 1964، تراوح إجمالي أصولها ما بين 0,6 مليون و 45 مليون، هدفت الدراسة للتنبؤ بالفشل المالي بمقارنة سلوك 30 نسبة مالية في كلتا المجموعتين وإيجاد أثر حجم الأصول وطبيعة الصناعة على النسب المالية وفشل المؤسسات المالي¹.

اختيرت النسب المالية المشككة للنموذج وفق المعايير التالية²:

- النسب المالية المستخدمة في أدبيات الدراسات السابقة؛
 - أداء النسب المالية في الدراسات السابقة؛
 - تحديد أو تعريف النسب المالية على مستوى نظرية التدفقات النقدية.
- في الأخير، كان ترتيب النسب حسب الأهمية في تفسير والتنبؤ بالفشل المالي وتصنيف مؤسسات العينة إلى فاشلة وناجحة، كالآتي:
- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
 - نسبة مجموع الديون إلى الموجودات؛
 - نسبة صافي رأسمال العامل إلى الموجودات؛
 - نسبة التداول العامة؛
 - نسبة التداول السريعة.

بلغت قدرة النموذج التنبؤية 87% قبل سنة و 78% قبل خمس سنوات من وقوع الفشل المالي³. من إيجابيات هذا النموذج أنه موضوعي حدسي وبسيط التطبيق؛ حيث لا يتطلب معرفة إحصائية معقدة.

¹-Mohammad A. GHAHARAIBEH And Other , the applicability of corporate failure models to emerging economies: evidence from Jordan , interdisciplinary business journal of contemporary research in business, institute of interdisciplinary business research , august 2013 VOL 5, NO 4, 2013, p 314.

²-Adrian GEEP and Kumar KULDEEP, Business Failure Prediction Using Statistical Techniques: A review, Business papers, Paper N 675, Bond University, 2012, available at: http://epublications.bond.edu.au/business_pubs/675, (21/04/2014) .

³ -Ivica PERVAN and others, Prediction of company bankruptcy using statistical techniques – Case of Croatia, Croatian operational research review (CRORR), Vol. 2, 2011, CROATIA , 2012, P159.

رغم ذلك فاعتماد نسبة واحدة ليس منطقيا ما يؤثر على القدرة التنبؤية للنموذج الذي يعطي صورة شاملة أو إجمالية لأداء المؤسسة. حددت نقائص النماذج الأحادية المتغير في¹:

- مشكل التناقض لاعتماد نسبة واحدة كل مرة في ترتيب المؤسسات تظهر تصنيفات متعارضة ومرتبكة لنفس المؤسسات نتيجة استعمال نسب مختلفة؛
- لا يمكن تقييم أهمية أي نسبة بمعزل عن النسب الأخرى نتيجة لارتباطها في التعبير عن الواقع المالي المعقد ومتعدد الأبعاد الذي لا يمكن اختصاره في نسبة واحدة؛
- قيام النماذج أحادية العامل على افتراض العلاقة الخطية بين النسبة المالية واحتمال الفشل المالي في حين أن واقع العديد من الدراسات الميدانية يثبت وجود علاقة غير خطية ما يجعل هذا التحليل غير مناسب ومحل شك.

3- النماذج متعددة المتغير

أكثر شمولية وواقعية من سابقتها اختلفت من حيث منجيتها وأسلوبها، نعرض بعضها حسب تطور أسلوب معالجة البيانات الإحصائي.

1.3- نماذج التحليل التمييزي متعددة المتغيرات (MDA)

التحليل التمييزي متعدد المتغيرات تقنية تستعمل لتصنيف المشاهدات في مجموعة أو أكثر، بالاعتماد على الملاحظة أو المشاهدة الفردية للخصائص التي تحقق التمييز الجيد بين المجموعات. ظهرت هذه الطريقة في ثلاثينات القرن الماضي، اقتصر استخدامها وقتها في العلوم البيولوجية ليتم لاحقا توظيفها للتنبؤ بالفشل المالي بتحديد توفيقية المتغيرات تحقق التمييز الجيد بين المؤسسات الفاشلة والناجحة². يقوم هذا التحليل على الفرضين أساسين، هما³:

- المتغيرات المستقلة متعددة ومعيارية؛
- وجوب تساوي تباين في المجموعات.

طبق هذا التحليل بهدف التنبؤ بالفشل المالي من طرف: ALTMAN (1968)، DEAKEN (1972)، BLUM (1974)، IDMISTER (1972)، سيتم عرض أهم مميزات دراستهم أدناه:

¹-Sofie BALCAEN and Hubert OOGHE, Op.cit., p4-5.

²-Edward ALTMAN, **predicting financial distress of companies revisiting the Z-score and Zeta models**, Journal Of Finance, September 1988, available at: <http://people.stern.nyu.edu/ealtman/Zscores.pdf>, (30 /11/2015).

³- Adrian GEEP and Kuldeep KUMAR, Op.cit., p10.

1.1.3- نموذج ألتمان (ALTMAN) (1968)

نموذج مهم تستعمله البنوك لمعرفة الصحة المالية للعميل. يختلف عن نموذج BEAVER في تبنيه المعيار القانوني للفشل (إعلان الإفلاس والوضع تحت الحراسة القضائية أو منح فرصة إعادة التنظيم)، فقد اعتمد التحليل التمييزي متعدد المتغيرات على معطيات 44 مؤسسة ناجحة وغير ناجحة للفترة ما بين 1946 إلى 1966، ليحصل على دالة تمييزية (z-score) ترجح فيها المتغيرات المستقلة المعبرة عن السيولة، الملاءمة المالية، الربحية، الرفع المالي بمعاملات تمييزية.

انطلاقاً من قيمة الدالة التمييزية لكل مؤسسة يتم تصنيف المؤسسات، فإن قلت عن القيمة الحدية الدنيا $Z=1,81$ تعتبر المؤسسة فاشلة وناجحة إذا تجاوزت القيمة الحدية العليا المقدرة بـ $Z=2,99$ ، أما إذ تراوحت بين حدود مجال القيمتين الحديتين لا يمكن الحكم الصريح على وضعيتها. أخذت الدالة التمييزية لـ ALTMAN الصيغة التالية¹:

$$Z=0,012R_1+0,014R_2+0,033R_3+0,006R_4+0,999R_5$$

حيث:

Z: دليل أو مؤشر الاستمرارية.

R₁: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

R₂: الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.

R₃: الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

R₄: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات.

R₅: المبيعات إلى مجموع الأصول.

يوضح الجدول الموالي نسب التنبؤ لنموذج ALTMAN لفترة خمس سنوات قبل الإفلاس:

¹-Edward ALTMAN, a prediction corporate bankruptcy: Z-score model, 1986, p 106, available at: <http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/PredCorpBkrptcy.pdf>, available at website: <http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/papers.html>, (14/02/2014)

الجدول رقم (06): نسب التنبؤ بالفشل المالي لنموذج ALTMAN

سنة قبل الإفلاس	1	2	3	4	5
نسبة التنبؤ	%95	%72	%48	%29	%36

Source :Hrishikes BHATTACHARYA, Op.cit., p 274.

مقارنة بسابقه يعطي هذا النموذج نسبة محددة للتنبؤ بالفشل المالي قبل خمس سنوات كما أنه يعطي صورة أكثر شمولية. لكنه واجه الانتقادات بخصوص اقتضاره على شركات المساهمة ما يجعله غير صالح للمؤسسات غير المسجلة في البورصة لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين، بالإضافة لتركيزه على نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول التي تختلف مدلولها باختلاف القطاع (ما يفسره ارتفاع معاملها في الدالة التمييزية).

2.1.3- نموذج ديكان (1972) DEAKEN

جمع النموذج بين إيجابيات نموذجين السابقين، استعمل اختبار التصنيف الثنائي لترتيب قوة النسب المالية لـ ALTMAN على 14 نسبة التي اختارها BEAVER لبناء دالة تمييزية ذات دقة عالية الترتيب، انطلاقاً من عينة لـ 64 مؤسسة الناجحة والفاشلة مالياً تم مزاجتها باستعمال معيار حجم الأصول، طبيعة الصناعة، وسنة القائمة المالية. اختيرت العينة عشوائياً من قاعدة بيانات مودي انديستري (MANUAL INDUSTRIA MOODY) للفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1966. كانت الدقة التنبؤية للنموذج 83% خمس سنوات قبل الفشل و 79% قبل أربع سنوات و 95,5% قبل ثلاث سنوات وستين، و 97% قبل سنة¹.

3.1.3- نموذج ايدمستر (1972) EDMISTER

تمت الدراسة على 42 مؤسسة أمريكية صغيرة من بين 562 مؤسسة بعد معالجة العينة وفق معايير منها توافر القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية، تم تشكيل معادلة بسبع 9 متغيرات من أصل تسع عشر، حددت القدرة التنبؤية لهذا النموذج بـ 93%².

¹-Surendra Ramoorthee NAIDOO, A predictive model of the states of financial health in South african businesses, Op.cit., p 19 -20.

²- Sinan AKTAN, Op.cit., p 82 .

4.1.3- نموذج بلام (1974) BLUM

ربطت بين 115 زوج من المؤسسات الناجحة والفاشلة لفترة ما بين (1954-1968). تم التوفيق بينها حسب: طبيعة الصناعة، المبيعات، عدد العمال، والسنة المالية، احتوت المعادلة التمييزية 12 نسبة وقاربت القدرة التنبؤية 94% سنة واحدة قبل الفشل المالي¹.

استعمل تحليل التمييزي للتنبؤ بالفشل المالي في الدراسات القديمة والحديثة أيضا؛ حيث بلغت نسبتها 29% من عينة الدراسات التي أجريت من 1979 إلى 2004²، أخذت هذه الأخيرة منحنيين:

- منحى التطوير: تطور الدالة التمييزية لتصبح أكثر كفاءة في ترتيب وتصنيف المؤسسات بتطوير التحليل أو الأداة الإحصائية المستخدمة أو إضافة متغيرات نوعية.

استخدم MEYER and PIFER (1960) أسلوب مطور هو التحليل التمييزي المتدرج (M.H.DIS) على 32 نسبة مالية لعينة مكونة من 20 ثنائية (مصرف ناجح ومصرف فاشل) من 1965 إلى 1948، فنتج نموذج قدرته التنبؤية بـ75% سنتين قبل حدوث الفشل كحد أقصى³.

بتطور مكونات أداء المؤسسة أضيفت المتغيرات النوعية (الخبرة في التسيير، عدد العاملين، ...) إلى المعادلة التمييزية، ما قدم أحسن معدلات ترتيب مقارنة مع المتغيرات الكمية لوحدها. طبق بنك هذا الأسلوب على قاعدة بيانات مكونة من 4000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم تصنيفها انطلاقا من ستة متغيرات ضمتها البنود الثلاثة الموالية⁴:

- البند الأول: انكماش النشاط الاقتصادي عقب سنتين؛

- البند الثاني: يحتوى المشاكل والصعوبات الإدارية الأكثر ملاحظة؛

- البند الثالث مرتبط بالصعوبات المالية.

- منحى المقارنة: استخدمه كأساس للمقارنة مع الدراسات التي استعمل أساليب وأدوات إحصائية حديثة كالتحليل اللوجيستي والتحليل الشبكي العصبي، لإيجاد أحسن نموذج للتنبؤ بالفشل المالي. تشكل دراسات هذا المنحى نسبة 71% من مجموعة الدراسات التي استخدمت التحليل التمييزي من 1986

¹-Hrishikes BHATTACHARYA, Op.cit., p 34.

²-Ghassan HOSSARI, A ratio multilevel modeling approach for signalling corporate collapse : a study of Australian corporations, Op.cit., p144.

³-هلا بسام عبدالله العصين، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

⁴-Sami BEN JABEUR, statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français, Op.cit., p 66 .

حتى 2004¹، أبرزها: HAMER (1983)، LAU (1987)، LEE (1996)....²، توصلت 87% من هذه الدراسات إلى قوة النماذج التمييزية مقارنة مع النماذج الاحتمالية واللوغاريتمية³.

يعاني التحليل التمييزي المتعدد من سلبيات أهمها⁴:

- نموذج تصنيف (ليس نموذج تنبؤ) فالدوال التمييزية هي مقاييس ترتيبية تسمح بإيجاد علاقة ترتيبية بين المؤسسات، كما يولد هذا الأسلوب احتمالات الفشل التي تتطلب تقييماً ذاتياً وتدقيقاً معمقاً للاحتتمالات المرتبطة بهذه الدوال؛
- صعوبة احترام الفرضين الأساسيين فهذا الأسلوب يتطلب قاعدة تصنيف خطي في شكل معادلة تعكس صحة أو ضعف الوضعية المالية لمؤسسة انطلاقاً من قيمة النسب المالية التي يتم مقارنتها مع النقطة الفاصلة، لكن هناك نسب مالية لا تظهر في العلاقة الخطية مع أنها تشير لوجود مشاكل مالية.

2.3- نماذج الاحتمالات الشرطية

بعد سيطرة أسلوب التحليل التمييزي المتعدد سنوات السبعينات والثمانينات، ظهر أسلوب جديد يعتمد على الاحتمالات الشرطية، تنقسم النماذج وفقه إلى لوغاريتمية (LA)، احتمالية (PA)، وخطية احتمالية (LPM)، ومن رواد هذا الأسلوب ZAVGEN (1983)، DOUMPOS and ZOPOUDINIS، (1999)، OHLSON، 1980، ZMIJEWSKI، (1983).

يقوم هذا الأسلوب على التوفيق بين المتغيرات والتي تعطي أحسن تمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة بشكل غير خطي، بينما يختلف توزيع المتغيرات المحاسبية حسب طبيعة توزيع الأخطاء، فإذا كان وفق قانون الانحدار نستخدم النماذج اللوغاريتمية أما في حالة التوزيع الطبيعي نستخدم النماذج الاحتمالية⁵.

¹-Ghassan HOSSARI, **ratio multilevel modeling approach for signalling corporate collapse: a study of australian corporations**, Op.cit., p 145.

² - See the table in : Ghassan HOSSARI, **Signalling corporate collapse using a dual-classification scheme: australian evidence**, international review of business research papers, Vol.5, No 2009, P 136.

³-Ghassan hossari, **a ratio multilevel modeling Approach for signalling corporate collapse: a study australian corporations**, Op.cit., p 146.

⁴-Sofie BALCAEN et Hubert OOGHE, Op.cit., p 13.

⁵-Sami BEN JABEUR, **Statut de la faillite en Théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans Le contexte français**, Op.cit., p 67 .

1.2.3 - النماذج اللوغارتمية (LA):

كان Martin (1977) أول من استعمل هذا الأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي على البنوك. لكن نموذج OHLSON (1980) نال شهرة أكثر فقام هذا الأخير باستعمال الانحدار اللوجيستي على بيانات 105 مؤسسة مفلسة و 2085 شركة غير مفلسة، وقدم تسع نسب من أجل تفسير الفشل المالي¹:

- الحجم = لـ (حجم الأصول / مستوى مؤشر السعر)؛

$$- \text{TLTA} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}؛$$

$$- \text{WCTA} = \frac{\text{مجموع الأصول رأسمال العامل}}{\text{الأصول لمجموع}}؛$$

$$- \text{CLCA} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأصول الجارية}}؛$$

$$- \text{NITA} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}؛$$

$$- \text{FUTL} = \frac{\text{الأموال الناتجة عن الاستغلال}}{\text{مجموع الديون}}؛$$

$$- \text{CHIN} = \frac{(NI_t - NI_{t-1})}{(|NI_t| + |NI_{t-1}|)}؛$$

- NI_t النتيجة الصافية للفترة أو NI_{t-1} الفترة التي سبقتها؛

- متغير مزدوج القيمة يؤخذ القيمة 1 إذا كان تجاوز مجموع الأصول قيمة الخصوم و 0 في الحالة العكسية.

خلص الباحث لنموذج بدقة 96% مكون من معادلة خاصة بالسنة الأولى والثانية كل على حدى ومعادلة خاصة بهما معا واقترح لتجنب الفشل المالي²:

- قياس وتقييم الأداء المالي بقياس متوسط نسبة مجموع الديون للأصول TLTA؛

¹- J. A OHLSON, **Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy**, Journal of accounting research, 18(1), USA, 1980, p 118-119.

²-Sinan AKTAN, Op.cit., p 81.

- قياس الأداء الاقتصادي بالنتيجة الصافية إلى الأصول والأموال الناتجة عن الاستغلال إلى الديون؛
- قياس السيولة بمجموع أصول رأسمال العامل إلى مجموع الأصول والخصوم الجارية إلى الأصول الجارية.

أكدت دراسة HUNTER and ISACHENKOVA (2001) تفوق النماذج اللوغارتمية في التنبؤ على النماذج التقليدية. وحددت مكونات الفشل المالي على مستوى عينة مؤسسات روسية في: حجم المؤسسة، المردودية، والنشاط. أما عينة المؤسسات في المملكة المتحدة فكانت انخفاض المردودية والسيولة¹.

انقسم الباحثون عند مقارنة نماذج التحليل اللوغارتمي مع التحليل التمييزي انطلاقاً من نفس قاعدة البيانات إلى:

- مؤيد لتفوق نماذج التمييزية على اللوغارتمية: من رواد الرأي UGURLU and AKSOY (2006) اللذان توصلا باستخدام بيانات 27 زوج من المؤسسات الناجحة وغير الناجحة المسجلة ببورصة اسطنبول للفترة الممتدة من 1996 إلى 2003 إلى تفسير الفشل المالي في النموذج اللوغارتمي بواسطة 11 متغير و 10 متغيرات في نموذج التمييزي إضافة لفرق 10% في القدرة التنبؤية².
- معارض لتفوق نماذج التمييزية على اللوغارتمية: يلخص الجدول التالي نتائج أحد الدراسات المتبنية لهذا الرأي:

¹-John HUNTER et Natalia ISACHENKOVA, **Failure risk: a comparative study of UK and Russian firm**, discussion paper 00-1, department of economics and finance, Brunel university, ISSN 1466-5182, 2001, p 19.

²-Sumeth TUVADARATRAGOOL, **The role of financial ratios in signalling financial distress: evidence at Thai Listed Companies**, unpublished Thesis, Southern Cross University, Australia, 2013, p 46.

الجدول رقم(07): نتائج مقارنة نماذج التمييزية مع اللوغاريتمية حسب دراسة

BARTCZAK and CASEY (1985)

نماذج التحليل اللوغارتمي		نماذج التحليل التمييزي المتعدد		نوعية التحليل
نسبة المؤسسات الفاشلة مرتبة بدقة	القدرة التنبؤية	نسبة المؤسسات الفاشلة مرتبة بدقة	القدرة التنبؤية	سنة قبل حدوث الفشل/ معيار المقارنة
%63	%87	%87	%87	1
%13	%81	%57	%60	5

Source: Ghassan HOSSARI, a ratio multilevel modeling approach for signalling corporate collapse: a Study of australian corporations, op.cit., p120.

من الجدول رقم (06) نستخلص، تفوق النماذج اللوغاريتمية عن التحليل التمييزي من حيث القدرة التنبؤية قبل خمس سنوات. لكن نماذج التحليل التمييزي تزيد نسبة التصنيف الدقيق للمؤسسات الفاشلة مقارنة بنماذج التحليل اللوغارتمي هذا ما يضع مصداقية هذه الأخيرة على المحك.

- الرأي المحايد: الأسلوبين لهما نفس النتائج كما جاء في دراسة (GENTRY And Others (1985).

3.2.2- النماذج الاحتمالية (PA): تتبنى أسلوب ذو صلة وثيقة بالتحليل اللوغارتمي يلجأ إليه أحيانا كمنهج بديل فقط، لتطلبه حسابات كثيرة ومعقدة ما يبرر قلة الدراسات التي اعتمده.

أول وأهم دراسة لـ ZMIJEWSKI (1984) أجريت على-عينة 45 مؤسسة مفلسة و45 غير مفلسة من 1972 إلى 1978 من مختلف القطاعات، أما النسب اعتمدها في التحليل الاحتمالي، هي²:

- صافي الربح إلى إجمالي الأصول؛
- إجمالي الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة السيولة السريعة: الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة؛
- صافي العائد على حقوق المساهمين بعد الضرائب.

¹-Ghassan HOSSARI, a ratio multilevel modeling approach for signalling corporate Collapse: a study of australian corporations, Op.cit., p 120.

²- Habtom Woldemichael KIDANE, Predicting financial distress in IT and services companies in South Africa, Faculty of economic and management sciences, department of business management, university of the Free State, 2004, p 46.

رغم الإسهامات التي قدمتها النماذج الشرطية إلا أنها تعرضت إلى الانتقادات التالية¹:

- نماذج حساسة للقيم المتطرفة والقيم المنفردة، لذا يتم إخضاع البيانات إلى تعديل وتصحيح ما يفقدها قيمتها في عكس الواقع؛
- النماذج حساسة للغاية خاصة فيما يتعلق بتعدد الارتباط، ما يؤدي إلى إقصاء المتغيرات الشديدة الارتباط عن بعضها البعض، في حين أغلب النماذج وأهمها تعتمد على نسب مالية لها نفس البسط أو نفس المقام وهذا ما يجعل مشكل تعدد ارتباط موجوداً.

3.3- نماذج التعلم الآلي أو الذكاء الآلي

تتميز باستعمال أحدث تقنيات الإعلام الآلي فيما يخص معالجة البيانات.

1.3.3- نماذج الشبكات العصبية

نهاية ثمانيات وبداية تسعينات القرن الماضي، ظهر التحليل الشبكي العصبي كمنهج مستوحى من بحوث البيولوجيا لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي. طبقه أول مرة MESSIER And HANSAN (1988) بعدها تزايدت وتيرة استعماله من طرف الباحثين...؛ لنقص الجهد الفردي نتيجة استعمال الكمبيوتر لاشتقاق القواعد وتطوير اللوغاريتم، وإلغاء القيود التي تفرضها النماذج الإحصائية فيمكن أن لا يتساوى التباين في مصفوفتي المؤسسات الناجحة والفاشلة، كما لا يكون توزيع البيانات متعدد معياري.

تختلف نماذج الشبكات العصبية حسب هندسة الشبكة (bouclé ou non bouclé)، تقنية التعلم، وهيكل اللوغاريتم المستعمل. 75% من الدراسات قامت بالتنبؤ بالفشل المالي وفق هندسة التحليل المتعدد الطبقات (MPL) أما اللوغاريتم المستعمل فيها هو Back-Propagation².

أكد Tam (1991) أن نماذج الشبكات العصبية قادرة على التمييز بين المؤسسات ذات الأداء العالي والفاشلة مهما كان تعقيد المعلومات المستعمل³، انطلاقاً من تشكيل ثلاث طبقات، طبقة المدخلات تحوي النسب المالية أي السمات أو الخصائص الاسمية، طبقة المخرجات تضمن الإجابة التي

¹-Sofie BALCAEN ,Hubert OOGHE, Op.cit., p15.

²-Philippe DU JARDIN, prévision de la défaillance réseaux de neurones: l'apport des méthodes numériques de sélection de variables , doctorat en Sciences de Gestion non publiée, universite de Nice Sophia-antipolis, institut d'administration des entreprises, 2007, p 86 .

³- Fathi ABID et anis ZOUARI, **prévision de la détresse financière par les algorithmes génétiques et Les réseaux de neurones** , 20th International Conférence of the French Finance Association (AFFI) 2003.

يبحث عنها المتنبئين، والطبقات الخفية فيما بينها يتم خلالها معالجة السمات من أجل الحصول على إجابات¹.

عند مقارنة COATS and FANTS (1993) لنموذج الشبكي العصبي ونموذج التمييزي متعدد المتغيرات باستعمال نفس النسب التي يختارها المدقق لاختبار استمرارية المؤسسات على 94 مؤسسة صناعية وغير صناعية، بلغت القدرة التنبؤية لنماذج الشبكية العصبية إلى 80 % أربع سنوات قبل حدوث الفشل المالي، كما كان الخطأ النوع الأول أقل فيها مقارنة مع نماذج التحليل التمييزي لكن هذه الأخيرة تبقى نماذج مقياس وأساس للمقارنة بين النماذج².

يتميز التحليل الشبكي العصبي حسب SHARCHMEROVE (2000)³:

- سرعة تحليل متغيرات معقدة وكثيرة التكرار؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية طبيعة توزيع البيانات؛
- طريقة فعالة في حالة نقص المعلومات وعدم اكتمالها مقارنة مع النماذج الإحصائية؛
- قدرتها التنبؤية جيدة على المدى القصير.

توصلت دراسة على مؤسسات تونسية من مختلف القطاعات للفترة الممتدة من 1999 إلى 2006 أن نماذج الشبكية العصبية أحسن وأفضل كفاءة من النماذج شبه معلمية (النماذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي) من حيث معدل استحقاق التنبؤ وقيمته⁴.

عكس ما سبق، أكدت دراسة تمت على 44 مؤسسة تونسية لتنبؤ بقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى الطويل والقصير، أن قدرة النماذج الشبكية العصبية ضعيفة جدا في هيكلة المعلومات، كما أن قدرتها على التنبؤ أقل من النماذج اللوغارتمية⁵.

مما سبق، يمكن القول أن القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي ترتبط أساسا بطبيعة البيانات، الباحث وقطاع نشاط المؤسسات.

¹-Li-Jen KO And Others, **Prediction of corporate financial distress: an application of the composite rule induction system**, the international journal of digital accounting research, Vol. 1, No. 1, ISSN: 1577, p 72.

²- Fatih ECER, **comparing the bank failure prediction performance of neural networks and support vector machines: the turkish case**, economic research , ISSN 1331-677X , juraj dobrila university of pula, department for economics and tourism , Croatia ,2013 Volume 26(3), p 83,.

³-Vytautas BOGUSLAUSKAS et Ricardas MILERIS, **Estimation of credit risk by artificial neural networks models**, Engineering Economics 4, Kaunas University of Technology , ISSN 1392 – 2785, 2009, p 7.

⁴- M HAMDI and A KARAA, **predicting financial distress of tunisian firms: a comparative study between financial analysis and neuronal analysis**, school of doctoral studies (European Union) Journal , 2012 , p 145.

⁵ - Fathi ABID , Anis ZOUARI , Op.cit., p11.

2.3.3- نماذج شجرة القرار

شجرة القرار هي وسيلة لإيجاد استراتيجية لمجموعة من الحالات المستقلة لحل المشاكل عن طريق مجموعة من جذور العقد الداخلية للقرار والأوراق الخارجية. تمثل كل عقدة قرار اختيار لخاصية معينة أو وظيفة أو العديد من الخصائص التي يجب أن ترتب، كل فرع يمثل اختبار لقيمة التي يمكن أن تأخذها العقدة في الجذر لتظهر في الورقة كمخرجات.

أكد Joos and others (1998) بمقارنة أداء نماذج شجرة القرار مع والنماذج اللوغارتمية على مستوى البنوك البلجيكية، أن هذه النماذج اللوغارتمية متسقة في خطوات القرار الائتماني، أما من الناحية الكمية ومعالجة البيانات القصيرة الأجل نماذج شجرة القرار أحسن من حيث دقة التصنيف¹.

3.3.3- نماذج التصنيف الشجري اللوغارتمي

التصنيف الشجري اللوغارتمي تقنية لا معلمية وغير خطية تطرح نتائجها بواسطة بيانات ومعالم للمستعملين في شكل شجرة أو تصنيف غير هرمي بواسطة سلسلة من الشروط المنطقية (عقد شجرية). أهم الدراسات المكرسة لهذه التقنية هي دراسة FRYDMAN and others (1985) إذ استعملت عينة 58 مؤسسة فاشلة و 142 مؤسسة غير فاشلة، وتوصلت إلى الأداء الجيد لهذه النماذج مقارنة مع نماذج التحليل التمييزي المتعدد في التقليل في حد أدنى لتكلفة خطأ التصنيف أو الخطأ².

4.3.3- نماذج تحليل المجموعات الخام

تحليل المجموعات الخام مدخل يكشف المجموعات الفرعية للخصائص المالية ويضعها في علاقة بين صورة أداء المؤسسة وخطر الفشل المالي، رواد هذا الأسلوب هم: (DIMISTRAS, SLOWINSKI, SUSMAGA And ZOPOUNIDIS)³.

توصل DIMISTRAS And others (1999) لدقة تصنيف تقدر بـ 71.9% سنة قبل وقوع الفشل و 55% سنتين أو ثلاث قبل حدوث الفشل. في حين أن نموذج التحليل المتعدد التمييزي توصل إلى دقة تصنيف 60.5% سنة قبل وقوع الفشل، و 55.3% قبل سنتين و 57.9% قبل ثلاث سنوات. نلاحظ تفوق نماذج تحليل المجموعات الخام على نماذج التحليل التمييزي، نظرا للمزايا المقدمة أثناء عملية معالجة البيانات، حيث أنه أسلوب تحليل⁴:

¹-Aktan SINAN, Op. Cit., p102.

²-Ghassan HOSSARI, a ratio multilevel modeling approach for signalling corporate collapse: a study of australian corporations, Op.cit., p 126.

³-Kavir D.et Rama, an empirical evaluation of the altman failure prediction model (1968) on south african JSE Listed companies, a research report, school of accounting, 2012, available at: <http://wiredspace.wits.ac.za/bitstream/handle/10539/12535/KDR%20Thesis%20Final.pdf?sequence=1&isAlloWed=y>, available at web site : <http://wiredspace.wits.ac.za/handle/10539/12535?show=full>, (08/04/2016).

⁴-Ibid, p19-20.

- يناسب معالجة البيانات غير كاملة؛
- يستعمل مناهج وبيانات كمية ونوعية على حد سواء؛
- شفاف في تصنيف المؤسسات؛
- يأخذ بعين الاعتبار الخلفية المحاسبية لمتخذ القرار.

5.3.3- نماذج تحليل التحلل

أسلوب تحليل التحلل مناسب لمعالجة بيانات تخص فترة انتقالية لإبراز أهم تغيرات ذات أهمية في القوائم المالية ومكانها¹، على مستوى الميزانية أي الأصول والخصوم أو على مستوى جدول حسابات النتائج. لا يعد هذا منهجاً قائماً بحد ذاته لكنه مكمل ومساعد لتحليل التمييزي المتعدد المتغيرات في حال وجود تغيرات على مستوى الكشوف المالية. لذا يلاحظ ندرة استعماله سابقاً، لكن من الممكن توظيفه حديثاً نظراً لتغيرات المحاسبية التي تبنتها العديد من الدول من أجل تكريس لغة محاسبية مشتركة استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية.

الجدول الموالي يلخص لنا خصائص بعض الدراسات التي تم الإشارة لها فيما سبق:

¹ -Ghassan hossari, **benchmarking new statistical techniques in Ratio-Based**, Op.cit., p 148.

الجدول رقم (08): عرض لخصائص بعض دراسات حول الفشل المالي

اسم وسنة الدراسة	فترة الدراسة	تقسيم العينة المزدوجة	معايير الربط بين المؤسسات	المنهج المستعمل/ نوعية المتغيرات.	معدلات التنبؤ بالفشل المالي	معدل الدقة	البلد	القطاع المدروس
(1966) BEAVER	1964-1954	79-79 غ ن	- الصناعة؛ - حجم الأصول؛ - سنة الحصول على البيانات.	التحليل الأحادي المتغير (التصنيف المزدوج) / نسب المالية.	90%، 72%، 48%، 29%، 36%	95% على الأقل	الولايات الأمريكية المتحدة	البناء، التجارة، التوزيع.
(1968) ALTMAN	1965-1946	33-33 غ ن	- الصناعة؛ - حجم الأصول؛ - سنة الحصول على البيانات.	التحليل التمييزي/ نسب مالية.	95% قبل سنة 72% قبل سنتين	95%	الولايات الأمريكية المتحدة	البناء
(1972) DEAKIN	1964-1970	32-32 غ ن	- الصناعة؛ - حجم الأصول؛ - سنة الحصول على البيانات.	التحليل التمييزي/ نسب مالية.	91.21% قبل سنة 84.80% قبل سنتين	97% على الأقل	الولايات الأمريكية المتحدة	الصناعة
(1972) EDMISTER	1954-1969	21-21 غ ن	-	التحليل التمييزي/ نسب مالية.	-	93%	الولايات الأمريكية المتحدة	المؤسسات الصغيرة
(1974) BLUM	1968-1954	155-115 غ ن	- الصناعة؛ - رقم الأعمال؛ - عدد العمال؛ - السنة الجبائية.	التحليل التمييزي/ نسب مالية، متغير لمتغير، متغير إحصائي، متغير سوق.	-	93%	الولايات الأمريكية المتحدة	المؤسسات الصناعية التي لها مجموع أصول يتجاوز 1 مليون دولار .

المؤسسات من مختلف القطاعات ما عدا المؤسسات المالية والمؤسسات المسجلة في البورصة.	الولايات الأمريكية المتحدة	96%	-	التحليل اللوغاريتمي / نسب، متغير مالي، متغير إحصائي، متغير السوق، متغير لمتغير.	-	2058 ن-105 غ ن	1976-1970	(1980) OHLSON
المؤسسات من مختلف القطاعات المسجلة في البورصة.	الولايات الأمريكية المتحدة	-	-	التحليل الاحتمالي/ نسب مالية.	-		1978-1972	ZMIJEWSKI (1984)
الصناعة و الخدمات	الولايات الأمريكية المتحدة	95%	92.90% قبل سنة 86.20% قبل سنتين	التحليل الشبكي العصبي /نسب مالية.	- المدة.	188 ن-94 غ ن	1970-1989	COATS and (1993)FANTS
الصناعة، التجارة، التوزيع.	الولايات الأمريكية- المملكة المتحدة	-	-	التحليل اللوغاريتمي.	-	27 ن-27 غ ن 20 ن-20 غ ن	1991-1990 1996-1997	HUNTER and ISACHENK (2001)OVA
المؤسسات المسجلة في البورصة التركية	تركيا	96% 86%	-	التحليل اللوغاريتمي والتحليل التمييزي المتعدد.	- الصناعة؛ - حجم الأصول.	27 ن-27 غ ن	2003-1996	UGULU and AKSOY (2006)
قطاعات مختلفة	الولايات الأمريكية المتحدة	83%	-	التحليل التمييزي والتحليل اللوغاريتمي/ نسب المالية، متغيرات إحصائية، متغيرات مالية.	- قطاع النشاط؛ - حجم الأصول؛ - رقم الأعمال؛ - المدة.	33 ن-33 غ ن	1981-1970	GENTRY and Others (1985)

مختلف القطاعات الصناعية	الولايات الأمريكية المتحدة	97.75%	-	التحليل الشبكي والتحليل التمييزي/ نسب مالية.	- القطاع؛ - المدة.	ن64-غ ن65	1982-1975	WILSON and SHARDA (1994)
قطاعات مختلفة	اليونان	-	76.30% سنة 60.50% سنتين	تحليل المجموعات الخام / نسب مالية.	-قطاع؛ - حجم الأصول؛ - رقم الأعمال؛ - المدة.	ن40-غ ن40	1990-1986	DIMISTRAS et autres (1999)
صناعة، تجارة، توزيع	الولايات المتحدة	-	-	التصنيف الشجري اللوغاريتمي/ نسب مالية، متغيرات إحصائية.	-	ن142-غ ن58	1981-1971	FRYDMAN Et autres (1985)
قطاع الصناعات الميكانيكية.	الجزائر	-	-	التحليل التمييزي.	- حجم الأصول؛ - بيانات نفس السنة المالية.	ن8-غ ن7	2002-2000	زينب حوري (2006)
الشركات المسجلة في البورصة في مختلف القطاعات.	استراليا	71%	-	التحليل التمييزي المتعدد الطبقات.	- صناعة؛ - حجم الأصول.	ن247-غ ن247	2004-1986	HOSSARI (2006)
الشركات المسجلة في بورصة اسطنبول.	تركيا	-	-	التحليل التمييزي، التحليل الشبكي، شجرة القرار...	- سنة المالية	ن30-غ ن150	2000	AKTAN(2011)
شركات متعددة القطاعات في استراليا.	استراليا	-	-	نماذج السوق، النماذج اللوغاريتمية.	- القطاع؛ - حجم الأصول.	ن14-غ ن14	2008-2003	Sumeth T UVADARA TRAGOOL (2013)

-	الولايات أمريكية المتحدة	-	-	التحليل التمييزي/ نسب مالية.	- حجم الأصول؛ - النشاط؛ - مدة.	30-30 غ ن	1985-1981	KIM and MC LEOD(1999)
مختلف القطاعات	تونس	-	-	التحليل اللوغاريتمي، التحليل التمييزي، التحليل الشبكي المتعدد.	-	528 مؤسسة	2006-1999	HAMDI ET MONASTIR I(2014)
	تونس	-	-	التحليل اللوغاريتمي، التحليل الشبكي المتعدد.	-	44 مؤسسة مسجلة في البورصة	2000-1997	ABID et ZAOUI (2003)

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من الدراسات السابقة.

- مما سبق ومن الجدول نخلص إلى أن المعلومة المالية تساهم عن طريق النسب المالية الدالة عن الأداء المالي في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي والتي تختلف، حسب:
- الفئة المستفيدة من التنبؤ: المساهمين أو البنوك أو الإدارة...؛
 - هدف الدراسة: تصنيف المؤسسة حسب الأداء أو الأهداف الاقتصادية والمالية أو أهداف المالية؛
 - الجانب المدروس من طرف الباحث؛
 - نوعية البيانات المستعملة (نوعية أو كمية)؛
 - خصائص العينة المستعملة: القطاع، الحجم، الفترة الزمنية للدراسة؛
 - نوعية المتغيرات التي تم تبنيها: متغيرات مالية، نسب، إحصائية، متغيرات السوق، ومتغيرات للمتغير؛
 - الأسلوب التي تمت به معالجة البيانات: معلمي أو لا معلمي.

العوامل سالفة الذكر تؤثر على جودة نموذج التي تعبر عنها البنود التالية:

- القدرة النموذج التنبؤية؛
- دقة وحساسية النموذج؛
- الخطأ النوع من الأول والنوع الثاني.

رغم توجه الباحثين لتطوير نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، إلا أن لهذا المنهج نقائص ومآخذ ، نذكرها في ما يلي¹:

- معظم الدراسات اعتمدت تصنيف المؤسسات إلى مجموعتين ناجحة وفاشلة وأهملت المؤسسات التي تقع في المنطقة الرمادية (المؤسسات التي لم تصنف ضمن المجموعة الناجحة أو غير ناجحة)؛
- نقص في اختبار القدرة التنبؤية للنموذج على عينة مقارنة مستقلة؛
- إهمال نسب تقسيم المجتمع في تحضير العينات، أي أن عدد المؤسسات الناجحة وغير الناجحة في العينة لا يعكس نسبة كل منهما في المجتمع؛
- البيانات المستعملة في التحليل تتأثر بمختلف العوامل الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار أثناء المعالجة والتحليل.

¹-Kavir D et Rama , Op.cit., p20.

خلاصة الفصل الثاني

هدف الفصل إلى تحديد مدى مساهمة المعلومة المالية عن طريق مؤشرات تقييم الأداء المالي في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي. فبعد تحديد مكانة الفشل المالي في دورة التعثر والذي يصف النقص المؤقت في السيولة يصاحبه مجموعة من الصعوبات تؤدي إلى تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها حسب الجدول الزمني المخصص لها. تم تحديد العوامل المفسرة لحدوث الظاهرة من الجوانب الاقتصادية والمالية والتسييرية لأن معرفة هذه الأخيرة تساهم في الوقاية وتجنب الفشل المالي خاصة إذا كان لهذه العوامل أثر واضح يمكن قياسه أو ملاحظته خلال المعلومة المالية.

بدأت الباحثون في استخراج مؤشرات دالة عن حدوث الفشل المالي انطلاقاً من أثر عوامل حدوثه من الكشوف المالية، التقارير الإدارية، والمعلومات السوقية للمؤسسة. وقد تنوعت نماذج التفسير والتنبؤ بالفشل المالي حسب الفئة المستفيدة من التنبؤ، هدف النموذج، الجانب المدروس، نوعية المعلومات المستعملة، خصائص العينة المستعملة، نوعية المتغيرات، والأسلوب معالجة البيانات. ويمكن المقارنة بين النماذج بواسطة القدرة على التنبؤ بالفشل المالي، حساسية النموذج، الخطأ من النوع الأول،....

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للطلب والعرض على الحليب ومشتقاته

تمهيد

تعد الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته على مستوى دول المغرب العربي، لذا حضي القطاع باهتمام ودعم السلطات العمومية نظرا لأهميته الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي، يتجلى هذا الدعم في الإعانات والمساعدات لمختلف مكونات القطاع والقطاعات المرتبطة به من جانب الاستثمار والاستهلاك، لذا يهدف الفصل لتعريف بمكونات قطاع الحليب ومشتقاته ووضع إطار تحليلي للعرض والطلب على الحليب ومشتقاته، ضمن المحاور التالية:

I - قطاع الحليب ومشتقاته، تعريفه، خصائصه، تنظيمه وآليات تدخل السلطات العمومية؛

II - الطلب على الحليب ومشتقاته؛

III - عرض الحليب ومشتقاته.

I - قطاع الحليب ومشتقاته تعريفه، خصائصه، تنظيمه وآليات تدخل السلطات العمومية فيه

لقطاع الحليب ومشتقاته مكانة هامة واستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي الجزائري. لذا فهو محل اهتمام هذه الدراسة، لذا سيتم خلالها تحديد هذه المكانة وبيان وجه أهمية القطاع بالنظر إلى مجهودات السلطات العمومية وآليات التنظيم التي تُكرسها من أجل التسيير الأمثل له، بعد التطرق لتعريفه وأهم خصائصه.

1- تاريخ قطاع الحليب ومشتقاته وتعريفه

سيقدم هذا الجزء نبذة تاريخية مختصرة عن قطاع الحليب ومشتقاته إضافة لتعريفه وتحديد مكوناته.

1.1- نبذة تاريخية مختصرة عن قطاع الحليب ومشتقاته

سيسرد تاريخ القطاع منذ استقلال الجزائر إلى 2013 من خلال تسجيل أهم إسهامات السلطات العمومية وأبرز نقاط التحول والتطور إبان الفترات التالية.

1.1.1- الفترة الممتدة من 1962 إلى 1994

اختارت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال الحليب كخيار استراتيجي لرفع وتحسين نوعية حصة المواطن الغذائية من البروتينات الحيوانية المقدرة بـ7.8 غرام / للنسمة / يوميا¹، نظرا لخواصه الغذائية وسعره مقارنة مع مصادر البروتينات الحيوانية الأخرى، وسعت إلى توفيره بثلاثة مصادر، هي: إنتاج الحليب الطازج، التحويل، والاستيراد.

ظهر في بداية هذه الفترة، الآثار السلبية لسياسة المستعمر (حرق أراضي و سلب الجزائريين الأراضي الخصبة) على مستوى الإنتاج الحليب الطازج المتمثلة في:

- الطابع التقليدي لنمط تربية الماشية المعتمد على السلالات المحلية المتركة في الهضاب، الشمال والمناطق الجبلية أين يُوجّه الإنتاج للاستهلاك الذاتي أو تغطية الاحتياجات العائلية فقط؛
- ضعف إنتاج الأعلاف ونقص البنية التحتية لتربية المواشي والتقنيات المتاحة.

¹ - حسب الاستقصاء 1966 واستقصاء الاستهلاك 1986/1967.

بغية التخفيف من حدة هذه الآثار وزيادة الإنتاج الحليب الطازج تم توجيه أهداف المخطط الرباعي

73/70 إلى¹:

- زيادة عدد الرؤوس الأبقار وتعمير الاستبطلات باستيراد 30 ألف عجل؛
- بناء وتهيئة البنى التحتية لاستقبال الماشية؛
- إدخال تقنيات حديثة في التغذية وإعادة الإنتاج؛
- تنظيم شبكات ودوائر التوزيع؛
- استصلاح الأراضي البور وتوجيهها لإنتاج الأعلاف.

بالنسبة للصناعة، أنشئ سنة 1969 الديوان الوطني للحليب أونالي (ONALAIT)، ليشرف على ثلاث وحدات أو تعاونيات إنتاجية موروثية من الاستعمار كوليتال العاصمة (colaital)، كولاك قسنطينة (colac)، كولو وهران (clo)، مهمتها الأساسية جمع الحليب وتحويله إلى منتجات نهائية يتم توزيعها لبائعي التجزئة لتكون متاحة للمستهلك بأسعار مقبولة². بلغ إنتاجها الفعلي آنذاك 39682 ألف لتر³.

كان اللجوء لاستيراد الحليب الطازج غير المعبأ نتيجة حتمية لزيادة الطلب وعدم إيتاء جهود تحسين الإنتاج المحلي والرفع من كفاءة الصناعة ثمارها على المدى القصير. ليتم سنة 1972 الاستعانة بمقدار 13855 مليون لتر من البودرة والمادة الدسمة للحليب (MGLA) والتي عوضت كليا الحليب الطازج سنة 1976⁴ لأسباب تخص ضعف الإنتاج الحليب الطازج من جهة ومزاياها فيما يخص طبيعة الاستعمال والتكلفة من جهة أخرى والتي تجلت فيما يلي⁵:

- صعوبة إنتاج الحليب بصورة طبيعية نتيجة تذبذب الظروف المناخية؛
- ضعف اليد العاملة التي تقوم بتربية المواشي؛
- عدم انتظام إنتاج الحليب على مدار السنة؛

¹- Messaoud AMROUN, **bref historique sur l'évaluation de la filière lait en Algérie**, 2013, p 08 .

²-Sabrina LATRECHE et Laurant BERNARD, **La filière lait la nouvelle donne**, La revue de l'industrie agroalimentaire, N°3, Octobre 2009, P25.

³-Abdelhamid BENCHARIF, **Stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie: états des lieux et problématiques**, les études et Recherches n. 32 , 2001, p 30, disponible sur le site: <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/b32/CI011662.pdf>, consulté le (15/04/2015).

⁴-bahidja KHERZAT, **Essai d'évaluation de la politique laitière en perspective de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce et à la Zone de Libre Echange avec l'Union Européenne**, thèse de magister en sciences agronomiques, Institut National Agronomique –ELHARRACH, Alger, Algérie, 2007, p 34.

⁵-Révisé:

- Malik MAKHLOUF, **Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs: Cas De La Wilaya De Tizi-Ouzou – Algérie**, thèse de doctorat Non publiée, spécialité : agronomie, option: économie Rurale, université mouloud MAMMERI de tizi-ouzu, Faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, 2015, P 45.
- Ahmed El KABIR, **contraintes de la production laitière en Algérie évaluation de La qualité du Lait dans l'industrie laitière (constats et perspectives)**, Thèse de doctorat non publiée, faculté des sciences de La nature et la vie département de biologie, université d'Oran, 2015, p 53-55.

- تنقل القطعان وصعوبة جمع الحليب؛
- تدهور الشروط الصحية في عملية الجمع والتعبئة
- المكاسب المحققة من انخفاض تكاليف النقل البحري؛
- الأسعار وشروط الحفظ الصحية المناسبة مقارنة بالحليب السائل غير المعبأ (تنقل من احتمال التلف أو الحموضة)؛
- سهولة التكنولوجيا المستعملة وإمكانية التحكم في إنتاج الحليب المبستر الذي يتناسب مع نمط الحياة المدنية.

العوامل المذكورة أعلاه أدت لتتصل الديوان من مهمة جمع الحليب الطازج ودمجه في الصناعة. فرغم ارتفاع الكمية المجموعة من 29 مليون لتر سنة 1969 لـ 63 مليون لتر سنة 1977 إلا أنها لم تعد تتلاءم مع كمية الطلب المتزايد والتكاليف المُتحققة مقارنة مع واردات البودرة والمادة الحليب الدسمة¹، كان متوسط الكمية المجموعة من 1970 إلى 1985 أربعين ألف لتر سنويا، وصلت لأدنى حد لها سنة 1987 نتيجة حل الدواوين الزراعية الاشتراكية (DAS) وإعادة هيكلة القطاع الزراعي بإنشاء المستغلات الزراعية الجماعية والفردية لصالح العاملين في القطاع².

منحت الاستقلالية للمؤسسات الواقعة تحت الرقابة المالية لأموال المساهمة وتم تعويض الديوان الوطني للحليب (Onalait) بثلاث دواوين جهوية مهمتها الأساسية³:

- تحسين الإنتاج المحلي للحليب؛
- تموين المواطن بالحليب المبستر بأسعار مناسبة؛
- ضمان التوازن المالي خاصة بعد بداية تطبيق مبادئ اقتصاد السوق؛
- مواجهة التغيرات والنزاعات القضائية والإدارية المرتبطة بقرارات التسيير والتعثرات في محيط اقتصادي غير ملائم حيث لا يستجيب فيه السعر إلى أي منطق اقتصادي.

مما سبق، نستنتج أن عملية الاستيراد لم تسمح بتعميق العلاقة بين الصناعة والزراعة وتربية المواشي، ما نلمسه في تناقص معدلات إدماج الحليب في ظل المجهودات المبذولة لتحسين إنتاج الحليب

¹-Assia CHARFAOUI, **La porte du concept de groupe stratégique application au secteur lait privé en Algérie**, thèse de doctorat économie de développement agricole agroalimentaire et Rural, université Montpellier, faculté des sciences économique, 2009, P 108.

²- Billal MAGHNI, **Analyse des politiques de soutien à l'agriculture en Algérie**, Communication à présenter lors des journées de recherches en sciences sociales INRA – SFER – CIRAD à Agrocampus Ouest (Centre d'Angers), Les 12 et 13 Décembre 2013, p 5.

³-Slimane BEDRANI et Ahmed BOUAÏTA, **Consommation et production du lait en Algérie: éléments de bilan et perspectives**, Cahiers du CREAD statistiques officielles de production et d'importation, Cahiers du CREAD n°44, 2ème trimestre, 1998, p 4-3, disponible sur le site:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/13/44/14389>, consulté le (01/10/2017).

الطازج والمكرسة ضمن المخطط الخماسي الثاني 89/85؛ حيث كانت نسبة الإدماج في السبعينات 15-20% لتراجع في الثمينات إلى أقل من 10%¹.

2.1.1- الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999

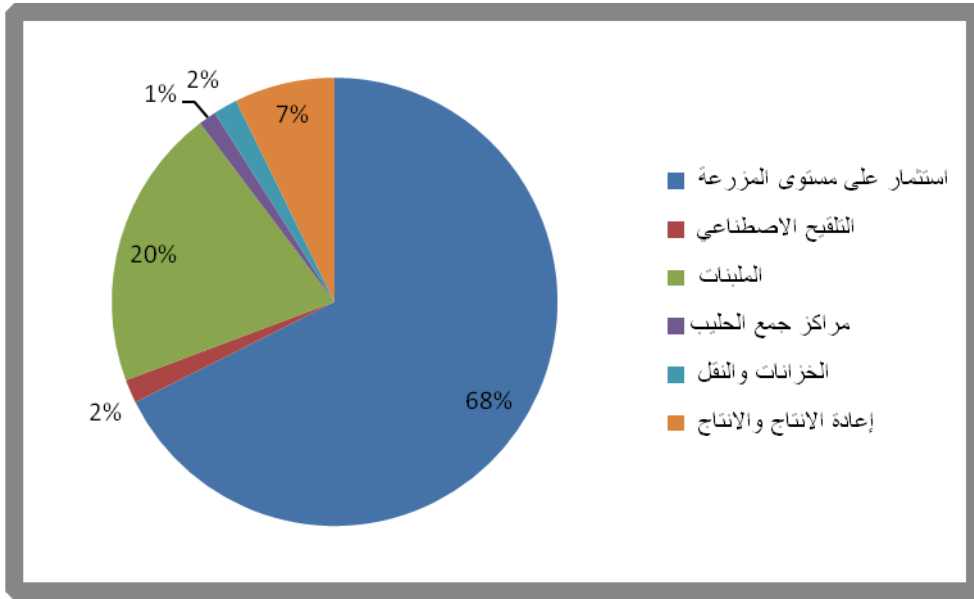
لإعادة تعميق العلاقة بين الصناعة والزراعة تم إصدار التعليمات الوزارية رقم 409 المؤرخ بـ 10 جوان 1995 لتفعيل دور المهنيين في القطاع وزيادة الإنتاج الوطني والإنتاجية، من خلال:

- تحسين عملية جمع ونقل الحليب الطازج وإنشاء مراكز جمع؛
- وضع نظام إعانات الإنتاج، والجمع وتسليم الحليب الطازج للملابن؛
- الدعم والتمويل المالي لكل مربي يمتلك على أقل 12 بقرة بنسبة 50% من تكلفة بناء الاستطبلات و30% بخصوص معدات الحليب؛
- تقديم إعانات الاستثمار في المستغلات الفلاحية والملبنات الصغرى بالمناطق المعزولة والمقدرة بـ40% إذ تراوحت قدرتها الإنتاجية من 5000 إلى 50000 لتر سنويا، و60% إذ كان الاستثمار المحقق من طرف منتجين تابعين لتعاونيات الفلاحية؛
- استيراد 500 ألف بقرة حلوب حديثة خلال خمس سنوات؛
- تحسين وتطوير عملية التلقيح الاصطناعي.

لتطبيق الإجراءات السابقة، من الجانب المالي سخر الصندوق الوطني لتطوير الزراعة (FNDA)، ومن الجانب التنظيمي تم إنشاء المجلس المهني لقطاع الحليب (CNIFL) كمنتدى وهيئة استشارية تجمع ممثلي القطاع. تم توزيع المبالغ على مختلف البنود التي حددها البرنامج خلال الفترة 1995 إلى 1999 كما يلي:

¹ -Office National des Statistiques, le marché du lait et des produits laitiers, p 9.

الشكل (11): توزيع منوي لمبلغ الإعانات على بنود الاستثمار للفترة من 1995 إلى 1999



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من وزارة الفلاحة وتنمية الريفية.

من الشكل رقم (11)، نرى أنه رغم الحجم الكبير لتمويل الاستثمارات على مستوى المزرعة المقدر بـ 68% لكنها ضئيلة مقارنة مع ما هو مقدر نظرا لتقل إجراءات منح الدعم وعدم فعالية هيكل المراقبة العملية إضافة لاشتراط امتلاك 12 بقرة للاستفادة من الدعم هذا ما يضع عديد المربيين في دائرة الإنتاج غير الرسمي. لم يحقق البرنامج أهدافه رغم زيادة عدد الماشية المدرة للحليب بنسبة 30% حيث لوحظ بعد ارتفاع نسبة جمع الحليب في سنة 1997 إلى 10.37% تراجعها إلى 7.71% سنة 1998 ثم 6.22% في 1999 و 6.31% سنة 2000. أهم ما يميز هذه الفترة هو اقتحام أكثر من 100 ملبنة مجال إنتاج الحليب ومشتقاته الخاصة منها 67 ملبنة مصغرة¹.

3.1.1 - الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006

شهدت الفترة زيادة في مبلغ الإعانات المقدمة للقطاع، يسعى الجدول الموالي لبيان أثرها على مستوى إنتاج وجمع الحليب الطازج:

¹-Messaoud AMROUN, *Bref historique sur l'évaluation de la filière lait en Algérie*, Op.cit., p 10.

الجدول رقم (09): تطور الكميات المنتجة والمجمعة مقارنة مع مبلغ الإعانات الإجمالي من 2000 إلى 2006

السنة	المبلغ للإعانات(ألف دج)	الانتاج المحلي من الحليب (مليون لتر)	الكميات المجموعة من الحليب (مليون لتر)
2000	867967	1 550	100
2001	939901	1637	93
2002	911993	1544	129
2003	958 522	1610	120
2004	1 238 004	1915	200
2005	1903051	2092	163
2006	2587652	2244	221

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من وزارة الفلاحة وتنمية الريفية.

من الجدول أعلاه، نلاحظ زيادة كمية الحليب المنتج بزيادة حجم الإعانات لكن ليس بنفس الوتيرة حيث أن الزيادة في الإعانات كانت بنسبة 200% في حين لم تتجاوز الزيادة في الإنتاج 25%، كما أن نسبة الجمع لم تفوق 11% من الكمية المنتجة؛ حيث سجلت أدنى مستوى لها 5,71% سنة 2002 وأعلى مستوى بـ 10,4% سنة 2004، أرجع سبب عدم ارتفاع مستوى إنتاج وجمع الحليب الطازج الحد المتوقع لأسباب التالية¹:

- سيطرة أنظمة التربية العائلية والتقليدية ما أدى لضعف الحجم والمردود القطعان حيث 85.9% من المزارعين يمتلكون بقرتان حلوب؛
 - ضعف التأطير التقني من حيث ترشيد التغذية والاستغلال التقني لإعادة الإنتاج؛
 - غياب مراكز الجمع واقتصار عملية إدماج الحليب الطازج في المصانع القريبة من مناطق الجمع.
- إذن كل الجهود المبذولة إضافة لإنشاء الصندوق الوطني لتطوير الزراعة والريف حالت دون التأثير على حجم الواردات من بودرة الحليب لذا تم القيام تدابير أخرى نوضحها فيما يلي.

4.1.1- الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013

نتيجة تأخر ظهور الآثار الإيجابية لسياسات المخطط الوطني لتطوير الزراعة والريف إضافة لتذبذب سعر المواد الأولية دولياً، وُجه التركيز إلى هدف أساسي هو التقليل من واردات المواد الأولية المتمثلة في بودرة الحليب ومادة الحليب الدسمة الجافة، ثم تطوير الإنتاج الوطني للحليب الطازج ودمجه في الصناعة. حيث تم إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (ONIL) الذي تولى مهمة تنظيم القطاع وهيكلته، ويقوم بالتنظيم والتمويل والحفاظ على استقرار السوق الوطني للحليب المبستر، حيث يستورد

¹ -MAKHLOUF Malik, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs: Cas de la wilaya de Tizi-Ouzou – Algérie, Op.cit., p 49.

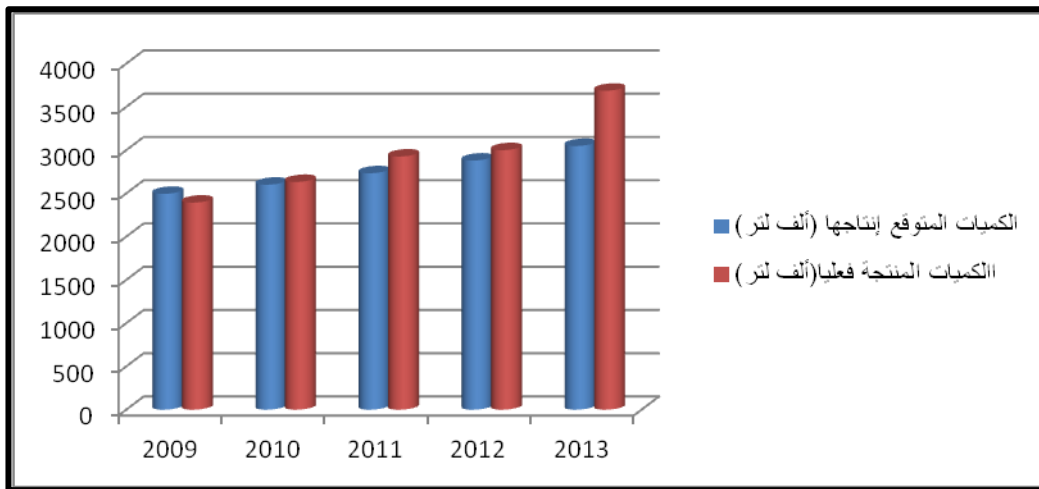
الاحتياجات من بودة الحليب ومادة الحليب الدسمة الجافة ويعيد توزيعها حسب نظام الحصص بهوامش ثابتة للملبنات مقابل إجبارها على تصنيع حليب الأكياس المبستر (LPS) وإتاحته للمستهلك بسعر ثابت مقدر بـ 25 دج /لتر، لكن هذا لا يمنعها من التموين المباشر من السوق الدولي أو الوطني بسعر غير مدعم وبجودة وأصل يختلف عن تلك المستوردة من طرف الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ليتم استعمالها لإنتاج المشتقات التي يخضع سعرها لقوى السوق.

كانت حصيلة أنشطة نهاية 2007 كآلاتي: القطيع يتكون من 900 ألف بقرة حلب منها 243 ألف حديثة، إنتاج الحليب الطازج 1.6 مليار لتر من الحليب جمع منها 187 مليون لتر، ودعم مالي مقداره 2.5 مليار دينار.

نظرا للحرص الدائم على تدعيم الأمن الغذائي الوطني والتشديد على ضرورة تحويل الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي، تم سنة 2009 تبني سياسة التجديد الريفي والزراعي لتقوية الإنتاج الفلاحي الذي كان الحليب أحد فروع الأساسية، حيث يلخص الشكل الموالي نتائج هذه السياسة على إنتاج الحليب الطازج مقارنة مع ما كان متوقع:

الشكل (12): تطور كميات الحليب الطازج المتوقعة والمنتجة فعليا في ظل سياسة التجديد الريفي والزراعي من

2009 إلى 2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من وزارة الفلاحة وتنمية الريفية.

من الشكل رقم (12)، نلاحظ زيادة إنتاج الحليب الطازج مقارنة مع ما هو متوقع نتيجة زيادة القطيع المنتج للحليب بـ 277 ألف رأس. كما ارتفع معدل إدماج الحليب من 28,9% سنة 2008 إلى 29,16% في 2009 واستمر في الارتفاع ليصل إلى أعلى معدل دمج منذ الاستقلال والمقدر بـ 67,24% سنة 2013.

كان من المتوقع أن يحقق البرنامج سنة 2013 قطاع أبقار مكون من 1189 ألف رأس منها 368 ألف حديثة، لكن النتائج الفعلية كانت كما يلي:

- زيادة قطاع الأبقار بـ 126 ألف رأس منها 63 ألف بقرة حديثة؛
- الزيادة في العرض الغذائي للماشية والمساحة المخصصة للأعلاف بـ 9 مليون هكتار منها 180 ألف هكتار المروية والرعية؛
- تطوير تطبيق التلقيح الاصطناعي بهدف الوصول لقطاع 600 ألف بقرة ملقحة سنة 2013؛
- التحكم في آلية النقل الجيني.

2.1- تعريف قطاع الحليب ومشتقاته

قبل تعريف قطاع الحليب ومشتقاته ووضعه في التصنيف المناسب، وجب تعريف معنى كلمة قطاع حيث أنه "نظام مكون من مجموعة عوامل تتبع مراحل لتحويل وتثمين وتقييم الموارد الخام حتى تصبح منتجات نهائية موزعة وقابلة للاستهلاك"، فيما يخص قطاع صناعة الحليب هو: "حقل نشاط يقوم فيه المتعاملون الاقتصاديون بتطوير مداخل متعددة إما متكاملة أو متضادة، بهدف عكس منطق الفعل أو الحركة في شكل تنظيم ومردودية"¹، من التعريفين يمكن القول أن قطاع الحليب يمكن اختصاره في ثلاثة محاور أساسية هي: إنتاج الحليب الطازج، التحويل، وشبكات التوزيع (الإتاحة للمستهلك النهائي).

يجب التويه لصعوبة التحديد الدقيق لقطاع الحليب ومشتقاته لأنه محل تقاطع قطاعين هما الزراعة والصناعة، إضافة لخضوعه لتصنيف عدة أطراف كالمدونة الوطنية للمنتجات والأنشطة (تصنيف حسب الأنشطة وتركيبية المنتجات)، الجمارك، والسجل الوطني التجاري.

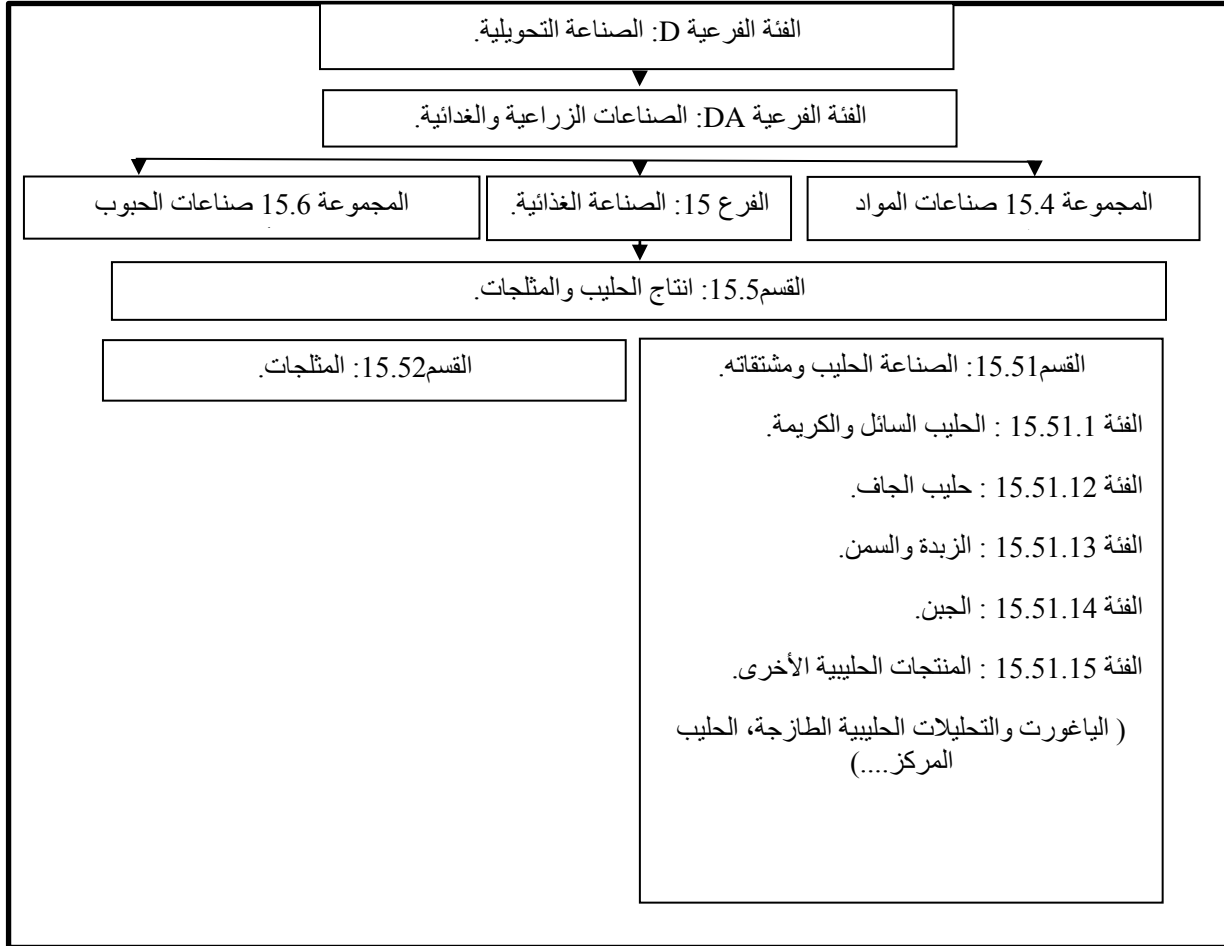
بعد 22 سنة من استعمال المدونة الوطنية للمنتجات والأنشطة (NAP80) التي لا تتوافق مع النظام المحاسبي الجديد ونظام المراقبة الإحصائي، واختواءها على نقائص تقنية ومنهجية عدة، إضافة لغياب معايير واضحة لتعريف النشاط وغياب الشروط الكافية وعدم التوازن في عملية التصنيف²، في ظل تعدد الاحتياجات الإحصائية والتسييرية والبرمجة، تنوع المستخدمين (مصالح التخطيط، المصالح الإحصائية، مصالح السجل التجاري، مصالح الضرائب، الطلبة والباحثين)، واستخدام المؤسسات المدونة التي تعتمد الجمارك أو مدونات جهات خارجية، ظهرت إجبارية إيجاد آلية اتصال بين مختلف المعاملين الاقتصاديين في الداخل وإمكانية محاكمتها مع الأطراف الخارجية، لذا تم إنشاء المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات (NAP2000) تتكون من جانبين متميزين ومتكاملين، هما المدونة الوطنية للأنشطة

¹ -El Jabri , **Gestion de la qualité dans l'agro-industrie laitière au Maroc**, Master of Science: CIHEAM-IAMM, Montpellier ,France, 2002, p 66.

² -Office National des Statistiques , **Note de Presentation de la nomenclature Algérienne des activites** «NAA», 2000 , p 1, disponible sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/file/NAA.pdf>, consulté le (13/09/2014).

المصنفة لـ 559 قسم نشاط، والمدونة الوطنية للمنتجات المصنفة لـ 2261 فئة فرعية للمنتج، صنفت وفقها صناعة الحليب ومشتقاته كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل(13): تصنيف صناعة الحليب ومشتقاته ضمن مدونة الوطنية للأنشطة والمنتجات NAP2000



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المدونة الوطنية للمنتجات الجزائرية.

حسب الشكل رقم (13)، تقع الصناعة الغذائية ضمن فئة الصناعات التحويلية الهادفة لتحويل المواد الأولية لمنتجات قابلة للاستعمال، ضمن فئة فرعية الغرض منها الاستهلاك البشري والحيواني بعد تحويل المواد الأولية التي ترتبط أساسا بالزراعة، وفيما يخص القطاع المدروس تحويل الحليب إلى مواد قابلة للاستهلاك.

يجدر الإشارة على أن فئة صناعة الحليب ومشتقاته حسب تصنيف المدونة الوطنية للمنتجات والأنشطة لا تحتوي على: حليب المزرعة الطازج، المنتجات والتحليلات الحليبية للحفظ، حليب الأطفال الصغار، والحلويات المثلجة.

صنفته مدونة الجمارك التي تهدف بياناتها ومعطياتها لتحديد مستوى التجارة الخارجية بما يتناسب ونظام التصنيف العالمي ضمن الفصل الرابع في خانة الحليب ومنتجات صناعة الحليب. أما موسوعة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة أو المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري فقد ميزت الأشخاص المعنويين الناشطين ضمن القطاع المدروس حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (10): تصنيف السجل التجاري الوطني للأشخاص المعنويين ضمن قطاع الحليب ومشتقاته

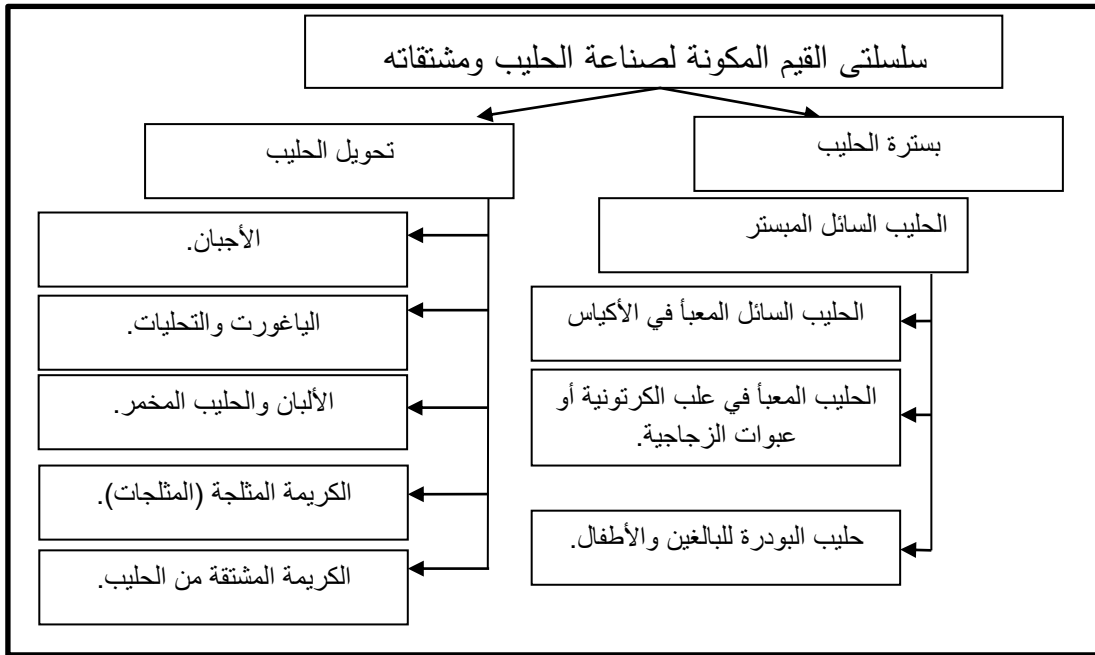
الرمز	107201	107203	107203
التسمية	إنتاج الحليب ومنتجات الحليبية (المليبات)	المجبنات	المزدة
المحتوى	- إنتاج الحليب نبيء أو المعالج؛ - إنتاج منتجات الحليبية الطازجة؛ - إنتاج الحليب الجاف أو المركز.	- إنتاج الأجبان.	- إنتاج الزبدة واللبن.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معلومات السجل الوطني للسجل التجاري.

يضم هذا التصنيف عكس مدونة الأنشطة والمنتجات الجزائرية فئة إنتاج الحليب الطازج، الذي يعد أصل صناعة الحليب ومشتقاته والمادة الأساسية الأولية للمعالجة والتحويل الكيميائي عبر سلسلة العمليات الكيميائية مختلفة، هي¹: البسترة، التكريم، الهدرجة، المعالجة الحرارية، التعقيم، التغليف، كل منها على حدى أو التوفيق بينها بدرجات مختلفة يسمح بتنوع المنتجات. إذن يمكن التمييز بين سلسلتي قيم مكونة لصناعة، الأولى تعتمد على بسترة الحليب والثانية تعتمد على تحويل الحليب إلى مشتقات كما يبينه الشكل الموالي:

¹Ahmed EIT KABIR, Op.cit.,p 36 ;37 ;38 .

الشكل رقم (14): سلسلي القيم المكونة لصناعة الحليب ومشتقاته



المصدر: من إعداد الباحثة.

استكمالاً وتوضيحاً لشكل السابق سنخرج في الآتي لتفاصيل أكثر حول سلسلي القيم المكونة لصناعة الحليب ومشتقاته¹:

- **معالجة الحليب السائل:** يتضمن إنتاج الحليب وتعبئته في أكياس وعبوات بلاستيكية أو كرتونية عن طريق معالجة حليب الأبقار أو الأغنام أو الإبل المجمع من المربين، أو تركيبه بواسطة البودرة ومادة الحليب الدسمة الجافة، إذ يتوافر في أشكال سنوجزها فيما يلي:
 - ◀ **الحليب السائل المبستر المعبأ في أكياس (LPS):** يحتكر المجمع العمومي جيبلي 60% من الإنتاج الوطني، كما تقوم الملبنات الكبرى والعديد من الملبنات الصغرى المحلية أو الجهوية التي تحصى بـ 120 ملبنة بتوفيره وتسويقه محلياً. تساهم البودرة مدعمة من الديوان الوطني للحليب ومشتقاته بإعداد 70% من إجمالي الإنتاج.
 - ◀ **الحليب المعبأ في علب كرتونية وعبوات زجاجية:** سوق متطور لكنه لا يمثل إلا 10% من سوق الحليب السائل. استولت كنديا الجزائر (candia Algeria) على نصف السوق ونصف آخر موزع على باقي الماركات. تعد البودرة المستورد المادة الأولية لهذا النوع الذي يقدم بشروط صحية

¹ - **Le marché des industrie alimentaires en Algérie**, revue l'essentiel de L'agroalimentaire et L'agriculture N 97, 2015, p 13-14, disponible sur le site: http://www.agroligne.com/IMG/pdf/agroligne_web_97.pdf, consulté le (09/07/2016).

وصورة لائحة مقارنة مع حليب الأكياس، هذا ما يفسر فارق السعر حيث يتراوح ثمن العبوة من 85 إلى 95 دينار مقارنة بـ 25 دينار لحليب الأكياس مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التركيز.

• **التحويل:** يخص عملية تحويل الحليب إلى مواد مشتقة مثل:

◀ **الأجبان:** تعد الأجبان الجزائرية الخالصة في أغلبها ذاتية وعجينة لكنها تطورت لصناعة الأجبان

الطازجة (الطبيعية أو المعطرة) يتوزع إنتاجها كما يلي:

- العجينة المقولبة؛

- الأجبان الطازجة من 6 إلى 7 ألف طن؛

- الأجبان العجينة المضغوطة 2 ألف طن؛

- جبن الكمبر (camembert) من 6 إلى 7 ألف طن؛

- الأجبان الذائبة 70 ألف طن يتم تقديمها كقطع أو أكواب 700 غ أو 350 غ وأجبان البيزا المبشورة ذات وزن 100 غ.

◀ **الياغورت والتحليات:** يتميز هذا السوق بالديناميكية والتطور والإبداع حيث يتطور بنسبة 10 % سنويا.

◀ **الألبان والحليب المخمر:** يقوم منتجي حليب الأكياس السائل والملينات المتوسطة بتوفير

الياغورت السائل، اللبن، والرائب المعبأ في العبوات البلاستيكية والأكياس انطلاقا من حليب البقرة

الطازج، يتميز الطلب على اللبن والرائب بالطابع الموسمي يتراجع شتاء ويتزايد في فصل الربيع

وشهر رمضان.

◀ **الكريمة المثلجة أو المثلجات:** يتم إنتاجها بصفة فصلية وحرفية من طرف منتجين صغار القليل

منهم يتخذ صفة الصناعيين، يتزايد الإنتاج شهر ماي ليصل لذروة شهر جويلية وأوت ليتناقص

بعدها شهر سبتمبر.

◀ **الكريمة وأنواع أخرى من القشدة.**

2- خصائص قطاع الحليب ومشتقاته

سنحاول تلخيص أهم خصائص القطاع وفق السرد التالي:

1.2- خصائص الطلب على الحليب ومشتقاته

الجزائر هي المستهلك الأول للحليب ومشتقاته مغاربيا حوالي 6 مليار لتر ما يعادل الحليب سنويا¹، يتميز الطلب بالزيادة الكامنة المتواصلة نتيجة الزيادة الديموغرافية، ظاهرة التمدن وزيادة القدرة الشرائية، أما الاستهلاك الفردي للنسمة فيفوق 140لتر/سنويا حيث بلغ مؤشر التطور 284% ما بين 1961-1970 و 2001-2000²، ومن المقدر ارتفاعه نظرا لطبيعة العادات الغذائية للمواطن الجزائري المعتمدة على الألبان لقيمتها الغذائية الغنية بالبروتينات الحيوانية وإمكانية تعويضها لوجبة اللحوم الحمراء باهظة الثمن، بالإضافة للعامل الرئيسي وهو الأسعار المقبولة التي تم تدعيمها من طرف الدولة³.

الطلب الفردي للحليب السائل ينمو بروية أو ببطئ نتيجة ارتفاع نصيب الفرد واقتراجه من مرحلة الإشباع، لكن هناك توجه لاستهلاك المشتقات كالياغورت والأجبان والمنتجات التي ينمو بقوة لارتباطه مع نوعية وتنوع المنتجات واستقرار سعرها في السوق.

2.2- خصائص العرض على الحليب ومشتقاته:

يتم تغطية الطلب بواسطة الإنتاج المحلي للحليب الطازج، التحويل، والاستيراد، التي يتميز كل منها بـ:

1.2.2- ضعف إنتاج الحليب ومعدل إدماجه في الصناعة:

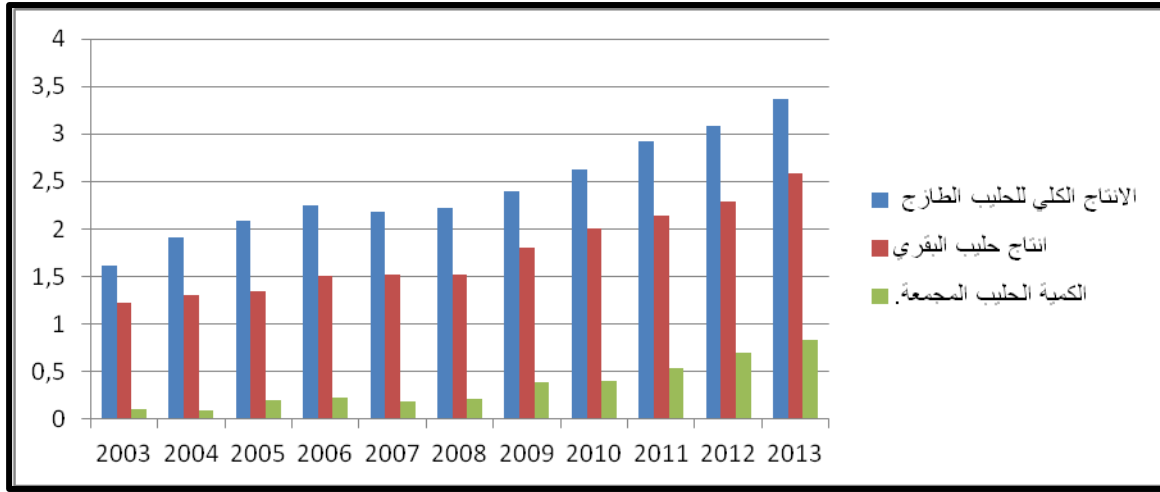
حضي إنتاج الحليب بتدعيم السلطات العمومية على جميع المستويات، الشكل الموالي يوضح جدوى عملية الدعم على مستوى عملية الإنتاج والجمع الحليب:

¹ Mohamed KACI et Yacine SASSI , **Industrie laitier et corps gras** , Recueil des fiches sous sectorielles, EDME Edition,2007, p 7.

² M'hamed MERDJI, **Le marché des produits laitiers étude sur les débouchés internationaux**, 2015, P 37, disponible sur le site: http://www.animaweb.org/sites/default/files/lac_etudedebouches_fr_final.pdf , Consulté le (13 /09/2017).

³ Cabinet tiers consult, **collection études sectorielles Algérie l'agronomie**, 2004, p153 .

الشكل رقم(15): تطور إنتاج وجمع الحليب الطازج من 2003 إلى 2013 (الوحدة مليار لتر)



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات وزارة الزراعة والتنمية المحلية.

من الشكل أعلاه نلاحظ:

- تزايد كمية إنتاج الحليب طردياً وتعداد الماشية كنتيجة للمزايا التحفيزية المقدمة لأفراد القطاع الخاص؛
- مساهمة الأبقار كبيرة في إنتاج الحليب الطازج الإجمالي إذ تتراوح هذه الأخيرة خلال الفترة المدروسة من 66% إلى 76%؛
- ارتفاع نسبة جمع الحليب في السنوات الأخيرة لكنها لم تتجاوز 67,24% وتبقى قليلة مقارنة مع الكميات المنتجة نتيجة مجموعة من العوامل نسردها بعضاً منها فيما يأتي.

كان إنتاج الحليب سنة 2013 بنسبة 110% من ما هو متوقع أي 3687067 ألف لتر حيث ساهمت كل من سطيف، باتنة، سيدي بلعباس، سكيكدة، تيزي وزو بـ 27% من الإنتاج الوطني منها 21,58% حليب أبقار وذلك نظراً لتزايد عدد المربين وتحسن شروط تربية الأبقار من مناخ، موارد مائية، الأعلاف، التكنولوجيا... في هذه الولايات، وباقي النسبة تخص حليب، الماعز، الجمال، الأحصنة، والذي غالباً ما ترتفع نسبة إنتاجه في الولايات الصحراوية والداخلية مثل: الجلفة، سيدي بلعباس، الأغواط، غرداية....

نسبة الجمع في 2009-2010-2011-2012 على التوالي 16%-15%-18%-22%، وتقريباً ربع الكمية المنتجة أي 831.941 ألف لتر ما يعادل 76% من الكمية المتوقعة جمعها سنة 2013، أما الثلث أرباع المتبقية فتوجه للاستهلاك الذاتي العائلي أو القبلي أو المحلي أو لتغذية العجول أو للبيع في المحال التجارية بشكل طازج. توفر سطيف 13% من الكمية المجموعة سنوياً وتليها تيزي وزو، سيدي بلعباس،

تلمسان بـ 24% معاً، نصيب مؤسسة جيبلي (Giplait) من الحليب المجمع 20% والباقي للمتعاملين الخواص.

تتأثر عملية الجمع بعدة عوامل منها تواجد الملبنات، المربين، والعاملين، قراءة الجدول الموالي توضح لنا ذلك على مستوى الولايات المذكورة أدناه:

الجدول رقم(11): الكميات المجمعة في ولايات معينة سنة 2013

الولاية	العدد				
	الملبنات	المربين	المجمعين	عدد العمال	الكمية المجمعة(ألف لتر)
سطيف	8	3040	137	19338	110388
سيدي بلعباس	8	1894	90	16752	67000
تيزي وزو	12	4027	126	20044	73370
غرداية	5	185	7	2382	10439

المصدر: الديوان الوطني للحليب ومشتقاته.

من الجدول رقم(11)، نلاحظ:

- عدد الملبنات والمربين والعمال في ولاية تيزي وزو هي الأكبر لكن الكمية المجمعة أقل منها في سطيف نتيجة تفوق هذه الأخيرة بفارق 11 مجمع؛
- رغم أن ولاية سيدي بلعباس تملك نفس عدد الملبنات في سطيف فلا يتم جمع الحليب بنفس مستوى ولاتي سطيف وتيزي وزو نظرا لنقص عدد المربين وبالتالي إنتاج الحليب الطازج؛
- عدد المجمعين والعمال عوامل مؤثرة بشكل هام مقارنة مع عدد المربين في سطيف، سيدي بلعباس، تيزي وزو، في حين أن العوامل كلها تصبح بنفس الأهمية بالنظر إلى الكمية المجموعة في ولاية غرداية.

تتخفف نسبة جمع الحليب نتيجة لمعوقات على مستوى المزرعة، عملية الجمع، والملاين والتي نذكر منها ما يلي:

- تذبذب إنتاج الحليب فصليا؛
- صعوبة إنشاء نظام وشبكة للجمع والنقل نظراً لنقص الكميات المنتجة امن طرف المربين المتفرقين وبعد مكان تواجدهم؛
- عدم استعمال التكنولوجيا ونقص الخبرة في جمع الحليب باعتباره مادة حساسة؛

- نقص جودة الحليب الطازج المنتج؛
- ضعف شبكة النقل وعدم جودة الطرق؛
- بعد المسافات بين مواقع الإنتاج ووحدات الإنتاج الكبرى التي تتركز في الشمال؛
- منافسة الشبكة غير الرسمية في جمع الحليب نظرا لارتفاع الأسعار والعائد المضمون كما أنه يحقق مكانة اجتماعية محفوظة للمربي مادام يبيع لأهله ومحيطه؛
- صعوبة إنشاء شبكات التبريد.

لا ترتبط عملية الجمع بكمية الحليب الطازج المجمعة فقط بل بجودته أيضا، حيث تقدم الملبنات علاوة إضافية مقدرة بـ0,5 دج للتر الذي يحتوي على 34 غ من مادة الحليب الدسمة الجافة، كما أنها تقدم سعر تنافسي يضمن وفاء المربين ويزيد سعيهم لتقديم أكبر كمية، فعلى سبيل المثال تقدم ملبنة الصومام 46 دج/لتر متضمن الإعانة وأربع دنانير إضافية نظير الوفاء لها، هذه السياسة جعلتها أول مجمع ينشط على مستوى 25 ولاية بطاقة جمع 600 ألف لتر يوميا عن طريق 77 مجمع متعاقدين معها و38 مركز جمع ممول من طرفها بشبكة 4200 مربي يمتلكون 40 ألف بقرة منها 6500 ممولة من طرفها.

2.2.2- زيادة فاتورة استيراد الحليب ومشتقاته

قدرت احتياجات سنة 2012 بـ 5,5 مليار لتر ما يعادل الحليب والإنتاج الوطني مقدر بـ 3.1 مليار لتر إذن هناك عجز بمقدار 2.4 مليار لتر يتم تغطيته إما بالاستيراد ، أو بصناعة الحليب ومشتقاته التي تعتمد على مواد أولية مستوردة. بلغ نصيب الحليب ومشتقاته سنة 2012 مليار أورو من مجموع الواردات الغذائية التي تمثل 15 % من مجموع الواردات بقيمة 7.7 مليار أورو، هنا نستنتج الأثر المباشر والقوي للسوق العالمي على قطاع الحليب ومشتقاته وما يؤكد تطور قيمة وكمية الواردات في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013:

الجدول رقم (12): تطور الواردات الحليب ومشتقاته من 2003 إلى 2013

الحليب السائل		بودرة الحليب		المادة الدسمة الجافة		المشتقات الأخرى		البيان
الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)	
9	6	211 075	455 251	15 758	23 267	6	34 834	2 003
19	18	251 546	745 465	15 869	29 522	18	41 795	2 004
20	20	250 260	672 211	13 245	25 739	20	41 319	2 005
23	25	250 076	640 064	13 719	25 909	25	40 697	2 006
793	283	252 805	978 309	15 857	38 762	283	44 968	2 007
2 406	1 129	259 501	1 182 432	17 905	68 944	1 129	40 543	2 008
746	564	293 009	799 745	11 426	18 398	564	39 421	2 009
14	56	265 383	902 786	11 375	35 266	56	53 173	2 010
545	2 477	329 846	1 343 596	21 773	115 060	2 477	63 136	2 011
7	35	298 358	1 087 746	17 282	63 889	35	107 942	2 012
193	493	262 702	1 075 461	17 680	65 331	493	117 519	2 013

المصدر: بيانات وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

تحتل بودرة الحليب المرتبة الأولى من حيث الكمية لأنها عامل مسيطر ومهم في سلسلة التصنيع؛ إذ أن 67% من الملبينات تعتمد في صناعة حليب الأكياس المبستر بينما 21% منها فقط تعتمد على الحليب الطازج، لكن تطور الكميات خلال عشر سنوات مستقر نوعا مقارنة مع الارتفاع المستمر لقيمة الواردات نتيجة عدم استقرار السوق العالمي لمنتجات الحليب ومشتقاته خاصة في السنوات 2007 و 2008 والثلاث سنوات الأخيرة، للأسباب التالية¹:

- إلغاء بعض الدول المستوردة للإعانات والمساعدات المرتبطة بالصادرات؛
- ارتفاع الطلب العالمي نتيجة الزيادة الديمغرافية خاصة في دول جنوب شرق آسيا التي أريكت السوق وأدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب؛
- الشروط المناخية المتغيرة للدول المنتجة وتعرض بعض الدول المنتجة للأعلاف كأستراليا للحريق مما أدى إلى انخفاض إنتاج الحليب ومشتقاته على المستوى العالمي؛
- تخفيض الإنتاج الأوربي وتخفيض حصة المنتجات الحليب ومشتقاته في حين أن أوروبا هي المورد الأول للجزائر؛
- الإنتاج الدولي لمسحوق الحليب ينمو بوتيرة أقل من وتيرة تزايد الطلب العالمي.

¹ Zahra ZAIT, Le marché national du lait et des produits laitiers, 2010, p 2.

تترجم هذه الأرقام خطر تبعية الجزائر للسوق الدولي الذي له أثر قوي مباشر ومسيطر في ظل المكانة الهامة والخطيرة لهذه المنتجات لتحقيق الاستقرار السياسي.

لا يرجع ارتفاع قيمة الواردات إلى أسباب خارجية متعلقة بالسوق الخارجي فقط بل لأسباب داخلية أيضا، منها:

- ضعف الإنتاج الوطني من الحليب لعزوف المربين عن إنتاج الحليب وتفضيل اللحوم نظرا لفرق السعر؛
- التغطية البنكية للمؤسسات المحولة للحليب مما جعلها تفضل استيراد المادة الدسمة بدلا من الحليب الطازج؛
- ارتفاع هام في الغطاء المالي لعملية دعم الاستيراد والإعانات الخاصة بالحليب المبستر؛
- ارتفاع الهامش الذي تحققه الملبنات من جراء استعمال البودرة المدعمة في صناعة المشتقات.

3.2- عرض يساهم في تنشيط وبناء صناعة

أحدثت طرق عرض الحليب السائل وتنوع مشتقاته نقلة نوعية في النسيج الصناعي الوطني حيث ساهمت في:

- كبر حجم الاستثمار الخاص وعملية تحديث الآلات؛
- ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمشتقات كالأجبان، التحليات المحلية...؛
- الانسحاب التدريجي للقطاع العام وترك المجال للقطاع الخاص الذي تميز بظهور الملاين الكبرى (ملبنة الحضنة، ترافل، دانون...) التي تتطور سنة عن سنة وأبرمت اتفاقيات وشراكات مع شركات عالمية متعددة الجنسيات.

هذه الحركية أثرت على كل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع الذي أصبح بيئة جذابة للمستثمر الأجنبي الذي يوفر المواد الأولية، الماركات أو الاسم التجاري، المعدات، البرامج،.... و أصبح سوق مفتوح ومنفتح وقابل للتطور ما يعني وجود فرص في كل المجالات، نظرا¹:

- زيادة الواردات بسبب التقسيم أو التفكيك التسعيرة الجمركية في إطار الاتفاقيات الأورومتوسطية بخصوص الأبقار المدرة للحليب، الأغذية، المنتجات البيطرية، المعدات، المباني، برامج التسيير والإعلام الآلي، التخزين....؛
- العرض المحلي يتوجه إلى العالمية بسبب الشركاء الدوليين.

¹- Mohamed KACI et Yacine SASSI ,Op.cit., P 10.

4.2- سوق منظم بواسطة السلطات العمومية

- يشكل أحد أهم أولويات السلطات العمومية تطوير وتدعيم إنتاج الحليب ومشتقاته لتدعيم معدل الاكتفاء في المنتجات عالية الاستهلاك وتوفيرها بأسعار في متناول المواطن، حيث أنها:
- تفرض نظام لتحديد الأسعار خاصة الحليب المبستر فسعره إداري محدد من طرف وزارة التجارة ومعفى من الرسم على القيمة المضافة؛
 - تقدم إعانات على مستوى المربين والمجمعين والملبنات الدامجة للحليب الطازج؛
 - تدعم الاستثمار في الزراعة وفي الأبقار المدرة للحليب وإنشاء ملبنات مصغرة في إطار مشروع المخطط الوطني لتطوير الصناعة والتنمية الريفية (PNDR)؛
 - تفرض العقود وعلاقات الرسمية بين متعاملي القطاع لضمان التنسيق بينها (يظهرها الشكل رقم (17))؛
 - تشدد الرقابة على الأنشطة خاصة المتعلقة بالمتطلبات الصحية والنظافة والجودة التي تنظمها المراسيم التنفيذية والتنظيمية التي سيتم ذكرها فيما يلي.

3- الإطار التنظيمي لقطاع الحليب ومشتقاته ووسائل دعم السلطات العمومية له

حضي القطاع باهتمام عديد هيئات ودعم وتنظيم مكثف بواسطة نصوص تنظيمية وبرامج داعمة له.

1.3- الوزارات والهيئات المشرفة على قطاع الحليب ومشتقاته

بما أن قطاع الحليب ومشتقاته هام وحساس فهو محل اهتمام وتركيز العديد من جهات التأطير المتمثلة في وزارات ومعاهد وجمعيات عمومية وخاصة، نذكر أهمها ضمن العنصرين التاليين: التأطير الوزاري لقطاع الحليب ومشتقاته، الهيئات والمعاهد المشرفة على قطاع الحليب ومشتقاته.

1.1.3- التأطير الوزاري لقطاع الحليب ومشتقاته

تشارك في تنظيمه العديد من الوزارات والهيئات والمعاهد التابعة للوزارات تتكامل مع بعضها لضمان حسن سيره، يوضح الجدول الموالي كل وزارة أو هيئة والدور الذي تقوم به:

الجدول رقم (13): المحيط الوزاري المنظم لقطاع الحليب ومشتقاته على المستوى الوطني

الدور	الوزارة أو الهيئة الوصية	الدور	الوزارة أو الهيئة الوصية
التطوير والإنعاش	وزارة الصناعة	التنظيم التجاري	وزارة التجارة
تطوير وإنعاش المؤسسات الخاصة.	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تنظيم الضرائب والجمارك	وزارة المالية
مسؤولة عن المؤسسات العمومية وتطوير وإنعاش الصناعة.	وزارة الاستثمار	تنظيم وضمان عملية التكوين للعاملين في القطاع.	وزارة التكوين المهني
الحفاظ على النسيج البيئي.	وزارة البيئة	مسؤولة عن العمال القطاع من الناحية الاجتماعية.	وزارة العمل
الحفاظ وتنظيم الحقوق الملكية الصناعية	المعهد الوطني لحقوق الملكية الصناعية (INAP)	تطوير القطاع من جانب النوعية والنظافة.	وزارة الصحة
الربط بين الوزارة وممثلي القطاع في الولايات.	الغرف الفلاحية على مستوى الولايات.	تحديد المعايير	المعهد الجزائري للمعايير (IANOR)
الحرص على الجودة تغليف الحليب ومشتقاته في شروط الصحية المناسبة.		المركز الجزائري للرقابة الجودة و التغليف (CAQE)	

Source: cabinet tiers consult, Op.cit., p 41 .

تتشارك الوزارات والهيئات التابعة لها والمذكورة أعلاه في الإشراف على الصناعات الغذائية من ضمنها الحليب ومشتقاته، كما أن هناك هيئات أخرى خاصة به فقط. لكن وزارة الزراعة والتنمية الريفية (MADR) هي المسؤول الأول عنه حيث تفرض العناصر الأساسية للسياسة الوطنية للقطاع وتضمن التنسيق بين الوزارات المرتبطة به، فمساهمتها الأساسية هي إعداد السياسة العامة في إطار تأهيل الإقليم وتطويره لتأمين الأمن الغذائي الوطني من خلال:

- اقتراح وسائل لدعم المنتجين؛
- الاهتمام بالجوانب القضائية والتنظيمية ومراقبة التطبيق؛
- تهيئ وضع السياسات من أجل توجيه زيادة ودعم الإنتاج من النواحي الجبائية والمالية أيضا،....؛
- تشرف على المنظمات المهنية وتصدر المراسيم المتعلقة بها؛

- الإشراف على تنفيذ المخططات الحكومية المفروضة وتغطيتها ماليا حيث تعاقدت مع البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية الفلاحية لتوفير منتجات بنكية أو قروض، منها¹:
- القرض رفيق (R'FIG): قرض مصاحب لاقتناء المعدات الأساسية للاستغلال الزراعي وتربية المواشي بدون فوائد والتكفل الكلي من طرف وزارة الزراعة والتنمية الريفية.
- قرض اتحادي (ETTAHADI): قرض لمدة 7 سنوات بمعدل فائدة يتراوح من 0% إلى 3% خاص بالاستثمار أي الإنشاء، اقتناء معدات، تحديث المستغلات الزراعية والتربية.
- القرض رفيق الفدرالي (R'FIG FEDERATEUR): موجه للمتعاملين والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والهيئات والمستغلات المنتجة والمحولة للمنتجات الزراعية كالحليب والحبوب....

¹ -disponible sur le site web: http://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10, consulté le (10/07/2016).

2.1.3- الهيئات والمعاهد المشرفة على قطاع الحليب ومشتقاته

لا يقتصر تنظيم القطاع على الوزارات فقط بل هيئات ومعاهد أخرى خاصة به أهمها:

أ- **الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (ONIL):** لتخفيف أثر الأزمات الغذائية والحفاظ على الأمن الغذائي كرسّت الدولة عديد من الميكانيزمات لمواجهة ظاهرة تضخم سعر السلع الغذائية التي ظهرت معالمها سنة 2007، كان إحداها إنشاء الديوان الوطني كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ومهني، تهدف لمواجهة ارتفاع أسعار الحليب دوليا وضمان مهمة الخدمة العمومية المتمثلة في تنظيم، تموين، ووضع قواعد من أجل الحفاظ على استقرار السوق الوطني للحليب والمنتجات المشتقة، من خلال¹:

- المشاركة بالوسائل الخاصة لتأهيل وضمان السياسة الوطنية لتطوير إنتاج الحليب؛
- اقتراح الإجراءات والقرارات التي تؤدي إلى توجيه وتحسين وتطوير الإنتاج، التخزين، التسويق والتجارة، واستعمال الحليب ومشتقاته؛
- تقييم الوافرات والاحتياجات الوطنية من الحليب ومشتقاته بالتركيز على المؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج الوطني لتموين والسهر على تنفيذه ضمن دفتر شروط؛
- تنظيم وتحديد السياسة الوطنية لتخزين الحليب ومشتقاته؛
- الاستيراد باسم الدولة ما يغطي الاحتياجات الوطنية، ثم إعادة توزيعها بالهوامش المنصوص عليها قانونيا للملبنات لإنتاج حليب الأكياس بسعر ثابت يقدر بـ 25 دج/ لتر؛
- الاهتمام والحفاظ والتخطيط لمخزون الأمان الاستراتيجي؛
- التعاقد مع الملبنات من أجل تحديد الشروط والكيفيات العملية لدعم العمومي لتطوير الإنتاج والجمع والإدماج الحليب الطازج في الصناعة.

ب- **اللجنة المهنية للحليب (CIL):** أنشئت سنة 2010 لإعادة التنظيم المهني لقطاع الحليب ومشتقاته، بالتركيز على إنتاج الحليب الطازج للتقليل من تبعية الجزائر للخارج فيما يخص بودة الحليب المستوردة، حيث تقوم بإعداد آراء وتوصيات حول السياسة العامة للقطاع وتنظيم السوق والأسعار، كذلك توفير وسائل الدعم للديوان الوطني للحليب، والتنسيق بين اللجان التسع الجهوية (CRIL) التي تضم كل منها خمس ولايات.

تتكون هذه المنظمة الاستشارية من 52 عضو منهم الصناعيين، الباحثين الجامعيين، منتجي الحليب الطازج، ست أعضاء يمثلون السلطات العامة (عضو عن كل وزارة معنية بتطوير القطاع:

¹ -Omar BOURAZOUNI, *étude d'impact des prix des produits alimentaires des base sur les ménages pauvres Algériens, programme alimentaire mondial*, bureau de Caire pour le moyen -orient, asie- central et europe des l'est, 2008, p 40-41, disponible sur le site: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp194575.pdf>, p, consulté le (28 /02 /2014) .

الزراعة، المالية، الصناعة وتطوير الاستثمار، الصحة، التخطيط والداخلية)، يمكن القول أن هذه اللجنة هي وسيلة وصل وتنسيق بين القطاع العام والمتعاملين الخواص.

ج- **غرف الزراعة الوطنية:** هي إدارات عمومية ذات طابع صناعي تجاري على مستوى الولايات تابعة للغرفة الوطنية للزراعة، تضم أكثر من 900 ألف عضو هم مزارعين متطوعين، مهمتها جمع الفلاحين والهيئات المهنية والتعاونيات والتنظيمات والاتحادات....، إضافة إلى أنها رابط المركزي بين السلطات والمزارعين، حيث¹:

- تسهل إفصاح عن المعلومة التقنية والاقتصادية؛
- ملاحظة وتحليل كل المعطيات الصادرة من القطاعات الفلاحية؛
- تشارك في إعادة تأهيل برامج التكوين للمزارع؛
- تساهم في تحسين المنتجات الزراعية والسلالات بتشجيع عمليات استيراد السلالات الخارجية.

د- **المعهد الوطني لبحوث الزراعة في الجزائر (I.N.R.A.A):** هو هيئة عامة تحت وصاية وزارة الزراعة والتنمية الريفية تحوي على 15 فرقة بحث موزعة على مستوى الوطن، توظف أكثر من 150 باحث للمساهمة في إعداد السياسات الوطنية للبحث الزراعي وتأهيله في إطار التكوين والتحسين للإيفاء باحتياجات البحث وتمثين نتائجه بالتعاون مع باقي المعاهد الوطنية والدولية.

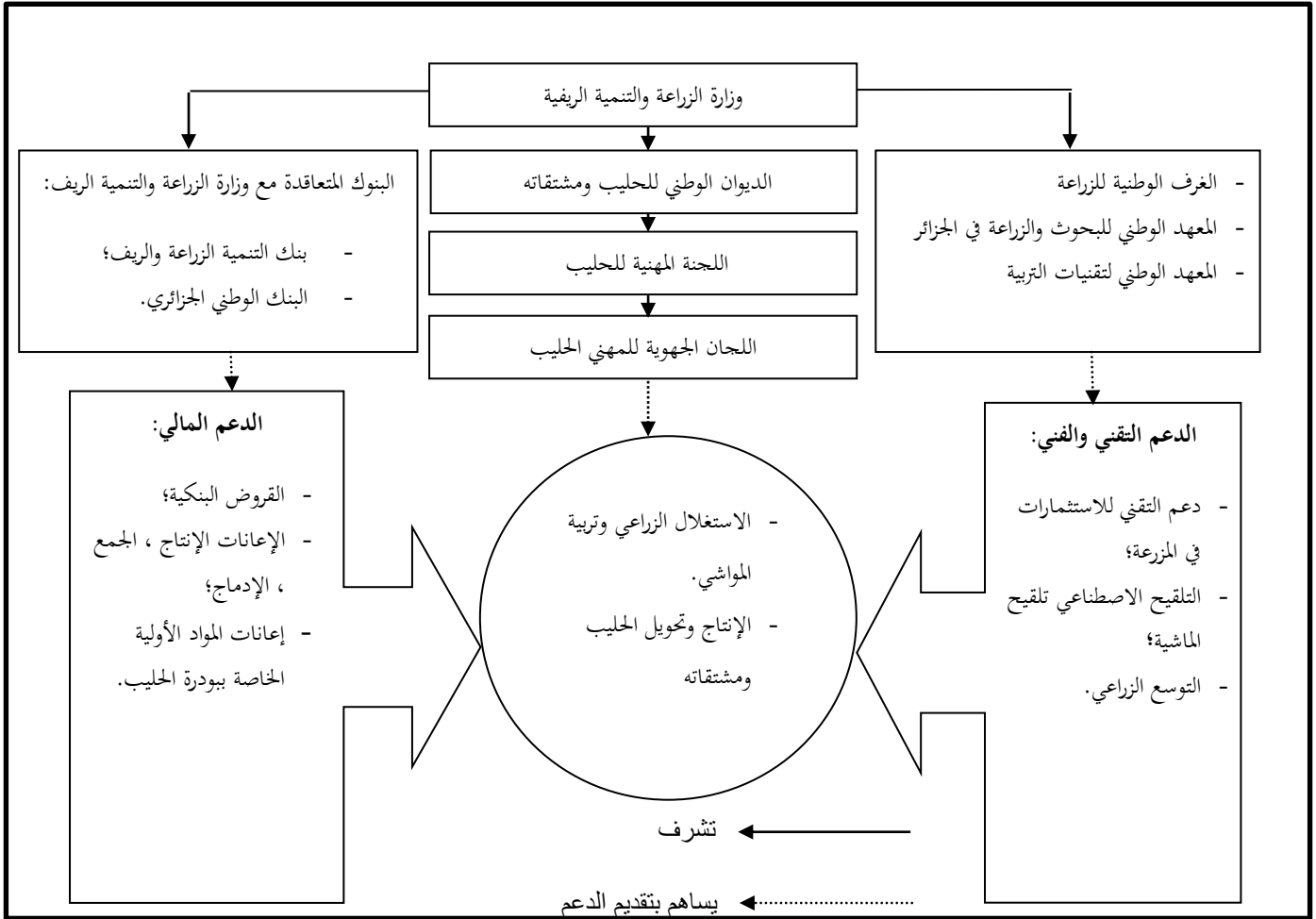
هـ- **معهد تقنيات التربية (L'ITELV):** هيئة عامة توظف أكثر من 640 شخص منهم 220 إطار (مهندس، تقني، بيطري، إداري،...)، تهتم بالماشية البقرية (لحم وحليب)، الأغنام، والدواجن...، تقدم المساعدة والدعم التقني المجاني للمربيين، لتحسين إنتاجهم والرفع من الإنتاجية بتطوير وتحديث طرق التربية واختيار الحيوانات...، فهي تملك شبكة من التقنيين هدفهم تحديد مشاكل وإيجاد حلول عبر تجاربهم وخبرتهم السابقة، ولتطوير كيفية القيام بمهامه قام المعهد سنة 2011 بتوقيع عقد شراكة مع بروتان انترناشيونال لتجارة الدولي (BCI).

و- **مركز التلقيح الصناعي والتحسين الجيني (CNIAAG):** منظمة تحت وصاية وزارة الزراعة والتنمية الريفية مهمتها الحفاظ على السلالات المحلية وتحسين الماشية.

الهيكل الموضح في الشكل أدناه يوضح آلية التفاعل والتنسيق بين الوزارة الوصية الرئيسية والهيئات والمعاهد المشرفة على القطاع من أجل سيره الحسن.

¹ - Bureau ubifrance, rédaction : jean -charles HIRONDEL, analyse de potentiel de marché : le marché de la filiere lait en Algerie, mars 2014, p 26.

الشكل رقم (16): الهيكل التنظيمي لقطاع الحليب ومشتقاته



Source: Malik MAKHLOUF, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs : Cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou – Algérie, Op.cit., P 52, modifie.

تسعى وزارة الزراعة إلى تغطية القطاع من جميع النواحي مادياً، مالياً، تقنياً من خلال برامج حكومية، حيث:

- هيكلت هيئاتها بشكل غير مركزي لضمان التغطية الشاملة على مستوى جميع الولايات عن طريق اللجان الجهوية لمهني الحليب والغرف الوطنية للزراعة؛
- جندت الغرف الزراعية والمعاهد الوطنية لتقديم الدعم التقني والفني للمربين ومنتجي الحليب؛
- جندت البنوك لتقديم توليفة من المنتجات المالية أو القروض تساعد المستثمرين في تربية المواشي والاستصلاح، التحويل؛
- تعاقدت عن طريق الديوان الوطني للحليب ومشتقاته مع الملبنات والمنتجين والمجمعين بهدف توفير الحليب ومشتقاته للمواطن بأسعار متاحة لجميع فئات المجتمع ومنحت إعانات سيتم تعدادها لاحقاً.

2.3- النصوص القانونية المنظمة لقطاع الحليب ومشتقاته

يتم تنظيم العلاقة بين الوزارات الوصية والهيئات والمعاهد والمتعاملين على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته، على مختلف الجوانب: المالية، الجبائية، التجارية، الشروط الصحية،... بواسطة النصوص القانونية والتنظيمية التالية التي تعكس دورها في القطاع، نذكر منها:

- القانون رقم 04-08 المؤرخ بـ 14 أوت 2004 المرتبط بشروط التسجيل في السجل التجاري؛
- المرسوم التنفيذي رقم 03-453 السابع من شوال 1424 أو 1 ديسمبر 2003، المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي 97-41 المؤرخ بـ 18 جانفي 1997 المرتبط بشروط التسجيل في السجل التجاري؛
- القانون رقم 10-13 المؤرخ بـ 23 محرم 1432 و 29 ديسمبر 2010 الحامل لقانون المالية لـ 2011 حيث نصت المادة رقم 3 " المداخل الناتجة عن نشاط خاص بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك في حالة ربح هناك إعفاء أو تخفيض دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي؛"
- المرسوم التنفيذي رقم 04-82 محرم المتعلق بـ 18 مارس 2004 المحدد لشروط وكيفيات الاعتماد الصحي للمؤسسات الناشطة والمرتبطة بالحيوانات، والمواد الحيوانية وذات الأصل الحيواني وعملية نقلها؛
- المرسوم المؤرخ بـ 13 ذو الحجة 1425 و 23 جانفي 2005 المتعلق بالمنهجية الإجبارية للبحث عن السنمونيلا في الحليب ومشتقاته؛
- المرسوم الوزاري في 13 شعبان 1420 المتعلق بـ 21 نوفمبر 1999 المتعلق بدرجات الحرارة وإجراءات الحفظ والتبريد، التجميد المنتجات الغذائية؛
- مرسوم 25 صفر 1416 المتعلق بـ 23 جويلية 1995 المحدد لإطار مكافحة الفساد في كمية المنتجات المحولة للمخابر من أجل تحليلها كيميائياً وشروط حفظها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 01-509 لـ 18 ذو القعدة 1421 لـ 12 فيفري 2001 الحامل والمحدد لأسعار الإنتاج في مختلف مراحل توزيع الحليب المبستر والمعبأ في أكياس؛
- قرار المجلس الوزاري في 25 ديسمبر 2007 المحدد لـ 159 دج/ كلغ هو سعر التنازل عن المادة الأولية الحليب ومشتقاته.

بما أن الحليب ومشتقاته من المنتجات حساسة يجب القيام بالسياسات الصحية الملائمة لحفظها والسهر على الرقابة عليها، جاءت سلسلة من النصوص التي تحارب الفساد والمخالفات أهمها المرسوم الوزاري لـ 24 جانفي 1998 الذي يعالج العديد من المنتجات الغذائية بصفة عامة، إضافة للنصوص التالية التي تخص قطاع الحليب ومشتقاته:

- المرسوم الوزاري لـ 31 ماي 1997 المرتبط بخصائص وعرض الحليب الموجه للاستهلاك؛

- المرسوم الوزاري 10 أوت 1997 المرتبط بالخصائص التقنية لبودرة الحليب وشروط وكيفيات تقديمها؛
- المرسوم الوزاري 2 ديسمبر 1998 المرتبط بخصائص التقنية للحليب والبودرة وشروط وكيفيات عرضهما؛
- المرسوم الوزاري المؤرخ بـ 7 أكتوبر المرتبط بالخصائص التقنية للياغورت وكيفيات جعله في متناول المستهلك؛
- المرسوم 27 أكتوبر 1999 المرتبط بخصائص مادة الحليب الدسمة الحليب الجافة، وشروط وكيفيات عرضها وامتلاكها واستعمالها وتسويقها؛
- المرسوم الوزاري 02 أبريل 2000 المعدل والمكمل لخصائص البودرة كيفيات العرض، الملكية، الاستعمال، والتسويق.

3.3- آليات دعم السلطات العمومية لقطاع الحليب ومشتقاته

نظرا لدور القطاع الفلاحي الهام في تحقيق الأمن الغذائي والرغبة الجامحة في تخفيف التبعية للخارج، تم تدعيمه وتمويله بعدة وسائل من خلال برامج ومخططات سداسية وخماسية اعتمادا على العائدات البترولية المستخدمة لتأطير القطاعات العاجزة خاصة (الحبوب، الحليب، اللحوم،.....)، حضي قطاع الحليب ومشتقاته بالأولوية نظرا لحجم الاحتياجات المتزايدة بالنسبة للسكان، إذ سعت السلطات العمومية لتحسين مردوده كليا ونوعيا بواسطة الجهود المبذولة على مختلف المستويات: الزراعة، تربية المواشي، الأعلاف، الجمع، التحويل التحسين الوراثي...، وسنخرج فيما يلي على أهم هذه الجهود، ضمن المخططات إضافة لعلاوات الإنتاج وجمع ودمج الحليب الطازج في الصناعة.

1.3.3- المخططات

حملت المخططات الخطوط العريضة للأهداف التي تسعى السلطات العمومية لتحقيقها على أرض الواقع.

أ- إعادة بناء الصناعة الحليبية لسنة 1995: كان من المتوقع خلال خمس سنوات اقتناء 500 ألف بقرة حلوب حديثة؛ بالتالي رفع الإنتاجية من 3000 إلى 4000 لتر للبقرة الحلوب أو ما يقدر عموما بـ 2 مليار لتر سنويا، وزيادة أو تفعيل عملية جمع الحليب من أجل الوصول إلى مستوى 400 مليون لتر للوصول لأعلى معدل إدماج الممكن للحليب الطازج في الصناعة الوطني ما يعادل 25% إلى 30%، من خلال¹:

¹-Messaoud AMROUN et autres, **Le programme national de La réhabilitation de La production laitière : Objectifs visés, Contenu, Dispositif De mise En Œuvre Et Impacts Obtenus**, Revue Recherche Agronomique, Numéro 14, 2004, p 66 .

- تحسين الاستثمار في المزارع؛
- تحسين عملية التلقيح الاصطناعي؛
- تحسين عملية جمع الحليب وإنشاء مراكز متخصصة للجمع؛
- إنشاء ملابن مصغرة في المناطق المعزولة؛
- إدماج الحليب الطازج في الصناعة وذلك باتخاذ الإجراءات التحفيزية لتسهيل عملية إنتاج إضافة لبيع وجمع وتسليم الحليب الطازج للملابن.

ب- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من 2000 إلى 2004: هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، أسس على سلسلة من برامج متخصصة ومكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، التي تحاول تطوير الإنتاج الزراعي (تمور، حليب، بطاطا، حبوب...) في المناطق الطبيعية وتكثيف إدماجها في الصناعات الغذائية؛ عن طريق دعم المستغلات الفلاحية بتمويل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي¹. تدخل الصندوق في قطاع الحليب ومشتقاته على عدة مستويات هي: زراعة الأعلاف، المستغلات الزراعية، تربية المواشي بالتركيز على رفع الإنتاج والإنتاجية الحليب، امتلاك المعدات الخاصة (المخزانات، قاعات المعالجة...)، مراكز جمع الحليب، الإعانات لرفع الإنتاج وتسليم الحليب للوحدات المنتجة والمحولة، دعم التلقيح الاصطناعي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمذابح والوحدات المخزنة للمنتجات الحليب.

حققت آليات دعم القطاع منذ السنة الأولى من تطبيقها نتائج ايجابية، حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.71% سنة 2001 وخلفت حسب إحصائيات 2002 حوالي 89.43% منصب شغل كما استفادت 140 ألف مستثمرة من دعم هذا المخطط لعصرنة مستثمراتهم وهذا بفضل التسهيلات الممنوحة لهم.

ج- المخطط الوطني لتطوير الزراعي والريفي (PNDAR): تم إعادة تسمية المخطط السابق وتعزيز قائمة

أهدافه بما يلي:

- إعادة تحويل الأراضي؛
- تحسين مردود وإنتاجية عمل في القطاعات الاستراتيجية الحبوب، الحليب، البطاطا...؛
- إعادة تقييم الأراضي المتنازل عنها في المناطق الجبلية مناطق الهضاب والمناطق الصحراوية؛
- إطلاق برنامج إعادة تشجير واستصلاح الغابات؛

¹-Salah ZENKHRI, Impact du Plan National de Développement Agricole (PNDA) de production oasiens dans la région d'Ouargla, Revue El Wahat pour les recherches et les études, Vol.7n°2 ISSN : 1112 -7163, 2014, p 104, disponible sur le site : <http://elwahat.univ-ghardaia.dz/annonce/vol7n2/SNV/11.pdf>, consulté le (29/05 /2015).

- تحسين المداخل الزراعية.

رغم تقديم هذا البرنامج نتائج إيجابية على مستوى النمو والإنتاج والعمل الزراعي، لكنها تبقى بعيدة عن النتائج المتوقعة للبرنامج نتيجة نقص العدالة والشفافية.

هـ- **سياسة التجديد الزراعي والريفي:** تم تبنيها سنة 2009 لمعالجة نقائص المخطط السابق، فهي سياسة طموحة لإعادة الديناميكية للزراعة الجزائرية وضمان الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. تتكون السياسة من أربع مكونات أساسية وثلاث سياسات مرحلية مكملة، هي¹:

- الإطار القانوني يحث سلطة الدولة على تحسين الإجراءات القضائية حيث يضع سياسات التمويل العمومية للقطاع الزراعي وينظم السوق وآليات المراقبة وحماية المستهلك؛
- النهضة والتجديد الريفي؛
- النهضة الزراعية؛
- مخطط النهضة للموارد البشرية والتقنية.

2.3.3- الإعانات المدفوعة على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته

اعتمدت الإعانات لزيادة الإنتاج الوطني من الحليب الطازج وضمان إدماجه في الصناعة، قبل إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته كانت مديريات الخدمات الفلاحية الولائية والصناديق الجهوية لتعاضدية الفلاحية المسؤولة عن منح الإعانات بتمويل من الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الزراعي (FNRPA) في إطار برنامج إعادة تأهيل قطاع الحليب ومشتقاته، بعد 2009 تولت الملبينات المتعاقدة مع الديوان الوطني للحليب ومشتقاته منحها، وتنفق إعانة الإنتاج إلى إعانة الجمع وإعانة دمج الحليب الطازج في الصناعة.

أ- **إعانة الإنتاج:** حسب القرار رقم 309 المؤرخ بـ 20 ماي 2009 يستفيد المربي المنتج لحليب الأبقار والماعز من 7 دج إلى 12 دينار جزائري للتر موجه للشبكة الرسمية أو المصنع، حيث يتم تحديد السعر الأساسي للبيع بالتفاوض مع الملبنة أو مجمع الحليب، كما يمكن إضافة علاوات أخرى تدفعها الملبنة ك²: علاوة تبريد الحليب، علاوة الشروط الصحية، علاوة الجودة من حيث المادة الدسمة والبروتين.

¹-MADR, **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie 2014-2010**, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>, consulté le (29/05 /2015).

² -Aziza AIT LHADI, **Impact du dispositif d'encadrement et d'accompagnement de l'intensification de la production laitière sur le développement de l'élevage bovin laitier dans la région de la Mitidja**, Mémoire de Master non publiée, faculté: sciences de la nature et de la vie et des sciences de la terre, département: sciences agronomiques, spécialité: sciences et techniques des productions Animales, université khemis miliana, Ain defla, Algérie, 2015, p 19.

ب- **إعانة الجمع:** تقدر 5 أو 4 دج للتر المجمع تدفع للمربي المجمع، المجمع المستقل، مراكز الجمع الخاصة والملبنات المجمعة.

ج- **إعانة دمج الحليب الطازج في الصناعة:** ينص المرسوم التنفيذي رقم 266 لـ 24 أبريل 2009، على إلزامية إدماج الحليب الطازج في الصناعة، وأن إنتاج حليب الأكياس المبستر يجب أن يبرر بأسباب موضوعية كوجود الملاين في مناطق جغرافية لا يتواجد فيها المربيين أو أن شروط التربية وجمع الحليب صعبة. تخضع أغلبية الملاين لهذا المرسوم الذي يحوي عقود خاصة، هي:

• **العقد الأول:** يدور حول امتلاك الملبنات حجم من بودة الحليب المدعمة من أجل إنتاج حليب الأكياس المبستر بالمقابل الالتزام بالتحويل في شروط صحية جيدة وتسمح للمواطن باقتناء الحليب بـ 25 دج؛

• **العقد الثاني:** يتعلق بالالتزام الملبنة بجمع الحليب الطازج وإعادة بيعه لتستفيد الملبنة من العلاوة حسب الكمية المجمعة:

- 2 دج/ل إذ تم دمج أقل من 5000 لتر؛

- 2,5 دج/ل في حال ادماج كمية أكبر من 5000 لتر؛

- 3 دج / ل إذ تم دمج أقل من 10000 لتر؛

- 4 دج / ل إذ تم دمج أقل من 15000 لتر.

مما سبق، نلخص وجود ثلاث علاقات تعاقدية من أعلى إلى الأسفل، كما يلي:

- العلاقة التعاقدية (1): الديوان الوطني للحليب ومشتقاته والملاين؛

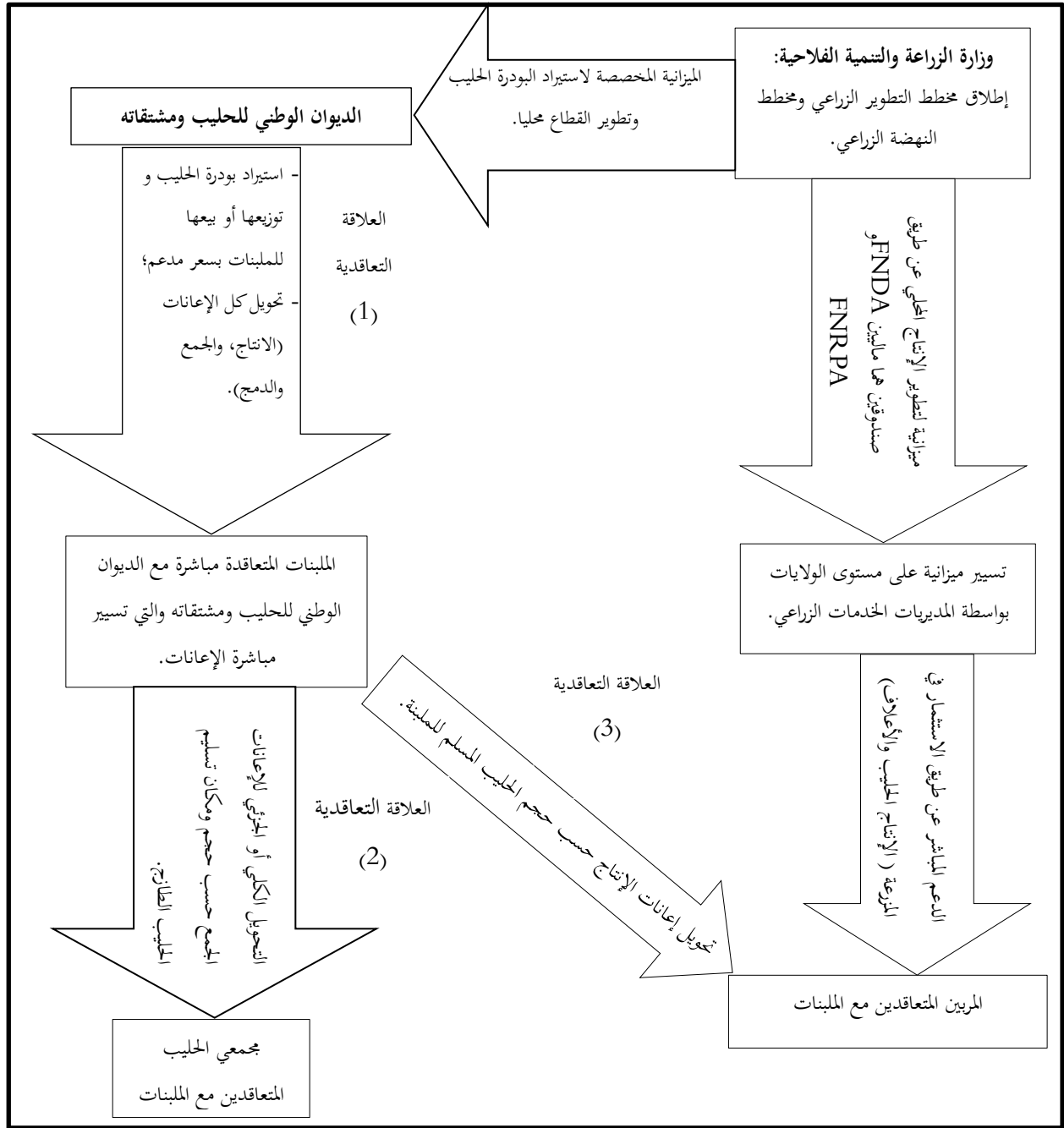
- العلاقة التعاقدية (2): الملبنات والمجمعين؛

- العلاقة التعاقدية (3): الملبنات والمربيين.

الشكل الموالي يظهر كيفية استفادة القطاع من الميزانية المخصصة له ضمن العلاقات التعاقدية

السالفة الذكر.

الشكل رقم(17): تخصيص ميزانية ضمن العلاقات التعاقدية بين متاعلي قطاع الحليب مشتقاته



Source: Malik MAKHLOUF, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs : Cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou – Algérie, Op.cit., P 51.

نلاحظ من الشكل رقم (17)، حجم الرعاية التي يحضى بها القطاع من جانب الاستيراد (تدعيم أسعار بودرة الحليب)، وجانب الإنتاج الحليب المحلي (دعم الاستثمار في مزارع إنتاج الحليب، الأعلاف...)، إضافة لتقديم علاوات المختلفة على مستوى العلاقات التعاقدية من جهة أخرى، حيث تدفع:

- علاوة إنتاج الحليب الطازج على مستوى العلاقة التعاقدية 3؛
- علاوة الجمع على مستوى العلاقة التعاقدية 2؛
- علاوة الإدماج على مستوى العلاقة التعاقدية 1.

رغم ارتفاع حجم الإعانات المقدمة لتحسين الإنتاج المحلي إلا أنها تفتقر للمنطق، بسبب:

- ارتفاع سعر تكلفة إنتاج الحليب الطازج (تكاليف تغذية الماشية، العلاج، أجور العمال...) تعجز إعانات الإنتاج والاستثمار على تغطية التكاليف، كما أن الاستفادة محصورة على المربين المالكين لعدد أبقار يفوق 6 في أن أغلب المربين لا يملكون هذا الحد؛
 - إعانة الجمع غير كافية كما أن عملية الجمع تتعرض للمنافسة من الشبكات غير الرسمية لإنتاج الحليب ومشتقاته؛
 - سعر الحليب المبستر المحدد بـ 25 دج يقلل من هوامش المصنعين رغم حصولهم على المادة الأولية المدعمة حيث يختارون تمييع الحليب السائل مبستر وتوجيه المادة الأولية المدعمة لإنتاج المشتقات عالية الهامش؛
 - زيادة عراقيل وتكاليف الحصول على حليب طازج ذي جودة مقارنة مع إعانة إدماج الحليب.
- كما نلاحظ غياب المنطق حيث أن الحليب المحلي الطازج يواجه منافسة عملية استيراد مسحوق الحليب أو المنتجات النهائية، نتيجة:
- تفضيل المري لبيع اللحوم الحمراء بدل الحليب أو تقديم الحليب لشبكات غير رسمية؛
 - تفضيل الملبينات استعمال بودرة الحليب بدل الحليب الطازج لتحقيق هوامش في المنتجات المشتقة مرتفعة الثمن؛
 - الحليب والمنتجات المستورة تنافس المنتجات الوطنية من حيث الجودة والسعر والتواجد في السوق بشروط الصحية المطلوبة.

أخيرا، قطاع الحليب ومشتقاته مهم، حساس، واستراتيجي كون أنه:

- قطاع مركزي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والأمن الاجتماعي منذ الاستقلال؛
- قطاع مركب لأنه محل تداخل وتعاون قطاعات هامة هي الزراعة، الصناعة؛
- قطاع ناشئ وقابل لتطور والاستغلال على مستوى مكوناته والقطاعات المساندة والمساعدة له؛
- قطاع محل اهتمام عديد الأطراف مثل السلطات العمومية والخواص محليا ودوليا؛
- قطاع محل تركيز وتنظيم السلطات العمومية على كافة الجوانب التنظيمية، القانونية، المالية...؛
- ضخامة المبالغ الدعم التي تضخ للقطاع.

II - الطلب على الحليب ومشتقاته

أدى تزايد دعم السلطات العمومية لعمليتي الاستثمار والاستهلاك على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته، ومكانة مخرجاته في الحصة الغذائية للمواطن الجزائري لارتفاع الطلب بوتيرة متزايدة. ما يجعل عملية تحديد هيكله الطلب والعوامل المؤثرة وآليات إشباعه بواسطة شبكات التوزيع أمر ضروري.

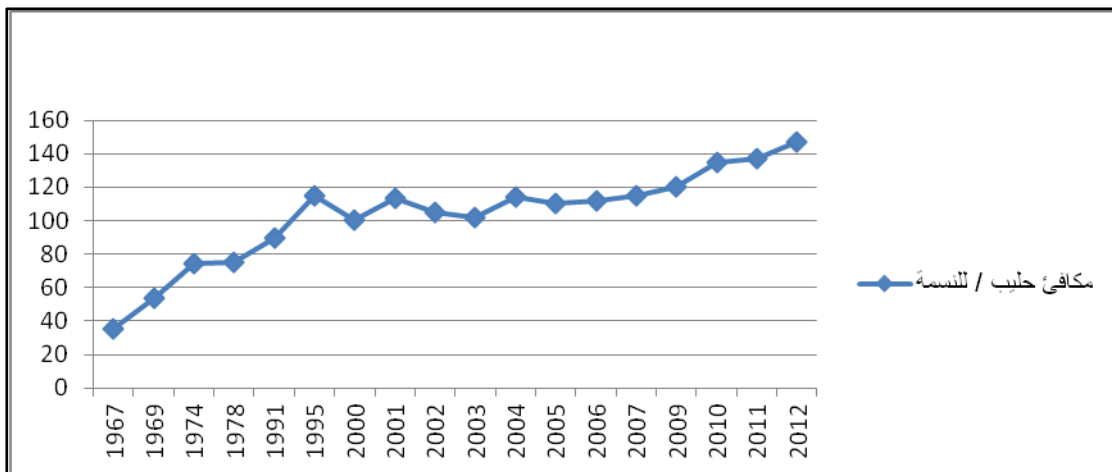
1-الطلب الداخلي على الحليب ومشتقاته

يتم تحليل الطلب الداخلي على الحليب ومشتقاته كما ونوعا وفق التسلسل الموالي:

1.1- تطور الطلب على الحليب ومشتقاته كميًا:

هدفت السلطات العمومية منذ الاستقلال لزيادة مقدار البروتينات الحيوانية في الحصة الغذائية اليومية للفرد، بتعويض حصة المنتجات مرتفعة السعر بالنسبة للفئة محدودي الدخل كاللحوم الحمراء بالحليب، ففي السبعينيات تم التوزيع المجاني للحليب على مستوى المطاعم المدرسية وفق برنامج الغذائي الدولي (PAM)،¹ إضافة لتحديد سعر حليب الأكياس المبستر إلى يومنا هذا، ما ساهم في رفع مستوى الاستهلاك بشكل ملحوظ. يوضح الشكل الموالي تطور استهلاك الفرد من الحليب ومشتقاته إضافة للتطور عدد السكان منذ الاستقلال.

الشكل رقم (18): تطور استهلاك النسمة السنوي للحليب ومشتقاته من 1967 إلى 2012 (لتر مكافئ حليب/ نسمة)



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصاءات.

¹ Abdelhamid SOUKEHAL, **la filière laitière : Production, besoins nationaux (panel 1) Propositions d'éléments de politiques à moyen et long termes (panel 3), forum des chefs entreprises**, Colloque du 08 avril 2013 relatif: La sécurité alimentaire: Quels programmes pour réduire la dépendance céréales, lait, Alger, Algérie, 2013, p 13, disponible sur le site: <http://www.cepr.org.uk/meets/wkcn/5/567/papers/kahl.pdf>, Consulté le (14/03/2015).

حسب الشكل رقم (18)، نلاحظ تزايد استهلاك المواطن الجزائري من الحليب ومشتقاته من 35 بعد الاستقلال إلى 147 لتر/ للنسمة/ سنويا سنة 2012. بعد سنة 1991، فاق استهلاك النسمة الإستهلاك المعياري المحدد من طرف منظمة الصحة العالمية المقدر بـ 90 لتر/ للنسمة/ سنويا.

المستهلك الجزائري الأول مغاريا تليه تونس 87 لتر والمغرب بـ 50 لتر لنسمة سنويا، تفسر الفروقات لسياسات تحديد السعر؛ حيث يخضع سعر الحليب ومشتقاته في المغرب لقوى السوق (الطلب والعرض)، عكس تونس والجزائر سعر الحليب محدد من طرف الدولة¹، لكن الاستهلاك متدني مقارنة مع الدول الأوروبية (فرنسا 400ل/ للنسمة سنويا إيطاليا 298ل/ للنسمة سنويا، اسبانيا 190 ل/ للنسمة / سنويا) التي يصل متوسط استهلاك النسمة السنوي 300 لتر سنويا².

يُفسر زيادة الاستهلاك المواطن الجزائري للحليب ومنتجات المشتقة بـ:

- اختيار المواطن الجزائري الحليب للاستفادة من البروتين الحيواني بسعر مقبول مقارنة مع أسعار اللحوم الحمراء والأسماك؛
- استبدال بعض العائلات الفواكه الفصلية بمشتقات الحليب كالياغورت والتحلّيات؛
- سياسة الأسعار التي جاءت لهدف اجتماعي يخدم الفئات محدودة الدخل، والتي لم تحقق الأهداف المنشودة منها، نتيجة³:
- ◀ ضعف القدرة الشرائية لفئات محدودة الدخل إذ أن حصص الحليب المستهلكة لديهم أقل من الفئات الأخرى ذات الدخل الجيد والتي استفادت أكثر من هذه المساعدات؛
- ◀ جزء كبير من بودرة الحليب الموزع يتم الاستلاء عليه من طرف المؤسسات الخاصة ليتم استعماله في صناعة منتجات مشتقة ذات هامش ربح كبير؛
- ◀ جزء كبير من بودرة الحليب التي يتم استيرادها بالعملة الصعبة وتدعيم سعرها يتم تهريبها بشكل غير قانوني لبلدان المجاورة كتونس والمغرب.

بخصوص الطلب الكلي فإنه يتزايد أوتوماتيكيا لعدة أسباب منها⁴:

¹ -Sylvaine LEMEILLEU et autres, **dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires, perspectives des politiques agricoles en Afrique Du Nord**, Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes: CIHEAM, Options Méditerranéennes: Série B. Etudes et Recherches, n. 64, ISSN : 1016-1228 – ISBN: 2-85352-432-9, 2011, P 97, disponible sur le site: <http://www.ciheam.org/images/CIHEAM/PDFs/Publications/OM/Ciheam-AFD - OMB64.pdf>, consulté le (12/04/2015).

²-Kali S et autres, **Situation de la filière lait en Algérie: Approche analytique d'amont en aval**, Livestock Research for Rural Développement. Volume 23, Article #179,2011.

³-Amellal R et autres, Op.cit., P 229-237.

⁴ -Sawsan Kacimi El HASSANI, **La dépendance alimentaire en Algérie: importation de lait en Poudre versus production locale, quelle évolution?**, Méditerranéen Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, E-ISSN 2039-2117 ISSN 2039-9340, Vol 4 No 11 October 2013, p 154.

- الزيادة الديموغرافية التي تقدر بـ 1.6% سنويا؛
- ظاهرة التمدن أو النزوح الريفي التي تفوق 5% سنويا، ما يعني نقص الإنتاج المحلي ونسبة الاستهلاك الذاتي ليتم تعويضها بالحليب المبستر ومشتقاته (أي نقص في تغطية الاستهلاك الوطني ليتم تعويضه بالبودرة المستوردة)؛
- تحسن القدرة الشرائية من 4% إلى 7%؛
- تحسن عرض الحليب وتعدد مشتقاته المبتكرة ذات الجودة والسعر المناسب.

من المتوقع وصول عدد السكان 45 مليون نسمة في 2022، إذن سيصبح الاستهلاك التقديري على أساس الحد المعياري الذي وضعته منظمة التجارة العالمية 4.05 مليار¹. لذا على السلطات العمومية إما محاولة السيطرة على الطلب والتقليل منه، أو إيجاد آليات لرفع من العرض وتحسينه نوعيا وكميا.

2.1- تطور الطلب النوعي على الحليب ومشتقاته

أدت العولمة لتغير نمط استهلاك المواطن الجزائري بدخول أنماط أوروبية وعالمية، حيث رافق زيادة الطلب أو الاستهلاك على الحليب ومشتقاته كميا زيادة في تشكيلة المنتجات المكونة له، ما أكده أحد الباحثين في: "أن الجانب الكمي للطلب يترجم باختلاف وتمايز المنتجات التي تعتمد على استراتيجية وفاء الزبائن والتسويق والاشهار"².

ارتبطت أصناف الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة بشروط التوافر، سعر المنتجات الغذائية، والاختيار المتعدد الذي يقدم لهم مزايا صحية أو حماية غذائية مناسبة؛ خاصة أنهم يتناولون معظم الوجبات خارج المنزل، كما أنهم حساسين لجودة الحياة أو الرفاهية، حقوق الحيوان ومشاكل حماية المحيط³، لكن نماذج الاستهلاك في المجتمعات المتخلفة ترتبط بالمداخيل وظاهرة التمدن.

الحليب منتج قاعدي في الحصة الاستهلاكية للفئة كبيرة من المجتمع الجزائري خاصة الشباب والأشخاص العاجزين ماديا، كما أصبحت مشتقاته في متناول المستهلك نتيجة مرونة الدخل العالية، ما جعله يأخذ دور الموازن الاجتماعي الذي يحظى بدعم كبير من السلطات العمومية.

¹ -Abdelhamid soukehal, Op.cit., p13.

² -Sawsan Kacimi El HASSANI, **La dépendance alimentaire en Algérie:**

Importation de Lait en Poudre versus Production Locale, Quelle Evolution?, Op.cit., p154.

³ -MAKHLLOUF Malik, Op.cit., p 63.

تبنى المجتمع الجزائري الأنماط الاستهلاكية الأوروبية نظرا لتقارب النمط الاستهلاكي الجزائري من نمط استهلاك شعوب شمال المتوسط، ما جعل سوق الحليب ومشتقاته فرصة للمؤسسات الأجنبية وخاصة الفرنسية خاصة فيما يتعلق ب¹:

- تطور إنتاج الحليب الطويل الحفظ (UHT) المعبأ في عبوات أو قارورات زجاجية أو كرتونية أو بلاستيكية؛
- الإبداع في مجال الياغورت والتحلّيات بوتيرة ونمط أوروبي؛
- زيادة تنوع أنواع وأنماط الأجبان المقولبة العجينية والمضغوطة.

هنا وضعت المؤسسات الجزائرية أمام تحدي تطوير منتجاتها وكما ونوعاً وشكلاً. الجدول الموالي يوضح تطور تشكيلة الاستهلاك المواطن نوعاً فيما يخص الحليب ومشتقاته.

الجدول (14): طبيعة كميات الحليب ومشتقاته المستهلكة من طرف المواطن سنويا

2004	2002	2000	الاستهلاك من 1990-1989.	مسح المركز الوطني للاحصاءات 1988	مسح الاستهلاك DSCN CNERES 79-80	كمية الحليب ومشتقاته بالمكافئة بالكغ للنسمة.
14	11	11.4	13	9.94	24.68	الحليب الطازج
51	41	34.2	-	28.84	15.28	الحليب المبستر
-	-	-	33.82	5.70	8.51	حليب الصغار
12	10	8.5		7.51	1.4	الحليب الرائب أو لبن
-	-	0	-	0	4.80	الحليب المركز
22	18	12.3	33.18	4.15	0.45	حليب البودرة
25	22	0.8	-	0	0	الجبنة
		16.2	-	21.5	6.23	المشتقات أخرى
98	90	82.6	-	71.94	61.35	مجموع الحليب ومشتقاته

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

¹-Mohamed KACI et Yacine SASSI, op.cit., p 11.

بناء على ما في الجدول رقم (14)، نلاحظ:

- زيادة متوسط الاستهلاك بشكل ملحوظ من الثمانيات 61.35 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا إلى 98 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا في 2004؛
 - صاحب الزيادة في الكمية تغيير في نمط الاستهلاك، حيث نلاحظ زيادة استهلاك الحليب المبستر من 15.28 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا إلى 51 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا والذي عوض هبوط حاد في استهلاك الحليب الطازج بـ 14 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا نتيجة النزوح الريفي؛
 - تطور استهلاك حليب البودرة بشكل ملحوظ من 0.45 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا إلى 22 كلغ مكافئ حليب / للنسمة سنويا نظرا لتأكد المواطن من الشروط الصحية التي يحضر بها؛
 - استهلاك الحليب السائل يزداد بثبات نتيجة وصول الفرد لمرحلة التشبع، بينما هناك زيادة في استهلاك مشتقات الحليب كالجبين والياغورت التي تكمل حصة الفرد نتيجة توافرها كمًا ونوعًا وبسعر مناسب للمواطن.
- لا يتوقف مستوى استهلاك المواطن الجزائري على نوعية أو توافر المنتجات فقط بل أيضا على الأسعار التي يتطرق لها العنصر الموالي.

3.1- عرض أسعار الحليب وبعض مشتقاته

تمثل نسبة نفقات الأسر الجزائرية على التغذية 43 % تحتل فئة الحليب ومشتقاته المرتبة الثالثة بنسبة 14% من مجموع النفقات الغذائية أو 7.5% من مجموع النفقات الكلية بعد الحبوب 24.6%، اللحوم الحمراء 18.4% والفواكه الطازجة 13.7%¹، لكن هذه النسب قابلة للتغير نتيجة تغير نمط النظام الغذائي لمواطن الجزائري خاصة المدن الكبرى، حيث انتقل من تغذية تقليدية معتمدة على الحبوب والخضر والفواكه الطازجة، إلى نظام غني بالمعجنات والدقيق، الحليب ومشتقاته، السكر، والدسم.

تعد الأسعار الحليب ومشتقاته عامل جذب أو عزوف عن الاستهلاك لذا سنتعرف على سعر الحليب السائل المبستر وبعض المشتقات فيما يأتي:

1.3.1- سعر حليب الأكياس المبستر

يرجع سبب تحديد سعر حليب الأكياس المبستر بما يتواءم مع القدرة الشرائية للمواطن لمكانته في نمط استهلاك المواطن الجزائري خاصة الشباب منهم والفئات العاجزة أو محدودة الدخل وارتباطه بعملية

¹ -Bouazouni, O, Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, une étude pour le compte du programme alimentaire mondial, 2008, disponible sur le site : <http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp194575>, consulté le (29/06/2013)

الحراك الاجتماعي، حيث تقوم السلطات العمومية بتعويض انحراف سعر العائد لحليب الأكياس المبستر عن سعر الاستهلاك المحدد منذ 2007 بـ 25 دينار جزائري وفق الآليات التالية:

- قبل 2008 تقديم إعانة مباشرة للملينة تحسب على أساس سعر مرجعي محدد بمتوسط سعر شراء بودرة الحليب المستوردة؛

- بعد 2008 نتيجة ارتفاع سعر بودرة الحليب تم إلغاء الإعانة مباشرة حيث يقوم الديوان الوطني للحليب ومشتقاته بتوفير بودرة الحليب المستوردة بسعر محدد وثابت والمقدر بـ 159 دج/كغ في ظل تذبذب سعرها في السوق العالمي.

فالميلبات مجبورة على بيع حليب الأكياس المبستر بسعر اقصاه 23.35 دج/لتر الذي يدخل ضمنه تكاليف الاستغلال الثابتة من (الأجور، تكاليف الطاقة، الاهتلاك، ...) هذا ما يخفض هامش الربح لديها.

2.3.1- سعر حليب البودرة

يبقى استهلاكه مهم وبوتيرة متزايدة يتراوح سعرها بين 260 إلى 300 دج للعبوة 500 غ.

3.3.1- سعر الأجبان:

أ- **سعر الأجبان الذائبة:** مستوى استهلاكها مرتفع بسبب:

- تطور وسرعة وتيرة حياة المواطن الجزائري فهي سهلة التخزين ومتعددة الاستعمال في الطبخ؛
- تتواجد بجودة وأسعار مختلفة بالإضافة لتنوع تشكيلتها شكلا مربعات، مثلثات، أعمدة وذوقا أي المنتجات المعطرة؛
- استعمالها بكثرة في الوجبات الباردة.

يتراوح سعر التجزئة لجبنة القطع من 560 إلى 770 دج/الكيلوغرام، أما الجبن الأعمدة الذائبة من 480 إلى 550 دينار/ للكيلوغرام.

ب- **سعر الأجبان الطازجة:** يصل سعر التجزئة من 300 إلى 750 دج/كغ.

ج- **سعر جبن الكمبر:** المصنوع محليا يتراوح سعره من 180 إلى 250 دج/كغ، أما المستورد الذي تتناوله طبقة معينة فسعره من 300 دج إلى 1300 دج/كغ.

د- **سعر الأجبان المصفوطة:** ينقص إنتاجها محليا، يتم استيراد وبيعها في شكل جبن الشيدر والأجبان المبشورة، سعرها مرتفع يصل إلى 700 و أكثر من 1000 دج/كغ.

4.3.1- سعر الياغورت والتحلّيات

تتنوع تشكيلة المنتجات بأوزان 90غ، 100غ، 110غ، 125غ يتراوح سعرها من 10دج إلى 35 دج.

5.3.1- سعر الألبان الرائبية

يتم تسويقها في عبوات 1 لتر تباع بسعر 75 إلى 85 دج، أما الياغورت الموجه للشرب المعبأ في عبوات تكون أعلى 10% من سابقه، في حين تسعر الكريمة القشدية عبوات 200 غ بـ 400 دج/كلغ.

2- توزيع الحليب ومشتقاته على مستوى الوطني

يتم تلبية طلب المواطن الجزائري من الحليب ومشتقاته عن طريق شبكة توزيع تحوي ثلاث أنماط، هي رسمية، غير رسمية وناشئة.

1.3- الشبكة غير الرسمية

توزع 77 % من إنتاج الحليب الطازج في شكل حليب سائل طازج أو مشتقات مصنوعة يدويا في المزرعة (الجبن ، الحليب الرائب، اللبن....)، حيث تغطي هذه الأخيرة:

- الاستهلاك الذاتي العائلي، التوزيع المجاني أو بمقابل على الجيران وأهل القرية؛
- احتياجات محال المتلجات الصغيرة؛
- احتياجات المحال التجارية لبيع الحليب الطازج والألبان، والمقاهي؛
- الملبنات والمؤسسات الصغيرة التي تقوم ببيع الحليب ومشتقاته في نطاق ضيق.

رغم ارتفاع نسبة الحليب الموزعة ضمن هذه الشبكة إلا أنه لا يمكن التحكم في نشاطها أو تقييمه لذا يقع ضمن الشبكة غير الرسمية.

2.2- الشبكة الرسمية

تختص بتوزيع الإنتاج المحول من طرف المتعاملين الخواص والعموميين، عبر مرحلتين متكاملتين هما التوزيع غير المباشر عن طريق سوق الجملة والتوزيع المباشر عن طريق البيع لتجار التجزئة.

1.2.2- التوزيع غير المباشر عن طريق سوق الجملة

تقوم المؤسسات الكبرى الخاصة باستغلال وسائلها أو تعاقد مع الخواص لنقل منتجاتها على المستوى الوطني، إما لبائعي الجملة أو نقاط التخزين الجهوية المعتمدة ليتم توزيعها فيما بعد على نقاط البيع بالتجزئة، هذا النمط من التوزيع الأكثر فعالية يتم في أيام معدودة يختص بالياغورت والأجبان،

وبعض ماركات المتلجات التي لها موزعين على المستوى الوطني، عكس الحليب المبستر السائل والمتلجات المحلية يتم توزيعها على المستوى المحلي أو الجهوي من المنتج لبائع التجزئة مباشرة.

2.2.2- التوزيع المباشر عن طريق البيع لتجار التجزئة

تقوم الملبنات بتموين نقاط البيع بالتجزئة بالحليب المبستر، ليتم بيعه غالبا في شروط صحية غير مناسبة باعتباره مادة غذائية حساسة من درجة حرارة منخفضة، عدم نظافة...، في حين يتم تخزين اللبن الرائب والياغورت في ثلاجات مبردة على مستوى نقاط البيع مع الأجبان والتحليات، أما منتجي المتلجات المبردة يفرضون على بائعي التجزئة وضع ثلاجات تحمل اسم ماركة المنتج التي يتم استعمالها لحفظ المتلجات.

3.2- الشبكة الناشئة

يعمل على مستوى هذه الشبكة مؤسسات التجارة بالجملة المتخصصة في الاستيراد والتوزيع؛ حيث تستثمر عادة في علامة تجارية عالمية للحليب و مشتقاته، أو أسامي المزارع العالمية كالمراعي...، ومن الرواد على مستوى هذه الشبكة مؤسسة جنرال باست فود (Gèneral best food) كالموزع الرسمي لشركة نيسلي (neslè)، كيري (kiri)، لا بال (la belle)¹.

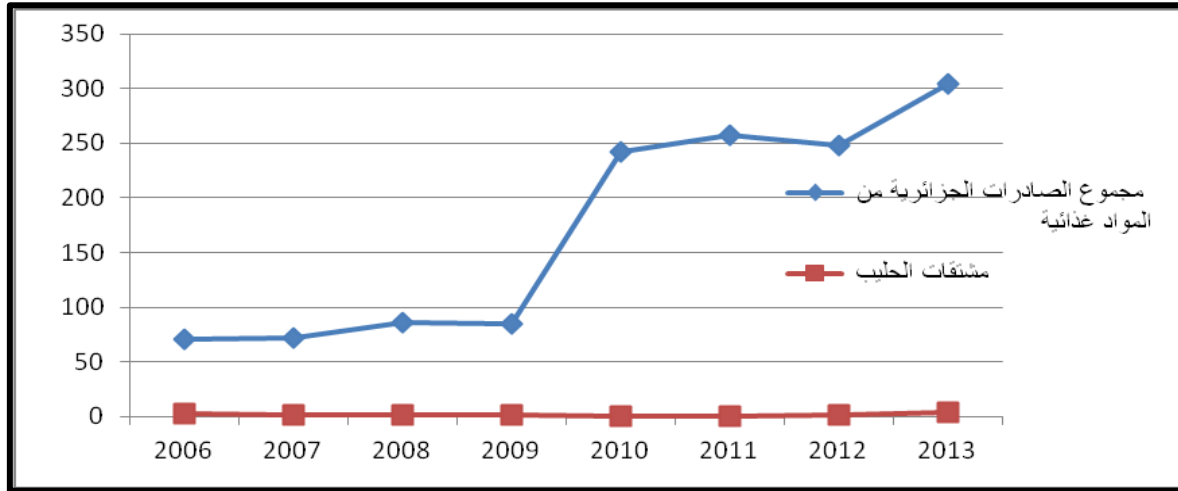
3- الطلب الخارجي على الحليب ومشتقاته (التصدير)

تقتصر الصادرات الجزائرية من الحليب ومشتقاته على بعض المنتجات كالحليب الرائب والياغورت، والموجهة لدول المجاورة كتونس وليبيا، كما يمر الحليب وبودرة الحليب الجزائري عبر الحدود بطريقة غير رسمية... الشكل الموالي يوضح تطور صادرات الحليب ومشتقاته مقارنة بالمنتجات الغذائية.

¹- Kali S et autres, *Situation de la filière lait en Algérie: approche analytique d'amont en aval*. *Livestock Research for Rural Development*. Volume 23, Article #1792011.

¹- Bureau ubifrance, rédaction : jean -charles HIRONDEL, Op.cit., p 26.

الشكل رقم (19): تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والحليب ومشتقاته من 2006 إلى 2013 (الوحدة مليون أورو)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة والتنمية الفلاحية.

نلاحظ من الشكل رقم (19) تزايد مبالغ الصادرات من المواد الغذائية من ضمنها مشتقات الحليب لكن تطور هذه الأخيرة بوتيرة أقل من باقي المنتجات حيث تزايدت بقيمة مليون أورو فقط من 2006 إلى 2013.

إذن يتوسع الطلب الداخلي على الحليب ومشتقاته على المستويين الجزئي والكلي نظرا لسياسة الأسعار المنتهجة، مكانة هذه المنتجات في النمط الاستهلاكي للمواطن الجزائري، الزيادة الديمغرافية وظاهرة التمدن، والذي يتم إشباعه بواسطة ثلاث شبكات رسمية غير رسمية وناشئة، في حين أن الطلب الخارجي ونشاط التصدير ضئيل في ظل تطور الطلب الداخلي.

III - عرض الحليب ومشتقاته

يتم الحفاظ على الأمن الغذائي لـ 40 مليون نسمة المقدر استهلاكها المعياري من الحليب ومشتقاته بـ 3.6 مليار لتر سنويا عن طريق إنتاج الحليب الطازج الذي يدعم عملية التحويل أو الصناعة من جهة، كما يقلل الاستيراد الذي يشكل عبئاً على السلطات العمومية من جهة أخرى، وسيتم فيما يلي دراسة المكونات الرئيسية للعرض على الحليب ومشتقاته.

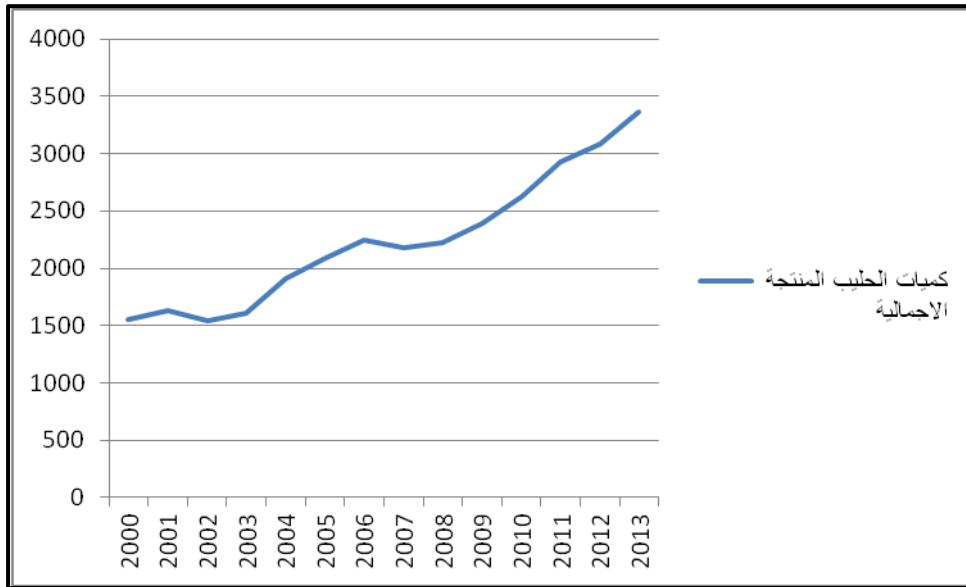
1. تطور إنتاج الحليب الطازج والعوامل المؤثرة فيه

المحرك الرئيسي للعرض يعتمد بالدرجة الأولى على الآلة البيولوجية أي الماشية المدرة للحليب الأبقار الحلوب، الأغنام، الماعز والجمال. تساهم الأبقار الحلوب بأعلى نسبة من إنتاج الحليب الكلي

سنة 2013 أي 71.26% ما يقدر بـ 260992 لتر، لكن يتم جمع ما يقارب الربع فقط والباقي موجه للاستهلاك الذاتي. الشكل الموالي يبين تطور إنتاج الحليب الطازج وبعدها أهم العوامل المؤثرة.

الشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الحليب الطازج مع رؤوس الماشية:

الشكل رقم (20): تطور كمية إنتاج الحليب الطازج من 2000 إلى 2013 (الوحدة ألف لتر)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

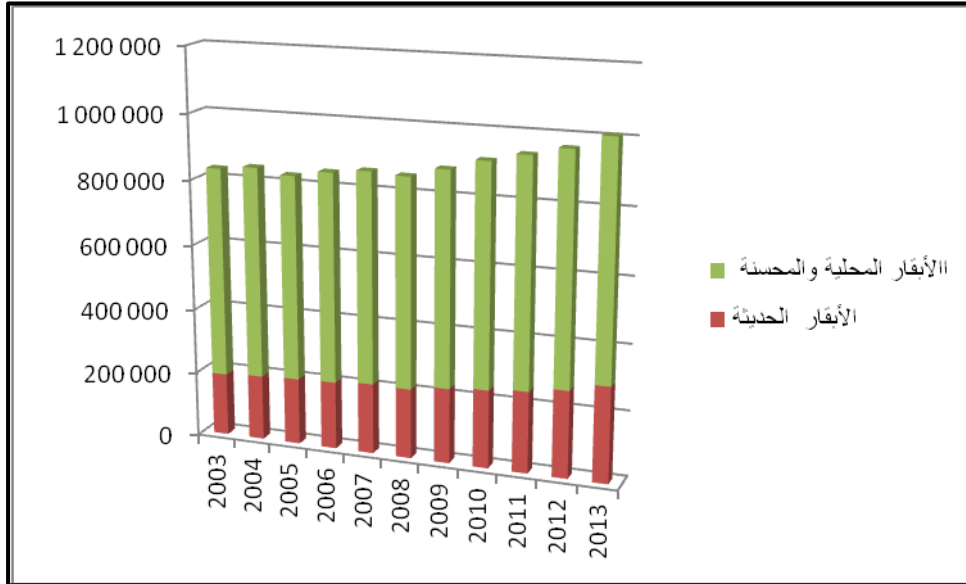
من الشكل أعلاه نلاحظ تضاعف إنتاج الحليب الطازج طردياً مع زيادة الماشية إلا أن هذه الزيادة لا تغطي الاحتياجات لارتفاع الطلب من جهة وانخفاض الكمية المجمعة من جهة أخرى. يبقى المردود متوسط مقارنة مع المجهودات المبذولة نظراً للقيود والعوامل المؤثرة لخصها عبد القادر جرمون وفؤاد شحات في¹:

- عدم تكاثر الماشية بالشكل المتوقع نتيجة تغيير الظروف المناخية؛
- ضعف مردودية الماشية من الحليب خاصة المستوردة لاختلاف الظروف الطبيعية للجزائر عن بلدانها الأصلية؛
- السعر الثابت للحليب غير محفز والذي يشجع المربي على الإنتاج اللحم بدلاً من إنتاج الحليب الطازج؛
- غياب الوعي لدى المزارعين بالطرق الحديثة للاستصلاح وتربية المواشي؛
- النزوح الريفي.

¹ - DJARMOUN et CHEHAT, Le développement de la filière lait en Algérie: de l'autosuffisance à la dépendance, *Livestock Research for Rural Development*. Volume 24, Article #22, 2012 .

تجاوزت الماشية الجزائرية 1.5 مليون رأس ما بين 1983- 1985 إلى 1.6 مليون طوال فترة 2004-2005 و 1.9 مليون رأس سنة 2013، تمثل الأبقار 52% منها حيث تساهم بنسبة 70% من الإنتاج الإجمالي للحليب الطازج ونظرا لأهميتها يستعرض الشكل الموالي الأنواع المكونة لقطيع الأبقار.

الشكل (21): تطور كمية رؤوس الأبقار وأنواعها من 2000 إلى 2013 (ألف رأس)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

يتكون نسيج الماشية الأبقار من ثلاث أصناف، هي¹:

- **الماشية الأبقار المحلية:** (34% من قطيع الأبقار) مكون من فصيلة سمراء الأطلس بفروعها: السطايفية والقلمية والشلفية، بالإضافة للسلالة الجربة الأكثر انتشارا في بسكرة، القبائل، الشاوية الناتجة من تزواج فصيلة القلمية والشرفية، تتواجد عادة في المناطق الجبلية، الهضاب الساحلية، المراعي الداخلية الواقعة بين الجبال، وتكون القطعان من 10 إلى 20 رأس تتميز بمردودية منخفضة؛ حيث يتم توجيه حليبها للاستهلاك العائلي في حين توجه بصفة أساسية لإنتاج اللحوم.
- **ماشية الأبقار الحديثة المستوردة:** نتيجة ضعف مردودية الماشية المحلية سعت السلطات العمومية والمليبات الخاصة (صومام، دانون، ترافل، الحضنة، لامتيس، صافي لي،...) لتحسين الإنتاج المحلي للحليب باستيراد الأبقار المدرة للحليب عالية المردودية من أوروبا. تتركز بصفة مكثفة في الهضاب العليا أو المناطق التي تتواجد بها الأعلاف المستوردة، المناطق المنخفضة التي تتواجد فيها سدود لوجود إنتاج الأعلاف، تمثل 30% من الماشية الأبقار المحلية وتوفر 70% من الإنتاج المحلي للحليب، تتراوح مردوديتها ما بين 4000- 4500 لتر للبقرة سنويا.

¹ -Malik MAKHLOUF et autres, **La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation**, NEW MEDIT N. 1/2015 , P 20.

• **الماشية الأبقار المحسنة:** نتجت بالمزاوجة بين السلالة المحلية سمراء الأطلس والسلالات الحديثة المستوردة، تتواجد في المناطق الجبلية والتلال، تمثل 38% من القطيع المحلي وتضمن 30% من الإنتاج المحلي أي 1.1 مليار لتر بمردود 3000-3500 لتر للبقرة الواحدة سنويا يوجه بالدرجة الأولى إلى الاستهلاك المحلي وتغذية العجول.

تخضع الماشية لأنظمة تربية يتم ذكرها حسب معيارين هما المناخ ونوعية المستغلة (مساحة الأراضي المستغلة). فحسب المناخ نميز ثلاث أنظمة¹:

- التربية المكثفة في المناطق الزراعية التي تهطل فيها الأمطار بكثافة (المناطق الساحلية والتلية)، تتكون الإسطبلات من 15 إلى 50 بقرة مدرة للحليب من النوع الحديث؛
- التربية شبه مكثفة على مستوى المستغلات ذات مساحات محدودة أقل من 5 هكتارات التي لا تنتج إلا جزء صغير من التغذية اللازمة للحيوانات؛
- التربية التوسعية تتركز في الجبال والغابات تكون القطعان صغيرة الحجم من الماشية المحسنة (من بقرة إلى 6 بقرات).

حسب نوعية المستغلات يتم تحديد أربع أنماط، هي:

- تربية الماشية دون امتلاك أراضي أي في مزارع عائلية شبه حضرية يتم خلالها تأجير الأراضي لتلبية احتياجات الماشية؛
- تربية الماشية على مستوى أراضي او مستغلات صغيرة المساحة تشبع حاجيات الماشية؛
- تربية الماشية في مساحات ومستغلات كبيرة توظف لتغطية الاحتياجات كما يمكن تأخير أراضي أخرى؛
- تربية الماشية في المزارع الكبرى.

بعد التطرق لتطور الماشية ونوعيتها وطبيعة المستغلات التي تربي فيها سيتم مناقشة أحد العوامل المؤثرة في إنتاج الحليب الطازج المتمثل في الأعلاف التي تمثل أكبر بند للمصروفات في ميزانية المربيين وتتنوع كما يوضح الجدول الموالي، كالاتي:

¹-Bureau ubifrance, rédaction : jean -charles HIRONDEL, Op.cit., P12.

الجدول رقم(15): توزيع إنتاج الأعلاف سنة 2012 و2013

المردودية القنطار/ للهاكتار		الإنتاج بالقنطار		المساحة بالهاكتار		البيان
2013	2012	2013	2012	2013	2012	السنة
41,4	40,2	37.453.480	36.862.670	904.062	916.558	مجموع الأعلاف أ+ب+ج
31,0	26,6	6.511.787	7.298.420	210.073	274.845	الأعلاف الطبيعية أ
29,6	30,8	787.763	748.535	26.626	24.335	المراعي الطبيعية
31,2	26,1	5.724.024	6.549.885	183.447	250.510	الرقع البور الأعلاف
24,6	26,0	13.248.545	12.740.400	539.184	490.589	الاصطناعية الجافة
40,4	41,6	2.023.644	2.089.310	50.040	50.227	الشوفان- البيقية
63,5	97,4	238.982	285.867	3.766	2.934	البرسيم
4,5	2,9	1.085.053	546.115	243.603	186.748	الحبوب المحوّلة
41,0	39,2	9.900.866	9.819.108	241.775	250.680	المختلفة
114,3	111,3	17.693.148	16.823.850	154.805	151.124	الاعلاف الاصطناعية الخضراء
100,3	95,0	11.293.784	10.955.515	112.571	115.276	الشعير، الشوفان.
151,5	163,7	6.399.364	5.868.335	42.234	35.848	أخرى

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من الجدول أعلاه، نلاحظ توافر الجزائر على إجمالي 904 ألف هكتار من المراعي ذات مردودية 41,4 قنطار/ هكتار، تنقسم بين 210 ألف مراعي طبيعية وأرض بور، ومراعي اصطناعية بمساحة 693 ألف هكتار، كما نلاحظ قلة المراعي الطبيعية نظرا للعوامل التالية:

- طبيعة المناخ في الجزائر حيث يغطي المناخ الصحراوي وشبه القاري مساحة كبيرة من الجزائر؛
- عوامل التصحر الجفاف وتعرية التربة؛
- الأراضي أو المراعي المتواجدة في الشمال تتعرض لظاهرة زحف الاسمنت.

عدم كفاية مصادر الأعلاف يؤدي إلى ضعف إنتاج الماشية من جهة وإنتاج الحليب من جهة أخرى بالتالي زيادة فاتورة استيراد الحليب ومشتقاته، الماشية المدرة للحليب، الأعلاف، أدوية الماشية والأسمدة، معدات التلقيح الاصطناعي....

إن إنتاج الحليب الطازج يرتبط بزيادة الماشية الذي يمتاز بالبطء على الرغم من المجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية، ذلك لأن تربية الماشية مرتبطة بشكل واضح بأنظمة التربية ومناطق تواجد

الأعلاف والتكنولوجيا، الملبينات...، والتي تتركز شمالا خاصة في المناطق الساحلية والمناطق المنخفضة الداخلية، ليوّجه في نهاية المطاف هذا الإنتاج إما للاستهلاك المباشر أو يتم تحويله إلى المصانع ليتم تقديمه في شكل حليب سائل بشروط صحية مناسبة أو منتجات مشتقة.

2- الصناعة

حضيت الصناعة لأهمية ودعم كبيرين نظرا لارتباطها بالأمن الغذائي والسياسي للبلد. لذا اختارنا سرد تاريخ هذه الصناعة المتوارثة من الاستعمار، إضافة لاستعراض الكميات المنتجة وكيفية تغطيتها للطلب.

2.1- تاريخ صناعة الحليب ومشتقاته

ورث الاستعمار ثلاث وحدات الملبنة: الرئيسية بوهان، تعاونية الملبنة بالجزائر العاصمة، وتعاونية الحليبية بقسنطينة بقدرة الإنتاجية بـ 52.5 مليون لتر سنويا. وبما أن أحد أولويات السلطات العمومية تحسين حصة اليومية للنسمة من البروتينات بالتركيز على الحليب فقد سجلت صناعة الحليب ومشتقاته التطورات التالية:

سنة 1969 إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (ONALAIT) مهمته تأهيل السياسة الوطنية فيما يخص الحليب حيث وصلت القدرة الإنتاجية إلى 612.5 مليون لتر سنويا، كما تم تمشين القطاع في إطار مخطط التطوير بوحدات التحويل الصناعي التابعة لديوان الوطني للحليب ومشتقاته، كما يلي:

- إبان السبعينات، إنشاء خمس وحدات التي تعمل إلى يومنا هذا: ملبنة د ب ك DBK لبودواو، عنابة، سيدي بلعباس، و تلمسان؛
- الثمانينات تدعيم الشبكة الصناعية بسبع، هي: ملبنة قسنطينة، إيجلي بشار، معسكر، مستغانم، تيارت، سعيدة، بني تامو بليدة؛
- خمس ملبينات في التسعينيات هي: عين الدفلة، أميزور، سطيف، باتنة وسيدي سعادة (غيليزان).

تم إعادة التنظيم الديوان الوطني للحليب سنة 1982 بإنشاء ثلاثة دواوين وطنية جهوية أورلي (ORELAIT) في الشرق، أورلاك (ORLAC) في الوسط، وأورولي (OROLAIT) في الغرب، تجاوزت قدرتها الإنتاجية ما بين 1986 و 1990 بـ 1329.5 مليون لتر سنويا.

شهدت الفترة قبل 1988 سيطرة المؤسسات العمومية بعد ذلك فتح المجال أمام الخواص لإنتاج المشتقات. في النهاية الثمانيات وبداية التسعينيات في محاولة الدولة إلى تبني نظام اقتصادي جديد خاصة مع فشل النظام الاقتصادي السائد آنذاك. أكدت المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار

(ANEP) أنه في الحقبة ما بين 1988-1993 تواجدت 247 مؤسسة لإنتاج الحليب ومشتقاته، منها: 16 تابعة للدولة و172 بشكل يدوي أو حرفي، 14 تعاونية، 18 مؤسسة باسم جماعي ومؤسستان ذات مسؤولية محدودة. أغلبتها تختص المشتقات، كالياغورت، الجبن، الفلون، الكريمة،.... وكانت استهلاكات القطاع الخاص من البودرة المستوردة 10000 طن من مجموع 275000 طن.

في سنة 1998 تم إعادة هيكلة وتقوية صناعة الحليب ومشتقاته بإدماج الدواوين الجهوية المحلية وإنشاء المؤسسة جبيلي GIPLAIT مهمتها الأساسية إنتاج وتوزيع الحليب ومشتقاته عن طريق 19 فرع. مع زيادة عبئ هذا القطاع على السلطات العمومية تم تشجيع المستثمرين الخواص على إنشاء المؤسسات، ما يعكس ازدهار نشاط الملبنات الكبرى وتوسعها المستمر كالصومام والحضنة، وشراء الخواص لبعض فروع المؤسسة العمومية جبيلي مثل بني تامو بليدة، بن خدة تيزي وزو، وغيليزان.

سنة 2007 أنشئ الديوان الوطني للحليب مهمته تنظيم القطاع، بعدها بتاريخ 2010/3/18 وضعت جبيلي تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية المحلية.

انتشار نماذج الاستهلاك الأوروبية ودخول المؤسسات متعددة الجنسيات؛ أدى لتنوع تشكيلات المنتجات باختلاف شرائح المستهلكين كمنتجات معدومة السكر (LIGHT) والغنية بالبكتيريا المسهلة للهضم (BIFIDUS)، فتوافرت ظروف فتح استثمارات جديدة كتطوير شبكة التوزيع، التسويق، وسياسة دعم فعالة من السلطات العمومية، اتخذت مؤسسات القطاع الأشكال التالية:

- المؤسسات التي مهمتها أساسية هي إنتاج الحليب المبستر، تعبئة وتغليف الحليب الكامل الدسم، إنتاج الحليب UHT، كما هو في حالة تشين لي تحت ماركة كنديا، كوليتال مع ماركة أولي،...؛
- المؤسسات التي تنتج الياغورت توفر تشكيلة متنوعة بالفواكه، للشرب...، الممزوج مع العصائر...، كريمة لتحلية، كريمة قشدية... من رواد هذا النوع مؤسسة دانون (Danone)، يوبلي (youplait)، والحضنة (Hodna)،....؛
- منتجي الثلجات يسيطر عليها الماركات بريما فلاس (Primaglace)، جيني (Gini)، وأسيبرق (Iceberg).
- مؤسسات لصناعة الأجبان المحصورة في الكمبير، الاجبان الذائبة، الأجبان الطازجة، العجائن المضغوطة.

يمكن تصنيفها لمؤسسات تحت وصاية المؤسسة العمومية جيبي، ومؤسسات خاصة متوسطة الحجم لها مستقبل وأمل للتطور نتيجة توقيعها اتفاقيات مع المؤسسات العالمية؛ ومؤسسات صغيرة لها طابع محلي وجهوي لصناعة الحليب ومشتقاته.

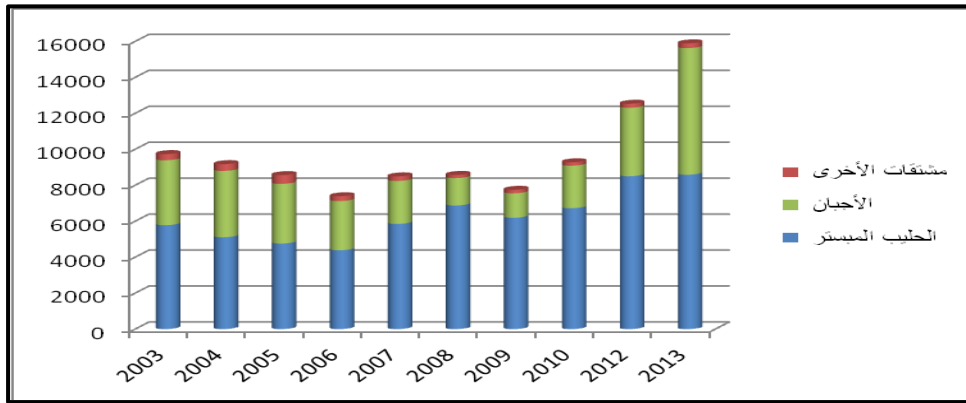
إن تطور النسيج الصناعي لقطاع الحليب ومشتقاته؛ كان نتاج توقيع مؤسسات القطاع الخاص اتفاقيات الإنتاج مع شركات عالمية مرموقة في هذا المجال: مثل دانون، جرجرة؛ يوبلي، ملبنة الصناعية العامة؛ كنديا وتشين لي، إضافة للتدخل مباشر لبعض المؤسسات العالمية في السوق على مستوى نشاط التوزيع، كما هو حال شركة نيسلي التي توزع منتجاتها مؤسسة جينرال باست فوود الجزائرية.

الحراك الواسع والتطور السريع على مستوى القطاع أدى لتوجه العديد من المؤسسات لتبني نشاط صناعة مشتقات الحليب كالياغورت والأجبان...، البعض الآخر وسع نطاقه إلى أنشطة قريبة، مثل: صناعة العصائر البسكويت...، في حين توجهت بعض مؤسسات العصائر لإنتاج الحليب ومشتقاته من عصائر بالحليب مثل شركة: رامي (Rami)، ونفاوس (Ngaous).

2.3- تطور انتاج الصناعي للحليب ومشتقاته وكيفية تغطيتها للطلب.

يبين الشكل الموالي تطور الإنتاج الصناعي للحليب ومشتقاته خلال الفترة من 2003 إلى 2013 كالاتي:

الشكل رقم (22): تطور الإنتاج الكمي للقطاع العام من 2003 إلى 2013 (ألف طن)



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصاءات.

بناء على الشكل أعلاه، نلاحظ زيادة الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ من 9730,6 ألف طن سنة 2003 إلى 15980,2 ألف طن سنة 2013 نتيجة زيادة الطلب الكلي. لم يتأثر إنتاج الحليب المبستر بأزمة أسعار مسحوق الحليب في السوق العالمي، نظرا لأهميته ودعم السلطات العمومية لضمان الانتاج وتوفيره بأسعار مناسبة، بينما الأجبان والمشتقات الأخرى تأثرت لأنها لا تحظى بالدعم.

تضاعف استهلاك الفرد ثلاثين مرة منذ الاستقلال أي 147 ل سنويا تغطي الصناعة 86 لتر بنسبة 58.5% التي يتم توفيرها بتحويل 79% من البودرة المستوردة في حين أن عملية جمع الحليب توفر ما قيمته 18 لتر أي 21 % المتبقية، والجدول الموالي يوضح تقسيم السوق سنة 2013 بين القطاع العام والخاص من أجل تغطية الاستهلاك.

الجدول رقم (16): تموين السوق الجزائري من الحليب ومشتقاته سنة 2013

حصة القطاع في السوق.		الإنتاج الصناعي المتوافر على مستوى السوق		إنتاج القطاع الخاص		إنتاج القطاع العام		البيان
القطاع الخاص	القطاع العام	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	
40.6%	59.4%	50.1%	1634	30.6%	664	88.5%	970	إنتاج الحليب المبستر بسعر محدد
92.3%	7.7%	49.9%	1628	69.4%	1503	11.5%	125	إنتاج مشتقاته
-	-	100%	3262	100%	2167	100%	1095	الإنتاج الكلي

Source: Malik MAKHLOUF et autres, *La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation*, Op.cit., P 23.

يوضح الجدول رقم (15)، سيطرة القطاع العام على إنتاج الحليب المبستر أي 59.4% من إنتاج الإجمالي نتيجة أهمية الحليب في الوضع الاجتماعي والسياسي. لكن حصة القطاع الخاص لا بأس بها، خاصة في ظل تقديم الإعانات وتدعيم مسحوق الحليب التي يتم استغلالها في تصنيع مشتقاته ذات الهامش المرتفع أو إعادة بيعها بشكل غير رسمي.

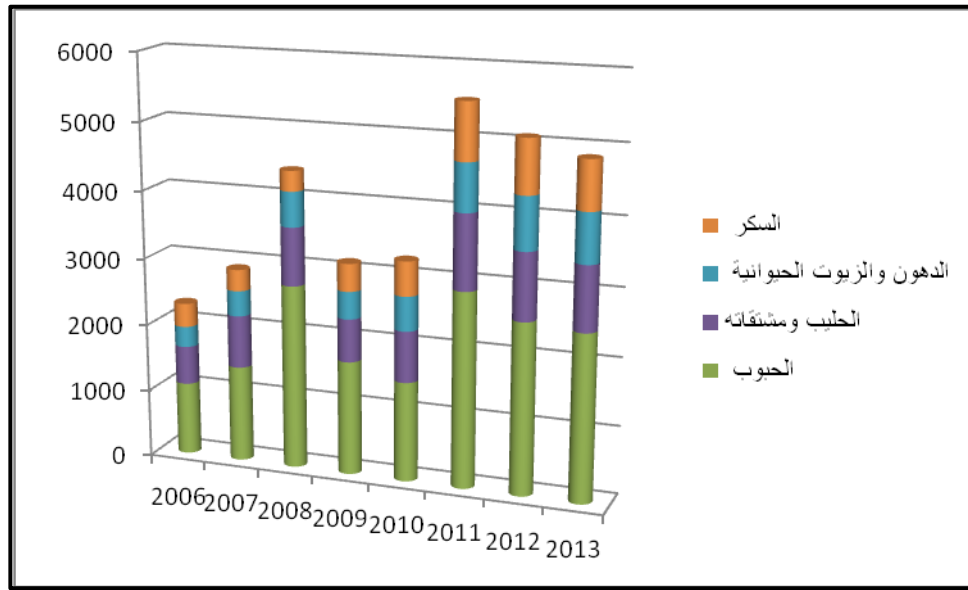
رغم المجهودات المبذولة وحجم الإعانات الكبير المقدم لمؤسسات الحليب ومشتقاته، إلا أنها عاجزة عن تلبية الطلب الإجمالي للأسباب التالية:

- الثمن الباهظ للاستثمارات اللازمة لتغطية الطلب حيث أن السلطات العمومية لا يمكنها تقديم أكثر مما تقدمه؛
- ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية؛
- تحديد السلطات العمومية لسعر الحليب السائل المبستر؛
- القطيعة بين الزراعة والصناعة نتيجة ارتفاع تكلفة الجمع، ضعف شبكة الجمع، نقص جودة الحليب الطازج المجمع، أنظمة التربية غير الحديثة، نقص الأعلاف....
- نقص الخبرة والاستعانة بالخبرة الأجنبية العالية التكلفة والمتحفظة في تقديم المساعدة.

3-الواردات الجزائرية من الحليب ومشتقاته (الاستيراد)

يسجل الميزان التجاري الجزائري فائض بسبب العوائد البترولية، لكن ميزان التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية عاجز بـ 11 مليار دولار ، حيث احتلت الحبوب ومشتقاتها سنة 2011 المرتبة الأولى في الواردات الغذائية بنسبة 37% بعدها حليب ومشتقاته بـ 13%¹، يوضح الشكل الموالي مكانة الحليب ومشتقاته في الميزان التجاري للمواد الغذائية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 :

الشكل رقم (23): مكانة الحليب ومشتقاته في الواردات الجزائرية من 2006 إلى 2013(مليون أورو).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ديوان الجمارك الجزائرية.

من الشكل أعلاه، نلاحظ:

- زيادة الواردات الغذائية بالضعف من 3255 مليون أورو 2006 إلى 7947 مليون أورو سنة 2013 رغم هذا بقي الميزان التجاري في حالة عجز نتيجة تضاعف حجم الصادرات أربع مرات من 71 مليون أورو سنة 2006 لـ 305 مليون أورو سنة 2013؛
- انخفاض واردات المواد الغذائية سنة 2008 نتيجة أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية لكنها تعود لزيادة بصفة كبيرة سنة 2011؛
- يحتل الحليب ومشتقاته المرتبة الثانية من حيث قيمة الواردات بعد الحبوب في حين يحتل المرتبة الأخيرة في الصادرات والتي ارتفعت بقيمة مليون أورو لكنها لا تساهم في تغطية العجز.

¹- Jean-Louis RASTOIN et El Hassan BENADBERRAZIK, Céréales et oléoprotéagineux au Maghreb Pour un co-développement de filières territorialisées, Algérie une agriculture sous fortes contraintes, institut de prospective économique du monde méditerranée, 2014, p 11 .

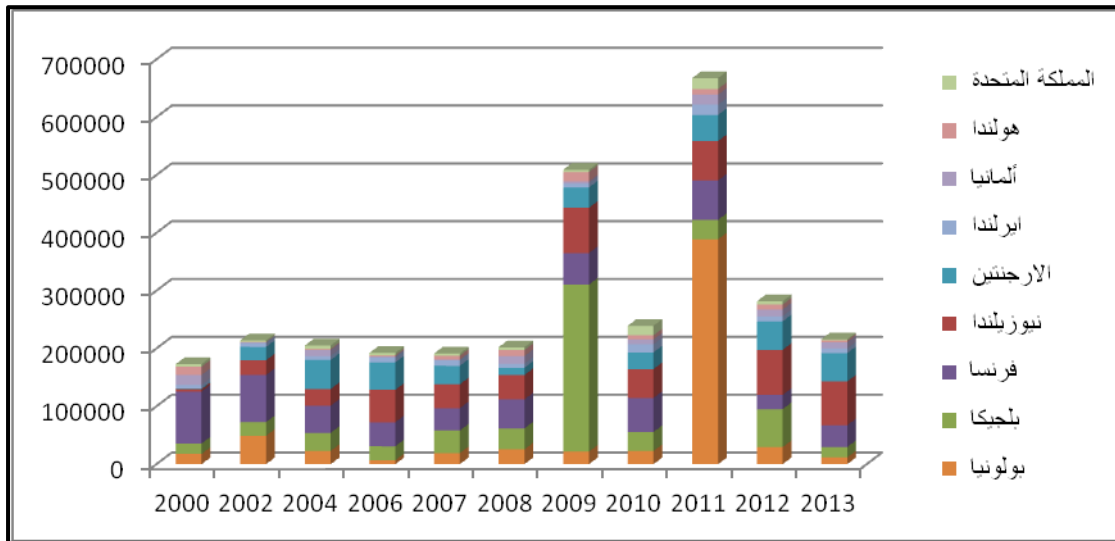
تحتل بودرة الحليب المستوردة المرتبة الأولى في قيمة الواردات إذ تجاوزت قيمتها السنوية 700 مليون أورو سنة 2007 و 2010 ، ما يقارب واحد مليار أورو في 2013 كما يتم استيراد ما قيمته 90 مليون أورو من الزبدة وأنواع مختلفة من الأجبان؛ فيما يخص الأوزان تحتوى الواردات من 250 إلى 300 ألف طن حليب (ثلثين بودرة حليب، وثلث حليب كريمي)، 25000 طن الأجبان، ومن 10 إلى 20 ألف طن من الزبدة.

أغلب الواردات يتم استيرادها من دول الإتحاد الأوربي مثل فرنسا، نيوزلندا، هولندا إضافة للأرجنتين نوضح فيما يلي الواردات الجزائرية الرئيسية كما ونوعا ومصدرا من بودرة الحليب والأجبان.

1.3- الواردات من بودرة الحليب

الجزائر هي المستورد الثالث عالميا لبودرة الحليب بنسبة 12% بعد الصين وفينزويلا¹، الشكل الموالي يوضح مصادر وتطور كميات الواردات من البودرة والحليب المركز وتركيبية البلدان المصدرة من 2006-2013:

الشكل رقم(24): مصادر وتطور كميات الواردات من البودرة والحليب المركز من 2000 إلى 2013 (الوحدة طن)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للجمارك.

¹ - Situation économique dans le secteur laitier en 2012-perspectives pour 2013, CBL – Rapport annuel, p 18 ;19, disponible sur le site: http://www.bcz-cbl.be/www/images/stories/pdf/public/Menus_website_FR/2_Statistiques/3_Monde/2013_04_20_ECON_Wereld_FR.pdf , consulté le (14 /04/2015).

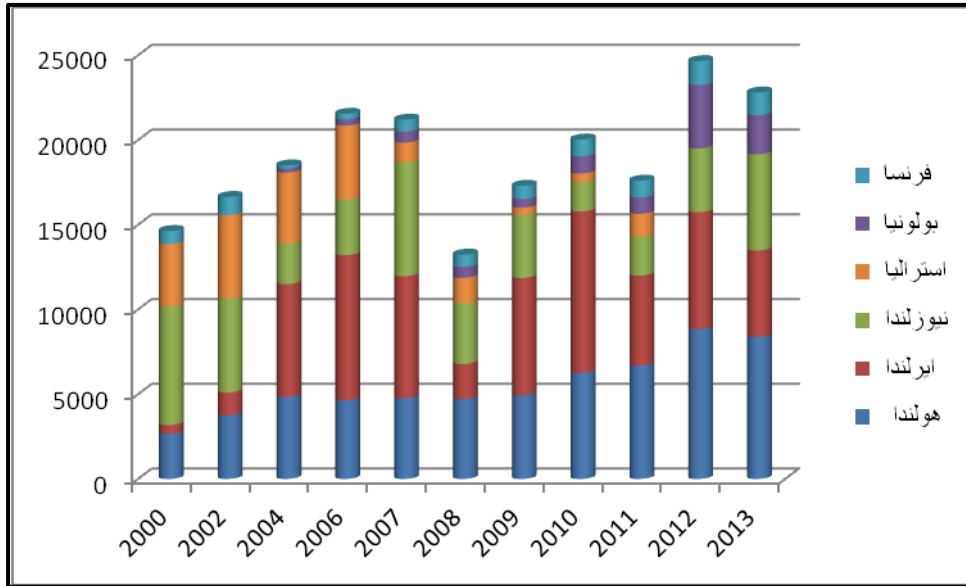
نلاحظ من الشكل أعلاه زيادة قيمة الواردات بشكل ملحوظ سنة 2009 و 2011 حيث أخذت بلجيكا و بولونيا على التوالي أعلى قيمة واردات، كما أن توليفة البلدان المصدرة نفسها فرنسا بلجيكا نيوزلندا... لكن قيمة الواردات فيما بينها تختلف سنة عن أخرى.

يعد الديوان الوطني للحليب ومشتقاته أهم مستورد لبودرة الحليب المدعمة والموجهة لإنتاج الحليب المبستر في الأكياس، كما تقوم الملبينات والمجبنات الخاصة باستيرادها بسعر غير مدعم لصناعة المشتقات، في حين يقوم بغض التجار أو الفروع الحصرية للماركات والعلامات التجارية باستيراد بودرة الحليب الموجهة للبيع بالتجزئة.

2.3- الواردات من الأجبان

بلغت واردات الجبن سنة 2013 ما يقارب 26800 طن منها 14000 طن جبن القوالب الكبرى، 2000 إلى 4000 طن جبن ذائب (كيري من بولونيا) ، 6100 طن جبن شرائح هولندي، وعشرات الأطنان من الأجبان الخاصة، و800 طن من أجبان أخرى، يوضح الشكل الموالي تطور كميات ومصادر الأجبان المستوردة.

الشكل رقم(25): تطور كميات ومصادر الأجبان المستوردة 2000 إلى 2013 (الوحدة طن)



المصدر: بالاعتماد على بيانات ديوان الوطني للجمارك.

المصدر الأول للأجبان هولندا وبعدها إيرلندا، فيما يخص الكميات المستوردة نلاحظ تزايدها بداية سنة 2000 لكنها تأثرت بالأزمة سنة 2007 وانخفضت بشكل ملحوظ، عكس البودرة والمادة الدسمة لأنها مادة أساسية لصناعة الحليب المبستر ذو الأهمية السياسية والاجتماعية لتعود كميات الأجبان للارتفاع سنة 2009، يتقاسم الحصة المستوردة من الأجبان الذائبة كالشيدار كل من الديوان الوطني للحليب

ومشتقاته والمنتجين للأجبان الذائبة، أما الجبن القابل للتعبئة فتوجه للمتعاملين الخواص مجبنة نويل (NOBLE)، مجبنة شبلي (CHEBLI)، مجموعة حيمياني (HIMANI)، البربر (BERBER)، في حين تحتكر شركة لابال استيراد المنتجات الجاهزة مثل جبن كيري (kiri).

بعد دراسة جانب العرض نلاحظ القطيعة بين الزراعة والصناعة؛ ما يؤدي إلى زيادة الواردات والتبعية للسوق الخارجي على جميع المستويات: حليب بودرة، مادة دسمة، جبن، معدات استثمار، التكنولوجيا....، يمكن اقتراح الحلول على مستوى تربية الماشية، الأعلاف، النسيج الصناعي، والوسيط بين الصناعة والزراعة أي شبكة جمع الحليب.

فعلى مستوى الماشية:

- استيراد الابقار ذات الجودة واقتنائها بشكل مدروس؛
- تحسين اسطبلات، التغذية، الأدوية وادخال التكنولوجيا؛
- التحكم في التفقيح الاصطناعي.
-

أما على الأعلاف:

- زيادة استصلاح الأراضي الزراعية؛
- تنظيم عملية تقديم رخص البناء؛
- تشجيع و دعم الإنتاج المحلي للأعلاف الجافة والخضراء؛
- التحكم في تكنولوجيا تطوير الحبوب و زيادة انتاجها.

على مستوى شبكة جمع الحليب:

- إعداد مراكز مزودة بتكنولوجيا التبريد المناسبة؛
- تشجيع الزيادة في عدد المرابين؛
- زيادة طاقة الجمع؛
- توقيع اتفاقيات مع الشركات والدول ذات التجارب الرائدة للاستفادة من تجاربها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصائص القطاع.

على مستوى النسيج الصناعي:

- تسهيل إجراءات خلق ملبنات جديدة؛
- تجديد معدات الاستثمار في القطاع؛

- ربط الصناعة بالزراعة عن طريق تشجيع وزيادة إدماج الحليب الطازج في الصناعة؛
- زيادة القدرات الإنتاجية للوحدات؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي المحلي والجهوي مما يعطي صناعة الحليب ومشتقاته البصمة الجزائرية الخاصة.

خلاصة الفصل الثالث:

إن قطاع الحليب ومشتقاته مهم، حساس، واستراتيجي كونه قطاع مركزي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والأمن الاجتماعي، ومحل تركيز وتنظيم السلطات العمومية على كافة الجوانب التنظيمية، القانونية، والمالية...، بالإضافة إلى ضخامة مبالغ الدعم التي تضخ للقطاع. كما يتميز بأنه قطاع مركب ناشئ قابل للتطور والاستغلال على مستوى مكوناته والقطاعات المساندة والمساعدة له.

يزداد الطلب على الحليب ومشتقاته سنة عن سنة نتيجة مكانتها في النظام الغذائي للمواطن الجزائري والزيادة الديموغرافية، ما يفترض أن يكون له انعكاس ايجابي على صحة المواطن وحافز لتنشيط جانب العرض أي الإنتاج المحلي للحليب الطازج والصناعة، لكن هذه الزيادة في الواقع تشكل عامل ضغط وتكلفة عالية على السلطات العمومية، التي قامت باتخاذ اجراءات مستعجلة نظرا للاستحالة التحكم في النظام الغذائي أو زيادة الديمغرافية على المدى القصير، إذ تضمنت هذه الإجراءات زيادة الواردات لتغطية العجز، وهنا يقع القطاع في تبعية للسوق الخارجي على كل المستويات مواد أولية للصناعة، معدات استثمار، تكنولوجيا... لذا وجب إيجاد حلول من أجل النهوض بالقطاع:

- زيادة الإنتاج المحلي للحليب الطازج والمنتجات المصنعة عن طريق تشجيع المنتجين وتحفيزهم على مستوى الاستثمار وشبكة النقل؛
- إعادة النظر في هوامش الربح الخاصة بمتعاملي القطاع حسب الأسعار الحالية لسعر العائد؛
- سحب الدعم الكامل لهذا القطاع؛
- تطبيق سياسة السعر بالنسبة للجودة.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية لدور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ
بالفشل المالي على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته.

تمهيد

سيتم الاستعانة بأسلوب إحصائي رياضي كالتحليل التمييزي والانحدار اللوجستي، من أجل الابتعاد عن التقديرات غير الموضوعية لتشخيص وبناء نموذج للتنبؤ بظاهرة الفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته، انطلاقاً من مؤشرات تقييم الأداء المالي الأساسية الموزعة ضمن المجموعات الأساسية هي: السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، والنشاط، والتي تمثل متغيرات النموذج التفسيرية للمتغير التابع الثنائي المتمثل في الفشل أو نجاح المؤسسة.

عليه سنحاول التعامل مع بيانات العينة بإجراء التحليل والاختبارات الإحصائية اللازمة للتوصل إلى نتائج يتم في ضوئها التحقق من الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تقودنا لاستخلاص الدلائل الكامنة حول ظاهرة الفشل المالي في القطاع المدروس.

مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور كالتالي:

I - الإطار المنهجي لدراسة التطبيقية؛

II - عرض وتحليل النتائج اختبار الفرضيات؛

III - النتائج، مساهمات وحدود الدراسة، توصياتها وآفاقها المستقبلية.

I - الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

يتم فيما يلي تحديد صياغة إشكالية الدراسة إضافة لتحديد معايير ضبط العينة من أجل ضبط الاجراءات المناسبة للتوصل إلى حل الإشكالية المطروحة.

1- تحديد وصياغة مشكل الدراسة

خلال المحور يتم تحديد وصياغة إشكال الدراسة بشكل واضح ليتم بعدها تحديد موقعها الابستمولوجي، ما يسمح بوضع المناهج والإجراءات الخاصة لجمع وتحليل البيانات أو رسم خريطة الطريق لإيجاد حل لمشكل الدراسة.

1.1 - مخطط عام حول إشكالية الدراسة وأهدافها

إن تحديد الإشكالية هو حجر الأساس لبناء الدراسة حيث تحدد إطار الدراسة حدودها وحتى طرق ومناهج للوصول لإجابة عن التساؤل المعالج، الشكل الموالي يوضح إشكالية البحث:

الشكل رقم(26): المخطط العام لإشكالية الدراسة

إشكالية الدراسة:

ما إذا كانت المعلومة المالية كافية لتفسير والتنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته والتميز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة

سؤال الرئيسي للدراسة

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعلومة المالية المتوفرة بالكشوف المالية في التفسير والتنبؤ بالفشل المالي على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته والتميز بين مؤسسات الناجحة والفاشلة عن طريق المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي؟

تساؤلات الفرعية

- كيف تساهم المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي؟
- هل تؤدي تغيرات المردودية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي تغيرات السيولة إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي تغيرات المديونية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي التغيرات في تغطية المديونية إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل تؤدي التغيرات في النشاط إلى حدوث الفشل المالي للمؤسسات على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل لنماذج المعتمدة على المعلومة المالية القدرة على التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة ماليا على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته؟
- هل لنماذج المعتمدة على المعلومة المالية القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته؟

فرضيات الدراسة التطبيقية

- الفرضية الثانية: لا يعود الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته إلى عوامل مالية معبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي.
- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد تأثيرات جوهرية للسيولة على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا؛
- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تأثيرات جوهرية للمردودية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد تأثيرات جوهرية للمديونية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا؛
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد تأثيرات جوهرية لتغطية الديون على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا؛
- الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد تأثيرات جوهرية للنشاط على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا؛
- الفرضية الثالثة: النماذج المبنية على أساس المعلومة المالية ليس لها القدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة في قطاع الحليب ومشتقاته.
- الفرضية الرابعة: النماذج المبنية على أساس المعلومة ليس لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه في قطاع الحليب ومشتقاته.

المصدر: من إعداد الباحثة.

عالج الفصلان الأولان إجابة السؤال الفرعي الأول حول مساهمة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي من الناحية النظرية حسب الدراسات السابقة، في حين تهدف دراستنا التطبيقية إلى:

- التعرف ما إذا كان الفشل المالي على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته يعود إلى عوامل مالية وتحقق من أهميتها في تحقيق الظاهرة (تحديد العوامل المفسرة للفشل المالي انطلاقاً من مؤشرات تقييم الأداء المالي)؛
- تحديد وتقييم قدرة النموذج المبني على أساس المعلومة المالية في التمييز بين المؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته الفاشلة والناجحة؛
- تحديد وتقييم قدرة النموذج المبني على أساس المعلومة المالية على التنبؤ بالظاهرة قبل وقوعها.

2.1- تحديد مصطلحات الدراسة

تعددت واختلفت المصطلحات المستعملة في مجال دراستنا كالتعثر، الفشل، انحدار، الإفلاس...، بسبب اختلاف وجهات وجوانب نظر الباحثين لهذه الظاهرة، إضافة إلى اختلاف قوانين المنظمة لها من بلد لآخر. من هذا المنطلق وجب تحديد موقف الدراسة بالنسبة للمصطلحات والمعاني المحددة لها خاصة مع استعمال المصطلحات السابقة الذكر بشكل تبادلي، بهدف تجنب سوء الفهم التي يمكن أن ينشأ من التفسيرات الشخصية، إضافة أن تحديد المصطلحات عامل حاسم في تصنيف مفردات العينة.

خلال الدراسة تم اعتماد أن التعثر هو دورة تتكون على ثلاث مراحل فشل اقتصادي، مالي، وقانوني. ويبرر اختيار مصطلح دورة التعثر المالي بدل الفشل المالي لأن المصطلح الأول يوحي أن المؤسسة مستمرة في نشاطها، ففشل على المدى القصير يعني التعثر على المدى الطويل حيث يمكن للمؤسسة معاودة نشاطها ويصبح الفشل مراحل من حياتها. بخصوص تركيز على مرحلة الفشل المالي دون الاقتصادي والقانوني، فقد برر ذلك بوجود مؤشرات دالة وواضحة يمكن استعمالها في التفسير والتنبؤ، كما أن وصول المؤسسة للفشل القانوني يضع المؤسسة في وضع حرج يصعب عليها بعده القيام بالإجراءات اللازمة التي تكون علاجية بدل وقائية.

تم اختيار معيار تحقيق نتائج معدومة أو سلبية لسنتين متتاليتين أو أكثر للحكم على مؤسسات العينة وتصنيفها انطلاقاً من أدائها المالي، نظراً لأنه المعيار الذي سمحت به بيانات المتاحة والذي يسهل علينا إكمال الدراسة.

3.1- تصميم الدراسة

يتم في الآتي تحديد موقع الدراسة الأبيستمولوجيا، نوعها، والمناهج المناسبة لمعالجة الاشكالية في الجانب النظري والتطبيقي.

1.3.1- بُعد الدراسة الأبيستمولوجيا

تعد المعرفة العلمية نوع من المعرفة المتنامية باستمرار والمُوجَّهة نحو دراسة الظواهر والتحقق منها¹، فلا تقوم ولا تعطى الطابع العلمي إلا بعلم الأبيستمولوجيا المسمى بـ "علم المعرفة" أو "نظرية المعرفة التي عرفت بأنها: "الدراسة النقدية للمبادئ ونتائج الخاصة بالعلوم، بهدف معرفة أصولها المنطقية، قيمتها، ثقلها الموضوعي لتكوين العلوم، وإعطائها قيمتها وأهميتها"² حيث تهدف لتحديد مصادر هذه المعرفة من خلال تحديد المعرفة المنتجة، منهج البناء، ومعايير تأكيدها واعتمادها. أي أنها تمثل اختبار نقدي متكامل لإنتاج المعرفة العلمية بإسهاماتها وحدودها، إذن التفكير الأبيستمولوجيا ضروري من أجل إضفاء صفة الشرعية والقبول على العمل البحثي ونتائجه والمراد منه: الوصف، الفهم، الشرح، أو التوقع، وما هي إلا مرجعية نظرية وفكرية توطر ممارسة البحوث العلمية والمعرفية، فكل عمل بحثي لابد أن يرتكز على نظرة خاصة للعالم باستخدام منهجية واقتراح نتائج تهدف للتنبؤ، التقرير، الفهم أو الشرح. على مستوى علوم التسيير وجدت العديد من التصنيفات والتقسيمات للنماذج الأبيستمولوجية البحثية، نختار منها العرض التالي³:

- النموذج الوصفي يشرح حقيقة موجودة ووجودها موضوعي هنا يمكن تحديدها وتحليلها موضوعيا؛
- النموذج البنائي يبني الحقيقة والمعرفة من خلال مجموعة من القوانين؛
- النموذج التفسيري التوجه الثالث مزيج بين التوجهين السابقين يسعى لفهم الظاهرة التي تم بناؤها.

¹ - موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي والآخرين، دار القصة الجزائر، 1996، ص 47.

² - مليكة جابر، إسهام الأبيستمولوجيا في تعليمية علو الاجتماع، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد الثامن، جوان، 2012، ص 7.

³ - دبلة فاتح، تحديد الموقف الأبيستمولوجي والمنهجي للباحث في علوم التسيير، كيف، لماذا، موقع جامعة محمد خيضر بسكرة:

<http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Hu>
[maines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Debla_fateh.pdf](http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Hu) رابط التحميل:
<http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Hu>
[maines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Debla_fateh.pdf](http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Hu) تاريخ التحميل: 2016/03/22.

يرى الباحثون بالإلزامية اختيار نموذج معين والالتزام به لكن عدم نضج العلوم الاجتماعية ومنها علوم التسيير يؤدي إلى المزج بين نماذج المقترحة أعلاه. يمكن تحديد موقع دراستنا ضمن النموذج التفسيري لأنها تبحث عن الروابط السببية وقانون أساسي الذي يشرح خطر الفشل المالي بواسطة مؤشرات تقييم الأداء المالي بهدف بناء نموذج يفسر ويتنبأ بالفشل المالي.

2.3.1- تحديد نوع الدراسة

يتم تحديد موقع بحثنا من خلال مقاييس التمييز بين الدراسات فيما يلي:

الجدول رقم (17): أنواع الدراسات حسب معايير مختلفة

المقاييس	قصد	السحب	الوقت	مجال	موقع	عناصر المنتقاة	هدف
أنواع الدراسات	تطبيقية	كمية	متزامنة	وطنية	ميدانية	شاملة	وصفية
	أساسية	نوعية	متعاقبة	مقارنة	مخبرية	المعاينة	تصنيفية
					تجري على وثائق	مونتوغرافية	تفسيرية
							فهمية

المصدر: من إعداد الباحثة.

هدفت الدراسة إلى معرفة عوامل حدوث ظاهرة الفشل المالي، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنبها بتحسين المعلومة المالية إما بزيادة الإفصاح عنها وضبط عملية إنتاجها بمعايير عالية الجودة أو إضافة معلومات مالية مطلقة أوغير مالية لنموذج بغرض الرفع من كفاءته، إذن قصد البحث المناسب هو التطبيقي الشائع في الدراسات الاقتصادية والمناسب لحل مشكل معين.

الدراسة كمية بالدرجة الأولى نظرا لاعتمادها على تحليل المعلومات الثانوية والتاريخية المتمثلة في الكشوف المالية لمؤسسات القطاع المدروس، حيث استخرجت مؤشرات كمية لتقييم الأداء المالي التي يفترض أنها موضوعية أي يمكن قياسها مباشرة وتوظيفها لبناء نماذج إحصائية تساعد على تحقيق أهداف الدراسة المتعددة التي تتمثل في الوصف (تسعى لتمثيل ظاهرة الفشل المالي)، وتفسير (تهدف لإقامة العلاقة بين الفشل المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي)، والتصنيف (يصنف المؤسسات إلى فاشلة وناجحة).

3.3.1- مناهج معالجة إشكالية الدراسة

حتى نتمكن من تحليل الإشكالية المطروحة، تم المزج بين الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع والمستمدة من مختلف المراجع سواء كانت عربية أو أجنبية من جهة، والممارسات التطبيقية المستمدة من المجال التطبيقي للدراسة بالاعتماد على الكشوف المالية، من جهة أخرى.

استدعت دراسة الموضوع اعتماد منهج مركب؛ يمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي في شقي الدراسة، أين تم التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة وتلخيصها وتحليلها في الجانب النظري. في حين تم جمع البيانات، وصفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحكم على صحة فرضيات الدراسة في الجانب التطبيقي. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في جزء بسيط من الدراسة بهدف تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين نماذج التنبؤ في أسلوب التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي.

2- معايير ضبط العينة، تصميمها، ومتغيرات الدراسة

1.2- معايير ضبط وتصميم العينة

مجتمع الدراسة هو 847 مؤسسات معنوية عمومية وخاصة تقوم بإنتاج الحليب ومشتقاته (ملبنات، مجبنة، مثلجات، توزيع الحليب الجاف والمركز). يعتبر القطاع معيار هام لبناء نموذج جيد. وخلال الدراسات السابقة تم تحديد مجموعة معايير أساسية تتحكم في عملية اختيار المجتمع والعينة نذكر منها* :

- الطبيعة الملكية: خاصة وعامة؛
- القطاع: تجارة، صناعة، بناء ، إنتاج، خدمات...؛
- النشاط: مؤسسات مالية: بنوك، شركات تأمين...أو مؤسسات غير مالية؛
- نوع المؤسسة وعدد عمالها: صغيرة ومتوسطة...؛
- الإقليم أو المنطقة الجغرافية: محلي أو وطني أو دولي مقارن (قل هذا النوع نظرا لصعوبة ترجمة وتحويل البيانات المالية)؛
- التسجيل في البورصة.

جرى تركيز الدراسات العربية سابقاً على القطاع العام نظرا لسيطرته وأهميته الاقتصادية في ظل الاقتصاد الاشتراكي الغالب عليها، عكس دراسات الدول الغربية التي تركز على القطاع الخاص. ومع تطور وانفتاح اقتصاديات الدول العربية تم توجيه الاهتمام للقطاع الخاص في الدراسات الحديثة. تكونت عينة دراستنا من مؤسسات اقتصادية عامة وخاصة غير مالية وغير مسجلة في البورصة تقوم بإنتاج الحليب ومشتقاته، ملبنات، مجبنة، مثلجات، وتوزيع الحليب الجاف والمركز على المستوى الوطني.

*- الجدول رقم (08) بالفصل الثاني يقدم نظرة عن المعايير التي تبنيتها أهم الدراسات السابقة.

1.1.2- تماثل نوع الصناعة

يعني وجود قدر معين من التماثل في طبيعة النشاط العام لمؤسسات العينة، لتحقيق إمكانية التعميم على المجتمع، أشارت العديد من الدراسات إلى أن طبيعة الصناعة لها أثر على متغيرات الدراسة أي كفاءة النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي؛ وبالتالي على القدرة التنبؤية للنموذج، في حين خالف HOSSARI الرأي السابق وأكد غياب أثر الصناعة على كفاءة النسب المالية¹. في عينة دراستنا تم احترام معيار تماثل الصناعة.

2.1.2- فترة الدراسة وتوافر البيانات السنة المالية

قامت أغلب نماذج التنبؤ بالفشل المالي على افتراض ثبات العلاقة والتوزيع بين المتغيرات المستقلة والتابعة مع مرور الزمن، ذلك لأنها تشتق من بيانات تاريخية تتأثر بعدة عوامل ماكرو اقتصادية كالتضخم، معدل الفائدة، الدورة الاقتصادية،...². هذا ما يضع القوة التنبؤية للنماذج التي كبرت فيها فترة الدراسة محل الشك. ولتقليل من أثر العوامل السالفة الذكر على القدرة التنبؤية للنموذج فقد حددت مدة خمس سنوات كمدة مناسبة لتحقيق إمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه. جرت دراستنا على الفترة الممتدة من 2010-2013 أي لأربع دورات مالية متتابعة، يتم تبرير هذه المدة بالأسباب التالية:

- عدم تجانس المخطط المحاسبي الوطني مع النظام المحاسبي المالي التي دخل حيز التطبيق في 2010؛
- طول مدة استخراج الكشوفات المالية لمؤسسات لسنة 2014 و 2015 حيث أن الكشوف المالية للدورة المالية لا يتم تخزينها على مستوى قاعدة البيانات السجل التجاري الوطني إلا بعد سنة ونصف من التحصل عليها.

جرت دراسة ABID et autres على مدة أربع سنوات، أما دراسة الباحثة زينب حوري على فتمت على مستوى الصناعة الميكانيكية لثلاث دورات مالية.

3.1.2- حجم العينة الفرعية

بخصوص توزيع العينات الفرعية بين مجموعات فعدد من الدراسات التي اعتمدت إلزامية تساوي العينات الفرعية مثل دراسة BENJABEUR، لكن واقع الأعمال يفرض عدم تساوي عدد المؤسسات في العينات الفرعية هذا ما تبنته دراسة SINAN، ABID et autres.

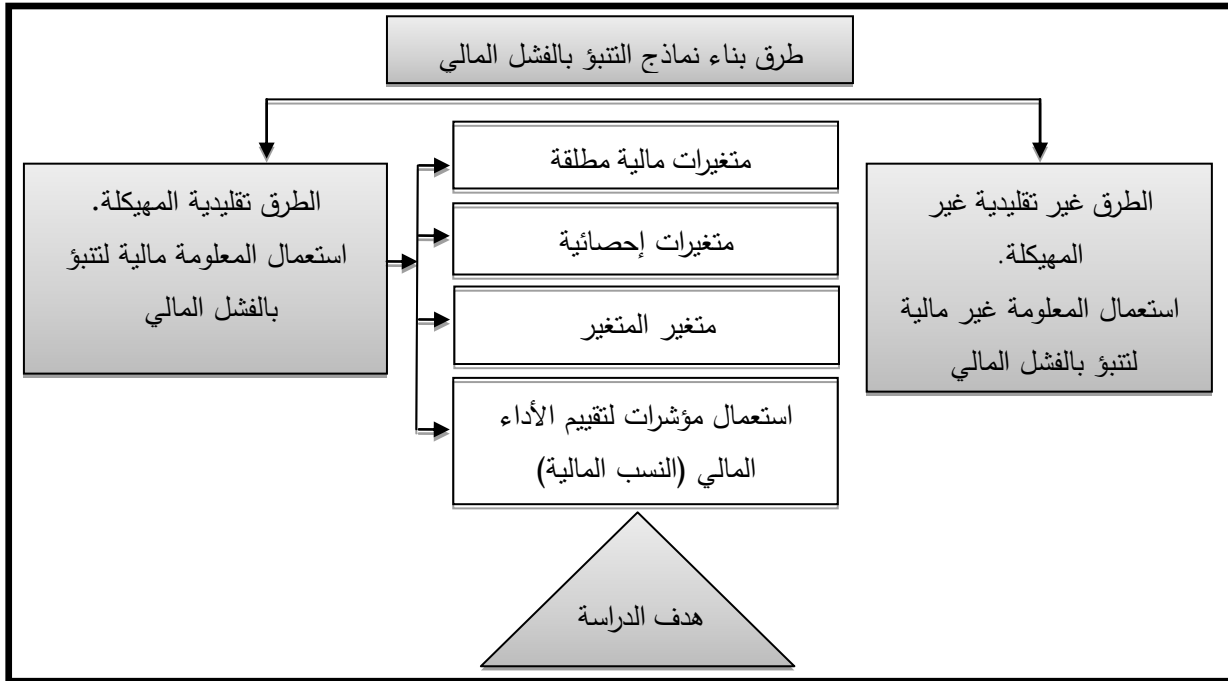
¹- Ghassan HOSSARI, *Absence of industry effect in modelling corporate collapse in australia*, 2005, P 2 ; 8 . available at : <http://www.wbiconpro.com/335-Hossari.G.pdf>, (07/04/2014).

²- Philippe DU JARDIN, Op.cit., p 66.

2.2- متغيرات الدراسة

- أ- المتغير التابع: يتمثل في المتغير المعياري المزدوج الذي يأخذ القيمة 1 لما تكون المؤسسة فاشلة و 0 لما تكون المؤسسة ناجحة.
- ب- المتغيرات المستقلة: ركزت أغلب الدراسات على الجانب المالي والمحاسبي أكثر من الجوانب التشغيلية والماكرو اقتصادية في تفسير حدوث الفشل المالي، حيث قُسمت متغيرات المسفرة للفشل المالي والمساهمة في بناء نماذج التنبؤ كآلاتي:

الشكل (27): طبيعة المتغيرات المفسرة للفشل المالي من الجانب المحاسبي والمالي



المصدر: من إعداد الباحثة.

يشير الشكل أعلاه، أنه يتم إنشاء نماذج التنبؤ بالفشل المالي وفق طريقتين. طريقة تقليدية مهيكلة تعتمد على المعلومات المالية وهي الأكثر شيوعاً واستعمالاً. وطريقة حديثة غير مهيكلة تعتمد على المعلومات نوعية مثل: سن المؤسسة، نظامها التسييري، المستوى الاجتماعي للمديرين والعمال.... حيث توجه في الآونة الأخيرة، العديد من الباحثين إلى استخدام البيانات النوعية غير مالية، إذ توصل ALTMAN And other لأن المعلومات غير مالية مثل تلك المرتبطة بالأفعال القانونية للمدينين لاسترجاع الدين، تاريخ المؤسسة، مفهومية تقرير أو رأي المدقق، خصائص المؤسسة لديها قدرة كبيرة على التنبؤ بعملية التوقف عن الدفع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

¹- Edward I. ALTMAN And other, **The value of non-financial information in small and medium-sized enterprise risk management**, The Journal of Credit Risk (1-33), Volume 6, Number 2, Summer 2010, p 1 . available at : http://people.stern.nyu.edu/ealtman/Altman-Sabbato-Wilson-JCR_2010.pdf, (04 /03/2016).

تنقسم النماذج المعتمدة على الطرق المهيكلة حسب مصدر المعلومات إلى فرعين:

- نماذج تعتمد على قراءة الأداء المستقبلي في السوق المالي: (التوفيق بين هيكل ديون المؤسسة مع سعر السوق لأصولها) توصلت أحد الدراسات أن أداء المؤسسات غير الناجحة أحسن من المؤسسات الناجحة في البورصة الباكستانية؛ أي علاقة ايجابية بين التعثر المالي وأداء الاسهم (عوائد الأسهم)¹. عكس ذلك خُصّت دراسة CAMPBELL and other على الفترة الممتدة من 1981 إلى 2008 أن عوائد المؤسسة المتعثرة جد منخفضة وأدائها في السوق منخفض².
- نماذج تعتمد على دراسة الأداء السابق: للمؤسسة من أجل الحكم على استمراريته بواسطة الكشف المالية للمؤسسات، حيث تنقسم المتغيرات التي يتم استخراجها إلى:
 - متغيرات مالية تمثل قيم مطلقة لبند من بنود الميزانية أو جدول حسابات النتائج مثل: رقم الأعمال، التدفقات النقدية...؛
 - متغيرات النسب المالية تتكون من قيم مالية في البسط والمقام؛
 - المتغيرات المشتركة في كل النماذج تضم المتغيرات الإحصائية* والمتغير للمتغير**.

تَبَّنت دراستنا أسلوب الطرق التقليدية المهيكلة التي تستعمل بيانات مالية كمية موضوعية يُمكن قياسها بشكل مباشر والمناسبة لبناء النماذج الإحصائية، بدل الطرق غير هيكلية التي تعتمد على معلومات نوعية لا يمكن قياسها مباشرة لا يتم نشرها كما يصعب الحصول عليها ما يجعلها غير مناسبة بناتا لمعادلات. كما تم تفضيل النسب المالية على القيم المالية المطلقة نتيجة الخصائص الرياضية والإحصائية لنسب المالية فهي مناسبة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وتسمح بالمقارنة بين المؤسسات وتحقق امكانية التنبؤ، حيث أن:

- النسب المالية تلغي أثر الحجم بين مؤسسات العينة مما يسهل عملية المقارنة ويعطيها مصداقية أكثر إذ يمكن لمؤسستين تحقيق نفس رقم الأعمال أو النتيجة لكن أحجام أصولها مختلفة؛
- تلغي أثر البيانات غير المناسبة التي تختلف إلى حد كبير عن مفردات أو بقية العينة؛
- عدم التقليل من حجم العينة مما يساعد في زيادة القدرة التنبؤية للنموذج ذلك لنقص خطر عدم القدرة على المقارنة (الخاص بالبيانات المالية المطلقة).

¹ - Usama Saleem MALIK and others, **Distress risk and stock returns in an emerging market**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.17, 2013, p 81.

² - John Y. CAMPBELL and others, **Predicting financial distress and the performance of distressed stocks**, 2010, available at :

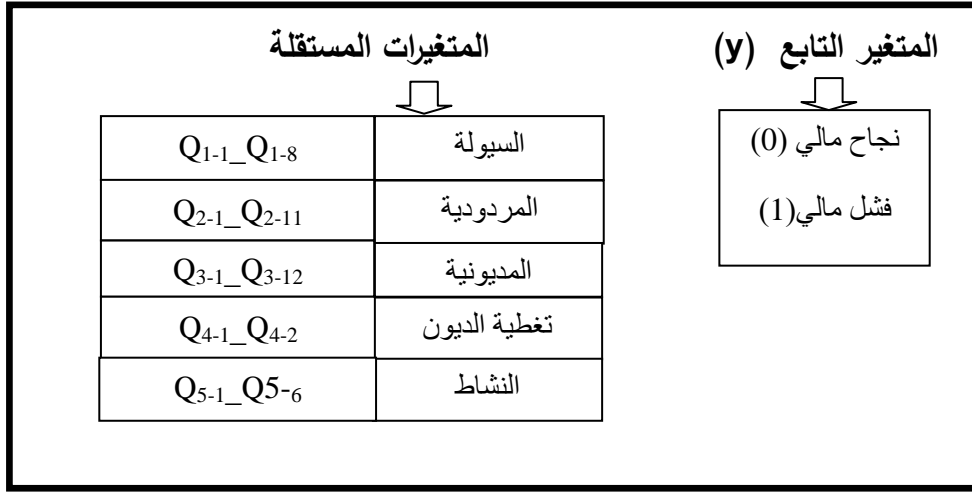
<http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:dash.current.terms-ofuse#OAP> , (14 /04/2014).

* - تعني تحويل نسبة أو متغير إحصائي بواسطة دالة إحصائية أو رياضية مثل: المتوسط، الانحراف المعياري اللوغاريتم التحليل العاملي.

** - التطور السنوي لنسبة أو بند من البنود المالية التي تعطي البعد الديناميكي لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتوازنها لتحسين القدرة التنبؤية للنموذج.

والشكل الموالي يلخص متغيرات الدراسة وترميزها

الشكل رقم (28): ترميز متغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة.

3- جمع البيانات والوصف الإحصائي لمؤسسات العينة

1.3- جمع البيانات

تم اللجوء إلى المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) للحصول على الكشوف المالية للمؤسسات العينة، والتي رافقتها المعلومات التالية:

- العنوان الاجتماعي؛
- العنوان؛
- تاريخ الإنشاء؛
- وصف النشاط؛
- رقم السجل التجاري، الرقم الإحصائي....

تم اختيار هذا المصدر لأنه الحل الوحيد بعد اللجوء إلى المؤسسات وعدم قبولها التعاون معنا، بالإضافة أنه يُسهل علينا عملية التنقل ويقلل من التكاليف. تم طلب الكشوف المالية الخاصة بدورتين 2011 و 2013 لتشمل بذلك أربع دورات مالية نظرا لأن الكشوف المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تحوي خانتين تخص الدورتين ن و ن-1.

أثناء عملية الحصول على الكشوف المالية واجهتنا بعض العراقيل المتعلقة بـ:

- عدم إيداع المؤسسات لكشوفاتها المالية بانتظام لدى فروع السجل التجاري مما أدى إلى إلغائها من العينة؛
- عدم تعاون فروع المركز الوطني لسجل التجاري في عملية إصدارها الكشوف المالية للمؤسسات؛
- عدم وضوح الكشوف المالية المحصل عليها إضافة لنقص وغياب التسجيل المفصل لبعض البنود؛
- وجود مؤسسات مسجلة لكنها لا تزاول نشاط حقيقي؛
- وجود مؤسسات رغم أنها مسجلة من فترة إلا أنها بدأت النشاط حديثاً مما أدى إلى عدم استكمال أربع دورات مالية؛
- الحصول على كشوفات مالية لكنها لا تخص المؤسسة المعنية نتيجة خطأ على مستوى فروع السجل التجاري أو تخص سنة مالية غير السنة المطلوبة.

أدت العراقيل سالفة الذكر، إلى طلب عدد كبير من الكشوف المالية للمؤسسات تحوطاً من هذه العراقيل، ما أدى إلى استعراق وقت كبير في استخراجها. معيار توفر الكشوف المالية لنفس السنة المالية عامل حاسم في تشكيل العينة حيث تم تقليص عدد مؤسسات العينة نتيجة عدم توافر هذا المعيار.

2.3- وصف الإحصائي لمؤسسات العينة

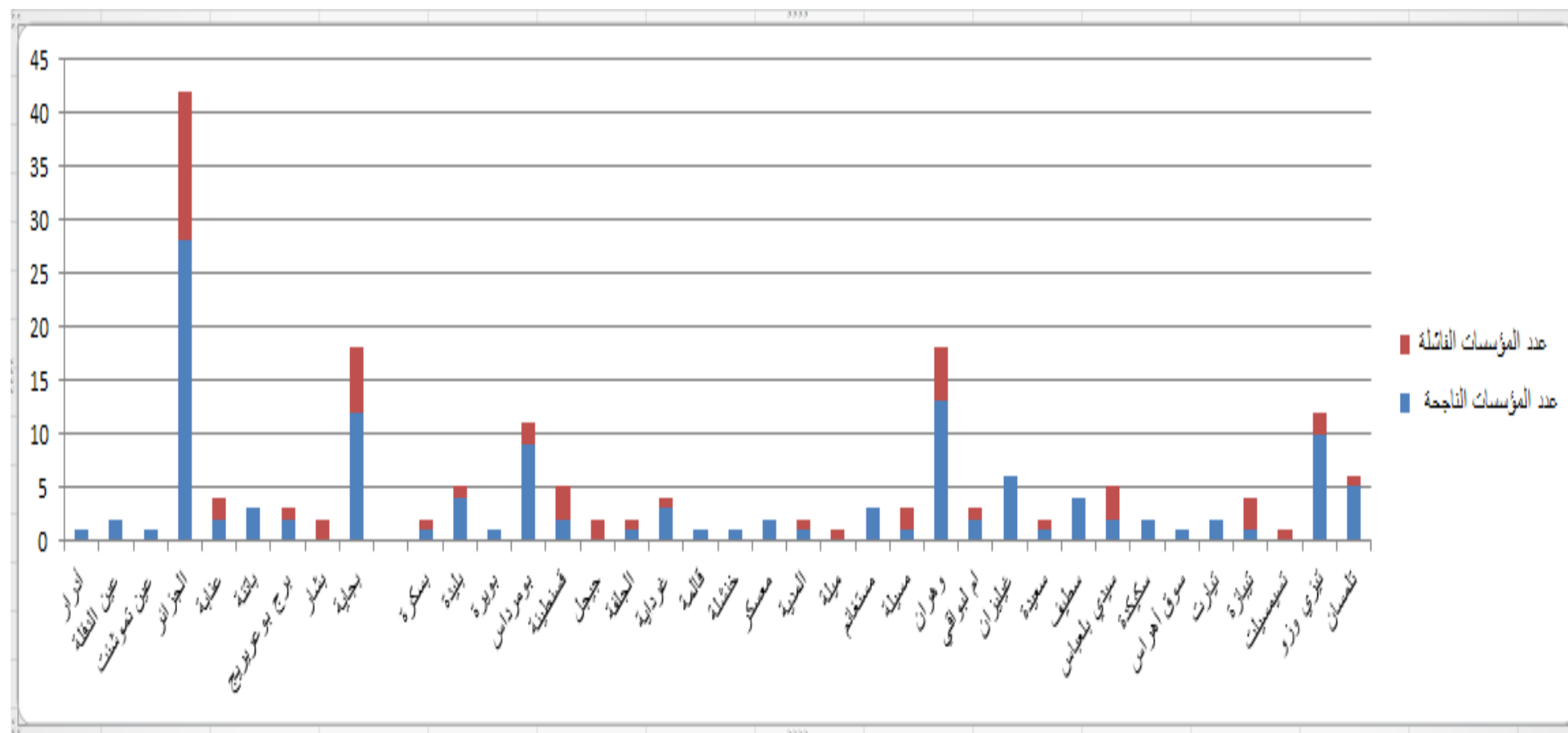
1.2.3- توزيع مؤسسات العينة على ولايات الوطن

جرت الدراسة على 187 مؤسسة تتوزع على 39 ولاية على المستوى الوطني؛ تحتل ولاية الجزائر المرتبة الأولى بـ 22% من مجموع مؤسسات العينة، تليها ولايتي بجاية ووهران بـ 10%، بومرداس وغيليزان بـ 6%.

تقع أغلب مؤسسات العينة في الولايات الساحلية والهضاب، نظراً لتوفر المادة الأولية سواء المادة الدسمة والبودرة نتيجة القرب من الموانئ وتوافر شبكات النقل والطرق. كما أن المناخ السائد بها مناسب للتربية العجول وإنتاج الحليب الطازج.

الشكل الموالي يبين توزيع مؤسسات العينة الناجحة والفاشلة عبر ولايات الوطن.

الشكل رقم (29): توزيع مؤسسات العينة الناجحة والفاشلة عبر ولايات الوطن



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات العينة

تتقسم مؤسسات العينة حسب معيار التصنيف الأولي إلى 70% مؤسسات ناجحة والنسبة المتبقية للمؤسسات الفاشلة. في أغلب ولايات يتفوق عدد المؤسسات الناجحة على الفاشلة مثل: الجزائر العاصمة، وهران، تيزي زوز، بومرداس ... المؤسسات المتواجدة على مستوى ولاية، جيجل، ميله، بشار كلها مؤسسات فاشلة. عكس ذلك نجد أن كل المؤسسات المتواجدة على مستوى الولايات: سوق أهراس، خنشلة، قلمة، بويرة، أدرار، تيارت، سكيكدة، عين الدفلة، سطيف، غيليزان، باتنة ناجحة. أما الولايات التي يفوق فيها عدد المؤسسات الفاشلة المؤسسات الناجحة هي: قسنطينة، سيدي بلعباس، تيبازة. أما الولايات التي يتساوى فيها عدد المؤسسات الفاشلة والناجحة: هي عنابة، بسكرة، الجلفة، المدية.

يصعب تفسير اختلاف توزيع المؤسسات الفاشلة والناجحة من ولاية إلى أخرى، نظرا لطبيعة العينة فقد تم إقصاء بعض المؤسسات من بعض الولايات لعدم توفرها على المعايير الأساسية التي تتطلبها الدراسة، إضافة لعدم الإلمام بالمناخ الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لكل ولاية. لكن يمكن اقتراح بعض العوامل التي تفسر النجاح المؤسسات القطاع المدروس فيما يلي:

- سوق ذو طلب عالي فالحليب ومشتقاته من المواد واسعة الاستهلاك التي تدخل في نظام الاستهلاك اليومي للمواطن الجزائري؛
- تحقيق أرباح مضمون سواء عن طريق التحويل النظامي للبودرة والمادة الدسمة المدعمة أو عن طريق تحويلها لإنتاج المواد مرتفعة الهامش كالأجبان، التحليات، والألبان الرائبية؛
- توافر الأموال لدى المستثمرين وحسن إدارتها في ظل المساعدات وآليات الدعم التي تقدمها الدولة.

2.2.3- توزيع مؤسسات العينة حسب طبيعة الملكية

الجدول الموالي يبين العدد والتوزيع المئوي للمؤسسات الفاشلة والناجحة حسب معيار طبيعة الملكية:

الجدول رقم (18): العدد والتوزيع المئوي للمؤسسات الفاشلة والناجحة حسب معيار طبيعة الملكية

النسب المئوية			عدد المؤسسات			طابع الملكية
الفاشلة	الناجحة	إجمالي	الفاشلة	الناجحة	إجمالي	
7%	93%	8%	1	14	15	مؤسسة عمومية
33%	67%	92%	56	116	172	مؤسسات الخاصة
30%	70%	100%	57	130	187	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

تقدر نسبة المؤسسات العمومية 8% من مؤسسات العينة، 14 مؤسسة منها ناجحة وواحدة فقط فاشلة لوجودها في منطقة لا تتوفر على الحليب الطازج إضافة صعوبات في التسيير وإيصال المادة الأولية. إن نجاح المؤسسات العمومية لا يعود لفعاليتها وإنما للدعم المالي المقدم من طرف السلطات

العمومية في شكل رؤوس أموال لتدعيم المادة الأولية ومعدات توزيع لبقاء هذه المؤسسات قيد إنتاج الحليب الذي تعتبر من مسببات الحراك الاجتماعي والسياسي.

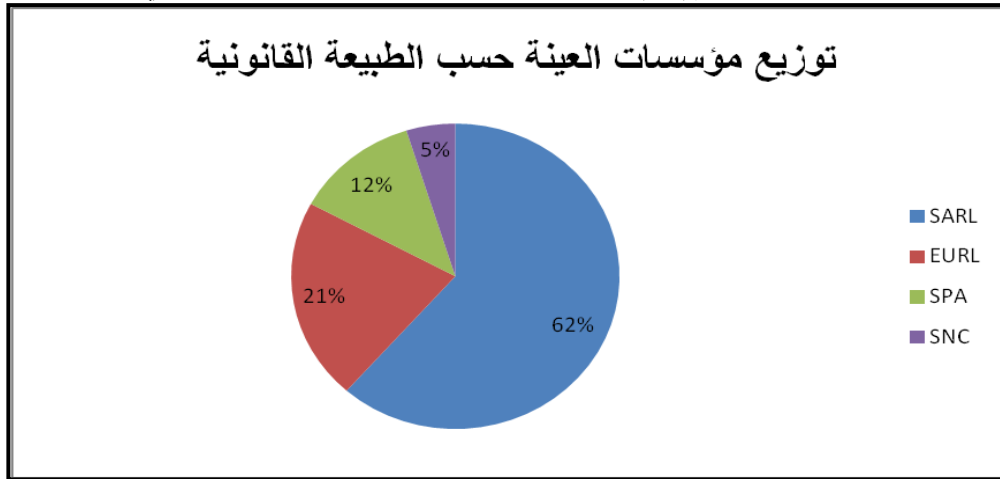
بلغت نسبة المؤسسات الخاصة الناجحة 67% و التي يُفسر ارتفاعها بوجود دافع لدى الخواص لتحقيق الربح والاستمرارية فهم يواجهون أقصى طاقتهم لتحقيق الربح مهما كان، بالإضافة لتوافر عوامل النجاح التي تم ذكرها أعلاه. يمكن تبرير فشل المؤسسات الخاصة في التالي:

- سوء تسيير الأموال الخاصة والاستغلال غير الرشيد للامتيازات المقدمة من السلطات العمومية؛
- البيروقراطية على مستوى الإدارة الجزائرية؛
- صعوبة الدخول في هذا القطاع بإمكانيات محدودة ونقص الخبرات نظرا لارتفاع سعر المادة الأولية في السوق العالمي وارتفاع تكاليف إنشاء المصانع ذات الاستثمارات ضخمة؛
- عدم وجود مزارع كبرى لتربية المواشي تُوفّر الحليب الطازج نظرا لارتفاع تكاليف التربية وتذبذب المناخ؛
- يتميز هذا القطاع بالمنافسة الشديدة واحتكار بعض المؤسسات لبعض مناطق إنتاج الحليب مما يُصعب على المستثمرين الصغار الدخول فيه؛
- التلف والفساد السريع للمواد الأولية وللمنتج النهائي ما يعرض المستثمر لخسائر محتملة تنقل كاهله.

3.2.3- توزيع مؤسسات العينة حسب الطابع القانوني

الشكل الموالي يوضح توزيع مؤسسات العينة حسب الطابع القانوني.

الشكل رقم(30): التوزيع مؤسسات العينة حسب الطابع القانوني



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من بيانات العينة.

من الشكل أعلاه، تفسر ارتفاع نسبة المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (62%) بسلوك الاحتياط المتخذ من طرف المستثمرين نتيجة المخاطر العالية المرتبطة بالقطاع. بينما قُدرت نسبة مؤسسات شخص وحيد ذات مسؤولية محدودة 21%، مؤسسة مساهمة عامة 21%، و5% المتبقية شركة تضامن.

4- عرض مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المستخدمة وكيفية اختيارها

تعتبر النسب المالية متغيرات أساسية ومعايير موضوعية لترجمة الأداء المالي للمؤسسات، إذ تسمح بتحديد العتبات والمعايير التي تحكم على وضعية المؤسسة المالية والتجارية (المقارنة المكانية والزمانية)، بالإضافة إلى اعتبارها عنصر أساسي في بناء الدالة التي تشرح حدوث ظاهرة الفشل المالي وتنبأ بحدوثها، هنا يُطرح التساؤل عن مجموعة النسب التي تقدم شرحاً وتنبؤاً أفضل بالفشل المالي.

تتجلى صعوبة عملية تحديد أفضل مجموعة نسب أولية في ضبابية منهج اختيارها خاصة في النماذج المعتمدة على الطرق الإحصائية التي لم تذكر كيفية تقليص المتغيرات الأولية؛ لذا تميزت هذه النماذج بمحدودية قدرتها على تعميم النتائج. من هنا اقترح الباحثون مدخلين لاختيار النسب الأولية¹:

- **مدخل اختيار النسب المالية الأصلية:** أي النسب المالية الشائع استخدامها في أدبيات الدراسات السابقة التي أبرزت قوتها التنبؤية سابقاً، أو التي يستعملها المحللون الماليون على مستوى البنوك التجارية والمركزية ومكاتب الدراسات والهيئات الرسمية المعتمدة والمعروفة، بالإضافة لإمكانية اللجوء لخبراء.
- **مدخل تدعين البيانات "Data Mining Approach":** يستعمل في الدراسات الحديثة لتحديد أحسن مجموعة متغيرات تساهم في الحصول على أفضل معدلات تصنيف صحيح، الذي يسمح بالكشف عن هيكل الفشل المالي بدون أي متطلبات أو قيود إحصائية.

انقسم الباحثون بين مؤيد ومعارض حول تأثير عملية اختيار النسب المالية على القدرة التنبؤية للنموذج. حيث يُطبق أحد الحلين السابقين بما يتناسب مع هدف الدراسة وفرضياتها. كما يتحكم في عملية اختيار النسب المالية طبيعة المعلومات المستعملة والخصائص الاقتصادية والمالية التي تسمح بجعلها ملائمة.

تقسم النسب المالية المختارة ضمن مجموعات تعكس الأداء المالي تختلف من باحث لآخر مثلاً: BENJABEUR قسمها إلى السيولة، الربحية، الإنتاجية والهيكل المالي، والقدرة على استرجاع الديون. أما CHARITOU and other فوضعها صنفها في الرفع المالي، التدفقات نقدية التشغيلية، الربحية،

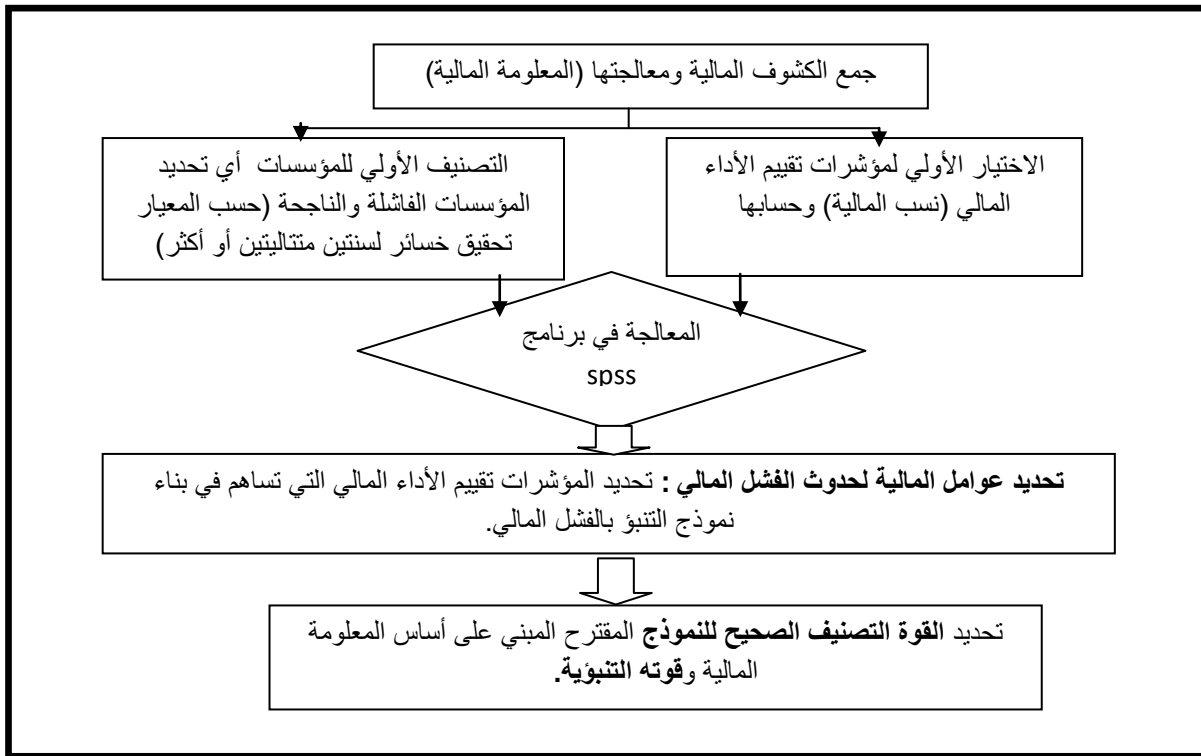
¹- Cindy YOSHIKO SHIRATA , **Financial ratios as predictors of bankruptcy in Japan: An empirical research** , 1998, available at : <http://www.apira2013.org/past/apira1998/archives/pdfs/31.pdf> , (27/02/2015).

السيولة، النشاط، السوق¹. في حين أن AKTAN اختار ترسانة 53 نسبة مالية منها 26 تم استعمالها في الدراسات الإحصائية المشهورة أما المتبقية استخرجها من موقع شركة تحليل الاستثمارات (IBS) حيث تضمن تصنيفه ست مجموعات أساسية هي: السيولة، الرفع، الهيكل الضريبي، نسب النشاط، الربحية، والقيمة السوقية. أما الباحثة زينب حوري اختارت سبعة نسب دون وضعها في مجموعات.

في دراستنا، تم الاعتماد على النسب المالية المستخرجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج، تم توزيعها على مجموعات تعكس المجموعات الأساسية للأداء في المؤسسة، هي: السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، والنشاط. كما يوضحها الملحق رقم (07).

ولفهم طريقة معاملة النسب المالية من أجل الوصول إلى نتائج نقترح الشكل الموالي:

الشكل رقم(31): خريطة الدراسة التطبيقية



المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل السابق، يلخص الخطوات التي يتم القيام بها للوصول إلى نتائج الدراسة حيث تم جمع الكشوف المالية (حامل المعلومات المالية) التي استخرجت من مركز السجل التجاري الوطني، ليتم من خلالها التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة على أساس معيار تحقيق خسارة لسنتين متتاليتين على توالي أو أكثر، إضافة لحساب مؤشرات تقييم الأداء المالي وفق ما جاءت به ادبيات الدراسات السابقة

¹- Andreas CHARITOU and other , **Predicting corporate failure: empirical evidence for the UK**, European Accounting Review, Vol. 13, No. 3, 2004, p 465.

ليتم ادخالها ومعالجتها في برنامج spss، ليتم التوصل إلى نتائج حول مكونات نموذج التنبؤ بالفشل المالي، وقدرة التنبؤ والتصنيف الصحيح للنموذج.

II - عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات

يتم خلال المحور التحليل الإحصائي لمؤشرات تقييم الأداء المالي، ثم تطبيق أسلوب التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي بعدها يتم تقييم النتائج التي توصلنا إليها.

1- التحليل الإحصائي لمؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية)

تم اختيار 39 مؤشر مالي يفترض أنها ذات محتوى معلوماتي مهم في تحليل الأداء المالي للمؤسسات، حسبت انطلاقاً من الميزانية وجدول حسابات النتائج ووضعت في خمس مجموعات تعكس مكونات الأداء المالي لتمثلة في: السيولة، المردودية، المديونية، تغطية المديونية، والنشاط.

في المرحلة الأولى، يتم القيام باختبار تساوي المتوسطات في مجموعتي النسب المالية للمؤسسات الناجحة والفاشلة، للتحديد منها ما يساهم في التمييز الدقيق بين المؤسسات بواسطة اختبار "Lambda de Wilks" حيث يحدد مستوى الدلالة الإحصائية بواسطة اختبار فيشر F، حيث:

- **الفرضية الصفرية (H_0):** مستوى الدلالة للإحصائية "Lambda de Wilks" أكبر من 5% إذن لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات.

- **الفرضية البديلة (H_1):** مستوى الدلالة للإحصائية "Lambda de Wilks" أقل من 5% إذن يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات.

الجدول الموالي يلخص نتائج مخرجات برنامج spss الظاهرة في الجداول الخاصة باختبار تساوي متوسطات النسب بالملحق رقم (10)،(11)،(12) و(13).

الجدول رقم(19): اختبار تساوي المتوسطات " Lambda de Wilks "

النسب	2010			2011			2012			2013		
	Lambda de Wilks	F	Sig.	Lambda de Wilks	F	Sig.	Lambda de Wilks	F	Sig.	Lambda de Wilks	F	Sig.
Q1-1	0,985	2,745	0,099	0,993	1,219	0,271	0,987	2,349	0,127	0,987	2,44	0,12
Q1-2	0,984	2,949	0,088	0,996	0,743	0,39	0,988	2,314	0,13	0,987	2,46	0,12
Q1-3	0,992	1,473	0,226	0,996	0,694	0,406	1	0,089	0,766	1	0,02	0,89
Q1-4	0,987	2,348	0,127	0,987	2,47	0,118	0,976	4,635	0,033	0,961	7,54	0,01
Q1-5	0,985	2,834	0,094	0,951	9,511	0,002	0,964	6,862	0,01	0,967	6,29	0,01
Q1-6	0,998	0,458	0,5	0,998	0,365	0,547	1	0,042	0,838	1	0,03	0,88
Q1-7	0,998	0,292	0,59	0,994	1,106	0,294	0,995	0,968	0,326	0,991	1,77	0,19
Q1-8	0,997	0,599	0,44	0,996	0,673	0,413	0,998	0,41	0,523	0,999	0,15	0,7
Q2-1	0,999	0,177	0,674	0,999	0,209	0,648	0,987	2,443	0,12	0,972	5,25	0,02
Q2-2	0,994	1,025	0,313	0,999	0,278	0,599	0,973	5,133	0,025	0,925	14,9	0
Q2-3	0,981	3,568	0,06	0,992	1,418	0,235	0,935	12,855	0	0,913	17,7	0
Q2-4	0,996	0,754	0,386	0,993	1,375	0,243	0,938	12,322	0,001	0,906	19,3	0
Q2-5	0,995	0,91	0,341	0,998	0,364	0,547	0,966	6,44	0,012	0,903	19,9	0
Q2-6	0,981	3,572	0,06	0,984	3,103	0,08	0,931	13,695	0	0,905	19,5	0
Q2-7	1	0,006	0,937	0,983	3,24	0,073	0,989	2,148	0,144	0,901	20,4	0
Q2-8	0,999	0,235	0,629	0,983	3,191	0,076	0,99	1,875	0,173	0,96	7,7	0,01
Q2-9	0,997	0,474	0,492	0,982	3,321	0,07	0,987	2,512	0,115	0,921	15,9	0
Q2-10	0,999	0,246	0,621	0,983	3,23	0,074	0,991	1,659	0,199	0,964	6,89	0,01
Q2-11	0,995	0,858	0,356	0,999	0,17	0,68	0,989	1,987	0,16	0,988	2,27	0,13
Q3-1	0,965	6,787	0,01	0,986	2,588	0,109	0,894	21,985	0	0,874	26,7	0
Q3-2	0,905	19,42	0	0,888	23,27	0	0,826	39,045	0	0,838	35,7	0
Q3-3	0,995	0,86	0,355	0,987	2,343	0,128	0,997	0,496	0,482	0,987	2,41	0,12
Q3-4	0,905	19,45	0	0,872	27,24	0	0,805	44,886	0	0,818	41,3	0
Q3-5	0,969	5,838	0,017	0,987	2,456	0,119	0,941	11,593	0,001	0,951	9,6	0
Q3-6	0,987	2,377	0,125	0,954	8,973	0,003	0,965	6,786	0,01	0,969	5,87	0,02
Q3-7	0,962	7,394	0,007	0,924	15,25	0	0,872	27,176	0	0,883	24,6	0
Q3-8	0,961	7,432	0,007	0,928	14,43	0	0,871	27,291	0	0,882	24,8	0
Q3-9	0,992	1,547	0,215	0,998	0,31	0,578	0,998	0,343	0,559	1	0,01	0,92
Q3-10	0,997	0,498	0,481	0,969	5,906	0,016	0,983	3,121	0,079	0,985	2,87	0,09
Q3-11	0,993	1,274	0,261	0,999	0,181	0,671	0,996	0,724	0,396	1	0,06	0,81
Q3-12	1	0,073	0,787	0,97	5,759	0,017	0,986	2,687	0,103	0,988	2,3	0,13
Q4-1	0,986	2,628	0,107	0,985	2,862	0,092	0,994	1,145	0,286	0,987	2,35	0,13
Q4-2	0,993	1,322	0,252	0,98	3,7	0,056	0,995	0,894	0,346	0,995	0,99	0,32
Q5-1	0,994	1,175	0,28	0,994	1,141	0,287	1	0,091	0,763	0,999	0,12	0,73
Q5-2	0,988	2,305	0,131	1	0,01	0,92	0,996	0,794	0,374	0,984	3,03	0,08
Q5-3	0,967	6,313	0,013	1	0,033	0,856	0,991	1,653	0,2	0,989	2,09	0,15
Q5-4	1	0,08	0,778	0,98	3,859	0,051	0,98	3,783	0,053	0,983	3,15	0,08
Q5-5	0,989	2,073	0,152	0,989	2,092	0,15	0,981	3,638	0,058	0,991	1,76	0,19
Q5-6	0,998	0,394	0,531	0,996	0,671	0,414	0,997	0,515	0,474	0,997	0,6	0,44

المصدر: مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه، وجود متغيرات لها مستوى دلالة إحصائي أقل من 5% ما يعني وجود فروقات إحصائية للمتغيرات تبعا لظاهرة الفشل أو النجاح المالي؛ أي أن النسبة المالية تساهم في تمييز المؤسسات الفاشلة عن المؤسسات الناجحة. تتمثل هذه النسب سنة 2010 في Q₃₋₁ ، Q₃₋₂ ، Q₃₋₅ ، Q₃₋₇ ، Q₃₋₈ ، Q₅₋₃. وفي سنة 2011، Q₃₋₁₀ ، Q₃₋₁₂ ، Q₃₋₈ ، Q₃₋₇ ، Q₃₋₆ ، Q₃₋₄ ، Q₃₋₂ ، Q₁₋₅. والنسب Q₂₋₃ ، Q₂₋₂ ، Q₁₋₅ ، Q₁₋₄ ، Q₃₋₈ ، Q₃₋₇ ، Q₃₋₆ ، Q₃₋₅ ، Q₃₋₄ ، Q₃₋₂ ، Q₃₋₁ ، Q₂₋₆ ، Q₂₋₅ ، Q₂₋₄ ، Q₂₋₃ ، Q₂₋₂ ، Q₂₋₁ ، Q₁₋₅ ، Q₁₋₄ ، Q₃₋₈ ، Q₃₋₇ ، Q₃₋₅ ، Q₃₋₄ ، Q₂₋₁₂ ، Q₂₋₁₁ ، Q₂₋₁₀ ، Q₂₋₉ ، Q₂₋₈ ، Q₂₋₇ ، Q₂₋₆ ، Q₂₋₅ سنة 2013. أما المتغيرات التي مستوى دلالتها الإحصائي أكبر من 5% فلا تساهم في التمييز الجيد بين المؤسسات.

مما سبق، نلاحظ تفوق نسب المديونية من حيث العدد في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، حيث تَنَمَّيز المؤسسات الفاشلة في العينة المدروسة بمعدل مديونية عالي جيدا مقارنة بالناجحة، ما تعكسه نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول (Q₃₋₂)، الديون المالية إلى الأصول (Q₃₋₄)، والديون طويلة الأجل إلى الديون (Q₃₋₇). هنا يظهر دور البنوك أو المؤسسات المالية الهام في تمويل نمو واستمرارية المؤسسات في ظل غياب السوق المالي الجزائري كمصدر تمويل بديل. إضافة لما سلف أظهرت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الديون (Q₃₋₈) أهمية الائتمان التجاري.

تضمنت مجموعة متغيرات الخاصة المديونية نسب تعكس هيكل رأسمال المؤسسة كالأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة غير الجارية (Q₃₋₆)، الديون طويلة الأجل إلى أصول الثابتة (Q₃₋₅)، الديون إلى الأموال الخاصة (Q₃₋₁₀)، وديون المالية إلى الأموال الخاصة (Q₃₋₁₂)، إذ يستعملها المستثمرين والبنوك لمعرفة قدرتهم على استرجاع أموالهم من أصول المؤسسة أو من أموالها الخاصة، كما تستعمل للحكم على الملاءة المالية للمؤسسة هل هي معسرة أو ميسرة.

في المرتبة الثانية، ظهرت متغيرات الخاصة بالمردودية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية تساعدها في تمويل نموها وتسديد التزاماتها، حيث نلاحظ أن مردودية المؤسسة التجارية عامل مهم في التمييز بين مؤسسات القطاع المدروس (ربح الإجمالي إلى المبيعات) (Q₂₋₁)، هامش التشغيلي إلى المبيعات (Q₂₋₂)،...، النتيجة الصافية إلى المبيعات (Q₂₋₆)، بالإضافة للمردودية الاقتصادية (النتيجة الصافية إلى الأصول) (Q₂₋₁₀)، الدخل التشغيلي إلى الأصول (Q₂₋₇)، النتيجة قبل الضريبة واهتلاك وانخفاض القيم إلى الأصول (Q₂₋₉)، النتيجة قبل الضريبة والفائدة (Q₂₋₈)، في حين نلاحظ غياب أثر المردودية المالية.

إن انخفاض المردودية يقلل من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها ويقلل مستوى السيولة؛ ما يؤثر على قدرتها للحصول على الائتمان وتمويل نموها وتحقيق تدفقات نقدية جديدة، وفي حال النقص الحاد في السيولة وانخفاض أو غياب رأسمال العامل تجد مؤسسة نفسها في عسر مالي هيكلي.

اقتصرت المتغيرات المعبرة عن السيولة والمميزة للمؤسسات الفاشلة عن الناجحة في نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الأصول (Q1.4) ونسبة رأسمال العامل إلى مجموع الأصول (Q1.5).

تقدم نسب المالية الخاصة بنشاط المؤسسة معلومة عن كفاءة تسييرها لمواردها، فحسب العينة المدروسة المؤسسات الفاشلة تفشل في تسيير أصولها الجارية حيث انخفضت نسبة الأصول الجارية على المبيعات (Q5.3) فيها مقارنة مع المؤسسات الناجحة. رغم أهمية نسب تغطية المديونية في التمييز بين المؤسسات في الدراسات السابقة إلا أن تأثيرها غائب في العينة المدروسة.

نستنتج مما سلف، أن المؤسسات الفاشلة تتميز بمديونية عالية، وانخفاض في السيولة والمردودية (اقتصادية، تجارية)، إضافة لخلل في تسيير مواردها، ما يؤدي إلى تأخر دفع مستحقاتها وتدهور أدائها الاقتصادي والمالي.

2- بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته باستخدام التحليل التمييزي

التحليل التمييزي أوسع الأساليب الكمية استعمالاً وملائمة في المجالات البحثية نظراً لقدرته في تفسير العلاقات بين متغيرات الظاهرة محل البحث وتقرير سلوكها، بواسطة دالة تمييزية تساهم في التمييز بين المجموعات أو الظواهر ذات الخصائص المنفردة. في دراستنا كما هو حال أغلب الأبحاث تم استخدام التحليل التمييزي على بيانات متمثلة في مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) كمتغيرات كمية مستقلة تُشرح ظاهرة الفشل المالي وتُميز بين مؤسسات العينة، عن طريق دالة التمييزية التالية¹:

$$Z_i = a_0 + a_1X_{1i} + a_2X_{2i} + \dots + a_kX_{ji} + \varepsilon_i$$

- Z_i : الدالة الخاصة بالمؤسسة i .
- a_k : معاملات خاصة بمؤشرات تقييم الأداء المالي أو النسب المالية.
- X_{ji} : قيمة النسب في المؤسسة i .

تحتوي الدالة التمييزية على مجموعة نسب تساهم في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، فبتعويض قيمة النسب الخاصة بكل مؤسسة نحصل على قيمة تمييزية يتم مقارنتها مع القيمة الحرجة أو نقطة الفصل التي تحسب بالعلاقة التالية²:

$$Z^* = \frac{n1 \bar{z}_1 + n2 \bar{z}_2}{n1 + n2}$$

¹ -Sami BENJABEUR, Statut de La faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans Le Contexte français, Op.cit., p 195.

² - Aktan SINAN , Op.cit., p 121 .

- n_1 : عدد مفردات المجتمع الأول.
- n_2 : عدد مفردات المجتمع الثاني.
- \bar{z}_1 : المركز المتوسط للمجتمع الأول.
- \bar{z}_2 : المركز المتوسط للمجتمع الثاني.

يتم الحكم على المؤسسة إما ناجحة أو فاشلة انطلاقاً من قاعدة القرار التالية:

$$- Z_i > Z^* \text{ مؤسسة فاشلة؛}$$

$$- Z_i < Z^* \text{ مؤسسة ناجحة.}$$

لا يتوقف الأمر على تحديد وترتيب الأهمية النسبية لكل متغير والتمييز بين المؤسسات، بل سيتم فيما يلي إخضاع هذه الدالة لمجموعة من الاختبارات لتقييم كفاءتها كالنموذج للتنبؤ.

1.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010

1.1.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقاً لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010

نتحصل على المعادلة التمييزية بعد تحديد النسب والمعاملات المرتبطة بواسطة برنامج spss كما يوضحه الملحق رقم (09)، كالتالي:

$$Z_i = 0,056 * Q_{1-1} - 0,06 * Q_{1-2} + 0,001 * Q_{1-3} - 1,246 * Q_{1-4} + 2,512 * Q_{1-5} - 0,878 * Q_{1-6} - 1,224 * Q_{1-7} + 0,009 * Q_{1-8} + 0,159 * Q_{2-1} - 1,346 * Q_{2-10} - 0,063 * Q_{2-11} - 0,224 * Q_{2-2} + 1,482 * Q_{2-4} + 0,01 * Q_{2-7} + 0,971 * Q_{2-8} - 1,803 * Q_{3-1} - 0,151 * Q_{3-10} - 0,005 * Q_{3-11} + 0,186 * Q_{3-12} - 0,001 * Q_{5-1} + 0,044 * Q_{5-3} + 0,02 * Q_{5-4} + 0,383.$$

بعد إنشاء الدالة التمييزية نحدد نسبة تفسير هذه الأخيرة لظاهرة الفشل المالي كما نختبر معنوياتها، ضمن قراءة نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): جدول الجذر الكامل واختبار "Lambda de Wilks" للدالة التمييزية سنة 2010

اختبار Lambda de Wilks			القيم الخاصة			
مستوى الدلالة الإحصائية	Khi-carré	Lambda de Wilks	Corrélation canonique	نسبة التباين	القيمة الخاصة	الدالة
0	55,515	0,726	0,524	100	,378	1

المصدر: نتائج برنامج SPSS.

تم انشاء دالة تمييزية واحدة بنسبة تفسير التباين تقدر بـ 100%، نركز في الجدول أعلاه على قيمة معامل الارتباط "r" (Corrélation canonique) التي تساوي 0,524 بتجذيره نجد معامل التحديد "R" الذي يساوي 0,7238؛ أي أن متغيرات الدالة التمييزية تفسر ظاهرة الفشل المالي بنسبة تقدر بـ 72,38% والنسبة المتبقية للخطأ العشوائي ومتغيرات أخرى.

- لاختبار معنوية النموذج يطبق اختبار "Lambda de Wilks" الذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:
- الفرضية الصفرية (H_0): قيمة لمستوى الدلالة SIG للإحصائية "Lambda de Wilks" أكبر من 5% النموذج غير معنوي.
 - الفرضية البديلة (H_1): قيمة لمستوى الدلالة SIG للإحصائية "Lambda de Wilks" أقل من 5% النموذج معنوي.
- الجدول رقم (20) يُبين أن القيمة الإحصائية لاختبار "Lambda de Wilks" تساوي 0,726 تتبع توزيع الإحصائية كاي مربع χ^2 التي تساوي 55,515 بدرجة حرية 24 وبمستوى دلالة إحصائي "SIG" يساوي الصفر فهي أقل من 5% إذن الدالة التمييزية التي تم إنشائها معنوية مقارنة مع المتغيرات التي تم بإدخالها.
- بعد تحديد القوة التفسيرية لدالة التمييزية وتأكد من معنويتها يتم حساب القوة التمييزية لنسب (Pouvoir discriminant) التي تكونها وتحديد ترتيبها وفق نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية

لسنة 2010

الترتيب*	نسبة المئوية للقوة التمييزية**	القوة التمييزية***	الانحراف المعياري لنسبة	المعاملات	النسب
1	45%	6,59	4,45	1,48	Q ₂₋₄
2	24%	4,81	30,28	0,16	Q ₂₋₁
3	8%	-2,86	47,63	-0,06	Q ₁₋₂
4	8%	2,71	48,48	0,06	Q ₁₋₁
5	3%	-1,70	7,60	-0,22	Q ₂₋₂
6	3%	-1,70	11,24	-0,15	Q ₃₋₁₀
7	2%	-1,45	0,80	-1,80	Q ₃₋₁
8	2%	1,38	7,44	0,19	Q ₃₋₁₂
9	2%	-1,21	0,90	-1,35	Q ₂₋₁₀
10	1%	-0,99	0,79	-1,25	Q ₁₋₄
11	1%	0,87	0,90	0,97	Q ₂₋₈
12	1%	0,72	0,29	2,51	Q ₁₋₅
13	0%	0,35	17,38	0,02	Q ₅₋₄
14	0%	0,32	7,34	0,04	Q ₅₋₃
15	0%	-0,31	0,25	-1,22	Q ₁₋₇
16	0%	-0,26	51,26	-0,01	Q ₃₋₁₁
17	0%	-0,24	0,27	-0,88	Q ₁₋₆
18	0%	0,16	17,84	0,01	Q ₁₋₈
19	0%	-0,15	149,09	-0,001	Q ₅₋₁
20	0%	-0,06	0,92	-0,06	Q ₂₋₁₁
21	0%	0,02	16,78	0,001	Q ₁₋₃
22	0%	0,01	0,94	0,01	Q ₂₋₇
23	0%	0,00	1019,43	0,00	Q ₄₋₁
24	0%	0,00	2436,69	0,00	Q ₄₋₂

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من نتائج SPSS

يُبين الجدول أعلاه 22 مؤشر لتقييم الاداء المالي أو نسبة مالية تساهم في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة. تحتل نسب المردودية المتمثلة في النتيجة قبل الضريبة وفائدة على المبيعات (Q₂₋₄) والدخل الإجمالي إلى المبيعات (Q₂₋₁) المرتبة الأولى والثانية بنسبتي تمييز تقدر بـ 45% و 24% على التوالي.

* - قوة الترتيب: ترتب النسب حسب نسبة القوة التمييزية تنازلياً من أكبر للأصغر .

** - نسبة القوة التمييزية (P%) : النسبة المئوية P لتمايز النسبة R_j في دالة z التي تحسب كما يلي:

$$P\% = \frac{\sigma_j^2 a_j^2}{\sum_{j=1}^j \sigma_j^2 a_j^2}$$

*** - القوة التمييزية (p): تساوي معامل الترجيح في الدالة التمييزية Z (a_j) مضروبة في الانحراف المعياري المحسوب على أساس العينة الكلية

187 مؤسسة (5).

النسب المالية ذات المعامل التمييزي الموجب في أغلبها تنتمي لمجموعات تقييم الأداء المتمثلة في المردودية، السيولة، والنشاط ما يعني أن زيادة قيمة النسب تؤدي لزيادة قيمة الدالة التمييزية ما يبعد المؤسسة عن احتمال وقوعها في منطقة المؤسسات الفاشلة، وهذا ما يفند صحة الفرضيات الفرعية الأولى، الثانية، والخامسة؛ أي أنه يوجد تأثيرات جوهرية للسيولة والمردودية والنشاط على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً.

أغلب النسب المالية ذات المعامل التمييزي السالب تعود إلى مجموعة تقييم الأداء المالي الخاصة بالمديونية، ما يعني أن زيادة المديونية تؤدي إلى نقص قيمة الدالة التمييزية واقترب تصنيف المؤسسة في خانة المؤسسات الفاشلة، ما ينفي صحة الفرضية الثالثة. نلاحظ من الجدول أن النسب الأربع الأولى لها القوة تمييزية تقدر بـ 85% ما يعني أن مؤسسات ذات مردودية العالية والسيولة الجيدة نادراً ما تكون فاشلة.

انطلاقاً مما سلف، فإنه يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص بأنه: "لا يعود الفشل المالي للمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته إلى العوامل المالية المعبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي".

2.1.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقاً لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2010

يتم التمييز والتصنيف لمؤسسات القطاع المدروس إلى فاشلة وناجحة، بعد حساب قيمة القطع Z^* التي تأخذ القيمة 0.004 وبتابع قاعدة القرار التي تم ذكرها سالفاً يتم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2010

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2010	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
130	16	114	نجاح المؤسسة	النتائج الأصلية	
57	41	16	فشل المؤسسة		
100	12,3	87,7	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	
100	71,9	28,1	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج SPSS

تشير النسب المئوية لتصنيف لأهم المعايير المستعملة من طرف الباحثين للحكم على النماذج والمقارنة فيما بينها، نذكر منها ما يلي¹:

¹ - مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية "حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص 129_131.

- **حساسية النموذج:** تشير إلى قيمة احتمال أن يكون التصنيف المتوقع لعدد مؤسسات عينة مجتمع المؤسسات الفاشلة تكون فعلا تنتمي إلى هذا المجتمع بشكل صحيح، حيث تحسب بحاصل قسمة عدد المؤسسات التي تم تصنيفها على أنها فاشلة وتنتمي فعلا لمجتمع المؤسسات الفاشلة على عدد المؤسسات المصنفة على أنها فاشلة. بالتعويض معطيات النموذج المقترح نجد:

$$\text{حساسية النموذج} = \frac{41}{57} = 71,9\%$$

يقابل الحساسية الخطأ من نوع الأول (Ecart type 1) أي تصنيف المؤسسات الناجحة على أنها فاشلة والذي يبلغ حسب النموذج المقترح 28,1%.

- **دقة النموذج:** تعبر عن قيمة احتمال أن يكون التصنيف المتوقع لعدد المؤسسات عينة المجتمع الناجح يكون فعلا تنتمي إلى مجتمع المؤسسات الناجحة وبشكل صحيح بالتعويض معطيات النموذج المقترح نجد:

$$\text{دقة النموذج} = \frac{114}{130} = 87,7\%$$

يقابل الدقة الخطأ من نوع الثاني (Ecart type 2) أي تصنيف المؤسسات الفاشلة على أنها ناجحة وتقدر قيمته بـ 12,3%.

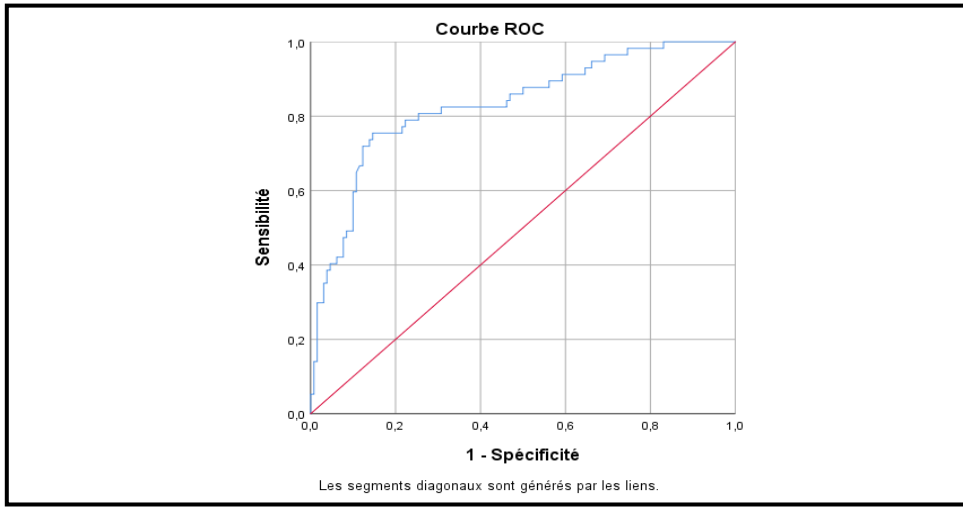
- **معدل التصنيف الصحيح (كفاءة النموذج):** يعبر عن نسبة المؤسسات الفاشلة والناجحة التي صنفت بشكل صحيح.

$$\text{كفاءة النموذج} = \text{عدد المؤسسات الناجحة المصنفة بشكل صحيح} + \text{عدد المؤسسات الفاشلة المصنفة بشكل صحيح} / \text{مجموع المؤسسات الفاشلة والناجحة}.$$

بالتعويض في معطيات النموذج المقترح نجد أن معدل التصنيف الصحيح هو 82,82%. ومنه يتم التأكد من عدم صحة الفرضية الثالثة الرامية إلى أن " نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية ليس لها القدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة في قطاع الحليب ومشتقاته".

- **معدل ROC:** هو مقياس لقياس جودة النموذج حيث يتم استخراجه انطلاقا من منحنى ROC الذي يربط بين معدلات التصنيف الصحيح للمؤسسات الفاشلة أي الترتيب الإيجابي (الحساسية) ومعدلات الترتيب السلبي (الصدفة (1- الدقة))، الشكل الموالي يبين منحنى ROC لنموذج المقترح.

الشكل رقم (32): منحنى ROC الخاص بنموذج التحليل التمييزي لسنة 2010



المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من الشكل أعلاه، يصنف النموذج المقترح المؤسسات أفضل من عامل الصدفة حيث يجذب المنحنى إلى الزاوية العليا أعلى قطر الصدفة، إذن النموذج له قدرة تمييزية وتصنيفية لوضعية المؤسسة المالية، يمكن من الشكل أعلاه استخراج معدل ROC الذي يتراوح بين 1 أو التصنيف الجيد و 50% أي الاختبارات دون القوة التمايزية، حيث يعبر معدل ROC عن المساحة بين المنحنى والقطر التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (23): المساحة تحت منحنى ROC لنموذج التحليل التمييزي لسنة 2010

مجال الثقة 95%		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	المساحة
الحد السفلي	الحد العلوي			
0,765	0,897	0	0,034	0,831

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه، نلاحظ قيمة المساحة تحت المنحنى تقدر بـ 83,1% عند مستوى دلالة أقل من 1%، كما أن فترة ثقة الاختبار تتراوح ما بين 0,765 إلى 0,897. تعكس هذه النسبة القدرة التنبؤية للنموذج. هنا يتم نفي صحة الفرضية الرابعة حيث أن نماذج المبينة على أساس المعلومة المالية لها القدرة العالية على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته.

2.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011

1.2.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011

انطلاقا من نتائج الملحق رقم (10) تكون الدالة التمييزية لسنة 2011 كالتالي:

$$Z_i = -0,014 * Q_{1-1+}, 021 * Q_{1-2+}, 005 * Q_{1-3-}, 907 * Q_{1-4+}, 2,125 * Q_{1-5-}, 160 * Q_{1-6-}, 2,834 * Q_{1-7+}, 005 * Q_{1-8+}, 014 * Q_{2-1+}, 023 * Q_{2-11+}, 104 * Q_{2-3+}, 109 * Q_{2-6+}, 5,185 * Q_{2-7+}, 158 * Q_{3-10-}, 003 * Q_{3-11-}, 136 * Q_{3-12-}, 2,145 * Q_{3-2+}, 325 * Q_{3-5+}, 090 * Q_{3-6-}, 2,883 * Q_{3-7-}, 3,258 * Q_{3-8-}, 005 * Q_{5-1-}, 002 * Q_{5-2+}, 021 * Q_{5-4}, 000 * Q_{5-6+}, 2,288$$

بعد التحديد الدالة التمييزية يلخص الجدول التالي نسبة تمثيل متغيراتها لظاهرة المدروسة وكذا معنويتها، حيث:

الجدول رقم (24): جدول الجذر الكامل واختبار "Lambda de Wilks" للدالة التمييزية سنة 2011

اختبار Lambda de Wilks			القيم الخاصة			
مستوى الدلالة الإحصائية	Khi-carré	Lambda de Wilks	Corrélation canonique	نسبة التباين	القيمة الخاصة	الدالة
0	119,798	0,499	0,708	100	1,003	1

المصدر: نتائج برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه، نجد أن متغيرات الدالة التمييزية تفسر الظاهرة المدروسة بنسبة 84,14% . فالقيمة الإحصائية لاختبار "Lambda de Wilks" المساوية لـ 0,499 وتتبع توزيع الإحصائية كاي مربع χ^2 التي تساوي 119,798 بدرجة حرية 25، كما أنها أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 5% إذن الدالة التمييزية أو النموذج المقترح معنوي. ننتقل في الجدول الآتي لتحديد القوة التمييزية لمتغيرات النموذج وترتيبها.

الجدول رقم (25): القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة

2011.

الترتيب	نسبة المئوية للقوة التمييزية	نسبة قوة التمييزية	القوة التمييزية	الانحراف المعياري لنسبة	المعاملات	النسب
1	50%	0,49637774	19,9495203	3,84754489	5,185	Q ₂₋₇
2	49%	0,4885396	-19,7913854	21,8207115	-0,907	Q ₁₋₄
3	0%	0,00350177	1,67559929	10,6050588	0,158	Q ₃₋₁₀
4	0%	0,00255346	-1,4308382	10,5208691	-0,136	Q ₃₋₁₂
5	0%	0,00237129	1,37885557	98,4896832	0,014	Q ₂₋₁
6	0%	0,00116655	-0,96711306	0,29684256	-3,258	Q ₃₋₈
7	0%	0,00105024	0,91763459	8,82340955	0,104	Q ₂₋₃
8	0%	0,00091002	-0,85418575	0,29628365	-2,883	Q ₃₋₇
9	0%	0,00075786	-0,77950794	0,36340696	-2,145	Q ₃₋₂
10	0%	0,00047036	-0,61410577	0,21669223	-2,834	Q ₁₋₇
11	0%	0,00046307	0,60932341	5,59012303	0,109	Q ₂₋₆
12	0%	0,00041961	0,58002971	0,27295516	2,125	Q ₁₋₅
13	0%	0,00038941	-0,55876283	186,254275	-0,003	Q ₃₋₁₁
14	0%	0,00034586	0,52659467	25,0759369	0,021	Q ₅₋₄
15	0%	0,00018881	0,38907649	4,32307214	0,09	Q ₃₋₆
16	0%	0,0001707	0,36994688	17,6165181	0,021	Q ₁₋₂
17	0%	0,00011995	-0,31011574	22,1511246	-0,014	Q ₁₋₁
18	0%	0,00011922	0,30916606	0,95128017	0,325	Q ₃₋₅
19	0%	4,0078E-05	0,1792576	35,8515209	0,005	Q ₁₋₈
20	0%	2,3802E-05	-0,13814326	69,0716289	-0,002	Q ₅₋₂
21	0%	1,0775E-05	-0,0929469	18,5893805	-0,005	Q ₅₋₁
22	0%	5,7864E-06	0,0681129	13,6225793	0,005	Q ₁₋₃
23	0%	2,0392E-06	0,04043526	1,75805484	0,023	Q ₂₋₁₁
24	0%	2,0245E-06	-0,04028885	0,25180533	-0,16	Q ₁₋₆
25	0%	0	0	112,525675	0	Q ₅₋₆

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تتكون الدالة التمييزية لسنة 2011 من 25 نسبة مالية تساهم في تفسير الفشل المالي و التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، تحتل نسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات (Q₂₋₇) المركز الأول بنسبة قوة تمييزية تقدر بـ 50% تليها نسبة صافي رأسمال العامل (Q₁₋₄) بنسبة قوة تمييزية تقدر بـ 49%.

ظهرت نسب المردودية التجارية والمالية بمعامل تمييزي موجب، ما يعني أن مستوى المردودية التجارية والمالية العالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدالة التمييزية؛ بالتالي نقص احتمال تصنيف المؤسسة كفاشلة. ورفض الفرضية الفرعية الثانية للسنة الثانية على التوالي نتيجة وجود تأثيرات ذات أهمية جوهرية للمردودية في تفسير حدوث الفشل المالي بالقطاع المدروس.

كلما زادت سيولة المؤسسة السريعة (Q₁₋₂) والفورية (Q₁₋₃) ونسبة أصول السريعة إلى المخزون (Q₁₋₈) كلما زادت قيمة الدالة التمييزية ونقص احتمال فشل المؤسسة. كبر حجم المخزون يؤدي إلى فشل المؤسسة بسبب ظهور نسبة السيولة العامة (Q₁₋₁) بمعامل سالب ووجود المخزون في مقام النسبة (Q₁₋₈)

ذات معامل موجب. تظهر أهمية هيكل الأصول في حدوث الفشل المالي من خلال النسبتين الأصول السريعة إلى مجموع الأصول (Q1-7) والنقدية إلى مجموع الأصول؛ حيث زيادة أو طغيان الأصول السائلة أو النقدية على مجموع الأصول الكلي يؤدي إلى فشل المؤسسة؛ إذن التغيرات الجوهرية في نسب السيولة تؤدي إلى تأثير على وضعية المؤسسة المالية وفتح إمكانية دخولها في حالة الفشل المالي (رفض الفرضية الفرعية الأولى).

بخصوص المديونية، أخذت كل من نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (Q3-10)، الديون المالية أو القروض إلى الأموال الخاصة (Q3-12)، مجموع الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الديون (Q3-8)، مجموع الديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون (Q3-7)، مجموع الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (Q3-2)، مجموع الديون إلى مجموع الأصول (Q3-11) معامل سالب فزيادتها تخفض من قيمة الدالة التمييزية. حيث أن نسبة الديون طويلة الأجل من مجموع الديون والأصول على التوالي يعني أن مديونية المؤسسة عالية وحتى أن الأصول لا تكفي لتغطيتها، ما يرفع من احتمال فشل المؤسسة، تشير النسب أعلاه لعدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة. لا يقتصر جانب المديونية على المدى طويل الأجل إذ تشير نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة لخطر الديون قصيرة الأجل في حدوث الفشل المالي.

تثبت نسبة الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة ((Q3-6)، (Q3-5)) ذات المعامل الموجب أن زيادة حجم الأصول الثابتة عن الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة تؤدي إلى زيادة خطر الفشل المالي.

مما سبق، تعد المديونية بجانب المردودية والسيولة من العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته. في حين تغيب أهمية نسب تغطية المديونية رغم أهميتها في الدراسات السابقة.

بالنسبة للنشاط كلما زادت قدرة المؤسسة على التسيير الجيد لأموالها الخاصة (Q5-2)، أصولها الجارية (Q5-4)، ورأسمالها العامل (Q5-1) وتوليد تدفقات نقدية منها زاد احتمال النجاة من خطر الفشل المالي.

2.2.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2011

يلخص الجدول الموالي نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته على أساس نقطة القطع Z^* التي قدرت قيمتها بـ 0,0016، فالمؤسسات الفاشلة تأخذ قيمة دالة تمييزية أقل من قيمة نقطة القطع.

الجدول رقم(26): نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2011

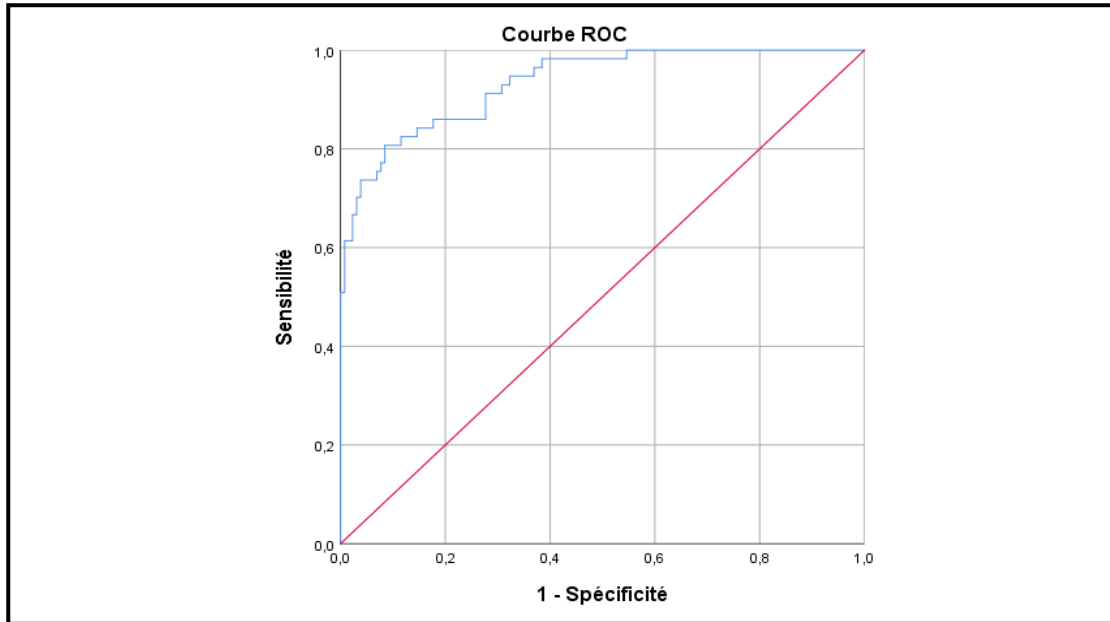
المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2011	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
57	12	118	نجاح المؤسسة	القيم المطلقة	النتائج الأصلية
130	46	11	فشل المؤسسة		
100	9,2	90,8	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	
100	80,7	19,3	فشل المؤسسة		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من نتائج الظاهرة في الجدول رقم(26)، نلاحظ ارتفاع معدل التصنيف الصحيح أو كفاءة النموذج(87,7%) مقارنة بسنة2010، نتيجة ارتفاع كل من حساسية النموذج(80,7%) ودقته(90,8%)، ومن المنطقي أن يرافق ما سبق انخفاض في قمتي الخطأ من النوع الأول والثاني. يمكن تفسير هذه التغيرات بزيادة قدرة النموذج المقترح على تفسير ظاهرة الفشل المالي بـ12%.

قدرت المساحة الواقعة تحت المنحنى ROC بـ 93,4 % (كما يبينه الجداول الملاحق رقم(10)) التي أظهرها الشكل أدناه حيث ارتفعت بـ10% عن السنة الماضية ما يعني زيادة القوة التنبؤية للنموذج. مما سبق يتم رفض الفرضيتين الثالثة والرابعة على التوالي في سنة 2011.

الشكل رقم (33): منحنى ROC الخاص بنموذج التحليل التمييزي لسنة 2011



المصدر: نتائج برنامج SPSS.

3.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012

1.3.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012

تظهر جداول الملحق رقم (11) إلى زيادة عدد المتغيرات التي تشكل دالة التحليل التمييزي المفسرة لظاهرة الفشل المالي أدناه:

$$Z_i = 0,001 * Q_{1-1} - 0,001 * Q_{1-3} + 3,635 * Q_{1-4} - 1,982 * Q_{1-5} - 1,312 * Q_{1-6} - 1,799 * Q_{1-7} + 0,002 * Q_{1-8} + 0,884 * Q_{2-1} - 7,993 * Q_{2-10} + 0,176 * Q_{2-11} + 9,376 * Q_{2-2} - 3,410 * Q_{2-3} + 3,849 * Q_{2-4} - 10,891 * Q_{2-5} + 3,403 * Q_{2-6} + 2,849 * Q_{2-7} + 3,883 * Q_{2-9} + 2,603 * Q_{3-1} + 0,113 * Q_{3-10} - 0,003 * Q_{3-11} - 0,114 * Q_{3-12} - 4,815 * Q_{3-4} + 0,050 * Q_{3-5} + 0,032 * Q_{3-6} - 0,856 * Q_{3-7} + 0,000 * Q_{4-1} + 0,000 * Q_{4-2} + 0,000 * Q_{5-1} + 0,003 * Q_{5-2} - 0,032 * Q_{5-3} + 0,023 * Q_{5-4} + 0,014 * Q_{5-5} + 0,000 * Q_{5-6} + 0,304$$

يلخص الجدول التالي معطيات حول قدرة الدالة التمييزية في تفسير الظاهرة واختبار معنويتها،

حيث:

الجدول رقم (27): جدول الجذر الكامل واختبار "Lambda de Wilks" للدالة التمييزية لسنة 2012

اختبار Lambda de Wilks			القيم الخاصة			
مستوى الدلالة الإحصائية	Khi-carré	Lambda de Wilks	Corrélation canonique	نسبة التباين	القيمة الخاصة	الدالة
0	127,266	0,47	0,728	100	1,128	1

المصدر: نتائج برنامج spss.

من الجدول رقم (27)، نجد أن الدالة التمييزية لسنة 2012 معنوية نظرا لأن مستوى الدلالة الإحصائي المتعلق بالقيمة الإحصائية لكاي مربع χ^2 الخاص بقيمة اختبار "Lambda de Wilks" أقل من مستوى الدلالة المعنوي المعتمد، وتساهم في تفسير ظاهرة الفشل المالي بنسبة 85,34%.

الجدول رقم (28): القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة

2012.

الترتيب	نسبة المنوية للقوة التمييزية	نسبة القوة التمييزية	القوة التمييزية	الانحراف المعياري	المعامل	النسبة
1	60%	0,60285553	-8,43148407	1,05485851	-7,993	Q ₂₋₁₀
2	15%	0,14555991	4,14303205	1,06696679	3,883	Q ₂₋₉
3	8%	0,07629755	2,99952647	1,05283484	2,849	Q ₂₋₇
4	3%	0,03129828	-1,92113396	0,17639647	-10,891	Q ₂₋₅
5	2%	0,02232191	1,62241931	0,44633269	3,635	Q ₁₋₄
6	2%	0,01964985	-1,5222185	0,31614091	-4,815	Q ₃₋₄
7	2%	0,01635716	1,38883726	0,36083067	3,849	Q ₂₋₄
8	1%	0,01287805	1,23231712	0,36212669	3,403	Q ₂₋₆
9	1%	0,01268832	1,22320547	0,46992143	2,603	Q ₃₋₁
10	1%	0,01212744	-1,19586425	0,35069333	-3,41	Q ₂₋₃
11	1%	0,01019337	1,09636769	0,11693341	9,376	Q ₂₋₂
12	1%	0,00687196	0,90019756	39,1390242	0,023	Q ₅₋₄
13	1%	0,00554008	-0,80826816	25,25838	-0,032	Q ₅₋₃
14	1%	0,0055175	-0,8066192	7,07560703	-0,114	Q ₃₋₁₂
15	1%	0,00548348	0,80412867	7,11618296	0,113	Q ₃₋₁₀
16	0%	0,0044028	0,72054618	240,182062	0,003	Q ₅₋₂
17	0%	0,00236089	0,52763686	37,6883473	0,014	Q ₅₋₅
18	0%	0,00225083	-0,51519101	0,25993492	-1,982	Q ₁₋₅
19	0%	0,0014041	-0,40690792	0,22618561	-1,799	Q ₁₋₇
20	0%	0,00096819	0,33789237	1,91984302	0,176	Q ₂₋₁₁
21	0%	0,00096281	-0,33695089	0,25682233	-1,312	Q ₁₋₆
22	0%	0,00064781	0,2763891	0,31265735	0,884	Q ₂₋₁
23	0%	0,00058224	-0,26202814	0,30610764	-0,856	Q ₃₋₇
24	0%	0,00023161	0,16526181	5,16443142	0,032	Q ₃₋₆
25	0%	0,00022235	0,16192716	161,927157	0,001	Q ₁₋₁
26	0%	0,00018519	-0,14777775	49,2592498	-0,003	Q ₃₋₁₁
27	0%	0,00011048	0,11414159	57,0707953	0,002	Q ₁₋₈
28	0%	3,0046E-05	0,05952395	1,19047897	0,05	Q ₃₋₅
29	0%	2,6547E-07	-0,00559502	5,59501892	-0,001	Q ₁₋₃
30	0%	0	0	1046,37985	0	Q ₄₋₁
31	0%	0	0	1331,36925	0	Q ₄₋₂
32	0%	0	0	95,3918918	0	Q ₅₋₁
33	0%	0	0	7104,53601	0	Q ₅₋₆

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (28)، توجد 33 نسبة مالية تفسر حدوث ظاهرة الفشل المالي وتمييز بين المؤسسات 10 منها تعود للمردودية بنسبة قوة تمييزية تقدر بـ91%، هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية؛ حيث أن زيادة المردودية المالية التي تعكسها نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال

الخاصة (Q2-11)، والمردودية التجارية (نتيجة قبل ضريبة والفائدة إلى المبيعات (Q2-4)، ربح إجمالي إلى المبيعات (Q2-1)) والاقتصادية (دخل التشغيلي إلى مجموع الأصول (Q2-7)، نتيجة قبل الضريبة واهتلاك وانخفاض القيم إلى مجموع الأصول (Q2-9)) تؤدي لزيادة الدالة التمييزية وابتعاد المؤسسة عن خطر الفشل المالي.

بالنسبة للسيولة، تكون المؤسسة فاشلة إذ كانت نسبة السيولة العامة (Q1-1)، ونسبة رأسمال العامل الصافي إلى مجموع الأصول (Q1-4) عالية جدا، ما يعني كانت وجود خلل في هيكل الأصول الجارية أي أن الموجودات سريعة السيولة أكبر من المخزون.

تمتّع المؤسسة بمستوى سيولة مناسبة أو مبلغ أصول جارية يكفي لتغطية التزامات أو خصوم، لا يمنع من أن يؤدي الخلل أو عدم توازن في هيكل أصول المؤسسة إلى حدوث الفشل المالي هذا ما يؤكد وجود النسب التالية الأصول الجارية إلى مجموع الأصول (Q1-5)، الأصول السريعة إلى مجموع الأصول (Q1-7)، والنقدية إلى الأصول (Q1-6) بمعاملات سالبة في الدالة التمييزية.

أثناء سنة 2012، زيادة نسبي الديون المالية (Q3-12) والديون القصيرة الأجل (Q3-11) إلى الأموال الخاصة على التوالي يؤدي لنقص في قيمة الدالة التمييزية. بالنظر إلى نسبة الديون إلى الأصول (Q3-1) فوجود مبلغ أصول لا يغطي مبلغ الديون الإجمالية يؤدي لزيادة احتمال تصنيف المؤسسة كفاشلة نتيجة فقدان الدائنين الثقة فيها، فهذه الوضعية تنذر بفتح احتمالية الإعسار المالي الهيكلي والتوقف عن الدفع في حالة انقضاء تاريخ استحقاق الديون.

بالنسبة لنسب النشاط فإن نجاح المؤسسة في توليد المبيعات من أموالها الخاصة (Q5-4) ومخزونها (Q5-2) أي عدم وجود مخزون متراكم يؤدي إلى إبعادها عن الفشل المال ما يتوافق مع نتائج سنة 2010.

مما سبق، يتم تأكيد عدم صحة الفرضية الأولى والثانية والثالثة والخامسة.

2.3.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2012

الجدول الموالي يظهر نتائج تصنيف مؤسسات القطاع لسنة 2012 وأهم معايير الحكم على جودة النموذج المقترح، كالتالي:

الجدول رقم (29): نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2012

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2012	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
57	9	121	نجاح المؤسسة	النتائج الأصلية	
130	45	12	فشل المؤسسة		
100	6,9	93,1	نجاح لمؤسسة		
100	78,9	21,1	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج spss

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ارتفاع نسبة التصنيف أو الترتيب الجيد إلى 88.77%، كما بلغت دقة النموذج 78.9% أما الحساسية 87.9% ومنه تأكد فرضية أن المعلومة المالية تساهم في بناء نموذج للتمييز بين المؤسسات في قطاع الحليب ومشتقاته بدقة، أما عن قدرتها على التنبؤ فقد بلغت 93% الذي يبين قيمتها الجدول الموالي.

الجدول رقم (30): المساحة تحت منحنى ROC لنموذج التحليل التمييزي لسنة 2012.

مجال الثقة 95%		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	المساحة
الحد الأدنى	حد الأعلى			
0,889	0,97	0	0,021	0,93

المصدر: نتائج برنامج spss.

4.2- نتائج أسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013

1.4.2- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013

تتكون الدالة التمييزية المعنوية لسنة 2013 من 33 متغير يساهم في تفسير ظاهرة الفشل المالي بنسبة 84.55%، أي:

$$Z_i = 0.000 * Q_{1-1} - 0.002 * Q_{1-3} + 5.306 * Q_{1-4} - 3.389 * Q_{1-5} - 7.759 * Q_{1-6} - 2.830 * Q_{1-7} + 0.002 * Q_{1-8} + 0.239 * Q_{2-1} + 3.300 * Q_{2-10} + 0.112 * Q_{2-11} - 0.489 * Q_{2-2} - 0.164 * Q_{2-3} + 0.569 * Q_{2-4} + 0.975 * Q_{2-5} + 4.610 * Q_{2-7} - 7.277 * Q_{2-8} + 3.086 * Q_{2-9} + 4.424 * Q_{3-1} - 0.023 * Q_{3-10} - 0.005 * Q_{3-11} + 0.034 * Q_{3-12} - 6.204 * Q_{3-4} + 0.432 * Q_{3-5} + 0.028 * Q_{3-6} - 1.772 * Q_{3-7} + 0.000 * Q_{4-1} + 0.000 * Q_{4-2} + 0.000 * Q_{5-1} + 0.003 * Q_{5-2} + 0.000 * Q_{5-3} + 0.013 * Q_{5-4} + 0.000 * Q_{5-6} + 0.003$$

* - نتائج الملحق رقم (12).

يتم في الجدول التالي تحديد النسب المالية أو مؤشرات تقييم الأداء المالي أو القوة التمييزية للنماذج.

الجدول رقم (31): القوة التمييزية وترتيب مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المكونة لدالة التمييزية لسنة

2013

الترتيب	النسبة	المعامل	الانحراف المعياري	القوة التمييزية	نسبة القوة التمييزية	نسبة المئوية القوة التمييزية
1	Q ₂₋₈	-7,277	0,44067987	-3,20682738	0,24357158	24%
2	Q ₂₋₇	4,61	0,64618937	2,97893302	0,21018268	21%
3	Q ₁₋₄	5,306	0,50988526	2,70545121	0,17336238	17%
4	Q ₃₋₁	4,424	0,54233289	2,39928071	0,13634448	14%
5	Q ₃₋₄	-6,204	0,3464348	-2,14928153	0,10941127	11%
6	Q ₂₋₁₀	3,3	0,45456743	1,5000725	0,05329665	5%
7	Q ₁₋₅	-3,389	0,26277297	-0,89053759	0,01878365	2%
8	Q ₂₋₉	3,086	0,25731837	0,7940845	0,01493513	1%
9	Q ₁₋₇	-2,83	0,2349319	-0,66485727	0,01046965	1%
10	Q ₃₋₅	0,432	1,27572593	0,5511136	0,00719379	1%
11	Q ₃₋₇	-1,772	0,31083306	-0,55079619	0,00718551	1%
12	Q ₂₋₅	0,975	0,40403479	0,39393392	0,00367555	0%
13	Q ₂₋₄	0,569	0,64660068	0,36791579	0,00320606	0%
14	Q ₂₋₁₁	0,112	2,63674079	0,29531497	0,0020656	0%
15	Q ₅₋₄	0,013	22,248306	0,28922798	0,00198133	0%
16	Q ₁₋₆	-0,759	0,26506611	-0,20118518	0,00095867	0%
17	Q ₃₋₆	0,028	5,29189335	0,14817301	0,00052001	0%
18	Q ₃₋₁₂	0,034	4,34787357	0,1478277	0,00051759	0%
19	Q ₅₋₂	0,003	48,6527364	0,14595821	0,00050458	0%
20	Q ₃₋₁₁	-0,005	28,7225404	-0,1436127	0,0004885	0%
21	Q ₂₋₂	-0,489	0,29201483	-0,14279525	0,00048295	0%
22	Q ₃₋₁₀	-0,023	5,90172035	-0,13573957	0,0004364	0%
23	Q ₂₋₃	-0,164	0,59587246	-0,09772308	0,00022619	0%
24	Q ₁₋₈	0,002	31,1139559	0,06222791	9,1716E-05	0%
25	Q ₂₋₁	0,239	0,24839715	0,05936692	8,3477E-05	0%
26	Q ₁₋₃	-0,002	16,1155766	-0,03223115	2,4605E-05	0%
27	Q ₁₋₁	0	537,066176	0	0	0%
28	Q ₄₋₁	0	812,555214	0	0	0%
29	Q ₄₋₂	0	1333,63301	0	0	0%
30	Q ₅₋₁	0	281,518226	0	0	0%
31	Q ₅₋₃	0	168,450297	0	0	0%
32	Q ₅₋₆	0	1479,73317	0	0	0%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه، نلاحظ توزع نسبة القوة التمييزية على سبع نسب الأولى بدل أن كانت مركزة في النسبة الأولى والثانية في سنة 2010، 2011، و2013. تتصدر نسبة نتيجة قبل الضريبة والفائدة على مجموع الأصول (Q₂₋₈) المرتبة الأولى بنسبة قوة تمييزية تقدر بـ 24 %، تم الدخل التشغيلي إلى مجموع

الأصول (Q₂₋₇) بـ21%. تتفق هذه النتائج مع نتائج السنوات الدراسية السابقة، فالتغيرات ذات الأهمية في مردودية المؤسسة الاقتصادية، التجارية، والمالية يؤثر على الصحة المالية للمؤسسة إيجاباً أو سلباً.

إن المؤسسة ذات مستوى سيولة عالي لا يعني أنها بعيدة عن خطر الفشل المالي، فزيادة السيولة عن حد معين يؤدي لفشل المؤسسة هذا ما تبينه نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₅)، النقدية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₇)، الأصول السريعة إلى مجموع الأصول (Q₁₋₆)، نسبة السيولة الفورية (Q₁₋₃)، ذات المعامل السالب يدل هذا الأثر إلى عدم توازن هيكل الأصول في المؤسسة وضعف التخطيط للاستثمارات غير الجارية؛ إذن طغيان الأصول الجارية (Q₁₋₅) بمكوناتها النقدية (Q₁₋₇) وأصولها السريعة (Q₁₋₆) يؤدي إلى زيادة احتمال الفشل المالي.

المديونية أهم المؤشرات الدالة عن صحة المؤسسة المالية حيث أن زيادة نسبة الديون طويلة الأجل من الديون (Q₃₋₇) أو الأموال الخاصة (Q₃₋₁₁) يؤدي إلى خلل في هيكل المؤسسة المالي وزيادة احتمال فشلها. اتفاقاً مع نتائج السنوات السابقة نلاحظ أن زيادة نسبة القروض أو ديون المالية من الأصول (Q₃₋₄)، وعن الأموال الخاصة (Q₃₋₁₀) يؤدي إلى فشل المؤسسة. بجانب الأثر السلبي لبعض نسب المديونية تظهر المعاملات الموجبة لبعض نسبها أثر المديونية الإيجابي؛ حيث أن زيادة نسبة الديون طويلة الأجل (Q₃₋₅) والأموال الخاصة (Q₃₋₆) على مجموع الأصول الثابتة يزيد من قيمة الدالة التمييزية وبالتالي زيادة فرصة نجاح المؤسسة.

بالنسبة للنشاط فإن قدرة المؤسسة على توليد مبيعات من الأموال الخاصة والمخزون أثر ايجابي على المؤسسة كما لوحظ في سنة 2010، 2012، 2011.

إذن من النتائج أعلاه يتم رفض الفرضيات الفرعية الأولى، الثانية، الثالثة، و الخامسة و قبول الفرضية الفرعية الرابعة، ومنه نستنتج أن الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته لسنة 2013 إلى يعود لعوامل مالية معبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي.

2.4.2- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقاً لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013

يعد تمييز بين المؤسسات خطوة هامة للتأكد من فرضية الدراسة الثالثة والرابعة. إذ يتضمن الجدول التالي نتائج تصنيف وفق نقطة القطع *Z التي أخذت القيمة 0,0033.

الجدول رقم(32): نتائج تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق التحليل التمييزي لسنة 2013

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2013	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
57	11	119	نجاح المؤسسة	القيم المطلقة	النتائج الأصلية
130	46	11	فشل المؤسسة		
100	8,5	91,5	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	
100	80,7	19,3	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج spss.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه رغم نقص عدد متغيرات إلا أن القدرة التفسيرية لنموذج لم تتأثر كثيرا، لكن دقة النموذج تراجعت لـ 84,6%، في حين أن حساسية النموذج زادت مقارنة بنسبة السنة الفارطة (91,5%). أما قوة تنبؤ النموذج فبلغت 93%*. إن النتائج المذكورة أعلاه نفند صحة الفرضيتين الثالثة و الرابعة معا أثناء سنة 2013.

3- بناء نموذج التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته باستخدام الانحدار اللوجستي

يناسب أسلوب الانحدار اللوجستي وصف البيانات ذات الاستجابة الثنائية (فشل المؤسسة $(y_i=1)$) ونجاح المؤسسة $(y_i=0)$). كما أنه لا يفرض القيود التي يتطلبها التحليل التمييزي المتمثلة في العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة للتوزيع الطبيعي للبيانات. في مجال دراستنا، يتم تحديد النموذج الخطي الذي يفسر وضعية المؤسسة الفاشلة بواسطة مؤشرات تقييم الأداء المالي عن طريق دالة الإمكان الأعظم (maximum de vraisemblance) والتي يطبقها برنامج spss بواسطة الطريقة التدريجية الأمامي المشروطة (forward stepwise-wald)، بالصياغة التالية:

$$Z_i = b_0 + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + \dots + b_kX_{ji} + \varepsilon_i$$

حيث:

- Z_i : المعادلة أو الدالة le score الخاصة بالمؤسسة i.
- b_k : معاملات خاصة بمؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية).
- X_{ji} : قيمة مؤشرات تقييم الأداء او النسب في المؤسسة i.

* - جدول مساحة تحت منحنى ROC الملحق رقم (12).

بعد الخطوة السابقة يتم اختبار معنوية المتغيرات وتحويل العلاقة الخطية إلى علاقة لا خطية بربط المتغيرات المستقلة باحتمال الفشل المالي، وفق الصيغة التالية¹:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{-Z_i}}$$

حيث:

- P_i : احتمال الفشل المالي.

تسمح قيمة احتمال الفشل المالي بتصنيف المؤسسات وفق قاعدة القرار التي تعتمد على احتمال الحدي ($=0,5p^*$) المعتمد في الدراسات السابقة؛ حيث تكون المؤسسة فاشلة إذا كان احتمال فشلها المحسوب أكبر من 0,5، وناجحة إن كان احتمال فشلها أقل من الاحتمال الحدي المعتمد.

عند تحليل صيغة احتمال فشل المؤسسة السابقة الذكر، نجد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المفسرة لظاهرة الفشل المالي ولوغاريتم معامل الترجيح لوضعية المؤسسة (odds)، كالتالي:

$$\text{Odds} = \Omega = \frac{P_i}{1 - P_i}$$

$$\Omega = \frac{P_i}{1 - P_i} = e^{-Z_i}$$

بإدخال اللوغاريتم على الطرفين نجد:

$$Z_i = \log \frac{P_i}{1 - P_i}$$

بعد بناء النموذج يتم اختباره وتقييم قدرته على تفسير ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ بها.

1.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2010

1.1.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقاً لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2010

يتم مبدئياً تضمين ثابت فقط في النموذج ثم تضاف جميع المتغيرات التوضيحية للاستدلال على أثرها مجتمعة في متغير الاستجابة لتحديد كفاءة النموذج ككل، الجدول التالي يوضح النتائج الخاصة بالنموذج المبدئي الذي يحتوى على الثابت فقط.

¹- Aktan sinan, Op.cit., p 122 .

الجدول رقم (33):التحقق من الدلالة الإحصائية للثابت.

نسبة الأفضلية Exp(B)	دلالة الاختبار الإحصائية (Sig)	درجة الحرية (ddl)	إحصائية(Wald)	الخطأ المعياري (E.S)	القيمة التقديرية لـ(B)	البيان	
						الثابت	الخطوة 0
0,438	0	1	26,936	0,159	-0,824		

المصدر: نتائج برنامج spss.

تبلغ قيمة الحد الثابت ($B_0 = -0,824$) حيث يتم التحقق من دلالاته الإحصائية بواسطة اختبار والد (test de wald) الذي بلغت قيمته 26,936 بمستوى معنوية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعنوي المعتمد (5%)، إذن يتم قبول الفرضية البديلة التي تُقر بمعنوية الحد الثابت.

يتم الاعتماد على دالة الإمكان الأعظم (maximum de vraisemblance) لتقدير معاملات النموذج باستخدام الطريقة التدريجية الأمامي المشروطة باختبار والد (forward stepwise-wald) والتأكد من معنوية بصفة مستقلة، حيث يتم إدراج المتغيرات أو مؤشرات تقييم الأداء المالي القوية التأثير فقط واحدة تلو الأخرى لاختبار العلاقة بينها وبين المتغير التابع كل على حدى.

عند إدخال المتغيرات ذات العلاقة الدالية القوية بمتغير الفشل المالي، يتم فحص معنوياتها والتأكد بأنها معنوية وملئمة للبيانات المجموعة (معنوية النموذج)، تم التحقق من معايير جودة التوفيق الخاصة به.

الجدول الموالي يلخص لنا نتائج الاختبارات الخاصة بالمتغيرات والنموذج معا.

الجدول رقم (34): اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2010

اختبار المطابقة "Hosmer et " Lemeshow			اختبار معاملات النموذج			معاملات جودة توفيق النموذج			الخطوات
Sig.	ddl	Khi-carré	Sig.	ddl	Khi-carré	R-deux de Nagelkerke	R-deux de Cox et Snell	Log de vraisemblance - 2	
0	5	24,78	0	1	16,788	0,121	0,086	213,180	الخطوة الأولى
0	7	32,95	0	2	21,115	0,151	0,107	208,853	الخطوة الثانية
0,002	8	24,66	0	3	57,498	0,374	0,265	172,470	الخطوة الثالثة
0,011	8	19,91	0	4	62,598	0,402	0,284	167,369	الخطوة الرابعة
0	8	30,24	0	5	67,128	0,426	0,302	162,840	الخطوة الخامسة

المصدر: نتائج برنامج spss.

من الجدول أعلاه، نرى وجوب تطبيق خمس محاولات للوصول لأدنى قيمة لأقل سالب ضعف لوغاريتم دالة إيمان (Log de vraisemblance -2) مقدرة بـ 162,840، حيث يحتوي النموذج النهائي على خمسة متغيرات تُقيّم أهميتها بقيمة تخفيضها لقيمة أقل سالب ضعف لوغاريتم دالة إيمان.

بعد الخطوة السابقة يتم تحديد إذا كانت متغيرات النموذج المقترح معنوية وتحدث فروق جوهرية في تفسير ظاهرة الفشل المالي مقارنة مع نموذج الانحدار اللوجستي ذو الحد الثابت، بواسطة اختبار يتبع توزيع إحصائية كاي مربع x^2 الذي يقوم على الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية (H_0): قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 5% معلمات النموذج غير معنوية.
- الفرضية البديلة (H_1): قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 5% معلمات النموذج معنوية.

تظهر نتائج الجدول رقم (34)، أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي مربع x^2 بلغت 67,128 وهي أعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية $ddl = 5$ ذات مستوى دلالة إحصائي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 5%، إذن يتم رفض الفرضية الصفرية فالنموذج المقترح يحتوي خمسة متغيرات معنوية لها أهمية وتأثير ذي دلالة إحصائية في تفسير ظاهرة الفشل المالي والتمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة.

يتم اختبار معنوية النموذج وملائمته لبيانات أو مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تم جمعها، بواسطة اختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة والمتوقعة (Test de Hosmer et Lemeshow)، الذي يتبع إحصائية كاي مربع x^2 الذي يعتمد على فرضيتين:

- الفرضية الصفرية (H_0): قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 5% النموذج غير ملائم مع البيانات.
- الفرضية البديلة (H_1): قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 5% النموذج ملائم مع البيانات.

تظهر إحصائية كاي مربع x^2 المتعلقة باختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة بقيمة 30,243 عند درجة حرية $ddl=8$ وبمستوى دلالة إحصائي أقل من 5%، ما يعني أن النموذج المقترح ملائم ويمثل بشكل جيد البيانات التي تم حسابها وإدخالها لبرنامج spss.

يتم في الآتي تحديد مؤشرات جودة توفيق النموذج، حيث بلغت إحصائية " R-deux de Cox " 0,302 أو ما يطلق عليه نسبة التباين المفسرة للظاهرة المدروسة، إذ أن مؤشرات تقييم الأداء المالي المقترح تساهم في تفسير الظاهرة بنسبة 30,2% والنسبة المتبقية تعود للخطأ العشوائي. أما القيمة الإحصائية لـ "R- deux de Nagelkerke" تقدر بـ 42,2% و تعكس القدرة التنبؤية للنموذج.

نلاحظ من الجدول رقم (34)، أنه كل ما يتم إضافة مؤشر تزيد ملائمة النموذج للبيانات المحسوبة و قدرته على تفسير الظاهرة المدروسة والتنبؤ بها، في حين تتناقص قيمة ضعف دالة الإمكان السالب.

يلخص الجدول الموالي المتغيرات المكونة للنموذج المقترح، معاملاتها، الخطأ المعياري المرتبط بها، قيمة اختبار والد (Wald)، ونسبة الأفضلية $Exp(B)$.

جدول رقم (35): تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2010 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار

والد Wald

المتغيرات الخطوة الخامسة	القيمة التقديرية لـ B	الخطأ المعياري (E.S)	إحصائية (Wald)	درجة الحرية (ddl)	دلالة الاختبار الإحصائية (Sig)	نسبة الأفضلية $Exp(B)$
Q ₃₋₁₀	0,034	0,021	2,625	1	0,105	1,034
Q ₃₋₄	1,81	0,643	7,918	1	0,005	6,112
Q ₃₋₅	0,173	0,107	2,618	1	0,106	1,189
Q ₃₋₆	-0,087	0,054	2,6	1	0,107	0,916
Q ₅₋₃	-0,827	0,181	20,912	1	0	0,438
الثابت	-0,136	0,287	0,226	1	0,635	0,873

المصدر: نتائج برنامج spss.

تُظهر النتائج المتعلقة باختبار والد Wald أن المتغيرات الظاهرة بالجدول لها أثر في تفسير ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ بها، كما أنها تميز بين الفشل المالي عند مستوى دلالة 5% و 15%. إذ تأخذ دالة فشل المؤسسة الصيغة التالية:

$$Z_i = 0,034 * Q_{3-10} + 1,81 * Q_{3-4} + 0,173 * Q_{3-5} - 0,087 * Q_{3-6} - 0,827 * Q_{5-3} - 0,136.$$

إن توجد تأثيرات جوهرية للمديونية والنشاط على الصحة المالية لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته واحتمال فشلها، بالتعويض المعادلة السابقة في صيغة احتمال فشل المؤسسة نجد:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{-(0,034 * Q_{3-10} + 1,81 * Q_{3-4} + 0,173 * Q_{3-5} - 0,087 * Q_{3-6} - 0,827 * Q_{5-3} - 0,136.)}}$$

و يصبح لوغاريتم وضعية المؤسسة

$$\begin{aligned} \log \frac{P_i}{1 - P_i} &= \log \Omega \\ &= 0,034 * Q_{3-10} + 1,81 * Q_{3-4} + 0,173 * Q_{3-5} - 0,087 * Q_{3-6} - 0,827 \\ &\quad * Q_{5-3} - 0,136 \end{aligned}$$

في الآتي يتم دراسة أثر التغير في قيمة مؤشر لتقييم الأداء المالي على لوغاريتم وضعية المالية لمؤسسة $(\log \Omega)$ وعلى احتمال فشل المؤسسة على التوالي.

- تفسير التغيير في قيمة لوغاريتم وضعية المؤسسة $\log \Omega$ عند تغيير قيمة مؤشرات تقييم الأداء المالي: يتم ذلك وفق القاعدة التالية، سوف تتغير قيمة متغير وضعية المؤسسة المالية بقيمة المعامل (B) الخاص بالمتغير المستقل عند تغير هذا الأخير بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى، بنفس الاتجاه إذا كان المعامل (B) موجب وفي الاتجاه المعاكس إذا كان المعامل سالب.
- من الجدول أعلاه وبتطبيق القاعدة السابقة، فإن قيمة متغير لوغاريتم الوضعية المالية للمؤسسة ($\log \Omega$) سوف يزيد بقيمة 0,034، 1، 81، و 0,173 في حالة زيادة وحدة واحدة لنسبة ديون المالية إلى مجموع الأصول (10 - Q3)، ديون المالية إلى أصول الثابتة (4 - Q3)، ومجموع الأموال الخاصة إلى مجموع الأصول الثابتة (5 - Q3) على التوالي كل على حدى في ظل ثبات النسب المالية الأخرى.
- تؤثر زيادة قيمة النسبتين مجموع الأموال الخاصة إلى مجموع الأصول الثابتة (6 - Q3) وصافي المبيعات إلى الأصول الجارية (3-5 Q) بوحدة واحدة كل على حدى وفي ظل ثبات العوامل الأخرى بنقصان قيمة متغير لوغاريتم وضعية المؤسسة المالية ($\log \Omega$) بـ 0,087 و 0,827 على التوالي، عند تفسير اتجاه تغيير احتمال الفشل المالي بدلالة التغير في مؤشرات تقييم الأداء المالي يتم استعمال نسبة الأفضلية $EXP(B)$ ، فإذا كانت نسبة الأفضلية أكبر من الواحد يعني أن زيادة النسبة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة احتمال الفشل المالي، وإذا كانت نسبة الأفضلية $Exp(B)$ أقل من 1 فإن الزيادة في النسبة يؤدي إلى نقص احتمال الفشل المالي.
- القاعدة السابقة تساعد على إيجاد العلاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) واحتمال الفشل المالي وبالتالي تصنيف المؤسسات، حيث أن زيادة نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (10 - Q3)، مجموع ديون المالية أو القروض إلى مجموع الأصول (4 - Q3)، مجموع الديون المالية أو القروض إلى الأصول الثابتة (5 - Q3) يؤدي إلى زيادة احتمال الفشل المالي. في حين أن زيادة نسبتي مجموع الأموال الخاصة إلى مجموع الأصول الثابتة (6 - Q3)، وصافي المبيعات إلى الأصول الجارية (3-5 Q) يؤدي إلى زيادة نقص احتمال الفشل المالي.
- مما سبق نستنتج، أن تمويل المؤسسة لأصولها غير الجارية بواسطة الديون المالية يزيد من احتمالية فشلها مالياً، في حين أن كانت الأموال خاصة للمؤسسة تغطي مبلغ أصولها، وتُمتَعها بقدرة جيدة على توليد مبيعات من الأصول الجارية فهذا يقلل من احتمال فشلها.
- النتائج السابقة أثبتت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية والثالثة؛ أي أن المردودية والمديونية من العوامل المفسرة لحدوث الفشل المالي على مستوى قطاع الحليب ومشتقاته. كما أنها تساهم في التنبؤ بالفشل المالي وتمييز المؤسسات.
- مقارنة مع نتائج التحليل التمييزي لسنة 2010، فعدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج أقل بكثير من أسلوب التحليل التمييزي نظراً لغياب القيود الإحصائية، كما يلاحظ ظهور مؤشرات تقييم الأداء

المالي ذات التأثير الهام في الانحدار اللوجيستي في التحليل التمييزي لكنها بقوة تمييزية منخفضة مقارنة مع نسب المردودية.

2.3- تصنيف المؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة 2010

يتم ترتيب المؤسسات بعد حساب احتمال فشلها، وتصنيفها وفق قاعدة القرار التي تم ذكرها سابقا، حيث يُلخص الجدول الموالي نتائج التصنيف:

الجدول رقم (36): تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجيستي لسنة 2010

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2010	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم مطلقة	النسبة المئوية
130	7	123	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	النتائج الأصلية
57	29	28	فشل المؤسسة		
100	%5	%95	نجاح المؤسسة		
100	%51	%49	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج SPSS.

نتائج الجدول أعلاه، بلغت دقة النموذج المقترح 95% أما حساسيته النموذج 51% ما ينتج قوة ترتيب صحيح تقدر بـ 81,28% هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة، نفس الأمر بالنسبة للفرضية الرابعة حيث أن نماذج التنبؤ التي تعتمد على المعلومة المالية لها قدرة على التنبؤ بالفشل مالي ما تؤكد قيمة مساحة تحت منحنى ROC التي تقدر بـ 85,3%*.

بالمقارنة مع نتائج التحليل التمييزي تتخضع نسبة تصنيف المؤسسة الفاشلة على أنها فاشلة فعلا (انخفاض الحساسية وارتفاع الخطأ النوع الأول)، بينما ترتفع الدقة وقدرة تنبؤ نموذج اللوغاريتمي. بالنسبة لقوة النموذج التفسيرية لظاهرة متوسطة و منخفضة مقارنة مع النموذج التمييزي.

2.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة 2011

1.2.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة 2011

بتتبع نفس الخطوات المتبعة سابقا، نجد أن نموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2011 الذي يحتوى الحد الثابت فقط معنوي نظرا لأن مستوى الدلالة الإحصائي لقيمة الإحصائية لإختبار والد "wald" أقل

* - الملحق رقم (13)

من المستوى المعتمد. وبعد إدراج المتغيرات ذات التأثير القوي في النموذج نقوم باختبارها، حيث يلخص الجدول التالي أهم نتائج اختبار المعنوية للمتغيرات والنموذج النهائي.

الجدول رقم (37): اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجستي لسنة 2011

اختبار المطابقة Hosmer Lemeshow et			اختبار معاملات النموذج			معاملات جودة توفيق النموذج			2011
Sig.	ddl	Khi-carré	Sig	ddl	Khi-carré	R-deux de Nagelkerke	R-deux de Cox et Snell	Log de vraisemblance - 2	
0,001	6	21,56	0	1	23,208	0,165	0,117	206,760	الخطوة 1
0,377	8	8,606	0	2	30,657	0,21	0,151	199,311	الخطوة 2
0	8	37,545	0	3	120,18	0,67	0,474	109,788	الخطوة 3
0	8	38,076	0	2	120,152	0,67	0,474	109,815	الخطوة 4
0	8	30,096	0	3	146,094	0,766	0,542	83,874	الخطوة 5
0	8	35,572	0	4	150,189	0,78	0,552	79,779	الخطوة 6
0	8	32,483	0	5	159,043	0,809	0,573	70,925	الخطوة 7

المصدر: من نتائج SPSS.

توضح نتائج الجدول رقم (37)، وجود خمسة متغيرات تشكل النموذج النهائي وتساهم في التخفيض من ضعف سالب اللوغاريتم دالة الإمكان إلى أقل قيمة له المقدرة بـ 925,70. أما عند التحقق من تأثيرها ذو الدلالة الإحصائية على تفسير ظاهرة الفشل المالي وتمييز بين المؤسسات، نجد أن القيمة الإحصائية لكاي مربع χ^2 تقدر بـ 159,043 وهي أعلى قيمة من القيمة الجدولية عند درجة حرية (ddl=5) وبمستوى دلالة الإحصائي أقل من مستوى الدلالة الإحصائي المعتمد؛ إذن متغيرات النموذج المقترح معنوية وتحدث فروق جوهرية في تفسير ظاهرة الفشل المالي مقارنة مع نموذج الانحدار اللوجستي ذو الحد الثابت.

تظهر نتائج اختبار جودة المشاهدات والقيم المتوقعة أن النموذج المقترح ملائم للبيانات المحسوبة؛ حيث أن قيمة الاختبار "Hosmer et Lemeshow" التي تتبع إحصائية كاي مربع χ^2 تبلغ 32,483 عند درجة حرية (ddl = 8) بمستوى دلالة أقل من 5%. ارتفعت نسبة التباين أو تفسير النموذج للظاهرة المدروسة لـ 57,3% مقارنة مع سنة السابقة لكنها تبقى أقل من نتائج أسلوب التحليل التمييزي.

يعرض الجدول الموالي تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجستي المقترح، كالتالي:

الجدول رقم (38): تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2011 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط

باختبار والد Wald

المتغيرات الخطوة السابعة	القيمة التقديرية لـ B	الخطأ المعياري (E.S)	إحصائية (Wald)	درجة الحرية (ddl)	دلالة الاختبار الإحصائية (Sig)	نسبة الأفضلية Exp(B)
Q ₁₋₇	5,567	2,318	5,769	1	0,016	261,523
Q ₂₋₁₀	-26,448	13,215	4,005	1	0,045	0
Q ₂₋₉	-29,261	10,369	7,964	1	0,005	0
Q ₃₋₄	7,477	2,162	11,954	1	0,001	1766,533
Q ₃₋₅	-1,851	0,768	5,804	1	0,016	0,157
الثابت	-0,769	0,521	2,184	1	0,139	0,463

المصدر: نتائج برنامج spss.

توضح نتائج الجدول أن متغيرات النموذج المقترح معنوية أي لها تأثير ذو أهمية نسبية بصفة مستقلة على ظاهرة الفشل المالي ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى والثانية والثالثة. مقارنة مع نتائج نفس الأسلوب لسنة السابقة نلاحظ ظهور مجموعة النسب الخاصة بالسيولة والمردودية، أما عند المقارنة بين نتائج أسلوب التحليل التمييزي نلاحظ غياب تأثير تغطية الديون والنشاط. تكتب معادلة المعبرة عن وضعية المؤسسة كما يلي:

$$Z_i = 5,567 * Q_{1-7} - 26,448 * Q_{2-10} - 29,261 * Q_{2-9} + 7,477 * Q_{3-4} - 1,851 * Q_{3-5} + -0,769$$

أما احتمال الفشل المالي فيحسب كالتالي:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{-(5,567 * Q_{1-7} - 26,448 * Q_{2-10} - 29,261 * Q_{2-9} + 7,477 * Q_{3-4} - 1,851 * Q_{3-5} + -0,769)}}$$

ويصبح لوغاريتم وضعية المؤسسة:

$$\begin{aligned} \log \frac{P_i}{1 - P_i} &= \log \Omega \\ &= 5,567 * Q_{1-7} - 26,448 * Q_{2-10} - 29,261 * Q_{2-9} \\ &\quad + 7,477 * Q_{3-4} - 1,851 * Q_{3-5} + -0,769 \end{aligned}$$

انطلاقاً من نتائج الجدول السابق، نلاحظ أن زيادة قيمة النسب نتيجة الصافية إلى مجموع الأصول (Q₂₋₁)، النتيجة قبل الضريبة والفائدة والهلاك وانخفاض القيمة إلى المبيعات (Q₂₋₉)، ومجموع الديون طويلة الأجل إلى مجموع أصول الثابتة (Q₃₋₅) بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى نقصان لوغاريتم وضعية المؤسسة بـ 26,448، 29,261، و 1,851 على التوالي ونقص احتمال الفشل المالي، في حين أن الزيادة في نسبتي النقدية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₇) ومجموع الديون المالية إلى

مجموع الأصول (Q₃₋₄) كل بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة لوغاريتم دالة وضعية المؤسسة بـ 5,567، 7,477 على التوالي وزيادة احتمال الفشل المالي.

2.2.3- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقاً لأسلوب الانحدار اللوجستي 2011

تُلخّص نتائج تصنيف مؤسسات القطاع المدروس لسنة 2011 حسب أسلوب الانحدار اللوجستي في الجدول الآتي:

جدول رقم (39): تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2011

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2011	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
130	4	126	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	النتائج الأصلية
57	46	11	فشل المؤسسة		
100	%3	%97	نجاح المؤسسة		
100	%81	%19	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج SPSS.

من الجدول نلاحظ زيادة حساسية النموذج اللوجستي بـ 30 % عن سنة 2010 رغم أن لهما نفس عدد متغيرات، يرجع هذه الزيادة إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذج. أما الدقة زادت بـ 2 % فقط. بالنظر إلى معدل الترتيب الصحيح فقد ارتفع بنسبة 10%. في حين بلغت قوة النموذج التنبؤية قيمة 97,2%*.

3.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2012

1.3.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقاً لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2012

من أجل الوصول إلى النموذج النهائي نقوم بنفس الخطوات التي تم تطبيقها في السنوات السابقة

الجدول رقم (40): اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2012

اختبار المطابقة Hosmer et Lemeshow			اختبار معاملات النموذج			معاملات جودة توفيق النموذج			2012
Sig.	ddl	Khi-carré	Sig.	ddl	Khi-carré	R-deux de Nagelkerke	R-deux de Cox et Snell	Log de vraisemblance - 2	
0,029	6	14,022	0	1	36,355	0,25	0,177	193,613	الخطوة الأولى
0	8	36,122	0	2	67,027	0,426	0,301	162,941	الخطوة الثانية
0,04	8	16,193	0	3	71,788	0,451	0,319	158,179	الخطوة الثالثة
0,372	8	8,657	0	4	76,217	0,473	0,335	153,751	الخطوة الرابعة
0,054	8	15,293	0	5	79,423	0,489	0,346	150,545	الخطوة الخامسة
0,068	8	14,567	0	6	83,632	0,51	0,361	146,336	الخطوة السادسة

المصدر: نتائج برنامج SPSS

حسب الجدول أعلاه، بلغت أدنى قيمة لضعف سالب اللوغاريتم 146,336، والتي لها دلالة عن وجود ستة متغيرات معنوية وتحدث فروق جوهرية في تفسير الفشل المالي مقارنة مع نموذج الانحدار اللوجيستي ذو الحد الثابت.

عند اختبار ملائمة النموذج النهائي لبيانات المحسوبة، تثبت نتائج اختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة والمتوقعة "Test de Hosmer et Lemeshow" إلى صحة الفرضية الصفرية نظراً أن القيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة المعنوي المعتمد، أي أن النموذج لا يمثل بشكل جيد وغير ملائم للبيانات. هذا ما كان له أثر على نسبة تفسير النموذج للظاهرة حيث تراجع إلى 36,1% بعد إن كانت 51% سنة 2011. الجدول الموالي يلخص تقديرات معالم النموذج.

جدول رقم (41): تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2012 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط باختبار

والد Wald

نسبة الأفضلية Exp(B)	دلالة الاختبار الإحصائية (Sig)	درجة الحرية (ddl)	إحصائية (Wald)	الخطأ المعياري (E.S)	القيمة التقديرية B	المتغيرات الخطوة السادسة
0,985	0,676	1	0,175	0,037	0,015-	Q ₁₋₁
11,741	0,007	1	7,161	0,92	2,463	Q ₁₋₇
351278,709	0,068	1	3,319	7,009	12,769	Q ₂₋₄
0	0,003	1	8,772	8,548	25,317-	Q ₂₋₆
52,478	0	1	20,789	0,869	3,96	Q ₃₋₄
0,899	0,212	1	1,555	0,086	0,107-	Q ₃₋₆
0,142	0	1	26,869	0,377	1,953-	Constante

المصدر: من نتائج SPSS.

من نتائج الجدول اعلاه، نلاحظ أن عدم ملائمة النموذج المقترح للبيانات أثرت على معنوية الإحصائية لمتغيرات؛ حيث أن أربعة متغيرات فقط من مجموعة 6 متغيرات معنوية عند مستوى دلالة المعتمد (5%) .

إن زيادة قيمة النسب التالية النقدية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₇) والنتيجة قبل الفائدة والضريبة و الاهتلاك إلى المبيعات (Q₂₋₆)، وديون المالية إلى مجموع الأصول (Q₃₋₆) بوحدة واحدة كل على حدى في ظل ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة قيمة اللوغاريتم صحة المؤسسة بـ 2,463، 12,769، 3,96 على الترتيب وارتفاع احتمال الفشل المالي.

أما زيادة كل من النسبة السيولة العامة (Q₁₋₁)، النتيجة الصافية إلى المبيعات (Q₂₋₆)، الأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة (Q₃₋₄) بوحدة واحدة كل واحدة على حدى في ظل ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى نقص لوغاريتم صحة المؤسسة بـ 0,015، 25,317، 0,107 على التوالي وإلى انخفاض احتمال الفشل المالي.

ومنه نؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة الخامسة وعدم صحة الفرضية الفرعية الأولى، الثانية، والثالثة.

2.3.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجستي لسنة 2012

تظهر نتائج التصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته لسنة 2012، كالتالي:

الجدول رقم (42): تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2012

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2012	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
130	6	124	نجاح المؤسسة	النتائج الأصلية	
57	38	19	فشل المؤسسة		
100	5%	95%	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	
100	67%	33%	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج spss.

نتيجة عدم ملائمة النموذج النهائي للبيانات المجموعة انخفضت حساسية النموذج (67%)، دقته (95%)، قوة الترتيب الصحيح (86,6%)، وقوة التنبؤ النموذج المقدر بـ (87,9%) كما تينه الجداول الملحق رقم (15).

4.3- نتائج أسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة 2013

1.4.3- تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المفسرة لحدوث الفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة 2013

من الجدول أدناه، يتكون النموذج النهائي المقترح من أربعة متغيرات تساهم في التخفيض من ضعف سالب اللوغاريتم دالة الإمكان إلى أقل قيمة له والمقدرة بـ 119,086. عند اختبار والتحقق من تأثيرها ذو الدلالة الإحصائية على تفسير ظاهرة الفشل المالي والتمييز بين المؤسسات، نجد أن القيمة الإحصائية لكاي مربع χ^2 تقدر بـ 110,882 وهي أعلى قيمة من القيمة الجدولية عند درجة حرية (ddl=4) وبمستوى دلالة الإحصائي أقل من مستوى الدلالة الإحصائي المعتمد، ومنه متغيرات النموذج معنوية وتحدث فروق جوهرية في تفسير ظاهرة الفشل المالي مقارنة مع نموذج الانحدار اللوجيستي ذو الحد الثابت. إن النموذج المقترح ملائم للبيانات المحسوبة؛ حيث أن قيمة الاختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة والمتوقعة "Test de Hosmer et Lemeshow" التي تتبع إحصائية كاي مربع χ^2 تبلغ 22,356 عند درجة حرية (ddl=8) بمستوى دلالة أقل من 5%.

ارتفعت نسبة التباين بشكل ملحوظ مقارنة مع السنة السابقة حيث يفسر النموذج الظاهرة لـ 63,2% لكنها تبقى أقل من نتائج أسلوب التحليل التمييزي.

الجدول رقم (43): اختبار معنوية المتغيرات ونموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2010

اختبار المطابقة Hosmer et Lemeshow			اختبار معاملات النموذج			معاملات جودة توفيق النموذج		
Sig.	ddl	Khi-carré	Sig.	ddl	Khi-carré	R-deux de Nagelkerke	R-deux de Cox et Snell	Log de vraisemblance -2
0,017	6	15,487	0	1	35,804	0,246	0,174	194,164
0	8	28,431	0	2	90,653	0,543	0,384	139,315
0,001	8	27,082	0	3	101,33	0,591	0,418	128,638
0,004	8	22,356	0	4	110,882	0,632	0,447	119,086

المصدر: نتائج برنامج spss.

يعرض الجدول التالي النسب أو المؤشرات ذات التأثير الهام في تفسير الفشل المالي وحساب احتماله:

جدول رقم (44): تقديرات معالم نموذج الانحدار اللوجيستي لسنة 2013 وفق طريقة الاختبار الأمامي المشروط

باختبار والد Wald

نسبة الأفضلية Exp (B)	دلالة الاختبار (الإحصائية) Sig)	درجة الحرية (ddl)	إحصائية (Wald)	الخطأ المعياري (E.S)	القيمة التقديرية لـ B	المتغيرات الخطوة السادسة
27,973	0,002	1	9,313	1,092	3,331	Q ₁₋₇
0,033	0,036	1	4,392	1,631	3,418-	Q ₂₋₆
0	0	1	16,767	3,889	15,925-	Q ₂₋₇
207,166	0	1	27,264	1,021	5,334	Q ₃₋₄
0,226	0	1	12,506	0,42	1,487-	الثابت

المصدر: نتائج برنامج SPSS.

كل نسب النموذج المقترح ذات مستوى دلالة إحصائية لقيمة اختبار والد "wald" أقل من مستوى الدلالة المعتمد أي أن لها تأثير ذو أهمية نسبية بصفة مستقلة على الظاهرة المدروسة، ما يؤكد الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة، مقارنة مع نتائج نفس الأسلوب لسنة السابقة نلاحظ ظهور السيولة والمردودية كعوامل ذات تأثير في حدوث الفشل المالي، أما بالمقارنة بين نتائج أسلوب التحليل التمييزي نلاحظ غياب تأثير تغطية الديون والنشاط. حيث تكتب المعادلة المعبرة عن وضعية المؤسسة كالتالي:

$$Z_i = 5,567 * Q_{1-7} - 26,448 * Q_{2-10} - 29,261 * Q_{2-9} + 7,477 * Q_{3-4} - 1,851 * Q_{3-5} + -0,769$$

زيادة قيمة النسب التالية: النقدية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₇) وديون مالية إلى مجموع الأصول (Q₃₋₄) بوحدة واحدة كل على حدى في ظل ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة قيمة اللوغاريتم صحة المؤسسة بـ 3,331، و 5,334 على الترتيب ما يؤدي إلى ارتفاع احتمال الفشل المالي.

في أن زيادة كل من النسبة نتيجة الصافية إلى المبيعات (Q₂₋₆)، الربح الإجمالي إلى مجموع الأصول (Q₂₋₇) بوحدة واحدة كل على حدى في ظل ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى نقص لوغاريتم صحة المؤسسة بـ 3,418، و 15,925 على التوالي بالإضافة لتخفيض احتمال الفشل المالي.

2.4.3- تصنيف مؤسسات العينة والتنبؤ بالفشل المالي وفقا لأسلوب الانحدار اللوجيستي وفقا لأسلوب التحليل التمييزي لسنة 2013

تظهر نتائج الجدول أدناه، انخفاض قوة الترتيب الصحيح للنموذج (6,85%)، وتَقَارُب مستوى الحساسية (67%)، والدقة (94%) مقارنة مع السنة السابقة. أما قوة النموذج التنبؤية فقد سجلت أعلى معدل لها بقيمة 96,9% على مدى فترة الدراسة وفي الأسلوب التحليل المتبعين.

الجدول رقم(45):تصنيف مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته وفق الانحدار اللوجستي لسنة 2013

المجموع	النتائج المتنبأ بها		الصفة	2013	
	فشل المؤسسة	نجاح المؤسسة		القيم المطلقة	النسبة المئوية
130	8	122	نجاح المؤسسة	النسبة المئوية	النتائج الأصلية
57	38	19	فشل المؤسسة		
100	%6	%94	نجاح المؤسسة		
100	%67	%33	فشل المؤسسة		

المصدر: نتائج برنامج SPSS

4- تقييم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته

الجدول الموالي يوضح الفروقات بين نتائج أساليب تحليل البيانات المستخدمة(التحليل التمييزي، الانحدار اللوجستي) لبناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (46): مقارنة نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي حسب الأسلوب التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي

2013	2012	2011	2010	السنة
الانحدار اللوجستي				
4	6	8	5	عدد المتغيرات الانحدار اللوجستي
%44,7	%36,1	%57,3	%30,2	القوة التفسيرية للنموذج
67	67	81	51	الحساسية
94	95	97	95	الدقة
33	33	19	49	خطأ من نوع أول
6	5	3	5	خطأ من نوع ثاني
85,6	86,6	91,97	81,28	قوة الترتيب أو التصنيف الصحيح
96,6	87,9	97,2	85,3	القوة التنبؤية للنموذج
(2)، (3)، (1)	(2)، (3)، (1)	(2)، (5)، (3)	(5)، (3)	المجموعة تقييم الأداء الأساسية التي تنتمي لها النسب
التحليل التمييزي				
32	33	25	24	عدد المتغيرات
84,6	85,32	84,14	72,38	القوة التفسيرية للنموذج
80,7	78,9	80,7	71,9	الحساسية
91,5	93,1	90,8	87,7	الدقة
19,3	21,1	19,3	28,1	خطأ نوع أول
8,5	86,9	9,2	12,3	خطأ نوع ثاني
84,6	88,77	87,7	82,82	قوة الترتيب أو التصنيف الصحيح
93	93	93,14	83,1	قوة التنبؤية للنموذج
(2)، (5)، (3)، (1)	(2)، (5)، (3)، (1)	(2)، (5)، (3)، (1)	(2)، (5)، (3)، (1)	المجموعة تقييم الأداء الأساسية التي تنتمي لها المتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتم استخراج بعض الفروقات التي بينها الجدول أعلاه كالآتي:

- **عدد المتغيرات:** تضم نماذج التحليل التمييزي عدد كبير من المتغيرات المستقلة مقارنة بالإنحدار اللوجيستي، لأن هذا الأخير لا يخضع للقيود الإحصائية التي يتطلبها الأسلوب الأول.
 - **القوة التفسيرية للنموذج:** تتميز نماذج التحليل التمييزي بقوة تفسيرية عالية لظاهرة الفشل المالي بقيمة متوسطة تقدر بـ 81.41% مقارنة مع نماذج الانحدار اللوجيستي (35.55%).
 - **المجموعة الأساسية ينتمي لها المتغيرات:** أي مجموعة مؤشرات تقييم الأداء المالي الأساسية التي تعكس العوامل المالية المفسرة لحدوث الفشل المالي. حيث نلاحظ غياب نسب تغطية المديونية خلال كل سنوات الدراسة في أسلوب التحليل البيانات المستخدمين ما يعني رفض الفرضية الجزئية الرابعة رغم أن الدراسات السابقة تؤكد على أهمية هذه المجموعة في تفسير حدوث الفشل المالي. بينما ساهمت المديونية، المردودية، السيولة، والنشاط في تفسير وضعية المؤسسة المالية والمساعدة على تحديد عوامل الأساسية للفشل المالي والتمييز بين مؤسسات العينة.
 - **أساس تصنيف المؤسسات:** تم تصنيف المؤسسات في التحليل التمييزي بناءً على عتبة (نقطة القطع) والتي تعبر عن وضعية المؤسسة المالية في حين تم التصنيف في الانحدار اللوجيستي بناءً على قيمة الاحتمال الحدي.
 - **نسبة الترتيب الصحيح (كفاءة النموذج):** تتفوق نماذج الانحدار اللوجيستي بفرق بسيط في قدرتها على الترتيب الصحيح للمؤسسات بنسبة متوسطة تقدر بـ 86% مقابل 85،1% في النماذج اللوجيستية.
 - **حساسية النموذج:** تتميز نماذج التحليل التمييزي بقدرة عالية على التصنيف الصحيح للمؤسسات الفاشلة (بمتوسط يقدر بـ 78.05%).
 - **دقة النموذج:** تتمتع النماذج اللوجيستية بمعدل دقة مرتفع مقارنة (95،25%) مع نماذج التحليل التمييزي (90.77%).
 - **قوة النموذج التنبؤية:** تتفوق النماذج اللوجيستية بقوة تنبؤية حيث سجلت أعلى نسبة تنبؤ سنة 2011 بـ 97.2%.
- من النتائج الجدول رقم (45) فإننا نخلص إلى تأكيد عدم صحة الفرضية الثانية، أي أن الفشل المالي في مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته يعود إلى عوامل مالية ناتجة عن التغيرات ذات الأهمية في المديونية، المردودية، السيولة، والنشاط. كما نتوصل إلى رفض الفرضية الثالثة والرابعة؛ حيث أن نماذج المعتمدة على المعلومة المالية لها قدرة عالية على التفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي، إضافة للقدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة في القطاع المدروس.

بخصوص قوة الترتيب الصحيح، اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة BARDOS (1998) و SINAN (2011) أي تفوق النماذج التمييزية من حيث قوة الترتيب أو التصنيف الصحيح. واختلفت مع نتائج دراسة BENJABEUR (2014) و Hunter et Isachenkova (2001).

اتفقت دراستنا مع دراسة UGURLUAnd AKSOY (2006) حيث أن النماذج اللوجيستية أقوى من حيث قوة التنبؤ مقارنة مع نماذج التحليل التمييزي.

III - النتائج، مساهمات وحدود الدراسة، التوصيات والآفاق المستقبلية

انطلاقاً من العمل على معرفة مدى مساهمة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، وخلال فصول هذه الدراسة تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات يمكن عرضها في العناصر الآتية:

- نتائج الدراسة؛
- مساهمات وحدود الدراسة؛
- توصيات واقتراحات؛
- آفاق الدراسة المستقبلية.

1 - نتائج الدراسة

قسمت نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية، نتائج تطبيقية ومناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة كالآتي:

1.1 - نتائج الدراسة النظرية

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري فيما يلي:

- المعلومة المالية المتضمنة بالكشوفات المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تُوجه لمساعدة متخذي القرار في ترشيد قراراتهم. وبهدف التحسين من جودتها وزيادة الثقة بها تم تبني النظام المحاسبي المالي المتضمن لمبادئ وفروض ومعايير محاسبية تتقارب مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS)، ما انعكس على الشكل والمحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية، إذ يتوقع أن تعكس صورة وافية وصادقة عن الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- تتكامل الكشوفات المالية مع بعضها البعض لمساعدة ذوي العلاقة من مستخدمي المعلومة المالية، حيث تقدم الميزانية صورة عن المركز المالي للمؤسسة، أما جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة فيقدمان أثر العمليات التي تقوم بها المؤسسة على النتيجة وخزينة المؤسسة، في حين أن

- جدول تغير الأموال الخاصة يرصد أهم التغيرات في الأموال الخاصة، لتقوم الملاحق في الأخير بتقديم فهم مفصل لكل بند؛
- تتجلى محدودية الكشوفات المالية في عدم شموليتها للبعد البيئي والاجتماعي في ظل التوجهات الحديثة نحو الإفصاح وفق متطلبات التنمية المستدامة، كما أنها بشكلها الخام لا تساعد متخذ القرار إلا إذا استخرج منها مؤشرات خادمة لهده؛
 - تساعد المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي، حيث تساهم في تقييم درجة نمو المؤسسة وتوضيح نقاط ضعفها وقوتها، تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على المستويات المختلفة والإجراءات التصحيحية المناسبة، كما أنها تسمح لجهات الرقابة الداخلية والخارجية بتشغيل البيانات المتاحة (النسب المالية) للحصول على معلومات تمكنها من القيام بأعمالها بفاعلية وفعالية أي السماح بالقيام بالمقارنة المكانية والزمانية؛
 - توجد بعض العوامل تؤثر على المعلومة المالية تقلل من فاعلية وفعالية النسب المالية في تقييم المؤسسة، منها اختلاف طرق تقييم عناصر الكشوفات من مؤسسة إلى أخرى ما يحد من إمكانية المقارنة بينها، وتأثر قيمة بنود الكشوف المالية بظاهرة التضخم خاصة عناصر الميزانية المسجلة بالتكلفة التاريخية فإن لم يتم معالجتها تفقد النسب المالية قيمتها كأداة للتقييم ومقارنة الأداء المالي؛
 - الفشل هو مرحلة من مراحل التعثر تصف النقص المؤقت في السيولة يصاحبه مجموعة من الصعوبات قد تؤدي إلى تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها حسب الجدول الزمني المخصص لها؛
 - تحديد العوامل الفشل المالي الاقتصادية والمالية والتسييرية يساهم في الوقاية منه وتجنبه خاصة إذا كان لهذه العوامل أثر واضح يمكن قياسه أو ملاحظته من خلال المعلومة المالية؛
 - تساهم المعلومة المالية عن طريق النسب المالية الدالة عن الأداء المالي في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي تختلف حسب الفئة المستفيدة من التنبؤ، هدف الدراسة، الجانب المدروس من طرف الباحث، نوعية المعلومات المستعملة مالية أو غير مالية، خصائص العينة المستعملة، نوعية المتغيرات التي تم تبنيها، والأسلوب التي تمت به معالجة البيانات معلمي أو لا معلمي؛
 - قطاع الحليب ومشتقاته مهم، حساس، واستراتيجي كونه قطاع مركزي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والأمن الاجتماعي، ومحل تركيز وتنظيم السلطات العمومية على كافة الجوانب التنظيمية، القانونية، والمالية... وضخامة مبالغ الدعم التي تضخ للقطاع؛
 - قطاع الحليب ومشتقاته هو قطاع مركب ناشئ قابل لتطور والاستغلال على مستوى مكوناته والقطاعات المساندة ومساعدة له؛
 - يزداد الطلب على الحليب ومشتقاته سنة عن سنة نتيجة مكانة هذه المنتجات في النظام الغذائي للمواطن الجزائري، والزيادة الديموغرافية؛

- يعاني قطاع الحليب ومشتقاته من تبعية للسوق الخارجي على كل المستويات: مواد أولية للصناعة، معدات استثمار، تكنولوجيا،... وفي ظل زيادة سعر العملة الصعبة تشكل هذه التبعية عبأ كبير.

2.1- نتائج الدراسة التطبيقية

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

1.2.1- نتائج اختبار الفرضية الثانية: نصت أنه: "لا يعود الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته إلى عوامل مالية معبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي"

لاختبار صحة الفرضية أعلاه تم تقسيمها إلى فرضيات فرعية التي نذكر نتائج اختبارها وفق التسلسل الموالي:

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "لا توجد تأثيرات جوهرية للسيولة على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً"

- تبين نتائج الدراسة أن مجموع القوة التمييزية لنسب السيولة 16%، 49%، 2%، 20% خلال سنوات الدراسة على الترتيب؛

- تظهر نتائج أسلوب الانحدار اللوجيستي تأثير التغيرات الجوهرية للسيولة على الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، حيث أن زيادة نسبة النقدية إلى مجموع الأصول (Q₁₋₇) يؤدي لزيادة احتمال الفشل المالي سنة 2011، 2012، 2013 على التوالي. في حين أن زيادة نسبة السيولة العامة تؤدي إلى نقص احتمال الفشل المالي سنة 2012.

ومنه ترفض الفرضية الفرعية الأولى لوجود تأثيرات جوهرية للسيولة على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "لا توجد تأثيرات جوهرية للمردودية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً"

- تبين نتائج الدراسة تفوق نسب المردودية من حيث مجموع نسبة القوة التمييزية مقارنة مع المجموعات الأساسية الأخرى حيث قدرت بـ 48%، 50%، 87%، 51% خلال سنوات الدراسة المتوالية؛

- وفق أسلوب التحليل اللوجيستي تظهر المردودية كعامل هام لتفسير حدوث الفشل المالي ابتداءً من 2011 حيث أن زيادة المردودية التجارية والاقتصادية يؤدي إلى نقص احتمال الفشل المالي.

إذن توجد تأثيرات جوهرية هامة للمردودية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته و تثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: "لا توجد تأثيرات جوهرية المديونية على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً"

تظهر النتائج التي توصلنا إليها أن المديونية عامل هام في تفسير حدوث الفشل المالي على مستوى القطاع المدروس، حيث:

- قدرت مجموع نسبة القوة التمييزية 7% سنة 2010، 5% سنة 2012، و26% سنة 2013؛
- حسب نتائج الانحدار اللوجستي، فإن زيادة نسبة الديون المالية إلى مجموع الأصول (Q₃₋₄) يزيد من احتمال الفشل المالي في كل سنوات الدراسة. في حين ظهر الأثر العكسي لزيادة نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة (Q₃₋₆) سنة 2010 و2012.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: "لا توجد تأثيرات جوهرية لتغطية الديون على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً"

أكدت نتائج الدراسة حول الفرضية أعلاه، غياب أثر نسب الخاصة بتغطية الديون في تفسير الفشل المالي في أسلوب تحليل البيانات المستعمل.

• نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: "لا توجد تأثيرات جوهرية للنشاط على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً"

تفند نتائج الدراسة الفرضية الفرعية المذكورة أعلاه، حيث تلعب كفاءة المؤسسة في تسيير أصولها الجارية، صافي رأسمالها، مخزونها، وأصولها السريعة دوراً هاماً في وقاية المؤسسة من خطر الفشل المالي؛ أي أن التغيرات الجوهرية للنشاط تفسر الفشل المالي في مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته.

انطلاقاً من نتائج الفرضيات الفرعية تستنتج عدم صحة الفرضية الثانية حيث أن الفشل المالي في مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته يعود لعوامل مالية.

2.2.1- نتائج اختبار الفرضية الثالثة

"نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية ليس لها القدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة في قطاع الحليب ومشتقاته".

يبلغ معدل الترتيب الصحيح في نماذج التحليل التمييزي طوال مدة الدراسة 36،86% و85،97% في نماذج الانحدار اللوجستي، يظهر المعدلين السابقين القدرة العالية لنماذج التنبؤ المبنية على أساس المعلومة المالية في تمييز مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ومنه تثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

3.2.1- نتائج اختبار الفرضية الرابعة

"النماذج المبنية على أساس المعلومة ليس لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته".

سُجِّلت أعلى نسبة تنبؤ بالفشل المالي في النموذج اللوجيستي سنة 2011 (97,2%). تدل معدلات التنبؤ بالفشل المالي العالية في نماذج الانحدار اللوجيستي (75,91%) والتحليل التمييزي (90,56%) على الدور الهام للمعلومة المالية في بناء نماذج تنبؤ ذات قدرة تنبؤية عالية.

3.1- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

فيما يلي سنحاول التطرق إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة مع الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف في بيئة ومجال الدراسة.

دراسة مصطفى طويطي حول: "دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية - حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-": تتفق الدراستان في أسلوب التحليل المتبع أين توصلت الدراسة لأهمية الجانب المالي في حدوث الفشل لكنهما يختلفان في:

- اعتماد الباحث على بيانات نوعية في حين اعتمدت دراستنا على 39 مؤشر لتقييم الأداء المالي أي بيانات مالية تم حسابها انطلاقاً في كشوف المالية؛
 - تحديد عوامل الفشل انطلاقاً من جوانب متعددة (المالية، الفنية، البشرية، التسويقية، الدعم والمرافقة، المؤثرات الخارجية) في حين ركزت دراستنا على الجانب المالي أو العوامل المالية فقط؛
 - اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار اللوجيستي لسنة مالية واحدة فقط أما دراستنا اعتمدت أسلوب التحليل اللوجيستي والتحليل التمييزي على أربع سنوات مالية.
- توصلت الدراسة إلى أن النموذج المقترح يحتوي جميع المتغيرات سالفة الذكر، حيث قدرت قوة تفسيره لظاهرة ب 82% أما قوته التنبؤية فهي 90,8%. أفادتنا هذه الدراسة في فهم كيفية التعامل مع البيانات وفق أسلوب الانحدار اللوجيستي ووضحت الاختبارات اللازمة للوصول إلى نموذج تنبؤ معنوي.

دراسة زينب حوري "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية-دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002": تتفق الدراستان من حيث الهدف لكنهما تختلفان في تركيز الباحثة على سبعة نسب تم حسابها لخمس عشرة مؤسسة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي. أظهرت نتائج الدراسة أن خطر الفشل المالي يعود إلى أسباب خارجية متعلقة بالتغير التكنولوجي، تغيير الأذواق وتغيير المحيط. أما داخليا فتتحقق المؤسسة لخسائر متوالية يؤدي إلى عجز في السيولة عندها تكون

المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها بتاريخ الاستحقاق، وينخفض مستوى النشاط وتشرف المؤسسة على وضعية عسر مالي هيكلي ثم الإفلاس. كان وجه الاستفادة من هذه الدراسة معرفة كيفية التعامل مع البيانات وفق أسلوب التحليل التمييزي.

دراسة sami BENJABEUR لسنة 2010 "مكانة الإفلاس في النظرية المالية: مداخل نظرية واختبار ميداني على مستوى فرنسا": انفتحت الدراستان في اعتمادهما على متغيرات الطرق والأساليب الكمية لتفسير والتنبؤ بالفشل المالي لكنهما تختلفان في:

- تميزت بعينة مدروسة كبيرة 800 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة مع عينة دراستنا 187 مؤسسة؛
- اعتمد الباحث معيار قانوني لتصنيف المؤسسات وهو الإفلاس في حين أن دراستنا اعتمدت على معيار مالي هو تحقيق خسائر لسنتين أو أكثر؛
- استعمل الباحث متغيرات ماكرو اقتصادية عكس دراستنا التي اعتمدت على متغيرات كمية فقط.

أظهرت الدراسة معدلات تصنيف جيدة للمؤسسات وفق التحليل التمييزي، كما حددت أسباب الفشل المالي في زيادة المديونية، نقص السيولة والمردودية، وزيادة الأعباء المالية على المؤسسة. ساهمت هذه الدراسة بشكل كبير في تحديد إطار مفاهيمي واضح للفشل المالي، كما أنها تحوي خطوات عملية واضحة لطرق التعامل مع البيانات للوصول إلى نموذج كفي للتنبؤ بالفشل المالي.

دراسة Aktan SINAN "نظام التنبيه المبكر لإفلاس التنبؤ بالفشل المالي": تتشابه كثيرا الدراسة من حيث تركيبة العينة في حين أنها استعانت بأساليب احصائية متعددة للمقارنة بين كفاءة النماذج التنبؤ بالفشل المالي في مختلف الأساليب حيث توصلت إلى تفوق لنماذج الانحدار اللوجيستي من حيث التصنيف الصحيح للمؤسسات.

2- حدود ومساهمة الدراسة

1.2- حدود الدراسة

- التركيز على البيانات المالية وإقصاء العوامل غير المالية نظرا لمحدودية مصادر البيانات الكمية وصعوبة معالجتها من طرف الباحث وقد برر هذا الحد في العنوان حيث ظهرت عبارة المعلومة المالية والأداء المالي؛

- استعملت الدراسة نوعين من الأساليب التحليل الإحصائي الممتثلة في الانحدار اللوجيستي والتحليل التمييزي التي تعد من الطرق المعلمية التقليدية مقارنة مع الأساليب الحديثة التي تعتمد على الذكاء الصناعي وبرامج الإعلام الآلي.

رغم حدود الدراسة والعراقيل التي واجهت عملية انجاز الدراسة لكن هذا لا تنتقص من أهميتها التي نلمسها في مساهمته وتوصيات وآفاق المستقبلية لها.

2.2- مساهمة الدراسة

- توسع نطاق المعرفة حول مساهمة ودور الكشوفات المالية في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاع المدروس، حيث أن هذا النوع من الدراسات قديم في الدول الغربية أما وطنيا فهو حديث وقليل؛
- أغلب الدراسات على المستوى الوطني، اعتمدت على التحليل النوعي نتيجة صعوبة الحصول على الكشوف المالية ومصادر موثوقة للبيانات يعتمد عليها في التحليل الكمي؛
- لا يوجد دراسات مشابهة في قطاع الحليب ومشتقاته كما أن عينة الدراسة كبيرة نوعا ما (187 مؤسسة) مقارنة مع الدراسات المتوفرة على مستوى الوطني؛
- توفر الدراسة منظورا واسعاً وواضحاً للفشل المالي حيث حُدِّدَ لفترة أربع سنوات بالإشارة إلى مجموعة مؤشرات تقييم الأداء المالي الأساسية المتمثلة في السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، والنشاط؛
- في ظل تبني النظام المحاسبي المالي والدعوة لتوسع عملية الإفصاح المحاسبي إلى الجانب الاجتماعي والبيئي بالمؤسسة، إلا أن الدراسة تثبت أهمية المعلومة المالية المتوفرة بالكشوفات المالية وطاقاتها الكامنة في التنبؤ بالفشل المالي ما يدعو الأطراف ذات المصلحة بالتركيز على طرق ومبادئ إعداد الكشوف المالية؛
- رغم تقدم طرق تقييم الأداء وتطور أساليب تحليل البيانات وإدماج المتغيرات كمية في النماذج إلا أن الدراسة تظهر كسائر الدراسات فعالية الطرق الكلاسيكية في تطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي ذات كفاءة عالية؛
- توضح نتائج الدراسة أن الفشل المالي بقطاع الحليب ومشتقاته يتعلق بخصائص المؤسسة، كما تساهم الدراسة في توضيح الفجوة بين تطور المفاهيم النظرية والممارسة الميدانية بإجراءات الدراسة المرتبطة باختيار العينة، تصفية المتغيرات، التقنيات المستعملة، وتقييم النتائج يمكن تسخيرها لفائدة مجموعات ذات المصلحة في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بالمؤسسة.

3- التوصيات والاقتراحات

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إدراج التوصيات الآتية:
- تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية وإخفاء المعلومة المالية؛

- إلزام المؤسسات بنشر قوائم مالية قطاعية ودورية على فترات قصيرة حتى يمكن توفير معلومات أكثر ملائمة لترشيد القرارات؛
- ضرورة إلزام المؤسسات بإنشاء موقع الكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية الخاصة بأنشطتها لتسهيل عمل الباحثين والمحليلين الماليين؛
- ضرورة تحسيس المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة بأهمية مؤشرات تقييم الأداء المالي في تجنب خطر الفشل المالي؛
- ضرورة إنشاء هيئة تهتم بنماذج للتنبؤ بالفشل المالي على مستوى القطاع المدروس نظرا لأهميته؛
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، مع ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية؛
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛
- تدقيق القوائم المالية التي تقدمها المؤسسات إلى مصلحة الضرائب ومختلف الجهات الحكومية والتأكد من أنها تعكس الأنشطة الحقيقية للمؤسسة؛
- إلزامية مزج المتغيرات المالية وغير المالية في نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات؛
- استحداث قاعدة بيانات على المستوى الوطني بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديوان ترقية الاستثمار، شركات الاتصالات، الديوان الوطني للإحصاء، هيئات تسجيل السجل التجاري، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تشمل البيانات الضرورية للمؤسسات لتزويد الجهات المستفيد منها بالمعطيات اللازمة للاستدلال على وضعيتها عند متابعتها.

4- الآفاق المستقبلية للدراسة

إن موضوع المعلومة المالية وتقييم الاداء المالي في إطار التنبؤ بالفشل المالي واسع وحديث في الجزائر رغم أنه كلاسيكي في الدول أخرى، ما يتطلب إجراء مزيد من الدراسات للتعلم أكثر لفهم ظاهرة الفشل المالي نظرا لخطورتها وآثارها الجسيمة على الاقتصاد الوطني، حيث تناولت هذه الدراسة موضوع المعلومات المالية باعتبارها مدخلات أساسية لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية مما يساهم في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

- بناء على ما سبق، يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع من عدة جوانب واشتقاق متغيرات أخرى تصلح لأن تكون منطلقا في دراسات لاحقة، بالتطرق إلى المواضيع الآتية:
- دراسة دور المعلومة المالية في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أساليب حديثة لتحليل البيانات الإحصائية؛
- دراسة دور المعلومة غير المالية في التنبؤ بالفشل المالي؛

- دراسة أثر التوفيق بين معلومات المالية وغير مالية على كفاءة نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛
- دراسة دور المعلومة المالية المتوفرة في السوق المالي للتنبؤ بالفشل المالي وتقييم الأداء؛
- تطبيق الدراسة على قطاعات مختلفة والقيام بدراسات مقارنة بين الدول؛
- دراسة الفشل المالي واستخراج نموذج للفشل المالي على أساس نوع المؤسسة وحجمها؛
- أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التنبؤ بالفشل المالي؛
- دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بالفشل المالي؛
- دور المعلومات المصدرة ببورصة الجزائر في تقييم أداء المؤسسات والتنبؤ بفشلها؛
- أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على محاربة الفساد المالي والإداري؛
- أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقليل من احتمال الفشل المالي؛
- مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية وأثره على احتمالية نجاح المؤسسة.

بشكل عام يمكن القول، أنه رغم أهمية النتائج المتوصل إليها تبقى هناك نقائص نابعة من بيئة الأعمال التي تمت معالجة الدراسة في إطارها، فالمؤسسات الجزائرية لا تزال منغلقة بعض الشيء، إضافة لتركيز المطلق على متغيرات تقييم الأداء المالي الكمية فقط، ما يجعل الدراسة قابلة للتحديث تزامنا مع تطور استعمال وتوافر البيانات النوعية في الجزائر.

خلاصة الفصل التطبيقي

هدفت الدراسة إلى تقديم إجابات حول صحة فرضيات الدراسة المستمدة من الإشكالية العامة، بإجراء دراسة ميدانية على 187 مؤسسة عاملة بقطاع الحليب ومشتقاته على المستوى الوطني. إذ تم الاعتماد على مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المستخرجة من الكشوف المالية السنوية لبناء نموذج للتنبؤ وتقييم خطر الفشل المالي.

خلصت الدراسة إلى رفض الفرضية الثانية أي: "لا يعود الفشل المالي لمؤسسات قطاع الحليب ومشتقاتها إلى عوامل مالية المعبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي" بعد التأكد من عدم صحة الفرضيات الفرعية؛ حيث توصلت إلى وجود تأثيرات جوهرية للسيولة، المردودية، المديونية، والنشاط على فشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته مالياً. إذن تم رفض الفرضية الفرعية الأولى، الثانية، الثالثة، والخامسة، في حين تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة "غياب التأثيرات جوهرية لتغطية الديون.

كما تم رفض الفرضية الرابعة والخامسة حيث أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على المعلومة المالية لها القدرة على التفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي بقطاع الحليب ومشتقاته، هذا ما تؤكدته معادلات التصنيف الصحيح ومعدلات التنبؤ المرتفعة.

الخاتمة

تمحور موضوع الدراسة حول دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، حيث حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول "إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعلومة المالية في التفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي، والتميز بين الشركات الفاشلة والناجحة عن طريق المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي (نسب مالية)؟". خاصة بعد اعتماد الجزائر نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بهدف تقديم صورة صادقة ووفية عن أداء المؤسسات الجزائرية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس اعتمدنا على أربعة فصول أساسية لتحليل الإشكالية المطروحة.

حاولنا في القسم النظري والذي احتوى ثلاثة فصول، التعرض إلى المعلومة المالية كأساس لتقييم الأداء المالي للمؤسسة والتي تعتبر أساس ولب موضوع الدراسة، حيث أن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب وجود معلومات مالية يُعدها نظام المعلومات المحاسبي بتطبيق مبادئ ومعايير النظام المالي المحاسبي (SCF) بغية تقديم كشوف مالية تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة وتسمح بتقييم أدائها المالي. أما عن الفصل الثاني، فقد تناول موضوع الفشل المالي الذي يعتبر المتغير التابع للدراسة، ليتم التوصل أن الفشل هو مرحلة من مراحل التعثر تصف النقص المؤقت في السيولة يصاحبه مجموعة من الصعوبات قد تؤدي إلى تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها حسب الجدول الزمني المخصص لها، إن معرفة عوامل حدوث الفشل المالي يمكن أن تساهم في الوقاية وتجنب الظاهرة، خاصة إذا كان لهذه العوامل أثر واضح يمكن قياسه أو ملاحظته من خلال المعلومة المالية بواسطة مؤشرات تقييم الأداء المالي والتي تساهم في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي. أما عن آخر فصل نظري، فقد تم التطرق لمكانة قطاع الحليب ومشتقاته وآليات تدخل السلطات العمومية فيه، كما تم تحليل العرض والطلب على الحليب ومشتقاته باعتبارها مادة ذات استهلاك واسع بالمجتمع الجزائري.

أما من خلال الدراسة التطبيقية، فقد اتضح لنا أن النتائج الخاصة بغياب أثر العوامل المالية على الفشل مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته ماليا (الفرضية 2) مرفوضة تماما، نتيجة وجود تأثير جوهري لتغير مؤشرات تقييم الأداء المالي الموزعة عبر مجموعات أساسية المتمثلة في السيولة، المردودية، المديونية، والنشاط على وضعية مؤسسات القطاع المدروس المالية، في حين نلاحظ غياب التأثير الجوهري لمؤشرات تغطية الديون.

كما تم رفض الفرضية الرابعة والخامسة حيث أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على المعلومة المالية لها القدرة على تمييز الجيد بين المؤسسات الفاشلة والناجحة ما يفسر معدلات التصنيف أو الترتيب الصحيح للنماذج وفق أسلوب التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي. كما أثبتت هذه النماذج كفاءتها على تفسير والتنبؤ بظاهرة الفشل المالي.

الخاتمة

بعد عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج قسمت إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية ومن ثم تم مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة، حيث اختلفت في جوانب واتفقت في جوانب أخرى. وبصفة عامة فإن جميع الدراسات اشتركت في التأكيد على الدور الهام للمعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بواسطة مؤشرات تعتبر كمدخلات أساسية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي بغية تجنب آثاره وتكاليفها الجسيمة. .

خلاصة القول أن المعلومات المالية لها دور هام جيدا في تقييم الأداء المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، حيث سمحت ببناء نماذج إحصائية تفسر حدوث الفشل المالي، تمييز بدقة للمؤسسات الفاشلة والناجحة، وتساهم بالتنبؤ بالظاهرة. هذا ما تثبته قيمة معدلات التفسير والتنبؤ بالظاهرة التي قدمها كل من أسلوب الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي. لذا فإن تطبيق ما جاء به النظام المحاسبي المالي يزيد من دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وهو ما يعود بالفائدة على متخذ القرار على جميع المستويات باتخاذ قرارات تحول دون حدوث ظاهرة الفشل المالي وإن حدث فيحد من آثارها السلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد.

قائمة المراجع

1.1- الكتب

- 1) أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 2) آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- 3) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
- 4) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم والمراجعة الأداء والاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 5) أمين محمد، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2008.
- 6) أنجيس مورييس ترجمة بوزيد صحراوي والآخرين، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة الجزائر، 1996.
- 7) بدوي محمد عباس وعلى عبد الوهاب نصر، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، 2007.
- 8) البكري سونيا محمد، نظم المعلومات الإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1997.
- 9) بيرجهم أوجين، ميشيل ايرهاردت، ترجمة سرور على ابراهيم سرور، الإدارة المالية النظرية، والتطبيق العملي، دار المريخ للطباعة والنشر، الكتاب الثاني، 2012.
- 10) بيرجهم أوجين والآخرين، الإدارة المالية النظرية، والتطبيق العملي، دار المريخ لطباعة والنشر، الكتاب الأول، 2012.
- 11) جمعة أحمد حلمي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 12) جمعة أحمد حلمي، الريادة في المحاسبة والتدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 13) جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 14) حجازي محمد عباس، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للاتصال وأساس لاتخاذ القرارات، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1977.
- 15) حداد فايز سليم، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2010.
- 16) الحسيني فلاح حسن ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار الوائل، عمان، طبعة الثانية، 2003.
- 17) حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 18) الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، أكاديمية الدنمرك المفتوحة، دت.

قائمة المراجع

- 19) الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 20) خنفر مؤيد راضي والمطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري تطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011.
- 21) الدهراوي كمال الدين و كامل سمير، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002.
- 22) الراوي خالد ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 23) رحيمة صباح محسن والأخرون، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 24) رحيمة محسن صباح والأخرون، نظم المعلومات المالية، أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2010.
- 25) الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الورق للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- 26) الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.
- 27) السالمي علاء والأخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 28) شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداوا، الجزائر، 2008.
- 29) الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 30) طالب علاء فرحان، الحوكمة والأداء المالي الاستراتيجي، دار الحامد، (دت).
- 31) العامري محمد على ابراهيم، الإدارة المالية المتقدمة، مكتبة الإثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 32) عبد العال طارق، إدارة السيولة في الشركات والمصارف(قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013/2012.
- 33) عبد المنعم مبارك صلاح الدين، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
- 34) عثمان محمد داود، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2013.
- 35) عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009.
- 36) فضيل نادية، الإفلاس وتسوية القضاية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007.
- 37) الفيومي محمد، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، دن، 1999.
- 38) الكبيسي عامر، التطوير التنظيمي وقضايا معاصرة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2006.
- 39) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الأزكية، جمهورية مصر العربية، 2006.

- 40) محمود يوسف محمد، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
- 41) المرخي مجيد، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
- 42) مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني: الأساليب والاستخدامات العملية**، دار الواصل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 43) مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني**، دار الواصل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
- 44) الهندي منير إبراهيم، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003.
- 45) وائل محمد ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

2.1- المجلات والدوريات

- 1) بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، عدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
- 2) البياتي غازي عبد العزيز سليمان، **قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة بالتركيز على الرقابة القبليّة**، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم 3، العدد 7 ISSN 18131719، العراق.
- 3) جابر مليكة، **إسهام الاستومولوجيا في تعليمية علو الاجتماع**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان، 2012.
- 4) حري حسين محمود والخشالي شاكركار الله، **أثر أبعاد الهيكل التنظيمي في بناء المعرفة التنظيمية: دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006.
- 5) الحمدان علام محمد والآخرون، **أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية: دراسة تحليلية للفترة 2008-2003**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2010.
- 6) الحمداني رافعة إبراهيم والقطان ياسين طه ياسين، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية فينتوي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 2013.
- 7) الخشالي شاكركار، **العلاقة بين أبعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 1، 2006.
- 8) رمزي جودي محمد، **إصلاح المحاسبي في الجزائر للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، 2009.
- 9) زقون عبد الرزاق خليل محمد، **أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي لشركة المختلطة الهندية ISPAT ANNABA**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، 2005.
- 10) الشوارة فيصل محمد، **تقييم أثر التخصصية في الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.
- 11) علاء جبل والآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 90، المجلد 21، الموصل، العراق.

قائمة المراجع

12) العمارنة أسماء إبراهيم والآخرين، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم هي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، بحث رقم (5-2011-DRGS) مقدم في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2011.

13) ديلة فاتح، تحديد الموقف الاستيمولوجي والمنهجي للباحث في علوم التسيير، كيف، لماذا، موقع جامعة محمد

خيضر بسكرة: [http://manifest.univ-](http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Debla_fateh.pdf)

[ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Debla_fateh.pdf](http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/Debla_fateh.pdf)

3.1- الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية

1) سامح مختار، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات، وآفاق"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الواد، الجزائر، 2010.

4.1- مذكرات وأطروحات الدكتوراه

- 1) بورزوق أمينة، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 2) حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- 3) شادلي شوقي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر، 2007_2008.
- 4) شاي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 5) صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010.
- 6) طارق حمزة، دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 7) العصين هلا بسام عبد الله، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية تجارة، قسم إدارة أعمال إدارة أعمال.
- 8) قباجة عدنان عبد المجيد الرحمان، أثر فاعلية الحاكمية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في فلسفة التمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.

- 9) مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية "حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
- 10) المناصير عمر عيسى فلاح، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، 2013.

5.1- القوانين والتشريعات

- 1) القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008.

2- المراجع باللغة الأجنبية

2.1- Ouvrages

- 1) BERK ET Jonathan et autres, **Finance d'entreprise**, Pearson édition, 2008 .
- 2) BHATTACHARYA Hrishikes, **Total Management by Ratios An Analytic Approach to Management Control and Stock Market Valuations**, Sage publications, Second Edition, 2007.
- 3) BOURNE Mike and BOURNE Pipa, **Handbook of corporate performance management**, Wiley and Sons publication, 2011.
- 4) CERRADA Karine et autres, **Comptabilité et Analyse des états financiers : principes et applications**, De Boeck , 2007.
- 5) CHERIF Mondher Et STEPHANE Dubreuille, **Creation de Valaur et Capital –Investement** ,Pearson éducation , 2009
- 6) DE LA BRUISLERIE Hubert, **analyse financière et risque de crédit**, Dunod ,Paris, 1999. DEVAILLE Pascal ET AUTRES, **Information Financier en IFRS**, itec, RITEC,PARIS , 2007.
- 7) Edith S. HOTCHKISS And Others, **Handbook of Corporate Finance: Empirical Corporate** Evreart SERGE, CHRISTAN PratteditHauret, **les documents de synthèses : Bilan, compte de résultat**, annexes, e -thèques, 2002 .
- 8) JAFF Ross-westerfield , **Corporate finance**, The Mac Grow Hill Premise On Line , Sixth Edition, 2002.
- 9) KADOURI . A, MIMECHE .A, **Cours de comptabilité financière selon les normes IAS /IFRS et selon le SCF** ,ENAG, 2009.
- 10) PEDMONDSAND Thomas And others, **Fundamental Managerial Accounting Concepts**, Sixth edition, library of congress cataloging in publication data, 2011.
- 11) TAZDAIT Ali, **maitrise du système comptable financier**, première édition ENAG, Alger, Algérie, 2009.
- 12) THAUVRON Arnaud, **évaluation d'entreprise**, Economica , 3ème édition, 2010.
- 13) YADAV Ram Avtar, **financial ratios prediction of corporate failure**, Naurang Rai Concept Publishing Company H-13, Bali Nagan Delhi, First publishing, INDIA, 1986.

2.2-Articles et magazines

- 1) **GHAHARAIBEH Mohammad And Other , The Applicability Of Corporate Failure Models to Emerging Economies: Evidence from Jordan** , INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , Institute of Interdisciplinary Business Research , AUGUST 2013 VOL 5, NO 4, 2013.
- 2) A. Khalik Salman and others, **The Determinants of Failure of Small Manufacturing Firms: Assessing the Macroeconomic Factors** , International Business Research, Vol. 4, No. 3; July 2011, ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-90122013 , available at: <http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ibr/article/download/10306/7837>.

- 3) ABBAS Qaiser, **modeling bankruptcy prediction for non-financial firms: the case of pakistan**, MPRA Paper No. 28161, 2012, available at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28161/1/Bankruptcy_Prediction.pdf.
- 4) Agro ligne, **Le Marchè Des Industrie Alimentaires En Algérie**, L'Essentiel De L'Agroalimentaire Et L'Agriculture N 97, consultè le (09 /07/2016), Disponible sur le site: http://www.agroligne.com/IMG/pdf/agroligne_web_97.pdf, 2015.
- 5) AHMED Malika et CHERTOUH Zaid, Performance financière et performance sociale dans les entreprises publiques algériennes, 2011, disponible sur le Site :http://www.ummto.dz/IMG/pdf/AHMED_ZAID_Valencia.pdf.
- 6) ALTMAN Edward And Others, **Corporate financial distress diagnosis in China**, New York Univercity Salom On centre Working Paper, 2007, available at: <http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/WP-China.pdf>.
- 7) ALTMAN Edward I. And other ,**The value of non-financial information in small and medium-sized enterprise risk management**, The Journal of Credit Risk (1–33), Volume 6 ,Number 2, Summer 2010,. available at: http://people.stern.nyu.edu/ealtman/Altman-Sabbato-Wilson-JCR_2010.pdf.
- 8) ALTMAN Edward ,**Predicting Financial Distress Of Companies Revisiting The Z-score And Zeta Models**, this paper adapted and updated available at: Edward ALTMAN, **Financial Ratios , Discriminant Analysis And Prediction Of Corporate Bankruptcy**, Journal Of Finance September 1988 , And E ALTMAN, r HALDMAN And p NARAYANAN , **Zeta Analysis : A new model to identify bankruptcy risk of corporations**, Journal Of Banking et Finance, 1, 1977, available at: <http://people.stern.nyu.edu/ealtman/Zscores.pdf>.
- 9) ALTMAN Edward, **a prediction corparate bankruptcy: Z-score model** ,1986, available at:<http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/PredCorpBkrptcy.pdf>, available at website: <http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/papers.html>.
- 10) AMROUN Messaoud et les autres, **Le Programme National De La Rèhabitation De La Production Laitière : Objectifs visés, Contenu, Dispositif De mise En Œuvre Et Impacts Obtenus**, Revue Recherche Agronomique, Numéro 14, 2004.
- 11) AMROUN Messaoud, **bref historique sur l'évaluation de la filière lait en algérie**, 2013.
- 12) ANDRADE Gregore and KAPLAN Steven, **how costly is financial not economic Distress? evidence on highly leveraged transactions that became distressed** , 1997, available at: <http://people.stern.nyu.edu/adamodar/pdfiles/articles/costofdistress.pdf>.
- 13) ANG Siah Hwee and HUANG Jason, **the effects of organizational life cycle and unabsorbed organizational slack on choice of international growth strategies**, available at: http://www.library.auckland.ac.nz/subject-guides/bus/docs/effects2009.pdf?origin=publication_detail.
- 14) AROSA Blanca, and other, **The board Structure And Firm Performance In SMEs: Evidence available at Spain**, Elsevier Espana, Vol 19, 2013.
- 15) ASLAM KHAN Arslan, LOI Teng how, **Determinants Of Firm Growth The Evidence from Belgian Company**, UNIVERSITY OF GHENT, FACULTY OF ECONOMICS AND BUSINESS ,ENBEDRIJFSKUNDE , Netherlands 2012, available at: <http://www.thesis.net/Determinants/Determinants%20of%20firm%20growth%20Evidence%20available%20at%20Belgian%20companies.pdf>.
- 16) BALCAEN Sofie and OOGHE Hubert, **35 Years Of Studies On Business Failure: An Overview Of The Classical Statistical Methodologies And Their Related Problems** ,Working paper, Faculty Of Economics And Business, university Of Gent, Netherland, 2004 , available at:<http://citeserx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.1281&rep=rep1&type=pdf>.
- 17) BEDRANI Slimane et BOUAÏTA Ahmed, **Consommation et production du lait en Algérie : éléments de bilan et perspectives**, Cahiers du CREAD statistiques officielles de production et d'importation, Cahiers du CREAD n°44, 2ème trimestre, 1998 , disponible sur le site: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/13/44/14389>.
- 18) BELKHAROUBI Hocine, **Convergence des systèmes d'information comptable et intégration financière : Contraintes d'un processus**, Faculté des sciences économiques, Sciences de gestion et sciences commerciales, 2011, disponible sur le site :<http://www.iefpedia.com/france/wp->

- [content/uploads/2009/12/Convergence-des-syst%C3%A8mes-d%E2%80%99information-comptable-et-int%C3%A9gration-financi%C3%A8re-Contraintes-d%E2%80%99un-processus.-%E2%80%93-BELKHARROUBI-Hocine.pdf](#).
- 19) BELLIHI Hassan et EL AGY Majda, **Le Risque D'échec Entrepreneurial Crise Individuelle prélude De Crise Collective, Essai D'Exploration Des Facteurs Et Des Effets Critiques**, Equipe de Recherche En Développement Et Mangement De Projet "EDMP", Laboratoire "LaRGe", École Nationale de Commerce et de Gestion, Université IBNOU ZOHR, Agadir, Maroc, available at: https://emnet.univie.ac.at/uploads/media/Bellihi_El_Agy.pdf.
 - 20) BELLOVARY Jodi And Other , **A Review of Bankruptcy Prediction Studies: 1930**
 - 21) BEN JABEUR Sami et autres, **La défaillance Des entreprises: une revue de littérature** , IPAG Working Papers, , 2014, Disponible sur le site : http://www.ipag.fr/wp-content/uploads/recherche/WP/IPAG_WP_2014_315.pdf.
 - 22) BENCHARIF Abdelhamid, **Stratégies Des Acteurs De La Filière Lait En Algérie: états Des Lieux Et Problématiques**, In : Padilla M. (ed.), Ben Saïd T. (ed.), Hassainy a J. (ed.), Le Grusse P. (ed.). Les Filières Et Marchés Du Lait Et Dérivés En Méditerranée : état Des Lieux, Problématique Et Méthodologie Pour La Recherche, Montpellier : CIHEAM 2001 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches n. 32, 2001, disponible sur le site: <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/b32/CI011662.pdf>.
 - 23) BENJABEUR Sami, **Macroeconomic Variables In Financial Distress : A Non Parametric Methods** , IPAG Working papers, IPAG Business School2014, available at: www.ipag.fr/wp-content/uploads/recherche/WP/IPAG_WP_2014_313.pdf.
 - 24) BHATTACHARJEE Arnab, HIGSON Chris, **Macroeconomic Conditions and Business Exit: Determinants of Failures and Acquisitions of UK Firm** , CENTRE FOR DYNAMIC MACROECONOMIC ANALYSIS WORKING PAPER SERIES, 2007, available at:<http://www.st-andrews.ac.uk/CDMA/papers/wp0713.pdf>.
 - 25) BIN ABHALIM Mohd Suberi and others, **Financial Performance And The Management Issues of Bumiputera Construction Firms in the Malaysian Construction Industry**, Advances in Environmental Biology, 8(9) Special 2014.
 - 26) BLAZY Régis et COMBIER Jérôme, **LA DEFAILLANCE D'ENTREPRISE :Causes économiques, traitement judiciaire et impact financier**, INSTITUT NATIONAL DE LA STATISTIQUE ET DES ÉTUDES ÉCONOMIQUES, 1997, disponible sur le site :<https://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/17920/1/imethode72-73.pdf>.
 - 27) BLAZY Régis et autres , **Les défaillances d'entreprises: des difficultés Visibles Plusieurs Années à L'Avance** , Economie Et Statistique, n°268-269, ,1993, Disponible sur le site :http://www.persee.fr/doc/AsPDF/estat_0336-1454_1993_num_268_1_5813.pdf.
 - 28) BOGUSLAUSKAS Vytautas et MILERIS Ricardas, **Estimation of Credit Risk by Artificial Neural Networks Models** , ISSN 1392 – 2785 ,Engineering Economics 4, Kaunas University of Technology ,2009.
 - 29) BOUJELBEN Saoussen et HASSOUNA Fedhila, **La pertinence du Cash-Flows d'exploitation et de L'information Financière Traditionnelle Dans La prévision De La Détresse Financière Des Entreprises Tunisiennes** , 2003, disponible sur site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/544881/filename/p158.pdf>.
 - 30) BOURAZOUNI Omar, **Etude d'impact des prix des produits alimentaires des base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaire mondial**, bureau de Caire pour le moyen -orient, asie- central et europe des l'est, 2008, disponible sur le site: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp194575.pdf>.
 - 31) BRADAI Houda, **détresse financière et restructurations des structures de gouvernance : une analyse de survie**, revue de La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit Entre Changement Et Stabilité, halshs-00522403, version 1 - 30 Sep 201, la France, 2008.
 - 32) BRUNN Philip et REDWOOD Victoria, **Company Accounts Based Modelling Of Business Failures And Implication For financial Stability** ,the bank of England's Working Paper Series, n°210 , ThreadNeedle Street LONDON,2003 , available at: <http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=375091000096115106079112071073070124060087060080003065108005066109064099104073080073057037122017121015000007075074004091>

- [103107033086048020109117010020083081005010046040105031027064079088110000086120&EXT=pdf](http://www.bankofengland.co.uk/archive/Documents/historicpubs/fsr/2003/fsr15art8.pdf).
- 33) BUNN Philip, **Company Accounts Based Modelling Of Business Failures**, Domestic Finance Division , Financial Stability Review, 2003 , available at: <http://www.bankofengland.co.uk/archive/Documents/historicpubs/fsr/2003/fsr15art8.pdf>, (17/06/2014).
- 34) CAMPBELL John Y. and others, **Predicting Financial Distress and the Performance of Distressed Stocks**, 2010, available at :
- 35) CAPRON Michel et QUAIREL Françoise, **Evaluer les stratégies de développement durable: l'utopie mobilisatrice de la performance globale**, ROR - Revue De L'organisation Responsable –Responsible Organization Review, Éditions ESKA, Paris, France, N° 1, Avril 2006.
- 36) Carlos MOLINA and Lorenzo PREVE, **An empirical analysis of the effect of financial distress on trade Credit** , 2009, available at: http://www.fma.org/Reno/Papers/Molina_Preve_FinDist_TC.pdf.
- 37) CAUVINEt Eric Pierre et BESCAS Laurent, **L'Evaluation des performance dans les entreprises françaises : une étude empirique**, 2002 ,disponible sur le lien: <http://hal.inria.fr/docs/00/59/29/78/PDF/CauvinBescos.pdf>.
- 38) CHARITOU Andreas and others , **Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the UK** ,European Accounting Review, Vol. 13, No. 3, 2004
- 39) CRUTZEN Nathalie et VAN CAILLIE Didier, **L'enchaînement des facteurs de défaillance de L'entreprise : une réconciliation des approches organisationnelles et financières** , Cahier de Recherche Entrepreneur And Innovation ,Working Paper :N° 200704/03, Ecole de Gestion, l'Université de Liège , 2007, disponible sur le site :http://www.hec.ulg.ac.be/sites/default/files/workingpapers/WP_HECULG_20070403_Crutzen_VanCaillie.pdf.
- 40) CRUTZEN Nathalie et VAN CAILLIE Didier, **Vers Une Typologie Des Micros Et Petites Entreprises En Difficulté: Une étude Exploratoire**, disponible sur le site : <http://www.youscribe.com/Product/DownloadFile/535574?format=1>.
- 41) CRUTZEN Nathalie et VAN CAILLIE Didier, **Le processus de défaillance de l'entreprise : intégration et relecture de la littérature**, 2007, disponible sur le site: <http://web.hec.ca/airepme/images/File/2008/C61.pdf>.
- 42) D Kavir. Rama, **An Empirical Evaluation of the Altman (1968) Failure Prediction Model on South African JSE Listed Companies**, A Research Report, School of Accounting, available at:<http://wiredspace.wits.ac.za/bitstream/handle/10539/12535/KDR%20Thesis%20Final.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.
- 43) D. HOLT Gary, **construction business failure: conceptual synthesis of causal agents**, Construction Innovation, Vol. 13 No. 1, qEmerald Group Publishing Limited : 1471-4175 DOI 10.1108/14714171311296057, 2013, available at: <http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?issn=1471-4175&volume=13&issue=1&articleid=17073013&show=pdf&PHPSESSID=oas2l2mjbhsa59493lab4i6vj4>.
- 44) DJARMOUN ET CHEHAT, **Le developement de la filière lait en Algérie: de l'autosuffisance à la dépendance**, Livestock Research for Rural Development. Volume 24, Article #22, 2012 .
- 45) ECER Fatih, **COMPARING THE BANK FAILURE PREDICTION PERFORMANCE OF NEURAL NETWORKS AND SUPPORT VECTOR MACHINES: THE TURKISH CASE** , ECONOMIC RESERACH ,ISSN 1331-677X , Juraj Dobrila University of Pula, Department for Economics and Tourism , Croatia ,2013 Volume 26(3).
- 46) ELHAMMA Azzouz, **Impact de la taille sur le contenu des tableaux de bord dans les entreprises au Maroc: résultats d'une étude empirique**, L'étude empirique de ce travail a été réalisée dans le cadre d'une thèse de Doctorat à la faculté de Rabat-Agdal, 2005.
- 47) FEKIH Chiraz et HASSOUNA fedhila **Prédiction Du Risque de Défaillance Des Entreprises : Capacité à Utiliser Ratios Financiers, Application Du Modèle Linéaire de BRUNSWIK**, 2003, disponible sur le site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00593034/document>.

- 48) FOOK YAK Ben Chin, and others, **Evaluating Company Failure in Malaysia Using Financial Ratios and Logistic Regression** , *Asian Journal of Finance & Accounting* ,ISSN 1946-052X ,2012, Vol. 4, No. 1, 2012.
- 49) GANEH KUMAR Radha, KUMAR Kishore, **A comparison of bankruptcy models** , *International Journal of Marketing Financial Services et Management Reasearch*, vol 1 N°4 , ISSN 22773622, April 2012, 2012.
- 50) GAUZENTE Claire, **Mesurer la performance des entreprises en l'absence des indicateurs objectifs : quelle validité ? Analyse de la pertinence de certains indicateurs** , *Finance Contrôle Stratégie – Volume 3, N° 2, juin 2000*,p 146, disponible sur le site :[http //leg2.u-bourgogne.fr/rev/032165.PDF](http://leg2.u-bourgogne.fr/rev/032165.PDF).
- 51) GEEP Adrian and KULDEEP Kumar, **Business Failure Prediction Using Statistical Techniques: A Review**, *Business papers*, Paper N 675, Bond University, 2012, available at: http://epublications.bond.edu.au/business_pubs/675.
- 52) HAMROUNI Amel, **L'échec Entrepreneurial : Relation Entre Les Principales Causes D'échec Et Le Cycle De Vie De l'Entreprise, Analyse Qualitative à Travers Le logiciel nviv07** , 7eme Congrès De L'Académie De L'entrepreneuriat Et De L'innovation Paris, 12-15 octobre, 2011 , Disponible Sur Lien : http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/user_upload/7eme_congres_2011/hamrouni.pdf.
- 53) HAROUNI Amel et AKKARI Imen, **The entrepreneurial Failure :Exploring Links Between The Main Causes Of Failure And Qualitative Analysis Using nvivo7 Software**, *Centre For Promoting Ideas, Journal Of Business And Social Science*, Vol 3 n°4,USA, 2012.
- 54) HOSSARI Ghassan, **Signalling Corporate Collapse using a Dual-Classification Scheme: Australian Evidence**, *International Review of Business Research Papers*, Vol. 5 No 2009.
- 55) HOSSARI Ghassan, **Absence of Industry Effect in Modelling Corporate Collapse in Australia** , 2005, available at : <http://www.wbiconpro.com/335-Hossari,G.pdf> .
- 56) HUNTER John et ISACHENKOVA Natalia, **Failure Risk: A Comparative Study Of UK And Russian Firms**, *Discussion Paper 00-1, Department of Economics and Finance, Brunel University*, ISSN 1466-5182, 2001.
- 57) **Importation de Lait en Poudre versus Production Locale, Quelle Evolution?**, *Méditerranéen Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy*, E-ISSN 2039-2117 ISSN 2039-9340, Vol 4 No 11 October 2013.
- 58) **Importation de Lait en Poudre versus Production Locale, Quelle Evolution?**, *Méditerranéen Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy*, E-ISSN 2039-2117 ISSN 2039-9340, Vol 4 No 11 October 2013.
- 59) **Indicateurs de performance financière des entreprises canadiennes Concepts, sources et méthodes**, disponible sur le site :[http //ivt.crepuq.qc.ca/ipfec/documentation/ipfec99gid.pdf](http://ivt.crepuq.qc.ca/ipfec/documentation/ipfec99gid.pdf), consulté le (20/04/2014).
- 60) Jean-Louis Rastoin et El Hassan Benabderrazik, **Céréales et oléoprotéagineux au Maghreb Pour un co-développement de filières territorialisées**, *Algérie Une agriculture sous fortes contraintes, institut de prospective économique du monde méditerranée*, 2014.
- 61) KEASEY Kevin and PINDADO Julio, Luis RODRIGUES, **the costs of SME's financial distress across Europe**, available at: <http://www.fma.org/Hamburg/Papers/luis.pdf>.
- 62) KO Li-Jen And Other, **Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System**, *The International Journal of Digital Accounting Research*, Vol. 1, No. 1, ISSN: 1577.

- 63) KOLSI Manal, **Effet des mécanismes de gouvernance sur la performance financière et boursière: cas des entreprises canadiennes**, Revue Comptabilité, Economie et Societé, Montpellier, ver1, France, 2011.
- 64) KORTEWEG Arthur, **the costs of financial distress across industries**, 2007, available at: <http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=886002089031001127089001121089124073000064069010066071005098073108004021123027072112038036026000062033037018111106070087070041072071083063064091069090064114110057010017082116099106020085073092106006&EXT=pdf>.
- 65) LEE Ming chan, **Business Bankruptcy Prediction Based On Survival Analysis Approach**, International Journal On Computer Science & Information Technology (IJCSIT) VOL 6 N° 7, 2014.
- 66) LEMEILLEU Sylvaine et autres, **Dynamique Des Acteurs Dans Les Filières Agricoles Et Agroalimentaires**, Perspectives Des Politiques Agricoles En Afrique Du Nord, Centre International De Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes CIHEAM, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches ; n. 64, ISSN : 1016-1228 – ISBN : 2-85352-432-9, 2011,P97, disponible sur le site: <http://www.ciheam.org/images/CIHEAM/PDFs/Publications/OM/Ciheam-AFD - OMB64.pdf>.
- 67) LIU Jia et PANG Bong, **Business Failures And Macroeconomic Factors In The UK**, 2004, available at: http://www.efmaefm.org/efma2005/papers/153-liu_paper.pdf.
- 68) LUKASON Oliver, **Financial Performance Before Failure: Do Different Firms Go Bankrupt Differently?**, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 4, August 2012.
- 69) M HAMDI, A KARAA ,**Predicting Financial Distress of Tunisian Firms: A Comparative Study Between Financial Analysis and Neuronal Analysis**, School of Doctoral Studies (European Union) Journal, 2012.
- 70) MAKHLOUF Malik et autres, **La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation**, NEW MEDIT N. 1/2015 .
- 71) MALIK Usama Saleem and others, **Distress Risk and Stock Returns in An Emerging Market**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.17, 2013, p 81, available at : <http://iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/download/8978/9211>.
- 72) MALINA Marry et SELTO Frank, **Communicating And Controlling Strategy: An empirical study of effectiveness of balanced scorecard**, journal of accounting research,v3 .13, 2001.
- 73) MC CARTHY Yvonne, **behavioral characteristics and financial distress**, research technical paper N06RT/11, central bank of Ireland, 2011, available at: <http://www.financialregulator.ie/publications/Documents/06RT11.pdf>.
- 74) MERDJI M'hamed, **Le marché Des Produits Laitiers Etude Sur Les Débouchés Internationaux**, 2015, disponible sur le site: http://www.animaweb.org/sites/default/files/lac_etudedebouches_fr_final.pdf.
- 75) MORAVEC Tomáš, **THE BANCROPTCY IN THE CZECH REPUBLIC – INFLUENCE OF MACROECONOMIC VARIABLES**, University of Economics, Faculty of International Relations, Winston Churchill Square 4, 130 67 Praha, 2013.
- 76) NAIDOO S.R. et DU TOIT G.S., **A predictive Model Of The States Of Financial Health In South African Businesses**, Southern African Business Review ,Volume 11, Number 3, 2007.
- 77) O ,**Bouazouni, Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens**, Une étude pour le compte du programme alimentaire mondial, 2008, disponible sur le site : <http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp194575>.
- 78) OBERT Robert, **Le Nouveau Cadre Conceptuel de l'IASB**, Revue française de comptabilité , N° 439, 2011.
- 79) OHLSON, J. A, **Financial Ratios and the Probabilistic Prediction of Bankruptcy**, Journal of Accounting Research, 18(1), USA, 1980.
- 80) PARKER Susan and others, **Corporate Governance And Corporate Failure: A Survival Analysis**, 2002, available at: https://www.researchgate.net/publication/241507589_'Corporate_Governance_and_Corporate_Failure_A_Survival_Analysis'_corporate_gouvernance.

- 81) PEACOCK Rolffe, **FAILURE AND ASSISTANCE OF SMALL FIRMS**, 2000, available at: <http://www.sbeducation.info/downloads/sbfail.pdf>.
- 82) PERVAN Ivica And Other, **Prediction Of Company Bankruptcy Using Statistical Techniques – Case Of Croatia**, Croatian Operational Research Review (CRORR), Vol. 2, 2011, CROATIA, 2012.
- 83) POCHEM Christine, **Traitement Légal De La Défaillance Et Gouvernance : Une Comparaison Internationale**, Revue internationale de droit économique, 2001/4 t. XV, 4 , 2001.
- 84) POCHEM Christine, **Le Gouvernement De L'Entreprise Défaillante : étude De Trente Plans De Continuation** , Finance Contrôle Stratégie – Volume 4, N° 2, juin 2001, Disponible sur le site : <http://leg.u-bourgogne.fr/rev/042181.pdf> , 2000.
- 85) PRANOWOA Koes nd Others: **Determinant of Corporate Financial Distress in an Emerging Market Economy: Empirical Evidence available atthe Indonesian Stock Exchange 2004-2008**, International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 52 (2010) , Euro Journals Publishing, 2010.
- 86) PRAVA MISHRA Swayan, **A Relationship Between Macroeconomic Variables And Corporate Health Manufacturing Firms In India**, Journal Of Quantative Economics , vol 11 .Nos 182 , 2013.
- 87) PSSILLAKI Maria And Others , **Evaluation Of Credit Risk Based On Firm Performance** , European Journal Of Operational Research 201, 2010.
- 88) PURNANANDAN Amiyatoch, **Financial Distress and Corporate Risk Management: Theory And Evidence**, 2007, available at: <http://ssrn.com/abstract=782425>.
- 89) S Kali et autres, **Situation de la filière lait en Algérie: Approche analytique d'amont en aval**. Livestock Research for Rural Development. Volume 23, Article 179, 2011.
- 90) Sabrina LATRECHE, Laurant BERNARD, **La Filière Lait La Nouvelle Donne** , La Revue De L'Industrie Agroalimentaire, N°3, Octobre 2009.
- 91) SALLOUM Charbel et AZOURY Nehmé, **détresse financière et gouvernance d'entreprise : approche empirique**, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie , Vol. 1,2008.
- 92) Sawsan Kacimi El Hassani, **La Dépendance Alimentaire en Algérie:**
- 93) SHARABANY Ran, **Business Failures and Macroeconomic Risk Factors** , Discussion Paper No. 2004, Research Department , 2004, available at: <http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/papers/dp0406e.pdf>.
- 94) SHIRATA YOSHIKO Cindy , **Financial Ratios as Predictors of Bankruptcy in Japan: An Empirical Research** , 1998 , available at : <http://www.apira2013.org/past/apira1998/archives/pdfs/31.pdf>.
- 95) **to Present**, version. Journal of Financial Education, Vol. 33: 1-43. Permalink. ©Financial Education Association , 2007.
- 96) Van Caillie et autres, **L'analyse équilibrée des symptômes de déséquilibre de la PME à reprendre, facteur-clé du succès du processus de reprise : légitimation théorique et première validation empirique**, 2007, disponible sur le site: http://www.seminar.hec.ulg.ac.be/docs/Sem06.06.20_sstantin-paper.pdf.
- 97) WGENVOORT Rain, **Are Finance Constraints Hindering The Growth Of SMEs In EUROPE**, Europe 'S CHANGING Financial Fan Scape : The Financial Of Small And Medium Size Enterprice , ETP Paper , Volume 8, n° 2, 2003.
- 98) ZAPALSKA Alina and PERRY Geoff, **the life-cycle growth and development approach to analyzing entrepreneurship in china**, 2004, available at: <http://journal.apee.org/images/5/59/999580.pdf>.
- 99) ZEITUM Rami And others, **Macroeconomic Determinants Of Corporate Performance And Failure : Evidence form An Emerging Market, The Case Of Jordan**, Corporate Ownership And Control 5(1), 2007, available at: <http://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=2533&context=commpapers>).
- 100) ZENKHRI Salah, **Impact du Plan National de Développement Agricole (PNDA)de production oasisiens dans la région d'Ouargla**, Revue ElWahat pour les recherches et les Etudes, Vol.7n°2 ISSN : 1112 -7163, 2014, disponible sur le site : <http://elwahat.univ-ghardaia.dz/annonce/vol7n2/SNV/11.pdf>.

2.3- Mémoires et thèses

- 1) AIT LHADI Aziza, **Impact du dispositif d'encadrement et d'accompagnement de l'intensification de la production laitière sur le développement de l'élevage bovin laitier dans la région de la Mitidja**, Mémoire de Master non publiée, faculté: sciences de la nature et de la vie et des sciences de la terre, département: sciences agronomiques, spécialité: sciences et techniques des productions Animales, université khemis miliana, Ain defla, Algérie, 2015.
- 2) ALY DIADJIRY Coulibaly , **La défaillance des PME belges: analyse des déterminants et modélisation statistique**, thèse de doctorat non publiée, 2004.
- 3) AYADI BEN LAKHAL Rim, **Reorganisation Of Bankrupt Firms In France : Financial and Econometric Analysis Dissertation**, Thèse De Doctorat Non Publiée En Sciences De Gestion, Université Cergy Pontoise, Département D'économie ,Management Mathématiques Et Laboratoire De recherche THEMA, 2011.
- 4) BEN JABEUR Sami, **Statut De La Faillite En Théorie Financière : Approches Théoriques Et Validations Empiriques Dans Le Contexte Français**, Thèse De Doctorat Non Publiée, ÉCOLE DOCTORALE Toulon et ÉCOLE DOCTORALE De Sousse,2014 .
- 5) CHARFAOUI Assia, **La Porte Du Concept De Groupe Stratégique Application Au Secteur Lait Privé En Algérie**, Thèse De Doctorat économie De Développement Agricole Agroalimentaire Et Rural, université Montpellier, Faculté Des Sciences économique, 2009.
- 6) DU JARDIN Philippe, **Prèvision de la défaillance et réseaux de neurones : l'apport des méthodes numèriques de sélection de variables**, Doctorat en Sciences de Gestion non publiée, UNIVERSITÉ DE NICE SOPHIA-ANTIPOLIS, INSTITUT D'ADMINISTRATION DES ENTREPRISES, 2007.
- 7) EL KABIR Ahmed, **Contraintes De La Production Laitière En Algérie évaluation de La qualité Du Lait Dans l'Industrie Laitière (Constats Et Perspectives)**, Thèse De Doctorat Non Publiée, Faculté Des Sciences De La Nature Et La Vie Département De biologie, Université d'Oran, 2015.
- 8) FINAYER Agnès, **Détresse Financière Des Entreprises Trajectoire de Déclin Et Traitement Judiciaire Du Défauts**, Thèse de Doctorat Non Publiée, Université Luxembourg En Sciences Financières, Université Strasbourg En Gestion, 2011.
- 9) GUERGU Jon, **the causes behind the 'failure' of Hmv and the consumer perception of entertainment retailers** , A dissertation Unplished Submitted To The University Of Manchester For The Degree Of Master Of Science In The Faculty of Humanities, 2013.
- 10) HOSSARI Ghassan, **a ratio-based multi-level modeling approach for signaling corporate collapse: A Study of Australian Corporations** , A Thesis Unpublished, Submitted To The Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy Australian Graduate School of Entrepreneurship Swinburne University of Technology, Australia, 2006.
- 11) KHERZAT Bahidja, **Essai d'évaluation de la politique laitière en perspective de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce et à la Zone de Libre Echange avec l'Union Européenne**, Thèse De Magister En Sciences Agronomiques, Institut National Agronomique –ELHARRACH, Alger, Algérie, 2007.
- 12) KIDANE Habtom Woldemichael, **Predicting Financial Distress In IT and Services Companies In South Africa**, Submitted in accordance with the requirements for the degree magister of commerce, Faculty of Economic and Management Sciences, department of Business Management,University of the Free State, 2004.
- 13) KOUAME Diane Saty, **Les facteurs de succès ou d'échec des jeunes entreprises innovantes françaises, selon leurs modes de financement et de gouvernance**, Thèse De Doctorat Non Publiée, Université De Lorraine École Doctorale Des Sciences Juridiques, Politiques, Economiques et de Gestion, Centre Européen De Recherche En Economie Financière Et Gestion des Entreprises, 2012.
- 14) MAKHLOUF Malik, **Performance De La Filière Laitière Locale Par Le Renforcement De La Coordination Contractuelle Entre Les Acteurs : Cas De La Wilaya De Tizi-Ouzou – Algérie**, thèse de doctorat Non publiée, Spécialité : Agronomie ,Option : Economie Rurale, Université Mouloud M MAMMERI de tizi-ouzu, Faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, 2015.

- 15) N El Jabri , **Gestion de la qualité dans l'agro-industrie laitière au Maroc**, Master of Science: CIHEAM-IAMM, Montpellier, France, 2002.
- 16) RAMOORTHEE NAIDOO Surendra, **A Predictive model of the states of financial health in south africa business**, **Unpublished** Thesis, university of South Africa, 2006.
- 17) SINAN Aktan, **Early Warning System for Bankruptcy:Bankruptcy Prediction**, Doctorate Thesis Unpublished ,To Obtain The Academic Degree Of a Doctor Of Economics available at The Faculty For Economics Of The Karlsruhe Institute Of Technology (KIT), 2011.
- 18) TUVADARATRAGOOL Sumeth, **The Role of Financial Ratios in Signalling Financial Distress: Evidence on Australia** , Unpublished Thesis, Southern Cross University, Australia, 2013.
- 19) ZAKARIA Nor Balkish, **Corporate Governance And The Relationship Between Default Risk And The Earnings Response Coefficient**, Doctorate Of Philosophy In Accounting Unpublished, Victoria University of Wellington, USA, 2012.

2.3- Conférences

- 1) ABID Fathi et ZOUARI anis, **Prévision de La détresse financière Par Les Algorithmes Génétiques et Les réseaux de neurones** , 20th International Conférence of the French Finance Association (AFFI) 2003.
- 2) CAUVIN Eric et autres, **indicateurs non financière importance des indicateurs financiers et ordre de présentation des indicateurs: effets sur l'évaluation de la performances des managers**, papier présenté au congrès annuel de l'association francophone de la comptabilité (AFC), mai 2008.
- 3) MAGHNI Billal, **Analyse Des Politiques De Soutien à l'Agriculture En Algérie**, Communication à Présenter Lors Des Journées De Recherches En Sciences Sociales
- 4) SAADI Nacereddine : **Epistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l'économie de marché L'expérience d' un PED du Sud à ex-orientation socialiste: l 'Algérie**, communication congrès AFC, 2012, Disponible sur le site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691022/document>.
- 5) SOUKEHAL Abdelhamid, **LA FILIERE LAITIERE : Production, Besoins Nationaux (panel1) Propositions d'éléments de politiques à moyen et long termes (panel 3), forum des chefs entreprises**, Colloque du du 08 avril 2013 relatif : La sécurité alimentaire: Quels programmes pour réduire la dépendance céréales, lait, Alger , Algerie, 2013, disponible sur le site: <http://www.cepr.org.uk/meets/wkcn/5/567/papers/kahl.pdf>).

2.5-Rapports/Lois

- 1) ASC Consulting, **la mesure de la performance financière dans les sociétés de haute technologie financière par le capital de risque**, 2006, disponible sur le site :<http://www.asc-consulting.fr/articles/MesPerfin.pdf>.
- 2) Cabinet tiers consult, **collection études sectorielles Algérie l'Agronomie**, 2004.
- 3) **International Accounting Standards Board (IASB)**, conceptual framework for financial reporting 2010, Available at: <http://www.ifrs.org/News/Press-leases/Documents/ConceptualFW2010vb.pdf>.
- 4) International Public Sector Accounting Standard Board , **The Conceptuel Framework For Général Purpose, Financial Reporting Public Sector Entities**, 2013.
- 5) KACI Mohamed et SASSI Yacine, **Industrie laitier et corps gras**, Recueil des fiches sous sectorielles, EDME Edition,2007.
- 6) **L'Arrête** correspondant au 26 juillet 2008, **fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et présentation du états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des des comptes**.
- 7) le décret Exécutif N°08-156, correspondant au 26 mai 2008, **portant application des disposition de la loi N°07-11portant le système comptable financier**, Journal officiel N°27.
- 8) Loi N°07-11 correspondant au 25 novembre2007, **portant le système comptable financier**, journal officiel N°74.
- 9) MADR, **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie2014-2010**, disponible sur le site: <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>.

قائمة المراجع

- 10) NAP LA NOUVELLE DE LA NOMENCLATURE ALGERIENNE DES ACTIVITES ET DES PRODUITS.
- 11) **NORME COMPTABLE INTERNATIONALE 1 : Présentation des états financiers** (2008), journal de L'union européenne 339 , **disponible** sur le Site :<http://www.focusifrs.com/content/download/4344/22994/version/1/file/IAS1+regl+CE+1274-2008.pdf>, page web : <http://www.focusifrs.com/content/view/full/4040>.
- 12) OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, **le marché du lait et des produits laitiers**.
- 13) OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES: **NOTE DE PRESENTATION DE LA NOMENCLATURE ALGERIENNE DES ACTIVITES «NAA »**, 2000, disponible sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/file/NAA.pdf>.
- 14) **SITUATION ECONOMIQUE DANS LE SECTEUR LAITIER EN 2012 - PERSPECTIVES POUR 2013** , CBL – RAPPORT ANNUEL 2013 – ANNEE D'ACTIVITES 2012, disponible sur le site: http://www.bcz-cbl.be/www/images/stories/pdf/public/Menus_website_FR/2_Statistiques/3_Monde/2013_04_20_ECON_Wereld_FR.pdf.
- 15) **Technical Summary The Conceptual Framework for Financial Reporting 2011 as issued at 1 January 2012**.
- 16) ZAIT Zahra, **Le marché national du lait et des produits laitiers**, 2010.

-3 مراجع الإنترنت

- 1) le site web: http://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10.

الملاحق

جانب الأصول:

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل</p>
					مجموع الأصول غير الجارية
					<p>أصول جارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة</p>
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

جانب الخصوم:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			الجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008، ص ص 28-29.

الملحق رقم (02): حساب النتيجة حسب الطبيعة (قائمة الدخل)

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات التامة والقيود التنفيذ الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم، والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 30.

الملحق رقم (03): حساب النتيجة حسب الوظيفة

N-I	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			الهامش الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم مفصل للأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، مخصصات للاهتلاكات) الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المطلوبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 31.

الملحق رقم (04): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة الفترة من ...إلى...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج الأخرى المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل التدفقات غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عند اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص35.

الملحق رقم (05): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة الفترة من ...إلى...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصححات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزيائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</u></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تسيّبات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تسيّبات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (*)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</u></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (*)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

(*) لا يُستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص36.

الملحق رقم (06): جدول تغير الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدمجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
الرصيد في 31 ديسمبر N					

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 37.

الملحق رقم (07): مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية) المستعملة في الدراسة

مجموعة تقييم الأداء الأساسية	الترميز	النسبة	الدراسة السابقة اعتمدت النسبة
السيولة	Q ₁₋₁	نسبة السيولة الجارية (العامة) = مجموع الأصول الجارية إلى مجموع الخصوم الجارية.	بيفر (1966)، ألتمان (1977)، جيلبرت (1990)، ديكان (1972)، اندريا شاريتو والأخرون (2000).
	Q ₁₋₂	نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون إلى مجموع الخصوم الجارية.	ديكان (1972)، اندريا شاريتو والأخرون.
	Q ₁₋₃	نسبة السيولة الفورية = القيم النقدية الجاهزة وشبه النقدية الشبه جاهزة إلى مجموع الخصوم الجارية.	ديكان 1972، ايدمستر 1972.
	Q ₁₋₄	نسبة رأسمال العامل الصافي إلى مجموع الأصول.	بيفر، ألتمان، ديكان، أولسون، موسمان، جونسون، ديكان، اندريا شاريتو و الأخرون.
	Q ₁₋₅	نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الأصول.	بيفر، الحناوي وموريس، جيلبرت
	Q ₁₋₆	نسبة مجموع الأصول السريعة إلى مجموع الأصول.	ديكان، الحناوي وموريس، اندريا شاريتو والأخرون.
	Q ₁₋₇	نسبة قيم النقدية إلى مجموع الأصول.	ديكان
	Q ₁₋₈	نسبة الأصول السريعة إلى المخزون.	بلام (1974)
المردودية التجارية	Q ₂₋₁	نسبة هامش ربح الاجمالي = رقم الأعمال أو المبيعات خارج الرسم - تكاليف البضاعة إلى رقم الأعمال أو المبيعات خارج الرسم.	أكتان سينان (2011)
	Q ₂₋₂	نسبة الربح التشغيلي الإجمالي (رقم الأعمال أو المبيعات خارج الرسم - تكاليف البضاعة - الأجر) إلى المبيعات.	أكتان سينان (2011) ، اندريا شاريتو والأخرون.
	Q ₂₋₃	نسبة النتيجة التشغيلية إلى المبيعات.	أكتان سينان (2011)
	Q ₂₋₄	نسبة الربح قبل الضريبة والفائدة إلى المبيعات.	أكتان سينان (2011)
	Q ₂₋₅	نسبة الربح قبل الفائدة والضريبة والهلاك انخفاض القيمة إلى المبيعات.	كمبول (1983)، ميتشلار (1985)، كارليز (1987)، أكتان سينان (2011)
المردودية الاقتصادية	Q ₂₋₆	نسبة هامش الربح الصافي نتيجة الصافي إلى المبيعات.	ألتمان، ألتمان وآخرون ، اكتان سينان.
	Q ₂₋₇	نسبة الربح التشغيلي إلى مجموع الأصول.	أكتان سينان، اندريا شاريتو و

الملاحق

الآخرون.			
أكتان سينان.	نسبة الربح قبل الضريبة و الفائدة إلى مجموع الأصول.	Q ₂₋₈	
أكتان سينان.	الربح قبل الفائدة و الضريبة والاهتلاك وانخفاض القيم إلى مجموع الأصول.	Q ₂₋₉	
بيفر، ديكان، أكتان سينان.	نسبة العائد على الأصول هو نسبة الربح الصافي إلى مجموع الأصول.	Q ₂₋₁₀	
بيفر، ديكان، أكتان سينان.	نسبة العائد على الأموال الخاصة هو نسبة الربح الصافي إلى الأموال الخاصة.	Q ₂₋₁₁	المردودية المالي
بيفر، ديمستر، ألسون، زيلكرينين.	نسبة الديون إلى مجموع الأصول.	Q ₃₋₁	المديونية
أكتان سينان.	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول.	Q ₃₋₂	
أكتان سينان.	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول.	Q ₃₋₃	
أكتان سينان.	نسبة الديون المالية (القروض) إلى مجموع الأصول.	Q ₃₋₄	
من نسب المعتمدة في التحليل المالي مؤيد خنفر وغان المطارنة(2011).	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول الثابتة.	Q ₃₋₅	
مقلوب نسبة الرفع المالي من نسب المعتمدة في كتاب التحليل المالي مؤيد خنفر وغان.	نسبة الأموال الخاصة إلى أصول الثابتة.	Q ₃₋₆	
نسب المعتمدة في التحليل المالي	نسبة ديون طويلة الأجل إلى الديون.	Q ₃₋₇	
أكتان سينان، اندريا شاريتو و الآخرون.	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الديون.	Q ₃₋₈	
حناوي وموريس.	نسبة مجموع الديون إلى الأموال الخاصة.	Q ₃₋₉	
ايدمستر.	نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة.	Q ₃₋₁₀	
ايدمستر.	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة.	Q ₃₋₁₁	
ايدمستر.	نسبة الديون المالية إلى الأموال الخاصة.	Q ₃₋₁₂	

الملاحق

أنتمان والآخرين.	معدل تغطية الديون هو الربح قبل الضريبة والفائدة إلى فائدة الديون.	Q ₄₋₁	تغطية المديونية
نسب التحليل المالي في الكتب.	معدل تغطية الديون هو الأرباح قبل الفائدة والضريبة + الاهتلاك إلى فائدة الديون.	Q ₄₋₂	
ديكان، كارل، ايدمستر، أكتان سينان.	نسبة صافي المبيعات إلى صافي رأسمال العامل.	Q ₅₋₁	نسب النشاط
ايدمستر، أكتان سينان، اندريا شاريتو و الآخرين.	نسبة صافي المبيعات إلى المخزون.	Q ₅₋₂	
ديكان، اندريا شاريتو والآخرين.	نسبة صافي المبيعات للأصول الجارية.	Q ₅₋₃	
ايدمستر.	نسبة صافي المبيعات إلى الأموال الخاصة.	Q ₅₋₄	
ديكان.	نسبة صافي المبيعات إلى الأصول السريعة.	Q ₅₋₅	
ديكان.	نسبة صافي المبيعات إلى التقديرة	Q ₅₋₆	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الملحق رقم (08): عوامل الفشل المالي حسب بلايزي وكومبيي BLAZY et COMBIER (1997)

المجموعة	خصائص المجموعة والأثر على القوائم المالية
<p>المجموعة الأولى: أسباب العرضية: 5، 45%</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحوادث المختلفة؛ - صراع من الشركاء الخواص؛ - صراع مع الشركات العموميين (الضرائب)؛ - الاختلاس داخل المؤسسة؛ - مشاكل اجتماعية على مستوى المؤسسة؛ - المؤسسة ضحية لعملية تلاعب؛ - موت المسيرين؛ - حدث مفاجئ. 	<ul style="list-style-type: none"> - معدل المخاطرة جد مرتفع نظرا لصعوبة التنبؤ بها؛ - تضم أحداث مرتبطة بالمسيرين وعلاقة المؤسسة بالمحيط؛ - صعوبة ترجمة هذه العوامل إلى مؤشرات مالية.
<p>المجموعة الثانية: الفرص والمبيعات: 44، 5%</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاتجاه نحو خسارة جزء من السوق؛ - الخسارة المفاجئة للزبائن؛ - إفلاس زبائن مهمين؛ - التقويم السيء للسوق؛ - منتجات غير ملائمة؛ - منتجات مهملة؛ - سعر بيع جد مرتفع. 	<p>تحتوى عنصر المفاجئة كسابقتها، وصعوبة التحكم في هذه المتغيرات لأنها خارج حدود المؤسسة كنظام لكن يمكن معرفة هذا العناصر من خلال تحليل وضعية الزبائن الموجودين، تحليل أرقام الأعمال، والتنبؤات الزبائن المشكوك فيهم، دراسة تكاليف المؤسسة.</p>
<p>المجموعة الثالثة: الصعوبات المالية: 42، 4%</p> <ul style="list-style-type: none"> - عجز في الأموال الخاصة؛ - توقف دفع الزبائن؛ - تمديد من آجال تسديد العملاء؛ - معدل فائدة مرتفع لا تتحمله المؤسسة؛ - توقف الدعم من طرف المؤسسة الأم؛ - التقليل من آجال الموردين؛ - توقف الإعانات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتميز هذه المجموعة من وجود آثار لها على مستوى القوائم المالية لكن مع وجود احتمال كبير لعدم التأكد؛ - رغم سرعة استخراج مؤشرات التنبؤ من هذه المجموعة إلا أن لها آفاق تنبؤ بعيدة الأجل.
<p>المجموعة الخامسة: مشاكل المعلومة والتسيير: 7، 32%</p> <ul style="list-style-type: none"> - عجز النظام المحاسبي؛ - غياب الكفاءة؛ - سوء الفهم بين فريق الإدارة؛ - الزيادة في الالتزامات؛ - جهل بتكلفة العائد؛ - صعوبات الاتصال على مستوى المؤسسة؛ - التقويم غير دقيق للمخزون؛ - المؤونات غير كافية. 	<p>يصعب فهم أو استخراج هذه العوامل من القوائم المالية.</p>
<p>المجموعة الخامسة: العوامل الماكرو اقتصادية: 26، 3%</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض مستوى الطلب على مستوى القطاع؛ - حالة القوى القاهرة؛ - المنافسة المرتفعة على مستوى الأسعار؛ 	<p>هي عوامل مستقلة تماما عن المؤسسة ولا تملك هذه الأخيرة تغييرها إن ترجمة هذه العوامل ليس فورية ولا مقيدة ببعض البنود لكن يمكن ملاحظتها في القوائم المالية.</p>

الملاحق

	<ul style="list-style-type: none"> - المنافسة الشديدة فيما يخص الأسعار؛ - السياسة العمومية غير موفقة مع قطاع النشاط؛ - معدلات عامة للفائدة مرتفعة؛ - التطور غير ملائم والمناسب لمعدل الصرف.
تظهر آثار هذه المجموعة على الحسابات الأرصدة الوسيطة و بنود الأصول.	<p>المجموعة السادسة: التكاليف وهيكل الإنتاج: 1,22%</p> <ul style="list-style-type: none"> - تكاليف الاستغلال المرتفعة؛ - تكاليف المستخدمين المرتفعة؛ - قدرة الإنتاج المرتفعة مقارنة مع الاستثمار؛ - الارتفاع المفاجئ لتكاليف الاستغلال؛ - تكلفة البطالة؛ - الخسارة المفاجئة لمورد أو رفض قبول التأخر في الدفع؛ - إجراء الإنتاج غير ملائمة أو مهملة؛ - انخفاض قيمة الأصول.
يمكن استخراج أثر هذه المجموعة من القوائم المالية حيث تظهر هذه المبالغ في أرقام الاستثمارات.	<p>المجموعة السابعة: استراتيجية المؤسسة. 16%</p> <ul style="list-style-type: none"> - فشل المشاريع المهمة في المؤسسة كالاستثمارات وإعادة الهيكلة؛ - القبول بسوق ذو مردودية قليلة.

Source: Régis BLAZY, Jérôme COMBIER: **LA DEFAILLANCE D'ENTREPRISE :Causes économiques, traitement judiciaire et impact financier**, république française institut national de la national de la statique et les études économique, P: 41-42, disponible sur le : <https://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/17920/1/imethode72-73.pdf> , consulté le (18 /03/2014), 1997.

Discriminant2010

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
Q1-1	,985	2,745	1	185	,099
Q1-2	,984	2,949	1	185	,088
Q1-3	,992	1,473	1	185	,226
Q1-4	,987	2,349	1	185	,127
Q1-5	,985	2,833	1	185	,094
Q1-6	,998	,457	1	185	,500
Q1-7	,998	,292	1	185	,590
Q1-8	,997	,599	1	185	,440
Q2-1	,999	,177	1	185	,674
Q2-10	,999	,246	1	185	,621
Q2-11	,995	,858	1	185	,355
Q2-2	,994	1,025	1	185	,313
Q2-3	,981	3,568	1	185	,060
Q2-4	,996	,754	1	185	,386
Q2-5	,995	,910	1	185	,341
Q2-6	,981	3,572	1	185	,060
Q2-7	1,000	,006	1	185	,937
Q2-8	,999	,234	1	185	,629
Q2-9	,997	,473	1	185	,492
Q3-1	,965	6,788	1	185	,010
Q3-10	,997	,498	1	185	,481
Q3-11	,993	1,274	1	185	,261
Q3-12	1,000	,073	1	185	,787
Q3-2	,905	19,440	1	185	,000
Q3-3	,995	,861	1	185	,355
Q3-4	,905	19,451	1	185	,000
Q3-5	,969	5,838	1	185	,017
Q3-6	,987	2,378	1	185	,125
Q3-7	,962	7,391	1	185	,007
Q3-8	,961	7,430	1	185	,007
Q3-9	,992	1,547	1	185	,215
Q4-1	,986	2,628	1	185	,107
Q4-2	,993	1,322	1	185	,252
Q5-1	,994	1,175	1	185	,280
Q5-2	,988	2,305	1	185	,131
Q5-3	,967	6,313	1	185	,013
Q5-4	1,000	,080	1	185	,778
Q5-5	,989	2,073	1	185	,152
Q5-6	,998	,394	1	185	,531

Récapitulatif des fonctions discriminantes canoniques

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,378 ^a	100,0	100,0	,524

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	ddl	Sig.
1	,726	55,515	24	,000

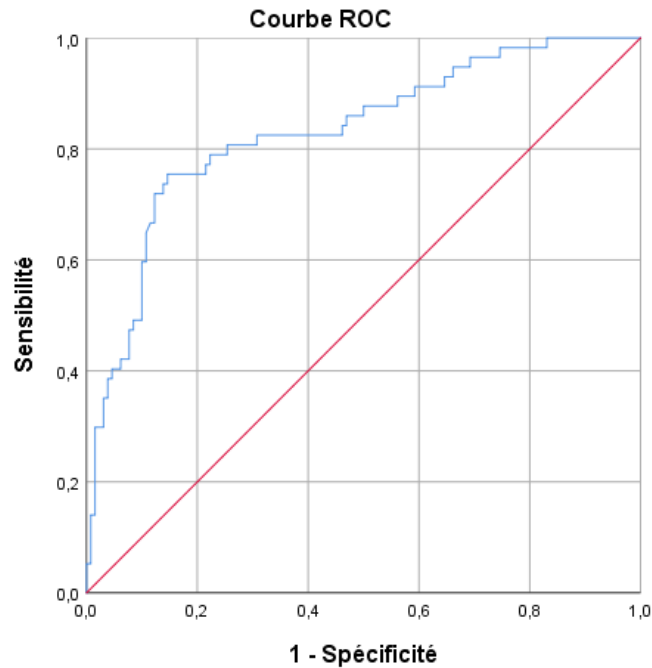
Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction
	1
Q1-1	,056
Q1-2	-,060
Q1-3	,001
Q1-4	-1,246
Q1-5	2,512
Q1-6	-,878
Q1-7	-1,224
Q1-8	,009
Q2-1	,159
Q2-10	-1,346
Q2-11	-,063
Q2-2	-,224
Q2-4	1,482
Q2-7	,010
Q2-8	,971
Q3-1	-1,803
Q3-10	-,151
Q3-11	-,005
Q3-12	,186
Q4-1	,000
Q4-2	,000

Q5-1	-,001
Q5-3	,044
Q5-4	,020
(Constante)	,383
Coefficients non standardisés	

Statistiques de classement

Résultats du classement ^{a,c}					
		الصفة	Appartenance au groupe prévu		Total
			نجاح	فشل	
Original	Effectif	نجاح	114	16	130
		فشل	16	41	57
	%	نجاح	87,7	12,3	100,0
		فشل	28,1	71,9	100,0
Validé-croisé ^b	Effectif	نجاح	110	20	130
		فشل	26	31	57
	%	نجاح	84,6	15,4	100,0
		فشل	45,6	54,4	100,0
a. 82,9% des observations originales sont classées correctement.					
b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.					
c. 75,4% des observations validées-croisées sont classées correctement.					

Courbe ROC



Les segments diagonaux sont générés par les liens.

Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilités d'appartenance au groupe 1 pour analyse 1				
			Intervalle de confiance asymptotique à 95	
			%	
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Borne inférieure	Borne supérieure
,831	,034	,000	,765	,897
Les variables de résultats tests : Probabilités d'appartenance au groupe 1 pour analyse 1 comportent au moins une liaison entre le groupe d'état réel positif et le groupe d'état réel négatif. Les statistiques peuvent être déformées.				
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Discriminant2011

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
Q1-1	,993	1,219	1	185	,271
Q1-2	,996	,743	1	185	,390
Q1-3	,996	,694	1	185	,406
Q1-4	,987	2,470	1	185	,118
Q1-5	,951	9,511	1	185	,002
Q1-6	,998	,365	1	185	,547
Q1-7	,994	1,106	1	185	,294
Q1-8	,996	,673	1	185	,413
Q2-1	,999	,209	1	185	,648
Q2-10	,983	3,230	1	185	,074
Q2-11	,999	,170	1	185	,680
Q2-2	,999	,278	1	185	,599
Q2-3	,992	1,418	1	185	,235
Q2-4	,993	1,375	1	185	,243
Q2-5	,998	,364	1	185	,547
Q2-6	,984	3,103	1	185	,080
Q2-7	,983	3,240	1	185	,073
Q2-8	,983	3,191	1	185	,076
Q2-9	,982	3,321	1	185	,070
Q3-1	,986	2,588	1	185	,109
Q3-10	,969	5,906	1	185	,016
Q3-11	,999	,181	1	185	,671
Q3-12	,970	5,759	1	185	,017
Q3-2	,888	23,272	1	185	,000
Q3-3	,987	2,343	1	185	,128
Q3-4	,872	27,241	1	185	,000
Q3-5	,987	2,456	1	185	,119
Q3-6	,954	8,973	1	185	,003
Q3-7	,924	15,253	1	185	,000
Q3-8	,928	14,428	1	185	,000
Q3-9	,998	,310	1	185	,578
Q4-1	,985	2,862	1	185	,092
Q4-2	,980	3,700	1	185	,056
Q5-1	,994	1,141	1	185	,287
Q5-2	1,000	,010	1	185	,920
Q5-3	1,000	,033	1	185	,856
Q5-4	,980	3,859	1	185	,051
Q5-5	,989	2,092	1	185	,150
Q5-6	,996	,671	1	185	,414

Récapitulatif des fonctions discriminantes canoniques

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	1,003 ^a	100,0	100,0	,708
a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.				

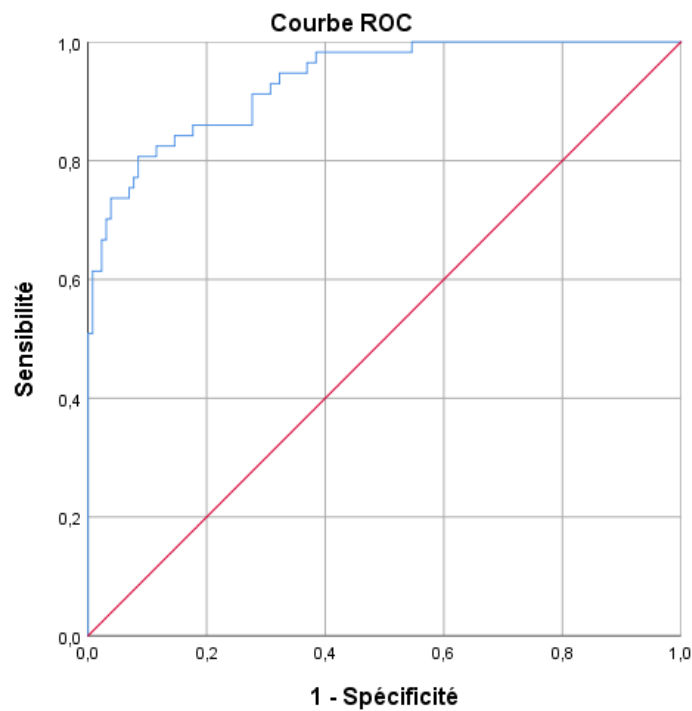
Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	ddl	Sig.
1	,499	119,798	25	,000

Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction 1
Q1-1	-,014
Q1-2	,021
Q1-3	,005
Q1-4	-,907
Q1-5	2,125
Q1-6	-,160
Q1-7	-2,834
Q1-8	,005
Q2-1	,014
Q2-11	,023
Q2-3	,104
Q2-6	,109
Q2-7	5,185
Q3-10	,158
Q3-11	-,003
Q3-12	-,136
Q3-2	-2,145
Q3-5	,325
Q3-6	,090
Q3-7	-2,883
Q3-8	-3,258
Q5-1	-,005
Q5-2	-,002
Q5-4	,021
Q5-6	,000
(Constante)	2,288
Coefficients non standardisés	

Résultats du classement ^{a,c}					
		الصفة	Appartenance au groupe prévu		Total
			نجاح	فشل	
Original	Effectif	نجاح	118	12	130
		فشل	11	46	57
	%	نجاح	90,8	9,2	100,0
		فشل	19,3	80,7	100,0
Validé-croisé ^b	Effectif	نجاح	112	18	130
		فشل	17	40	57
	%	نجاح	86,2	13,8	100,0
		فشل	29,8	70,2	100,0

a. 87,7% des observations originales sont classées correctement.
 b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.
 c. 81,3% des observations validées-croisées sont classées correctement.

Courbe ROC



Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilités d'appartenance au groupe 1 pour analyse 1				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,934	,019	,000	,898	,970
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Discriminant2012

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
Q1-1	,987	2,349	1	185	,127
Q1-2	,988	2,314	1	185	,130
Q1-3	1,000	,089	1	185	,766
Q1-4	,976	4,635	1	185	,033
Q1-5	,964	6,862	1	185	,010
Q1-6	1,000	,042	1	185	,838
Q1-7	,995	,968	1	185	,326
Q1-8	,998	,410	1	185	,523
Q2-1	,987	2,443	1	185	,120
Q2-10	,991	1,659	1	185	,199
Q2-11	,989	1,987	1	185	,160
Q2-2	,973	5,133	1	185	,025
Q2-3	,935	12,855	1	185	,000
Q2-4	,938	12,322	1	185	,001
Q2-5	,966	6,440	1	185	,012
Q2-6	,931	13,695	1	185	,000
Q2-7	,989	2,148	1	185	,144
Q2-8	,990	1,875	1	185	,173
Q2-9	,987	2,512	1	185	,115
Q3-1	,894	21,985	1	185	,000
Q3-10	,983	3,121	1	185	,079
Q3-11	,996	,724	1	185	,396
Q3-12	,986	2,687	1	185	,103
Q3-2	,826	39,045	1	185	,000
Q3-3	,997	,496	1	185	,482
Q3-4	,805	44,886	1	185	,000
Q3-5	,941	11,593	1	185	,001
Q3-6	,965	6,786	1	185	,010
Q3-7	,872	27,176	1	185	,000
Q3-8	,871	27,291	1	185	,000
Q3-9	,998	,343	1	185	,559
Q4-1	,994	1,145	1	185	,286
Q4-2	,995	,894	1	185	,346
Q5-1	1,000	,091	1	185	,763
Q5-2	,996	,794	1	185	,374
Q5-3	,991	1,653	1	185	,200
Q5-4	,980	3,783	1	185	,053
Q5-5	,981	3,638	1	185	,058
Q5-6	,997	,515	1	185	,474

Analyse 1

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	1,128 ^a	100,0	100,0	,728

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	ddl	Sig.
1	,470	127,266	33	,000

Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction 1
Q1-1	,001
Q1-3	-,001
Q1-4	3,635
Q1-5	-1,982
Q1-6	-1,312
Q1-7	-1,799
Q1-8	,002
Q2-1	,884
Q2-10	-7,993
Q2-11	,176
Q2-2	9,376
Q2-3	-3,410
Q2-4	3,849
Q2-5	-10,891
Q2-6	3,403
Q2-7	2,849
Q2-9	3,883
Q3-1	2,603
Q3-10	,113
Q3-11	-,003
Q3-12	-,114
Q3-4	-4,815
Q3-5	,050
Q3-6	,032
Q3-7	-,856
Q4-1	,000
Q4-2	,000
Q5-1	,000
Q5-2	,003
Q5-3	-,032
Q5-4	,023
Q5-5	,014
Q5-6	,000
(Constante)	,304
Coefficients non standardisés	

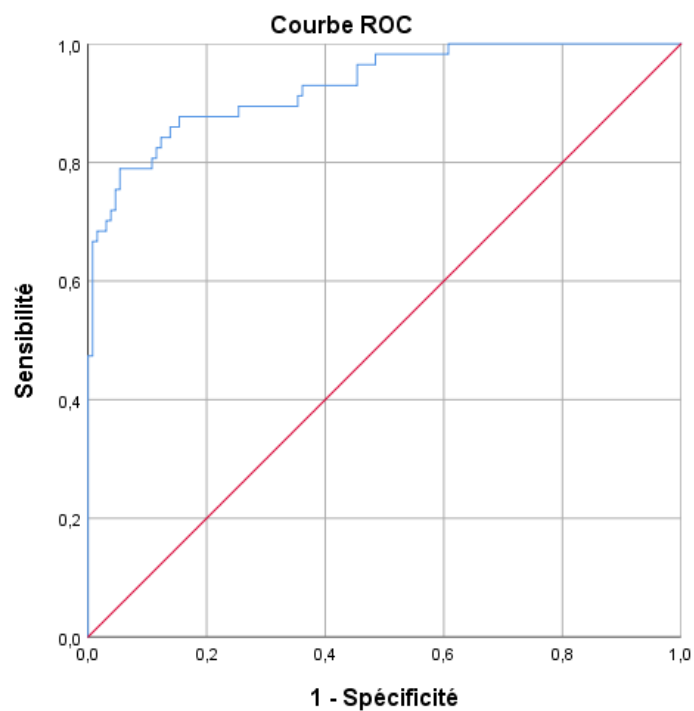
Résultats du classement ^{a,c}					
		الصفة	Appartenance au groupe prévu		Total
			نجاح	فشل	
Original	Effectif	نجاح	121	9	130
		فشل	12	45	57
	%	نجاح	93,1	6,9	100,0
		فشل	21,1	78,9	100,0
Validé-croisé ^b	Effectif	نجاح	112	18	130
		فشل	18	39	57
	%	نجاح	86,2	13,8	100,0
		فشل	31,6	68,4	100,0

a. 88,8% des observations originales sont classées correctement.

b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.

c. 80,7% des observations validées-croisées sont classées correctement.

Courbe ROC



Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilités d'appartenance au groupe 1 pour analyse 1				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,930	,021	,000	,890	,971
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Discriminant2013

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
Q1-1	,987	2,444	1	185	,120
Q1-2	,987	2,461	1	185	,118
Q1-3	1,000	,019	1	185	,890
Q1-4	,961	7,539	1	185	,007
Q1-5	,967	6,293	1	185	,013
Q1-6	1,000	,025	1	185	,875
Q1-7	,991	1,770	1	185	,185
Q1-8	,999	,152	1	185	,697
Q2-1	,972	5,250	1	185	,023
Q2-10	,964	6,894	1	185	,009
Q2-11	,988	2,268	1	185	,134
Q2-2	,925	14,895	1	185	,000
Q2-3	,913	17,725	1	185	,000
Q2-4	,906	19,270	1	185	,000
Q2-5	,903	19,929	1	185	,000
Q2-6	,905	19,479	1	185	,000
Q2-7	,901	20,404	1	185	,000
Q2-8	,960	7,700	1	185	,006
Q2-9	,921	15,916	1	185	,000
Q3-1	,874	26,664	1	185	,000
Q3-10	,985	2,869	1	185	,092
Q3-11	1,000	,060	1	185	,807
Q3-12	,988	2,295	1	185	,131
Q3-2	,838	35,650	1	185	,000
Q3-3	,987	2,410	1	185	,122
Q3-4	,818	41,279	1	185	,000
Q3-5	,951	9,603	1	185	,002
Q3-6	,969	5,873	1	185	,016
Q3-7	,883	24,600	1	185	,000
Q3-8	,882	24,831	1	185	,000
Q3-9	1,000	,009	1	185	,923
Q4-1	,987	2,351	1	185	,127
Q4-2	,995	,986	1	185	,322
Q5-1	,999	,124	1	185	,725
Q5-2	,984	3,034	1	185	,083
Q5-3	,989	2,089	1	185	,150
Q5-4	,983	3,152	1	185	,077
Q5-5	,991	1,755	1	185	,187
Q5-6	,997	,598	1	185	,440

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	1,054 ^a	100,0	100,0	,716

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-carré	ddl	Sig.
1	,487	121,642	32	,000

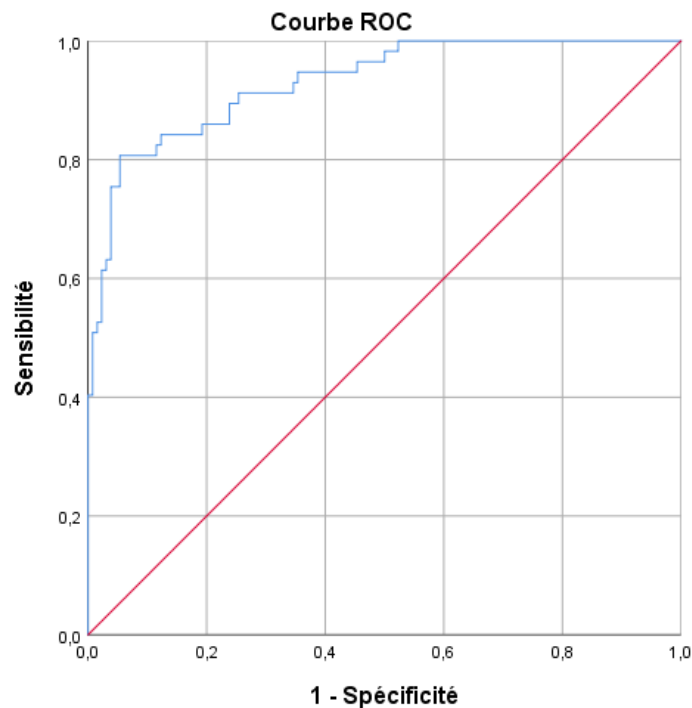
Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction
	1
Q1-1	,000
Q1-3	-,002
Q1-4	5,306
Q1-5	-3,389
Q1-6	-,759
Q1-7	-2,830
Q1-8	,002
Q2-1	,239
Q2-10	3,300
Q2-11	,112
Q2-2	-,489
Q2-3	-,164
Q2-4	,569
Q2-5	,975
Q2-7	4,610
Q2-8	-7,277
Q2-9	3,086
Q3-1	4,424
Q3-10	-,023
Q3-11	-,005
Q3-12	,034
Q3-4	-6,204
Q3-5	,432
Q3-6	,028
Q3-7	-1,772
Q4-1	,000
Q4-2	,000
Q5-1	,000
Q5-2	,003
Q5-3	,000
Q5-4	,013
Q5-6	,000
(Constante)	,003
Coefficients non standardisés	

Statistiques de classement

Résultats du classement ^{a,c}					
		الصفة	Appartenance au groupe prévu		Total
			نجاح	فشل	
Original	Effectif	نجاح	119	11	130
		فشل	11	46	57
	%	نجاح	91,5	8,5	100,0
		فشل	19,3	80,7	100,0
Validé-croisé ^b	Effectif	نجاح	116	14	130
		فشل	16	41	57
	%	نجاح	89,2	10,8	100,0
		فشل	28,1	71,9	100,0

a. 88,2% des observations originales sont classées correctement.
 b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.
 c. 84,0% des observations validées-croisées sont classées correctement.

Courbe RO



Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilités d'appartenance au groupe 1 pour analyse 1				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,930	,020	,000	,892	,969
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Régression logistique 2010

Variables de l'équation							
	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	
Pas 0	Constante	-,824	,159	26,936	1	,000	,438

Bloc 1 : Méthode = Pas à pas ascendante (Rapport de vraisemblance)

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	16,788	1	,000
	Bloc	16,788	1	,000
	Modèle	16,788	1	,000
Pas 2	Pas	4,327	1	,038
	Bloc	21,115	2	,000
	Modèle	21,115	2	,000
Pas 3	Pas	36,383	1	,000
	Bloc	57,498	3	,000
	Modèle	57,498	3	,000
Pas 4	Pas	5,101	1	,024
	Bloc	62,598	4	,000
	Modèle	62,598	4	,000
Pas 5	Pas	4,530	1	,033
	Bloc	67,128	5	,000
	Modèle	67,128	5	,000

Récapitulatif des modèles			
Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	213,180 ^a	,086	,121
2	208,853 ^a	,107	,151
3	172,470 ^b	,265	,374
4	167,369 ^b	,284	,402
5	162,840 ^b	,302	,426

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

b. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 7, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

Test de Hosmer et Lemeshow			
Pas	Khi-carré	ddl	Sig.
1	24,779	5	,000
2	32,947	7	,000
3	24,655	8	,002
4	19,905	8	,011
5	30,243	8	,000

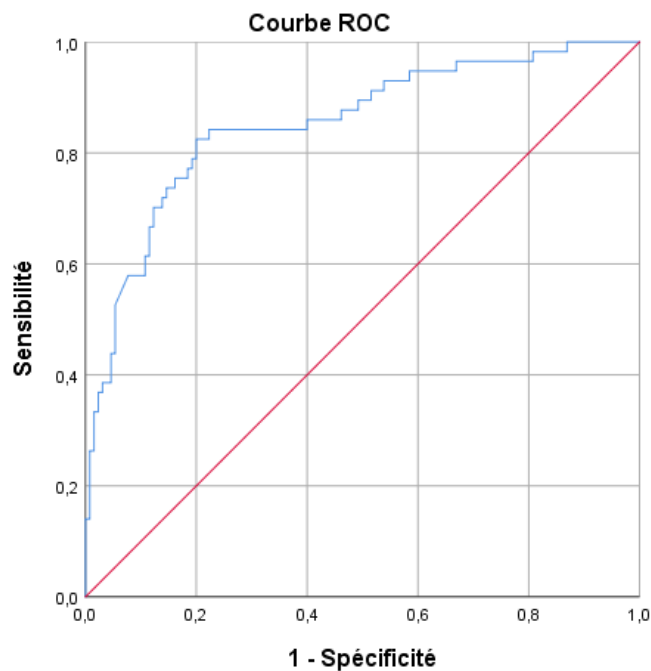
Table de classification ^a					
	Observé		Prévisions		
			الصفة		Pourcentage correct
			نجاح	فشل	
Pas 1	الصفة	نجاح	124	6	95,4
		فشل	45	12	21,1
	Pourcentage global				72,7
Pas 2	الصفة	نجاح	124	6	95,4
		فشل	43	14	24,6
	Pourcentage global				73,8
Pas 3	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	33	24	42,1
	Pourcentage global				78,6
Pas 4	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	29	28	49,1
	Pourcentage global				80,7
Pas 5	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	28	29	50,9
	Pourcentage global				81,3

a. La valeur de coupe est ,500

Variables de l'équation							
		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a	Q3-4	2,095	,549	14,538	1	,000	8,127
	Constante	-1,278	,206	38,557	1	,000	,279
Pas 2 ^b	Q3-4	2,032	,559	13,205	1	,000	7,629
	Q3-5	,104	,067	2,421	1	,120	1,110
	Constante	-1,356	,212	40,915	1	,000	,258
Pas 3 ^c	Q3-4	1,819	,615	8,746	1	,003	6,164
	Q3-5	,130	,068	3,731	1	,053	1,139
	Q5-3	-,688	,154	19,926	1	,000	,503
	Constante	-,243	,278	,768	1	,381	,784
Pas 4 ^d	Q3-4	1,744	,644	7,336	1	,007	5,720
	Q3-5	,175	,109	2,554	1	,110	1,191
	Q3-6	-,087	,056	2,388	1	,122	,917
	Q5-3	-,722	,162	19,856	1	,000	,486
	Constante	-,210	,283	,550	1	,458	,811
Pas 5 ^e	Q3-10	,034	,021	2,625	1	,105	1,034
	Q3-4	1,810	,643	7,918	1	,005	6,112
	Q3-5	,173	,107	2,618	1	,106	1,189
	Q3-6	-,087	,054	2,600	1	,107	,916
	Q5-3	-,827	,181	20,912	1	,000	,438
	Constante	-,136	,287	,226	1	,635	,873

a. Introduction des variables au pas 1 : Q3-4.
b. Introduction des variables au pas 2 : Q3-5.
c. Introduction des variables au pas 3 : Q5-3.
d. Introduction des variables au pas 4 : Q3-6.
e. Introduction des variables au pas 5 : Q3-10.

Courbe ROC



Les segments diagonaux sont générés par les liens.

Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilité prédite				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,853	,032	,000	,791	,915
Les variables de résultats tests : Probabilité prédite comportent au moins une liaison entre le groupe d'état réel positif et le groupe d'état réel négatif. Les statistiques peuvent être déformées.				
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Régression logistique 2011

Variables de l'équation							
	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	
Pas 0	Constante	-,824	,159	26,936	1	,000	,438

Bloc 1 : Méthode = Pas à pas ascendante (Rapport de vraisemblance)

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	23,208	1	,000
	Bloc	23,208	1	,000
	Modèle	23,208	1	,000
Pas 2	Pas	7,449	1	,006
	Bloc	30,657	2	,000
	Modèle	30,657	2	,000
Pas 3	Pas	89,523	1	,000
	Bloc	120,180	3	,000
	Modèle	120,180	3	,000
Pas 4 ^a	Pas	-,028	1	,868
	Bloc	120,152	2	,000
	Modèle	120,152	2	,000
Pas 5	Pas	25,942	1	,000
	Bloc	146,094	3	,000
	Modèle	146,094	3	,000
Pas 6	Pas	4,095	1	,043
	Bloc	150,189	4	,000
	Modèle	150,189	4	,000
Pas 7	Pas	8,854	1	,003
	Bloc	159,043	5	,000
	Modèle	159,043	5	,000

a. Une valeur khi-carré négative indique que la valeur khi-carré est plus faible que dans le pas précédent.

Récapitulatif des modèles			
Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	206,760 ^a	,117	,165
2	199,311 ^b	,151	,214
3	109,788 ^c	,474	,670
4	109,815 ^c	,474	,670
5	83,874 ^d	,542	,766
6	79,779 ^d	,552	,780
7	70,925 ^e	,573	,809

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

b. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 5, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 10, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

d. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 11, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

e. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 12, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

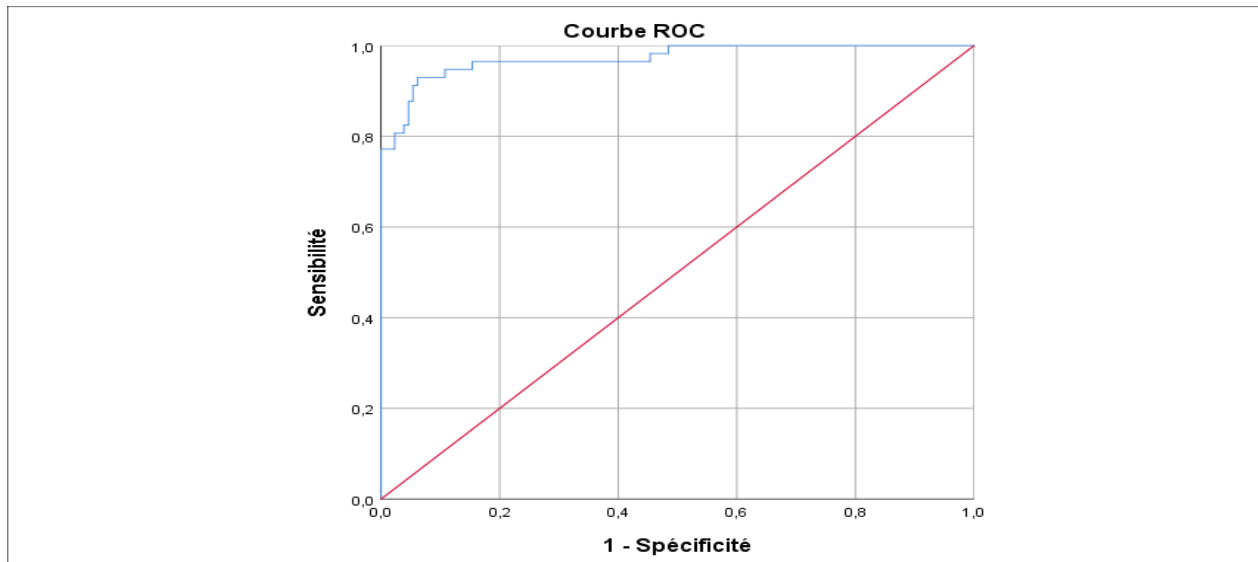
Test de Hosmer et Lemeshow			
Pas	Khi-carré	ddl	Sig.
1	21,560	6	,001
2	8,606	8	,377
3	37,545	8	,000
4	38,076	8	,000
5	30,096	8	,000
6	35,572	8	,000
7	32,483	8	,000

Table de classification ^a					
	Observé	Prévisions			
		الصفة		Pourcentage correct	
		نجاح	فشل		
Pas 1	الصفة	نجاح	125	5	96,2
		فشل	40	17	29,8
	Pourcentage global				75,9
Pas 2	الصفة	نجاح	124	6	95,4
		فشل	39	18	31,6
	Pourcentage global				75,9
Pas 3	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	9	48	84,2
	Pourcentage global				91,4
Pas 4	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	9	48	84,2
	Pourcentage global				91,4
Pas 5	الصفة	نجاح	124	6	95,4
		فشل	11	46	80,7
	Pourcentage global				90,9
Pas 6	الصفة	نجاح	125	5	96,2
		فشل	7	50	87,7
	Pourcentage global				93,6
Pas 7	الصفة	نجاح	126	4	96,9
		فشل	11	46	80,7
	Pourcentage global				92,0

a. La valeur de coupe est ,500

Variables de l'équation							
		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a	Q3-4	2,262	,535	17,888	1	,000	9,605
	Constante	-1,347	,208	41,870	1	,000	,260
Pas 2 ^b	Q3-4	2,047	,554	13,646	1	,000	7,743
	Q3-6	-,175	,101	3,000	1	,083	,840
	Constante	-1,216	,230	27,925	1	,000	,296
Pas 3 ^c	Q2-9	-27,915	5,096	30,009	1	,000	,000
	Q3-4	3,285	,852	14,872	1	,000	26,696
	Q3-6	-,018	,111	,025	1	,874	,983
	Constante	,058	,327	,032	1	,858	1,060
Pas 4 ^c	Q2-9	-28,024	5,068	30,571	1	,000	,000
	Q3-4	3,315	,832	15,882	1	,000	27,534
	Constante	,047	,317	,022	1	,882	1,048
Pas 5 ^d	Q2-10	-29,048	12,353	5,529	1	,019	,000
	Q2-9	-25,595	8,296	9,519	1	,002	,000
	Q3-4	2,995	1,080	7,693	1	,006	19,994
	Constante	-,077	,382	,040	1	,841	,926
Pas 6 ^e	Q2-10	-24,323	12,764	3,631	1	,057	,000
	Q2-9	-29,978	9,516	9,925	1	,002	,000
	Q3-4	5,044	1,710	8,698	1	,003	155,047
	Q3-5	-,757	,498	2,309	1	,129	,469
	Constante	,076	,403	,036	1	,850	1,079
Pas 7 ^f	Q1-7	5,567	2,318	5,769	1	,016	261,523
	Q2-10	-26,448	13,215	4,005	1	,045	,000
	Q2-9	-29,261	10,369	7,964	1	,005	,000
	Q3-4	7,477	2,162	11,954	1	,001	1766,533
	Q3-5	-1,851	,768	5,804	1	,016	,157
	Constante	-,769	,521	2,184	1	,139	,463
a. Introduction des variables au pas 1 : Q3-4.							
b. Introduction des variables au pas 2 : Q3-6.							
c. Introduction des variables au pas 3 : Q2-9.							
d. Introduction des variables au pas 5 : Q2-10.							
e. Introduction des variables au pas 6 : Q3-5.							
f. Introduction des variables au pas 7 : Q1-7.							

Courbe ROC



Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilité prédite				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,972	,013	,000	,947	,997
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Régression logistique 2012

Variables de l'équation							
	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	
Pas 0	Constante	-,824	,159	26,936	1	,000	,438

Bloc 1 : Méthode = Pas à pas ascendante (Rapport de vraisemblance)

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	36,355	1	,000
	Bloc	36,355	1	,000
	Modèle	36,355	1	,000
Pas 2	Pas	30,672	1	,000
	Bloc	67,027	2	,000
	Modèle	67,027	2	,000
Pas 3	Pas	4,761	1	,029
	Bloc	71,788	3	,000
	Modèle	71,788	3	,000
Pas 4	Pas	4,428	1	,035
	Bloc	76,217	4	,000
	Modèle	76,217	4	,000
Pas 5	Pas	3,207	1	,073
	Bloc	79,423	5	,000
	Modèle	79,423	5	,000
Pas 6	Pas	4,209	1	,040
	Bloc	83,632	6	,000
	Modèle	83,632	6	,000

Récapitulatif des modèles			
Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	193,613 ^a	,177	,250
2	162,941 ^b	,301	,426
3	158,179 ^b	,319	,451
4	153,751 ^c	,335	,473
5	150,545 ^c	,346	,489
6	146,336 ^d	,361	,510
a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.			
b. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 7, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.			
c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 8, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.			
d. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 9, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.			

Test de Hosmer et Lemeshow			
Pas	Khi-carré	ddl	Sig.
1	14,022	6	,029
2	36,122	8	,000
3	16,193	8	,040
4	8,657	8	,372
5	15,293	8	,054
6	14,567	8	,068

Table de classification ^a					
	Observé	Prévisions			Pourcentage correct
		الصفة			
		نجاح	فشل		
Pas 1	الصفة	نجاح	122	8	93,8
		فشل	31	26	45,6
	Pourcentage global				79,1
Pas 2	الصفة	نجاح	125	5	96,2
		فشل	23	34	59,6
	Pourcentage global				85,0
Pas 3	الصفة	نجاح	127	3	97,7
		فشل	21	36	63,2
	Pourcentage global				87,2
Pas 4	الصفة	نجاح	126	4	96,9
		فشل	19	38	66,7
	Pourcentage global				87,7
Pas 5	الصفة	نجاح	125	5	96,2
		فشل	18	39	68,4
	Pourcentage global				87,7
Pas 6	الصفة	نجاح	124	6	95,4
		فشل	19	38	66,7
	Pourcentage global				86,6

a. La valeur de coupe est ,500

Variables de l'équation							
		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a	Q3-4	3,372	,657	26,322	1	,000	29,139
	Constante	-1,537	,222	47,882	1	,000	,215
Pas 2 ^b	Q2-6	-11,424	2,992	14,579	1	,000	,000
	Q3-4	3,474	,727	22,820	1	,000	32,254
	Constante	-1,316	,252	27,344	1	,000	,268
Pas 3 ^c	Q1-7	1,819	,823	4,884	1	,027	6,165
	Q2-6	-11,961	3,047	15,407	1	,000	,000
	Q3-4	3,794	,781	23,581	1	,000	44,415
	Constante	-1,708	,323	27,885	1	,000	,181
Pas 4 ^d	Q1-1	-,029	,037	,622	1	,430	,972
	Q1-7	2,025	,841	5,804	1	,016	7,577
	Q2-6	-11,473	3,006	14,572	1	,000	,000
	Q3-4	4,079	,830	24,152	1	,000	59,102
	Constante	-1,793	,331	29,367	1	,000	,166
Pas 5 ^e	Q1-1	-,024	,037	,420	1	,517	,976
	Q1-7	2,252	,864	6,790	1	,009	9,506
	Q2-4	13,116	7,027	3,484	1	,062	496810,635
	Q2-6	-25,908	8,596	9,084	1	,003	,000
	Q3-4	4,172	,842	24,581	1	,000	64,863
	Constante	-2,020	,363	31,027	1	,000	,133
Pas 6 ^f	Q1-1	-,015	,037	,175	1	,676	,985
	Q1-7	2,463	,920	7,161	1	,007	11,741
	Q2-4	12,769	7,009	3,319	1	,068	351278,709
	Q2-6	-25,317	8,548	8,772	1	,003	,000
	Q3-4	3,960	,869	20,789	1	,000	52,478
	Q3-6	-,107	,086	1,555	1	,212	,899
	Constante	-1,953	,377	26,869	1	,000	,142

a. Introduction des variables au pas 1 : Q3-4.

b. Introduction des variables au pas 2 : Q2-6.

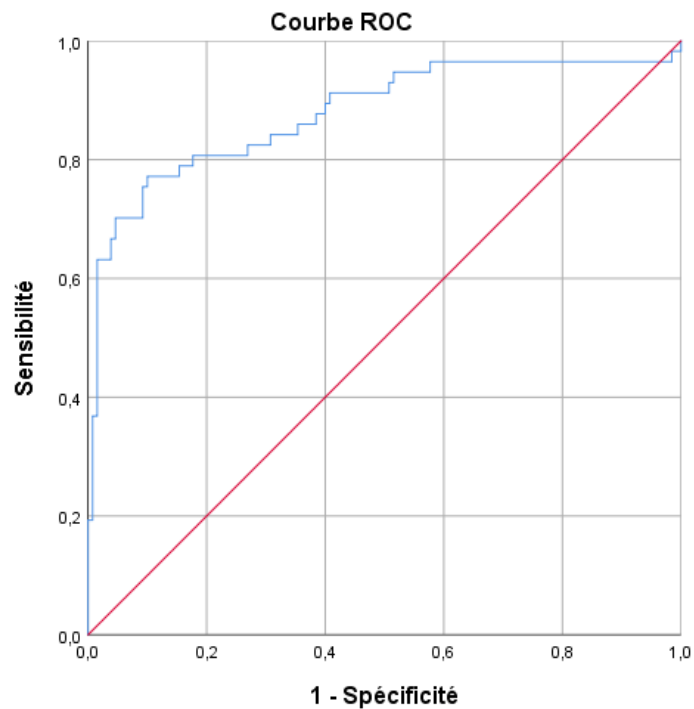
c. Introduction des variables au pas 3 : Q1-7.

d. Introduction des variables au pas 4 : Q1-1.

e. Introduction des variables au pas 5 : Q2-4.

f. Introduction des variables au pas 6 : Q3-6.

Courbe ROC



Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilité prédite				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,879	,032	,000	,817	,941
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				

Régression logistique 2013

Variables de l'équation							
	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	
Pas 0	Constante	-,824	,159	26,936	1	,000	,438

Bloc 1 : Méthode = Pas à pas ascendante (Rapport de vraisemblance)

Tests composites des coefficients du modèle				
		Khi-carré	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	35,804	1	,000
	Bloc	35,804	1	,000
	Modèle	35,804	1	,000
Pas 2	Pas	54,848	1	,000
	Bloc	90,653	2	,000
	Modèle	90,653	2	,000
Pas 3	Pas	10,677	1	,001
	Bloc	101,330	3	,000
	Modèle	101,330	3	,000
Pas 4	Pas	9,552	1	,002
	Bloc	110,882	4	,000
	Modèle	110,882	4	,000

Récapitulatif des modèles			
Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	194,164 ^a	,174	,246
2	139,315 ^b	,384	,543
3	128,638 ^b	,418	,591
4	119,086 ^b	,447	,632

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 5, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

b. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 7, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à ,001.

Test de Hosmer et Lemeshow			
Pas	Khi-carré	ddl	Sig.
1	15,487	6	,017
2	28,431	8	,000
3	27,082	8	,001
4	22,356	8	,004

Table de classification ^a					
	Observé	Prévisions			Pourcentage correct
		الصفة			
		نجاح	فشل		
Pas 1	الصفة	نجاح	121	9	93,1
		فشل	33	24	42,1
	Pourcentage global				
Pas 2	الصفة	نجاح	122	8	93,8
		فشل	26	31	54,4
	Pourcentage global				
Pas 3	الصفة	نجاح	123	7	94,6
		فشل	21	36	63,2
	Pourcentage global				
Pas 4	الصفة	نجاح	122	8	93,8
		فشل	19	38	66,7
	Pourcentage global				

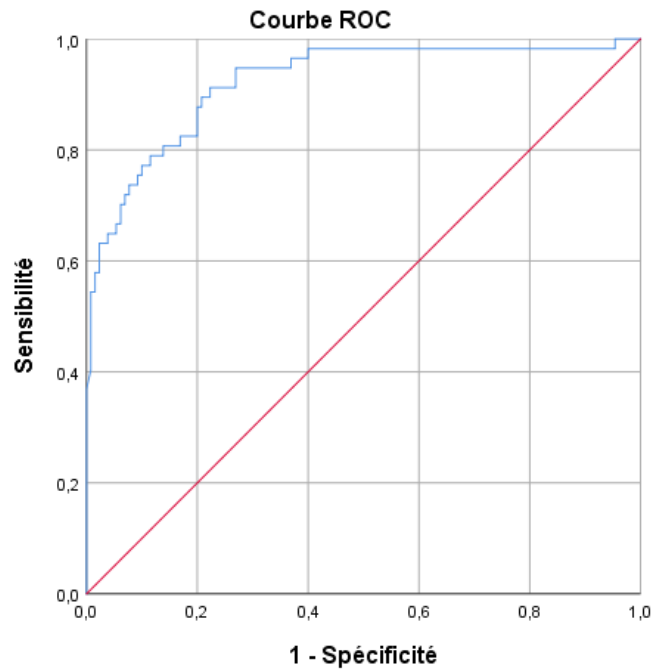
a. La valeur de coupe est ,500

Variables de l'équation							
		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1 ^a	Q3-4	3,410	,702	23,567	1	,000	30,270
	Constante	-1,537	,225	46,858	1	,000	,215
Pas 2 ^b	Q2-7	-19,173	3,674	27,233	1	,000	,000
	Q3-4	4,603	,971	22,472	1	,000	99,758
	Constante	-,352	,291	1,463	1	,226	,703
Pas 3 ^c	Q1-7	3,074	1,054	8,501	1	,004	21,630
	Q2-7	-20,011	3,737	28,677	1	,000	,000
	Q3-4	5,371	1,026	27,407	1	,000	215,069
	Constante	-1,023	,369	7,680	1	,006	,360
Pas 4 ^d	Q1-7	3,331	1,092	9,313	1	,002	27,973
	Q2-6	-3,418	1,631	4,392	1	,036	,033
	Q2-7	-15,925	3,889	16,767	1	,000	,000
	Q3-4	5,334	1,021	27,264	1	,000	207,166
	Constante	-1,487	,420	12,506	1	,000	,226

a. Introduction des variables au pas 1 : Q3-4.
b. Introduction des variables au pas 2 : Q2-7.
c. Introduction des variables au pas 3 : Q1-7.
d. Introduction des variables au pas 4 : Q2-6.

Récapitulatif de traitement des observations	
الصفة	N valide (liste)
Positif ^a	57
Négatif	130
Les valeurs les plus grandes de la ou des variables de résultats tests indiquent une probabilité plus élevée pour un état réel positif.	
a. L'état réel positif est فشل.	

Courbe ROC



Les segments diagonaux sont générés par les liens.

Zone sous la courbe				
Variable(s) de résultats tests: Probabilité prédite				
Zone	Erreur standard ^a	Sig. asymptotique ^b	Intervalle de confiance asymptotique à 95 %	
			Borne inférieure	Borne supérieure
,922	,023	,000	,878	,966
Les variables de résultats tests : Probabilité prédite comportent au moins une liaison entre le groupe d'état réel positif et le groupe d'état réel négatif. Les statistiques peuvent être déformées.				
a. Dans l'hypothèse non-paramétrique				
b. Hypothèse nulle : zone vraie = 0.5				